

علم اجتماع

المجتمع المدني

إعداد

دكتور	دكتور
محمد إبراهيم مبروك	عبد الحميد يونس زيد
أستاذ علم الاجتماع المساعد	أستاذ علم الاجتماع
كلية الخدمة الاجتماعية	كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة الفيوم	جامعة الفيوم

الباب الاول

**علم اجتماع المجتمع المدني
الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة**

الفصل الأول

الدولة والمجتمع المدني الاتجاهات النظرية الحديثة والمعاصرة

- تمهد -

يعتبر مفهوماً الدولة والمجتمع المدني نبت الفكر الأوروبي فقد تمخضت إرهاصاتها الأولية في سياق وتجارب المجتمعات الأوروبية وتحولاتها الاجتماعية والاقتصادية حيث خضعاً لصيروحة تطور تاريخي ذات تعبيرات واستخدامات متباعدة لمضمون لا يتحدد سلفاً بل يشتمل ويعاد بناؤه في كل مرحلة انطلاقاً من القوى الاجتماعية المكونة له، فحدود كل من الدولة والمجتمع المدني تختلف مع تغير النظم الاجتماعية فما كان في حقبة تاريخية من شأن المجتمع المدني يمكن أن يصبح من شأن الدولة والعكس.

تلك العلاقة التي يتمظهر فيها التلازم في النشأة والتطور والتكامل الوظيفي مهدت الطريق لبلورة اتفاق حول رؤى مؤداتها أن مفهوم المجتمع المدني قد تحددت صياغته في سياق علاقته بالدولة، حيث يرى أن قوة المجتمع المدني وطبيعته وتشكيله وال المسلحة التي يمارس فيها دوره تتحدد في مواجهة مؤسسات الدولة وهو في النهاية نتاج العلاقة معها ولذلك الأسباب فإن من يتحدث عن المجتمع المدني يكون مجرراً على الحديث عن الدولة والعكس.

في هذا السياق تحددت مهمة تلك الورقة في عرض الطرح النظري للاتجاهات الحديثة حول علاقة الدولة بالمجتمع المدني وتلك مهمة تستوجب عرض التراث النظري الذي تطرق لكلا المفهومين بالقدر الذي يخدم توضيح العلاقة من حيث أسبابها وдинاميكتها في مراحل تطورها المختلفة.

وقد أوضحت هذه الورقة في عرضها التحليلي للتراث النظري لمفهومي المجتمع المدني والدولة للتخليل في السياق التاريخي وذلك لمحاولة رصد التحولات المهمة لتطور الرؤى الفكرية في فهمها لنشأة وارتباط المفهومين وإعادة صياغتها وترتيب محتواهما وفقاً لمراحل تطور المجتمعات.

إلا أن تلك المهمة تنهض بالضرورة على أساس من الانتقاء والفضائل والتي لا تخلو أحياناً من تصف في الاختيار والتصيف والعرض سواء في المضمون أو في طريقة التحليل، وعليه فإن اختيار نقطة البداية مردها الالتزام بأحقيـة التكير في قيام الدولة القومية بعد معاهدة وستفاليا 1648م، فهو حديث عن الدولة القومية أو الدولة الأمة كشكل سياسي قانوني تميز عن الأشكال التي سبقته بداية من القبيلة وانتهاء بالإمبراطورية.

رسو، والبرسوبول حيث تلاقت ونظام نقيض النظام الكنسي وإحداث قطيعة مع إرث العصور الوسطى وسيطرة المقدس وجعل الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج التجربة التاريخية المستقلة عن المجال الروحي في صورته الدينية وكان ذلك دلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة.

بالإضافة إلى التركيز على مرحلة صياغة المفهومات وتحديد المجالات وبداية رصد التمايز تلك التي بدأها هيجل وماركس وباتت أوضح ما يكون في أعمال جرامشي وألكس دي توكييل، ولوي التوسيير ويتلاحظ هنا تطور فكر الرواد فلسفياً وسوسيولوجياً إلى تيارات فرعية مختلفة دافعت عن صياغات متباعدة للمجتمع المدني والدولة.

ويهتم المحور الثاني بأحد المحطات الهامة في تطور الفكر الاجتماعي عن الدولة والمجتمع المدني وهي الحقبة التي تسيّرت فيها الدولة وانحصر الحديث عن المجتمع المدني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى شيوع مفهوم العولمة واستخداماته في التحليلات الاجتماعية، وقد احتلت أعمال ورؤى منظري التحديد والتبعية مكاناً رئيسيّاً فيها.

و جاء المحور الثالث ليرصد أهم الرؤى العربية المعاصرة حول علاقة الدولة بالمجتمع المنى بتوجهاتها سواء الليبرالية أو القومية أو الإسلامية التقليدية،

أما المحور الرابع فتعرض لتجليات العولمة على بنى ووظيفة الدولة القومية وعلاقتها بالتكوينات الاجتماعية الأخرى وتقديم لرؤى عالمية ومحلية ترصد ملامح التغير والاستمرار في بنية ووظيفة الدولة التقليدية.

أما المحور الخامس فيركز على المجتمع المدني في سياق العولمة حيث يعرض في إطار المداخلات النظرية المتوفرة لفهم العناصر لمفهوم وطبيعته ويرصد أيضاً ملامح تشكل أو ولوج مجتمع مدني عالمي يهتم بقضايا تعجز الدول القومية عن معالجتها.

والمحور السادس يعود إلى جدلية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بإشكاليتها المعاصرة متحمّراً حول المناظرات التفسيرية لتلك العلاقة بين النفي والإثبات وعرض لأهم الرؤى والاتجاهات التي تذهب إلى هيمنة الدولة أو أهم إشكاليات المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في سباق أزمتي الثقافة التي تحدد أهم إشكاليات المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في سباق أزمتي الثقافة المدنية والمؤسسية.

المحور السابق والأخير يهتم بالطرح النظري المصري المهتم بالقطاع الأهلي كأحد أهم مكونات المجتمع المدني في إطار واقع الممارسة وإشكالية هذا القطاع مع الدولة ممثلة في الأجهزة الإدارية والحكومة وتتضح معالم هذا التوتر أو الانسجام في سباق تفاعل المنظمات الأهلية مع الحكومة ويتوقف عند أزمة قانون الجمعيات

الجديد وقانون النقابات المهنية لتكون محكماً عملياً يرصد لتلك الرؤى موقفها من علاقة الحكومة بالمنظمات الأهلية والنقابات المهنية.

ووفق هذا الفهم العام لمهام تلك الورقة نأمل أن تكون قد رصدت رصداً يوفي جوانب الموضوع المطروح ويبقى توفيق الله فيبلغ الهدف.

أولاً: الدولة والمجتمع المدني... بوادر التطور

١- تلازم النشأة وتمثّل المجالات

تعتبر مفهومات الدولة الوطنية Notion state والمجتمع المدني نبت الفكر الأوروبي فقد تم خضت إرهاساتها الأولية في سياق تجارب المجتمعات الأوروبية وتحولاتها الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها خضعت لصيروحة تطور تاريخي ذات تعابيرات واستخدامات متباينة المضمون حيث كانت في كل مرة شيئاً مختلفاً لأنها تأتي في سياق متغير بنويّاً وتاريخياً يؤسس أسلمة وحاجات جديدة تستوجب الإجابة عليها في إطار تلك المفهومات^(١).

لقد تداول المفهومان في الفلسفة الاجتماعية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة وذلك في إطار أفكار أولية عن الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي ثم توالت أفكار أكثر تحديداً وإن تأسست على البدايات الفكرية لتلك الحقبة التاريخية تلك التي ذهبت

^(١) أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م.

إلى اعتبار المجتمع المدني سابقاً على الدولة وقدراً على تنظيم نفسه خارج أجهزتها وأنه مصدر شرعية الدولة ورقبيها، وبدأت تلك الرؤى بتبرير الملكية المطلقة إلا أنها عادت في أطوارها التالية لتفيد الحكم المطلق واعتبرته نقيراً لفكرة العقد الاجتماعي وروحه⁽²⁾.

إن صيغة النشأة وتطور مفاهيم المجتمع المدني والدولة تعكس حقيقة التغيير في الفكر والرؤى للفلاسفة تلك المرحلة التاريخية حول المدى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الأوروبية، وظهر ذلك واضحاً في أعمال كل من توماس هوبز 1651م، وجون لوك 1691م، جان جاك روسو 1712-1788م.

رغم أن توماس هوبز يعتبر أهم منظر للسلطة المطلقة للحاكم وتنازل الشعب التام إلا أنه لم يتواافق مع سابقيه في تأويل أسس وحدود السلطة حيث لم يؤسس السلطة المطلقة وفقاً للحق الإلهي، بل أرجعها للإرادة البشرية ولهذا يمكن فهم المجتمع المبني عنده بأنه المجتمع القائم على التعاقد ولو اتخذ شكل الحكم المطلق وذلك لاعتماده على إرادة أفراد مرجعيتها قانون العقل وعلى احترام التعاقد⁽³⁾.

⁽²⁾ عزمي بشارة: المجتمع المدني، دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1998م، ص63.

⁽³⁾ أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص19.

إن إرادية التعاقد واحترام بنوده هي التي تؤدي إلى تغيير حالة الحرب المطلقة التي يعيشها الإنسان وإعلاء الجانب الإنساني من قانون الطبيعة المتضمن العدالة والمساواة والاعتدال والرحمة وعليه لا سبيل من أجل منع ظلم البعض لآخرين سوى سلطان القوة، ويؤكد في هذا السياق على أنه طالما كان البشر يعيشون من غير سلطان مشترك يحملهم جميعاً على الالتزام والاحترام فإنهم يكونون على هذه الحالة التي تتسم بالحرب، حرب كل إنسان ضد أخيه الإنسان، ونخلص من ذلك أن هوبز يتصور العقد على أنه بين رعايا يقررون إقامة سلطة ذات سيادة يجب طاعتها ويشير في الوقت ذاته إلى مبادلة الطاعة بالحماية.

وانطلاقاً من خليفة مغایرة يقدم جون لوك رؤيته للتعاقد الاجتماعي التي ينكر اتفاقها مع العبودية والخضوع من ناحية أو طبيعة المجتمع المدني من ناحية أخرى وفقاً لصياغة دون لوك تظهر إمكانية عزل السلطة إذا تمردت ضد العقد بتجاوزها إملاءات القانون الطبيعي كالاعتداء على أملاك المواطنين وحرماتهم من دون وجه حق⁽⁴⁾ ويفهم من ذلك أن محور فكرة لوك هي جعل المجتمع مصدر شرعية الدولة حيث تكمن قدرته على مراقبتها وعزلها إلا أنه يشترط

⁽⁴⁾ جون لوك: في الحكم المدني، ترجمة حامد فخرى، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959م، ص189.

أن يكون عزلاً منظماً يتم عن طريق الانتخابات الدولية عوضاً عن العصيان العنيف والحروب الأهلية.

ويتضح من صياغة لوك أنه التقى مع هويز حول فكرة العقد الاجتماعي لكنه أكد على وجود حقوق طبيعية للأفراد لا يمكن التنازل عنها وحقهم الطبيعي في الثورة على أي حكومة تحاول النيل من هذه الحقوق.

يلقى جون جاك روسو (1712-1788) مع سابقيه حول فكرة التعاقد الاجتماعي لتحديد التمايز بين الدولة والمجتمع حيث يذهب إلى أنه لا مفر من أن يؤلّم الأمر في حالة الطبيعة إلى فوضى واضطراب شاملين، كما أن البحث عن دفع تلك الفوضى والنقاوت يكمن في البحث عن صيغة جديدة من العيش والوجود تلك التي تقرّ التعاقد الاجتماعي بين الموجودين داخل المجتمع، أن التعاقد الاجتماعي في سياق فكر روسو شأنه في ذلك شأن كل اتفاق يعني الحصول على شيء في مقابل التنازل عن شيء آخر بكيفية إرادية⁽⁵⁾.

ومع أن روسو يتطرق مع غيره على فكرة العقد الاجتماعي إلا أنه يركز على مفهوم السيادة باعتبارها نتائج للعقد الاجتماعي والسيادة

⁽⁵⁾ سعيد بن سعيد العلوى: نشأة وتطور المجتمع المدنى في الفكر الغربى الحديث في المجتمع المدنى في الوطن العربى ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992م، ص50.

وفق رؤيته لا تقبل تقويض كما أنها لا تقبل التجزئة لأنها نوع من السلطة المطلقة ذات الإرادة العامة التي تتجاوز مجرد مجموع الإرادات الفردية لأعضاء المجتمع.

ويمثل آدم فيرجسون (1617م) أحد التحولات الهامة في صياغة تحديد دلالات علاقة الدولة بالمجتمع المدني حيث طرح تساؤلات حول تمركز السلطة السياسية وكيفية التحسن ضد عسكره واستبداد السلطة السياسية، فقد ذهب إلى أن الحركة المنظمة للجمعيات هي النسق الأفضل للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي وآلية جيدة لحماية المجتمع عن عسكره نظامه السياسي⁽⁶⁾.

وفق ما تم استخلاصه من الرؤى السائدة لدى مفكري تلك الحقبة التاريخية يتلاحظ أنه برغم تابين فحواها أنها تتطرق والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي يمكن وصفه بتمixin نظام اجتماعي اقتصادي في سباق محدّدات جديدة وتهالك نظام وبناء قديم، فالنظام القديم تمحور حول ملكية الأرض وميز بين المالكين وتابعين وربط السلطة والقدسية وفقاً لمرجعيتها الدينية أو السياسية.

ويذهب المؤرخ الفرنسي البريسوبول Albert Soboul في هذا السياق إلى أن بنية المجتمع الفرنسي آنذاك كانت تستند إلى ثلاث طبقات أولئك الذين يتبعدون وأولئك الذين يحاربون وأولئك الذين يشتغلون من أجل إطعام

⁽⁶⁾ عبد القادر الزغل: مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية في جرامشي وقضايا المجتمع المدني، مركز البحوث العربية، ندوة القاهرة، 1990م، ص 147.

الآخرين (رجال الدين - النبلاء - العامة من الشعب) حيث كانت الأرض الوصيلة الأساسية للإنتاج تكاد تكون موزعة كثيرة بين الملك والنبلاء ورجال الدين، أما البشر الذين يعيشون فوق الأرض فكانوا في الأغلب أقناناً أو في وضعية قانونية مماثلة⁽⁷⁾ إلا أن بنية المجتمع الأوروبي أصابتها هزات عنيفة وجاءت الثورة الفرنسية لتستمل حدة تلك التحولات الجوهرية وبات واضحاً أن أهمية البرجوازية تنمو وتعاظم باضطراد.

أن ثمة حقيقة ملموسة مؤداها أن كل من هؤلاء المفكرين قد ساهم بنصيب ما في بناء صياغة التعاقد الاجتماعي ورسم حدود السلطة السياسية والمجتمع المدني كما أن تلك الرؤى لم تكن متوافقة في المسألة الواحدة بل يمكن القول أنها النبت وفكرة حالة الطبيعة في مقابل حالة المجتمع والتعاقد الاجتماعي، وبدأ السيادة تلك الإي نتج عنها منظومة فكرية تتضمن مفهومات المواطن، الملكية، الديمقراطية وخلاصة تلك الأفكار جاءت متسقة تماماً وسعى الطبقة الجديدة البرجوازية التي أخذت تتمكن في الوجود الاجتماعي والسياسي لنشر ما تؤمن به من قيم وتوجهات والتي ترتكز على المساوة في الحقوق والامتيازات مع النبلاء ورجال الكنيسة والحرية في اعتناق الآراء والمعتقدات.

⁽⁷⁾ سعيد بن سعيد العلوي: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 45.

وينتهي بنا تحليل تلك التحولات في بناءات المجتمع الأوروبي إلى نتيجة مؤداها أن النظام الذي تلاقت حوله الرؤى الفكرية لتلك الحقبة التاريخية هو نقيس النظام الكنسي وإحداث قطيعة مع النظام القديم وإرث العصور الوسطى المسيحي أي التخلص من هيمنة المقدس وجعل الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج التجربة التاريخية المستقلة عن المجال الروحي في صورته الدينية.

وانطلاقاً من الطرح السابق يمكن التأكيد على أن مفهوم المجتمع المدني قد استخدم في الفكر الغربي للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة بقول آخر أنه يشير إلى كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية التي تمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي⁽⁸⁾.

2- صياغة المفاهيم وتحديد المجالات

مرة أخرى تلعب التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي اجتاحت المجتمعات الأوروبية دوراً رئيسياً في إعادة صياغة حدود ومضمون الدولة والمجتمع المدني ويمكن استعراض ذلك من أعمال كل من هيجل وكارل ماركس وأنطونيو جرامشي وإلكس توكتفيا.

⁸(0) Istven Hont: Civil Society and commercial society, London1992.

في ألمانيا عام 1820م أي بعد أكثر من ثلاثة عقود من انتصار الثورة الفرنسية نشر هيجل كتابه مبادئ فلسفة الحقوق والذي قدم فيه معاني مغايرة لمفهومات الدولة والمجتمع المدني، فقد جاءت رؤيته متأثرة بالظرفية التاريخية لبنية المجتمع الألماني، حيث تأخرها النسبي مقارنة بفرنسا وإنجلترا، ولقد فطن هيجل لضعف البرجوازية الألمانية وما تتمتع به الأرستقراطية البروسية من امتيازات مما يستوجب تصور دور حاسم تلعبه الدولة لفرض سياستها التمويه في المجتمع.

ولتلك الأسباب طالب هيجل بدولة قوية تتموقع فوق المجتمع المدني وعليه فالمجتمع المدني وفق رؤيته ليس حقيقة طبيعية ولكنه لحظة تطور تاريخي متميزة بالتناقض في المصالح الفردية طبقاً لطبيعة الاقتصاد البرجوازي، حيث يذهب إلى أن الفردية هي أخلاقية المجتمع المدني⁽⁹⁾.

وفي هذا السياق ينكر هيجل الانسجام الذي تفترضه نظرية التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني مؤكداً عجز المجتمع المدني

⁽⁹⁾ عبد القادر الزغل: مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية، في جرامشي وقضايا المجتمع المدني، مركز البحوث العربية 1990م، ص 148 - 149.

عن إقامة وتحقيق العقل والحرية من تقاء ذاته ويتصور أن تكون الدولة هي الإطار القادر على تحقيق تلك الغاية⁽¹⁰⁾.

وينظر هيجل للمجتمع المدني باعتباره أحد مستويات تمظهر الدولة أما المستوى الآخر فهو الأسرة بمعنى أنه يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة وعليه حسب رؤية هيجل يتشكل المجتمع المدني بعد بناء الدولة، وهذا ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمعات السابقة.

فالمجتمع المدني في الفكر الهيجلي يتكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية فهو مجتمع الحاجة والأنانية الذي يحتاج إلى مراقبة دائمة من طرف الدولة⁽¹¹⁾ أما الدولة في هذا السياق فهي النظام السياسي القادر على صيانة مصالح المجتمع المدني⁽¹²⁾.

في إطار أطروحات هيجل وتحديده لمجالات الدولة والمجتمع المدني يتلاحظ أن المفهومين لا يتطابقان في المعنى أو مجالات الاختصاص كما هو الحال في نظرية التعاقد الاجتماعي ولذلك

⁽¹⁰⁾ هيربرت ماركوز : العقل والثورة، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة فؤاد زكريا، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1979م، ص 204.

⁽¹¹⁾ أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁽¹²⁾ كمال عبد المطلب: تعقيب على ورقة سعيد بن سعيد العلوى، نشأة وتطور مفهوم المجتمع في ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، 1992م، ص 74.

المبررات يعتبر هيجل أحد التحولات البارزة في إعادة صياغة مفهومات المجتمع المدني والدولة.

تطلق رؤية ماركس Karl Marx لمفهومات الدولة والمجتمع المدني من نظرته العامة وتقسيمه لبناءات المجتمع، فالمفهوم الماركسي للدولة يرى إنها ليست مفهوماً مجرداً مقطوع الصلة بالتاريخ، إنها واقعة تاريخية تنشأ عندما تتوفر ظروف تاريخية معينة وتشكل في ضوء معطيات تكوين اجتماعي معين، وينظر للدولة على إنها جهاز يعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية والحكومية ما هي إلا لجنة لإدارة شئون هذه الطبقة وعليه تعبّر القوة السياسية عن أشكال السيطرة المنظمة التي تمارسها طبقة معينة لقهر الطبقة الأخرى إلا أنه يرى أن الدولة في ظروف معينة قد تحقق قدرًا من الاستقلال عن كافة الطبقات وتصبح القوة الأساسية المؤثرة في المجتمع دون أن تكون أداة تستخدمها طبقة أخرى⁽¹³⁾.

أن ثمة ارتباط بين تصور ماركس لمفهوم الدولة والمجتمع ونقده للفكر المثالي الفلسفى فهو جزء لا يتجزأ من النسق الفكري الماركسي حول الفكر الاقتصادي الرأسمالي السائدين في ذلك الوقت.

ووفقاً لرؤية ماركس يصنف المفهوم الهيجلي للدولة على أنه فكر البرجوازية والبيروقراطية تلك التي تحاول ترويجه بين بقية فئات

⁽¹³⁾ أحمد عبد الله زايد: الدولة في العالم الثالث، الرؤية السوسيولوجية، دار الثقافة للنشر، 1985، ص.48.

المجتمع لصالح الطبقة المهيمنة عليه فالدولة جزء من الهياكل الفوقيّة والتي تكاد تكون انعكاساً مباشراً لعلاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي⁽¹⁴⁾.

وانطلاقاتٌ من أفكار ماركس حول علاقة الدولة بالمجتمع تلك التي يذهب إلى أن الدولة ستخفي تماماً في مرحلة المجتمع الشيوعي وذلك بعد مرحلة انتقالية تكون فيها سلطة الدولة في أيدي ديكتاتورية البروليتاريا في إطار مرحلة المجتمع الاشتراكي، يعتبر ذلك مؤشر ونتيجة لانتقال المجتمع الاشتراكي إلى المجتمع الالاطبق وتلك المقوله التي تذهب إلى اختفاء الدولة يلتقي فيها الفوضويون مع الماركسيين رغم اختلاف الأيديولوجيات⁽¹⁵⁾.

أن موقف ماركس حول المجتمع المدني قريب من موقف هيجل حيث يفكرون في المجتمع المدني باعتباره فضاء مواجهات بين المصالح الاقتصادية طبقاً للأخلاقية البرجوازية لكن ماركس يرى أن تأويل هيجل للمجتمع المدني يفضي إلى نتيجة مضادة حيث يعتبر أن الموضوع المحسوس وال حقيقي هو إنسان المجتمع المدني.

(¹⁴) سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988م، ص 67.

(¹⁵) of Revolution, state and Bureacracy, New Hal Deaper: Karl Marxs Theory (نقاً عن سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 67 - 1977). York Monthly Revies press.

وإنطلاقاً من تلك الرؤية يعتبر كارل ماركس المجتمع هو القاعدة الواقعية والمادية للدولة ولكنه يعتبر المجتمع نقىضاً للدولة من جهة أخرى والمجتمع وفق ذات الرؤية مطابقاً للبناء التحتي الذي تأسس عليه الدولة وعليه فإن المجتمع المدني هو المجتمع البرجوازي من زاوية حركته ووظيفته الاقتصادية والاجتماعية.

أن التشكل التاريخي للمجتمع المدني بهذا المعنى يعتبر مواز لقيام الدولة الحديثة وكيان مزدوج أيضاً فهو مجتمع مدني اقتصادي من ناحية ومجتمع مدني سياسي من ناحية أخرى⁽¹⁶⁾.

حول الجدل الماركسي الهيجلي بشأن المجتمع المدني يقول بوبيو إن مفهوم هيجل للمجتمع المدني أرحب من مفهوم ماركس وأضيق في نفس الوقت، أرحب لأنه لا يضم دائرة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل يضم الإدارة والقضاء والشرطة وتلك يراها ماركس تابعة للدولة وأضيق لأنه يراها الحلقة الوسيطة بين الأسرة والدولة ومن ثم لا يشمل جميع العلاقات والمؤسسات قبل تشكل الدولة⁽¹⁷⁾.

وخلاله طرح ماركس لمفهومات المجتمع المدني والدولة تذهب إلى أن المجتمع المدني يتضمن كل التفاعلات المادية للأفراد في إطار مرحلة معينة من تطور القوى المادية ويحتضن كل الحياة الصناعية والتجارية في

⁽¹⁶⁾ عبد الباقى العرماس: المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992م.

⁽¹⁷⁾ جان مارك ببوي: فكر جرامشي السياسي، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، دار الطليعة 1975م، ص185، نقلأً عن أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص22.

تاك المرحلة، فالمجتمع المدني بذلك أوسع من الدولة وله امتدادات خارجها وهو الذي يقيم الدولة في مرحلة معينة من تطور القوى الإنتاجية وينتهي ماركس إلى أن الدولة ليست هي التي تكيف المجتمع المدني وتتنظمه بل أن المجتمع المدني هو الذي يكيف الدولة وينظمها⁽¹⁸⁾.

مع كتابات جرامشي أخذ الجدل حول مفهومات الدولة والمجتمع المدني منحى مغاييرًا حيث قدم جرامشي معاني جديدة تقسيراً مختلفاً للعلاقات عن تأويلات ماركس فهو يرى أن الدولة ليست مجرد انعكاس ميكانيكي للقوى الاقتصادية وعلاقة الإنتاج السائدة وما تستوجبه من ضرورات، لأنه يرى الدولة أداة للترشيد والعقلنة، والتعبئة الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والمنافع العامة، وقد ميز جرامشي في هذا السياق بين نمطين للدولة⁽¹⁹⁾.

الأول: هو الدولة محدودة الوظائف Compact state وفيها يسود المجتمع المدني أو أحد تكويناته القوية على الدولة ويعتبر الواقع الأوروبي الحديث مثالاً على ذلك بمعنى أن طبقة أو تحالفًا طبقياً هو الذي خلق الدولة المحددة الوظائف وفق هذا المعنى.

الثاني: الدولة المنتشرة الوظائف Perpositive state كما هو الحال في بعض المجتمعات الشرقية حيث تعتبر الدولة كل شيء وتتدخل في كل

(18) مصطفى كامل السيد: مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، إبريل 1995م، ص12.

(19) سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988م، ص68.

مناهي الحياة فهي فوق المجتمع المدني وتسود عليه وتدير النخبة الحاكمة للمجتمع بشكل استبدادي دون وجود آليات لمحاسبة الحاكم بعكس الحال في النمط الأول.

في مقابل مفهوم الدولة يفهم جرامشي المجتمع المدني على إنه جزء من البيئة الفوقية تلك التي تتقسم بدورها إلى مجتمع مدنى ومجتمع سياسى وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه، وفي هذا السياق ميز جرامشي بين مفهوم السيطرة بمعنى القسر والتهديد ومفهوم الهيمنة بمعنى الاستبطان من قبل فئة اجتماعية للمعايير المنتجة من قبل فئة اجتماعية أخرى.

أن تحويل جرامشي للمجتمع المدني من البنية التحتية إلى البنية الفوقية كما يشير بيتوبي يؤدي حتماً إلى تعديل حاسم في العلاقات الجدلية بين البنية التحتية والفوقية حيث لم يعد المجتمع المدني مجالاً للمنافسة الاقتصادية فقط بل مجالاً للتنافس الأيديولوجي⁽²⁰⁾.

أن ثمة حقيقة مؤداها أن عودة جرامشي لمفهوم المجتمع المدني ارتبطت بمحاولته الإجابة على التساؤلات التي فرضتها استيلاء الطبقة العمالية الروسية على السلطة وإمكانية ملائمة تلك الاستراتيجية لظروف المجتمعات الغربية.

⁽²⁰⁾ جان مارك بيتوبي: فكر جرامشي السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

إن ما يمكن استخلاصه من مقارنة جرامشي للمجتمعات الغربية والمجتمع الروسي هو أن الطبقة العاملة في الغرب لا تستطيع ولا ينبغي لها أن تعيد إنتاج النموذج الروسي في الاستيلاء على السلطة بل عليها منطقياً الانسجام مع استراتيجية الهيمنة على المجتمع المدني قبل أن تخرط في صراع للسيطرة على المجتمع السياسي ومن هنا يظهر الدور الاستراتيجي لفئة المثقفين باعتبارهم منظمين مؤهلين للهيمنة⁽²¹⁾.

والهيمنة عند جرامشي آلية أساسية للتغيير وذلك عن طريق تحالف الطبقة العاملة مع فئات وطبقات أخرى والمحافظة على تلك التحالفات حيث يقول جرامشي في كراسته نستطيع الطبقة العاملة أن تصبح قائد ومسطرة بقدر ما تنجح في خلق نظام للتحالفات يسمح لها بتبعة أغلبية السكان ضد الرأسمالية والدولة البرجوازية حيث تستطيع الطبقة العاملة أن تتطور إلى طبقة مهيمنة إذا أخذت في الاعتبار صالح الطبقات والقوى الاجتماعية الأخرى ولابد أن تأخذ في اعتبارها المطالب والنزالات الشعبية والديمقراطية لهؤلاء الذين

⁽²¹⁾ عبد القادر الزغل: مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعديدية الحزبية في: جرامشي وقضايا المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 151.

ليس لهم ملامح طبقية نفية أي من لا يأتون مباشرة نتيجة علاقات الإنتاج⁽²²⁾.

أن ثمة حقيقة تظهر في سياق رؤية أنطونيو جرامشي مؤداها أن التأويل الجرامشي للمجتمع المدني بإمكانه المساعدة في إعادة النظر في مقوله الأيديولوجيا لفهم أفضل للصراع على الهيمنة الأيديولوجية ضمن المجتمع المدني وعليه فقد طرح جرامشي حلولاً جديدة بشأن تأسيس هيمنة بديلة في إطار صراع الطبقات وهو الرد عن طريق الحزب المثقف الذي يستطيع بناء برنامج للهيمنة المضادة انطلاقاً من الصراع ومن وضع الجماهير ووضع الثقافة والأخيرة يمكن خلق أنماط جديدة منها عن طريق مجالس المصانع وتجديد الحزب والعمليات التربوية.

في سياق دراسة منظمة مقارنة بين المجتمع الفرنسي والأمريكي كون ألكسندر توكييل (1805 - 1859) رؤيته الخاصة حول البيئة المناسبة لنمو المجتمع المدني وتقنين العلاقات مع الدولة، فقد رأى أن المركزية الإدارية هي الحاضن الطبيعي للاستبداد الثوري، أما مبدأ الفدرالية المستقر فقد أتاح الفرصة لتكوين اتحادات وجمعيات طوعية وسيطة ومتعددة الأنواع والأشكال وخلقت نظام حكم متسم باللامركزية⁽²³⁾.

⁽²²⁾ جمال عمر : جرامشي والمجتمع المدني، اليسار الجديد، الإصدار الثاني، العدد الأول، إبريل 2002م، ص122، ص123.

⁽²³⁾ جوردن ماشال: موسوعة علم الاجتماع، مؤسسة عيال للنشر، ترجمة محمد الجوهرى وزملاءه، المجلس الأعلى للثقافة، مؤسسة عيال للنشر 2000م، ص734.

وقد ربط توکفیل بین ضمان الحرية السياسية ووجود القوانين والعادات أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب ومن هنا تتبّع أهمية المدنية وأهمية المواطننة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية⁽²⁴⁾.

أما لوي التوسير (1918 - 1990) فيعود مرة أخرى لطمس الحدود وال مجالات بين الدولة والمجتمع المدني بعد أن حددت الرؤى الفكرية لتلك الحقبة التاريخية مجالات للاختصاص متمايزه لكل منها ويرفض التوسير التمييز بين الدولة والمجتمع المدني لاعتقاده أن الدولة ماثلة في كثير من أجزاء المجتمع المدني وأن مؤسسات المجتمع المدني كالكنائس والمدارس والنقابات تمثل جزء من الأجهزة الحكومية الأيديولوجية، وعليه يصعب فعلياً تعين حدود الدولة فكثير من أجزاء المجتمع المدني لديها قنوات رسمية نظامية مع الدولة وهي تلعب بالفعل دوراً في تطوير السياسة العامة، كما أن الدولة تمول عدداً من الجماعات الموجودة في المجتمع والتي تعتمد رغم استقلالها الأساسي على دعم الدولة لها يضاف إلى ذلك أن حدود الدولة دائمة التغيير باستمرار بفعل الخصخصة وبسبب إنشاء هيئات تنظيمية جديدة وكثيرةً ما تكون طبيعة تلك المؤسسات شبه

⁽²⁴⁾ محمد كرو: المتفقون في تونس، في: أحمد صادق سعد وآخرون، الانتجنسيا العربية ، المتفقون والسلطة، تحرير سعد الدين إبراهيم، عمان، منتدى الفكر العربي 1988م، ص311.

المستقلة غامضة بعض الشيء، فليس من الواضح إذا كانت تمثل جزء من الدولة ومن المجتمع المدني⁽²⁵⁾.

في سياق ما سبق عرضه للرؤى الفكرية حول مفهومات الدولة والمجتمع المدني يمكن استخلاص بعض الاعتبارات الأزلية على محاولات صياغة وتحديد تلك المفاهيم بنائياً ووظيفياً، أن ثمة صلة ودرجة ارتباط قوية بين تلك المفهومات تتضح أبعادها من تلازم النسأة حيث ارتبط ميلاد مفهوم المجتمع المدني بمفهوم الدولة، كما تلاحظ أيضاً من المدخلات السابقة تطور فكر الرواد فلسفياً وسوسيولوجياً إلى تيارات فرعية مختلفة دافعت عن صياغات متباعدة وللمجتمع المدني والدولة.

ولم يؤد هذا التطور في الجدل الفكري الأوروبي إلى صياغة تعريف أو تحديد مجالات دقيقة متقدمة عليها سواء لمفهوم المجتمع المدني أو لمفهوم الدولة بل نلاحظ أن كل تعريف أو صياغة تمثل توجهاً مرتبط بظروف تاريخية محددة وبشكل للمعرفة.

إن الفكر الأوروبي الذي ساد تلك الفترة لم يشترك أن تكون الدولة القائمة في المجتمع المدني دولة ديمقراطية إلا أن الدولة في كل الحالات يجب أن تكون غير مطلقة السلطة تخضع في أداء وظائفها لقواعد عقلانية.

⁽²⁵⁾ جوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص734.

ثانياً: الدولة والمجتمع المدني... بين الهيمنة والانحسار

لقد بات واضحاً من خلال الطرح السابق أن قيام الدولة القومية قد تزامن مع معاهدة ستغاليا عام 1648م وقد لعبت البرجوازيات المحلية الصاعدة التي قادت عملية الصراع ضد النظام الإقطاعي دوراً مباشراً حتى انتصرت اقتصادياً بازدياد تراكم رأس المال التجاري ثم الصناعي والمالي، وانتصرت اجتماعياً بتفكيك الأطر والمؤسسات الإقطاعية ثم سياسياً باستيلاء على الحكم وعليه أقامت دولها الموحدة في إطار من القانون والمؤسسات والإدارات الحكومية والنظام البيروقراطي والتي تكفل تأمين تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية⁽²⁶⁾.

أن ثمة دلالات تؤيد أن تلك الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تمظهر فيها اتجاهات ساهمها كثيراً في صياغة حدود الدولة والمجتمع المدني حيث تمثل الاتجاه الأول في نمو التجارة والآخر في نمو دور الدولة، فكلما ازداد انفتاح الاقتصاد اضطررت الدولة إلى تقليل التأثيرات الاجتماعية للانفتاح أمام الاقتصاد الدولي، وفي إطار تلك الصياغة الجديدة تبنت ادوار الدولة حيث مهدت الطريق لتعزيز نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية أو الدولة الكنزية حيث تضمن هذا

⁽²⁶⁾ رمزي نكي: الليبرالية المستبدة، دار سيناء للنشر 1993م، ص 93.

النموذج توسيع الدول في تضمين قوانينها نصوصاً تشير إلى تمويل خدمات الصحة والتعليم والتوظيف من الميزانية الحكومية⁽²⁷⁾.

إلا أن نشأة الدولة في العالم الثالث وصيرورة تطورها التاريخي لم تحاك مثيلاتها في الدول الأوروبية حيث جاءت نشأة الدولة في العالم الثالث في مرحلة الاستعمار وما صاحب ذلك من إطار قانوني ومؤسسني ولم تؤسس على يد بورجوازية محلية صاعدة بل من خلال القوى الاستعمارية التي هيمنت على هذه البلاد⁽²⁸⁾.

ولاختلف النشأة وظروف التطور التاريخية والاجتماعية والاقتصادية المغایرة، ظهر العديد من الاتجاهات والرؤى النظرية التي تحاول تقديم تفسير لطبيعة الدولة وتحدد دورها وعلاقتها بالمجتمع، ويمكن تضمين تلك الاتجاهات داخل سياق نظريتي التحديث والتبعية التي شهدت رواجاً وجداً واسعياً في منتصف القرن المنصرم أما من حيث طبيعة دور الدولة فقد ساد اتجاهان أساسيان⁽²⁹⁾.

⁽²⁷⁾ علي الدين هلال: معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1994م.

⁽²⁸⁾ رمزي ذكي: الليبرالية المستبدة، مرجع سبق ذكره، ص64.

⁽²⁹⁾ أمانى مسعود: الدور الاجتماعي للدولة، انحسار أم استمرار، الديمقراطية، العدد الثالث، صيف 2001.

الأول: يحدد دورها بالحد الأدنى أو ما يعرف بالنظرية الفردية حيث نحصر دور الدولة في الوظيفة الدفاعية والحماية بمعنى تحقيق الأمن والعدالة في الداخل والخارج.

الثاني: هو تحديد دور أكبر للدولة وخاصة في المجال الإداري والأيديولوجي والعسكري والسياسي وتوسيع الدور الاجتماعي للدولة ليشمل الخدمات المجانية التي تمس الحاجات الأساسية للمواطن لا بداعي أخلاقي فقط وإنما لضرورات الاستقرار أيضاً.

و حول محتوى الرؤى التي سادت في تلك الحقبة التاريخية يتلاحظ تمحور معظم الاتجاهات حول أربعة تصورات للدولة⁽³⁰⁾:

- تصوّر يرى في الدولة نظاماً معيارياً متكاملاً للقيم العامة في المجتمع.
- والثاني ينظر للدولة باعتبارها نظاماً قانونياً ومؤسسياً تجسده بيروقراطية عامة متGANSAة.
- والثالث يتصرّف الدولة باعتبارها السلطة السياسية أو الحكومة أو النظام السياسي بقياداته ونخبة الحاكمة.
- والرابع يرى أن الدولة هي الدولة وهي الطبقة الحاكمة أو التعبير السياسي عن مصالح الطبقة المهيمنة.

⁽³⁰⁾ سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

١- الدولة والتحديث: تصورات مثالية لتفسير الطبيعة والعلاقة

ستحاول الورقة في هذا الجزء عرض بعض الاتجاهات التي سادت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى شروع مفهوم العولمة واستخداماتها في التحليلات الاجتماعية، وسيعتمد أسلوب العرض على صورة انتقائية للمفكرين أو لاتجاهات النظرية التي تدخل بشكل مباشر في علاقة الدولة بالمجتمع المدني دون التعرض لقصصيات النظريات أو التيارات الفكرية ورغم ما يشوب ذلك من تعسف إلا أنه سيحاول التركيز حول مفهومات الدولة والمجتمع المدني بصورة أفضل.

أن ثمة دلالات تؤيد أن التراث النظري في العلوم الاجتماعية مليء برؤى تتطرق من التوجهات العامة لمقولات نظرية التحديث ورغم وجود تباين في كثير من مواقفهم تجاه بعض القضايا أو المسائل الفرعية إلى أن هناك توافق حول جملة قضايا عامة تفسر انتظام المجتمع وحركة الدولة ومؤسساتها.

ويقع مفهوم الدولة في محور اهتمامات علماء الاجتماع السياسي أنصار نظرية التحديث وذلك لأنهم ينظرون إلى الدولة على أنها الإطار العام والذي من خلاله يحقق المجتمع تكاملاً خاصاً بعد تزايد عدد الدول التي حصلت على استقلالها من بلدان العالم النامي.

وتأتي نظرية الدولة لدى أنصار نظرية التحديد متسقة مع رؤيتها لنموذج التنمية والخلف للعالم الثالث فهي تتضمن مجموعة مقولات وقضايا تدور حول فكرة المقارنة بين نموذج المجتمع التقليدي ونموذج المجتمع الحديث الذي يصور على أنه نمط مثالي⁽³¹⁾.

وعلى نفس المنوال تفهم العلاقات بين الدول فكما تقسم العلاقات بين نظم المجتمع بالطابع النسقي في العلاقات المتبادلة فكذلك العلاقات بين الدول وإذا كان التفاعل بين الأفراد يتم في ضوء الأهداف والسائل وما يحكمها من معايير اجتماعية وأخلاقية فكذلك التفاعل بين الدول أيضا⁽³²⁾.

تطلق معظم تعريفات أنصار التحديد لمفهومات الدولة والمجتمع من تعريف ماكس فيبر الذي يذهب إلى أن الدولة هي جماعة مشتركة ذات سيادة إلزامية تمارس تنظيمياً مستمراً وتحتكر استخدام القسر في نطاق رقعة من الأرض والسكان الذين يعيشون عليها، وتحتوي كل أشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها⁽³³⁾.

ويتمحور فهم مستخدمي هذا التعريف من منظري التحديد على الآليات التي تستخدمها الدولة وليس الغاية من وجودها وفقاً لذلك فإن أهم ما يميز الدولة عن غيرها من الكيانات الأخرى التي سبقت

(31) أحمد عبد الله زايد: الدولة في العالم الثالث، الرؤية السوسيولوجية، دار الثقافة للنشر، 1985م، ص 13.

(32) أحمد عبد الله زايد: المرجع السابق، ص 13.

(33) Max Weber: The theory of social and economic organization, trans and ed, by T. Parsons, the free press, New York, 1964, p156. نقاً عن أحمد عبد الله زايد، المرجع السابق ص 14.

تشكلها هو وجود حكومة قومية تحكر استخدام القوة المشروعة في رقعة محددة من الأرض هي نطاق سيادة الدولة.

يعتبر ديفيد إيستون Easton من ألمع منظري الاتجاه الوظيفي لتحليل وتقسيم طبيعة الدولة ويحظى تعريفه للدولة قبولاً كبيراً حيث يعرف الدولة بأنه الجهاز الذي⁽³⁴⁾:

- 1- يقوم برسم السياسات التي تهدف تنظيم وتوزيع الموارد.
- 2- والتي تتبع سياساته وقراراته بما يتمتع به من سلطة.
- 3- والتي تكون قراراته وسياساته ملزمة للمجتمع ككل بمعنى أن يكون هناك شعور عام في المجتمع بقبول هذه القرارات وتلك السياسات على أنها ملزمة.

ونقطة التحول في هذا التعريف هي النظرة للدولة في ضوء علاقتها بالمجتمع علماً بأن أنصار هذا الاتجاه يميزون بين الدولة والمجتمع وفقاً لما هو سياسي وما هو اجتماعي، حيث ينظر للتنظيم الاجتماعي بمعنى المعيشة في المجتمع من زاويتين: الأولى تهتم بالحياة الجمعية الملمسة التي تحدد بالاشتراك في العيش على نفس الرقعة من الأرض والتاريخ المشترك، والثانية فإنها تتضمن مجموعة النظم المتعلقة بالحماية والسيادة والحكم على تلك المساحة من

⁽³⁴⁾ أحمد عبد الله زايد: مرجع سبق ذكره، ص 14.

الأرض، وهذا الجانب الآخر من الحياة الاجتماعية يطلق عليه الدولة في حين يطلق على الجانب الأول المجتمع⁽³⁵⁾.

وفي ذات السياق يقدم جبرائيل ألموند G. Almond تفصيراً لطبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع معتمداً على ثلاث مفاهيم أساسية وهي التكامل وتعبئة الموارد وذلك في الشأن الداخلي للمجتمع والتكيف مع البيئة الخارجية وفقاً للعلاقات الدبلوماسية.

والنظام السياسي أو الدولة عند ألموند يتضمن جوانب بنائية ويقصد بها الأجهزة السياسية تلك التي تتضمن مجموعة المؤسسات التي تشكل بناء النظام السياسي كالجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي والجهاز البيروقراطي والجهاز القضائي، والأحزاب السياسية وجماعات المصلحة كالتنظيمات النقابية والجمعيات التطوعية ويتلخص هنا أن ألموند حصر معظم مؤسسات المجتمع المدني داخل إطار النظام السياسي.

كما يتضمن النظام السياسي جوانب وظيفية والتي يقصد بها ممارسة النظام في الواقع ويحصر تلك الوظائف في:

التشيئ الاجتماعية بمعنى نقل القيم والمعتقدات السياسية والتجنيس السياسي بمعنى اختيار النخب لشغل المناصب والاتصال السياسي والتي تعني بتدفق المعلومات عبر بناءات ومؤسسات المجتمع،

⁽³⁵⁾ أحمد عبد الله زايد: المرجع السابق ذكره، ص 15.

بالإضافة إلى مجموعة وظائف أخرى كتحديد وتجميع المصالح ورسم السياسات وتنفيذها.

في سياق الرؤية السابقة لمنظري التحدث يمكن تقرير أن فهمها للنظام السياسي على هذا النحو إنما هو محاولة لتعزيز نظرية بناء القوة ونظرية الصفة الشائعين في تراث علم الاجتماع السياسي على فهم طبيعة الدولة وعلاقتها الداخلية والخارجية حيث تذهب إلى أن الدولة فاعل ينطبق عليه ما ينطبق على الأفراد والجماعات عندما تتفاعل مع الأفراد في الداخل أو مع الدول الأخرى في الخارج⁽³⁶⁾.

ويرى هذا الاتجاه أن الاختلاف بين الدول في مسألة القوة هو اختلاف في الدرجة كما أن العلاقات الدولية تقوم أيضاً على مبدأ التوازن الذي يحقق فيه كل فاعل أهدافه دون أن يحطم الآخرين حيث تجسد كل دولة مصالح شعبها وتحقق أهدافاً مختلفة ولكن ليست على حساب الآخرين، وعليه فإنها تفترض أن فقر الدول النامية يعود إلى عوامل داخلية وبصفة خاصة في بناءاتها الاجتماعية والثقافية وبالتالي تطالب بمزيد من العلاقات المتبادلة والاحتكاك بين الدول حتى تتحقق التقدم.

وفي محاولة للتمييز بين النظم السياسية المختلفة قدم كل من ألموند وكولمان تصور لسبعة أنماط من النظم السياسية وفقاً لدرجة تبادل

⁽³⁶⁾ أحمد عبد الله زايد، مرجع سابق ذكره، ص18، ص20.

مكونات النظام والكفاءة والإنجاز في أداء الوظائف وبالتالي مستوى الاستقرار السياسي، حيث ميز بين النظم التقليدية، النظم التسلطية التي تقوم بدور تحديي والنظم الديمقراطية الحارسية والنظم الديمقراطية غير المرنة والنظم التسلطية المحافظة والنظم الشمولية وأخيراً الديمقراطية المستقرة.

أما روبرت دال R.Dall فقد قدم تصنيفاً للنظم السياسية ومقارنة تعتمد على متغيرين أساسيين:

- الأول: درجة الليبرالية أو المنافسة العامة التي يسمح بها النظام السياسي.

- الثاني: درجة شمول النسق السياسي واحتوائه لأفراده أي درجة المشاركة السياسية للأفراد.

ووفقاً لتلك المتغيرات يميز نموذج روبرت دال بين أربعة من النظم السياسية⁽³⁷⁾:

1-النظم الأحادية المغلقة تلك التي لا تعرف أي درجة من درجات الليبرالية أو المشاركة فهي نظم مغلقة تقوم على سيطرة أقلية من الأفراد.

³⁷(polyarchy: Participation and Opposition, yale university) R.A.Dal press,1971

نقلأً عن أحمد عبد الله زايد، المرجع السابق، ص36.

2- النظم الأوليغاركية التافسية تلك النظم التي تسمح بقدر من الليبرالية بين جماعات القلة دون ان يسمح بمشاركة عدد كبير من الأفراد في صنع السياسة.

3- النظم الاحادية الشمولية، نظم مغلقة ولكنها تتجه نحو مزيد من الشعبية دون أن تغير الطابع الاحادي للنظام.

4- النظم التعديية الديمقراطية حيث يحقق المجتمع أعلى درجة من الليبرالية وأعلى درجة من المشاركة.

وفي هذا السياق التحاليلي يستخدم روبرت دال مفهوم محوري وهو حكم الكثرة وحكم الاكثرة لتحديد الاختلافات بين طبيعة الدولة ونوعية العلاقات مع المجتمع وذلك بمساعدة مجموعة مفهومات فرعية لقياس ممارسة النظام في الواقع مثل مفهوم الحقوق السياسية بمعنى توفر شبكة منسقة من الحقوق الأساسية ومفهوم التعديية والذي يعني استقلال الأفراد والنظام الفرعية في مواجهة دولة حكم الكثرة بعكس الحال في حكم الاكثرة، وكذلك مفهوم الإقناع مقابل القسر حيث يعتمد حكم الكثرة على الإقناع بصورة مكثفة وعلى القسر بصورة أقل، وأخيراً مفهوم التحكم المتبادل مقابل التحكم الأحادي⁽³⁸⁾.

) R.A.Dall, modern political Analysis, fifth edition, copyright1997, by ³⁸(prentice hall.

ترجمة علا أبو زيد: مركز الأهرام للترجمة والنشر 1993م.

ثمة حقيقة تتضح من تراث التحاليل السياسي لطبيعة الدولة في فكر منظري التحديث مؤداها أن محاولة تفهم طبيعة الدولة وتفسير علاقتها بالمجتمع إنما تم وفق بناء نموذج مثالي تأسست عناصره على خصائص الدول في المجتمعات الديمقراطية الغربية وأضحت معايير لفهم تلك المجتمعات والتي تشكلت في سياق تاريخي واجتماعي اقتصادي مغاير، وتحصر معايير تحليل وتحديد خصائص الدول النامية لهذا الاتجاه في المحاور التالية⁽³⁹⁾:

أولاً: ينظر هذا الاتجاه لتلك النظم في ضوء النموذج المثالي للتحديث في المجتمعات الغربية.

ثانياً: تحدد خصائص هذه النظم على أنها تقع على درجات مختلفة من سلم التطور السياسي ولكن أي منها لم يصل لمستوى النموذج الغربي.

ثالثاً: تتضمن الإقرار بأن الطريق لمزيد من فاعلية الدولة وشرعيتها هو المزيد من التعاون بين دول العالم الثالث والأول ولابد لتلك الدول من أن تمر بنفس التجارب التي مرت بها الدول الغربية.

واتساقاً مع تلك التوجهات العامة فإن منظري التحديث يرون أن الدولة في العالم الثالث تتسم بالخصائص التالية:

⁽³⁹⁾ أحمد عبد الله زايد: الدولة في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 25-38.

1- لم تحقق مجتمعات العالم الثالث درجة عالية من التكامل الاجتماعي والنضج المؤسسي ولم تبلور تنظيمات أو جماعات مشتركة تعبّر عن المصالح وتسلّم بضعف الجهاز السياسي وعدم الاستقلالية كما تسود القبليّة والعائليّة.

2- توصف تلك المجتمعات بالسلطية لاحتياط القوة والسلطة من جماعة واحدة وذلك لافتقار تلك المجتمعات التوزيع العادل للقوة بين الجماعات والقوى السياسية في المجتمع.

3- النظم في تلك المجتمعات غير مستقرة وتخضع لتغييرات جذرية باستمرار كما تتسم بضعف المشاركة السياسية للمواطنين وتعييب الفاعلية الجماهيرية.

4- ويؤدي ذلك إلى أن يتسم النظام السياسي بدرجة منخفضة من الفاعلية السياسية والشرعية لأنها فرضت على المجتمع ولم تتبّع من ظروف المنافسة السياسية.

2 - الدولة والتبني

ينطلق الاتجاه الثاني في تحليل طبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع من رؤى معاكسة لمنظري التحديث حيث ترى نظرية التبني أن الاتصال بالدول الغربية المتقدمة لم يثمر سوى تكريس التخلف وتدعميه، وذلك لأن العلاقة غير متكافئة تستغل فيها الدول القوية الدول الضعيفة، مما انتج نمطاً من العلاقات الدولية يمثل الخضوع من جانب الدول التابعة والسيطرة من جانب الدول الرأسمالية وتحول العالم إلى مراكز وتوابع وأشباه توابع تقوم بدور

وسيط بين المراكز والتوابع وتسند حجية منظري التبعية على قراء تاريخ الدول النامية حيث يرون أن التطور التاريخي للعالم يم يتح لكل مجتمع أن يتطور تطوراً تاريخياً مكتفياً بذاته، فقد سيطرت الدول الرأسمالية سياسياً وعسكرياً وسخرت النظم لانتاج فائض يتم نقله باستمرار إلى مراكز العالم الرأسمالي⁽⁴⁰⁾.

ومنظروا التبعية لا يختلفون كثيراً عن مفهوم الماركسية حول مفهوم الدولة ولكنهم يؤكدون على أن نظام الدولة في المجتمعات التابعة يختلف عن نظيره في المجتمعات الرأسمالية وذلك لأنهم يعتقدون أن الدولة انعكاس لبناء اجتماعي تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الفعلي ولذلك فإن خصائصها ترتبط بطبيعة هذا البناء التابع من ناحية وبظروف تقسيم العمل الدولي من ناحية أخرى⁽⁴¹⁾.

ووفقاً لرؤية منظري التبعية فإن الدولة لا يمكن أن تفهم إلا في إطار بناء اجتماعي معين وكذلك في ظروف تاريخية معينة، كما أن البناء الاجتماعي لا يمكن ان يفهم إلا في ضوء الدولة المهيمنة عليه والموجهة للسياسات الداخلية وعليه يؤكدون على العلاقة التاريخية بين الدولة والبناء الاجتماعي ويرون أن تفسير طبيعة الدولة أو

⁽⁴⁰⁾ أحمد عبد الله زايد: مرجع سبق ذكره، ص48: 48.

⁽⁴¹⁾ أحمد عبد الله زايد: مرجع سبق ذكره، ص50.

تحديد علاقتها بالمجتمع إنما يجب أن يتم في ضوء الاعتبارات التالية⁽⁴²⁾:

1- الدولة ليست منقطعة الصلة بالتاريخ وإنما هي نتاج له وعليه فإن بناء المجتمع والدولة في الماضي وما تتعرض له من تغيرات هو الذي يشكل بناء الدولة والمجتمع في الحاضر.

2- إن سلوك الدولة مقصود وإرادي حتى وإن كانت موجهة بكل جهاز يحقق هدفاً معيناً وجماع تلك الأجهزة يشكل الدولة كتنظيم متكملاً.

3- يجب أن ينظر للدولة في ضوء التفاعل المتبادل بين الظروف البنائية الاجتماعية من ناحية دور الدولة في تشكيل هذه الظروف من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من تلك الرؤى يتلاحظ أن دور الدولة وتدخلاتها في الشأن الداخلي لا يتم وفقاً لظروف داخلية تلقائية بل يؤثر فيه النسق الرأسمالي العالمي والدولة التابعة لا تخرج عن كونها بناء وسيط يمارس تأثيره على البناء الاجتماعي من خلال علاقة التبعية القائمة ولذلك تكون أمام ثلاثة أطراف هي الدولة والبناء الاجتماعي الداخلي والبناء الاجتماعي للنظام الرأسمالي العالمي، وتحدد وفقاً للعلاقة

⁴²(E. Duvall and L.R Freeman, the state and dependent Capitalism international studies Quarterly, vol25, Nu1, March1981, p106. نقلاً عن أحمد زايد: مرجع سبق ذكره، ص 51.

الجدلية بين هذه المستويات، قوة الدولة، وأدوارها وعلاقتها بالطبقات والبناء الاجتماعي بشكل عام في كل واحدة من وحدات النسق الرأسمالي⁽⁴³⁾.

لقد انطلقت الكتابات الأولى لوجهات نظرية التبعية من أمريكا اللاتينية واستندت إلى تحليل تجارب هذه المجتمعات إلا أن هناك تباين بين وجهات أنصار تلك النظرية أندريه جندر فرانك، فرناندو هنريك كاردوسو في أمريكا اللاتينية وسمير أمين في أفريقيا والوطن العربي، بول باران، حمزة علوى، رالف ميلباند وآخرون، وفي هذا الجزء سنحاول الإشارة لبعض أعمال أنصار تلك النظرية حول طبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع.

وتمثل أطروحات حمزة علوى أولى المراجعات الجادة لخبرة وتجارب العالم الثالث وتتمحور رؤيته في أن الدول لم تتأسس في هذه المجتمعات عن طريق برجوازية وطنية محلية وإنما عن طريق برجوازية استعمارية أجنبية كما أن الأجهزة التي خلفتها عبارة عن بiroقراطية مدنية عسكرية متضخمة لخدمة أغراض الاستعمار، ولا علاقة لها بمصالح الجماعات الوطنية وبعد الاستقلال ورثت النخبة الوطنية تلك الأجهزة وسرعان ما أصبحت النخبة نفسها أوليغاركية

⁽⁴³⁾ أحمد عبد الله زايد، مرجع سبق ذكره، ص 90.

بيروقراطية عسكرية وأن دورها تحدد بالوساطة بين المطالب المتنافسة لثلاث أطراف هي كبار ملاك الأراضي المحلية والرأسمالية المحلية الناشئة، والرأسمالية العالمية في دول المراكز⁽⁴⁴⁾.

يتحدث عنا علوى عن خاصيتين جوهريتين تقسم بهما الدولة التابعة وهما التضخم والمركزية ويفسر طبيعة الدولة وأدوارها من خلال وجود هذه العناصر في البنية الفوقية للمجتمع التابع ولأن هذه التبعية الفوقية قد نمت وتطورت وفقاً للبنية التحتية الموجودة في دول المركز الرأسمالي لا تلك الموجودة في التابع، كما أن جهاز الدولة يرتبط ببنية تحتية خارجية تقوم على رأسمالية متطور وسيطرة للطبقة البرجوازية العالمية والتي تحاول أن تخضع الطبقات في التابع فإن جهاز الدولة يصبح متضخماً ومركزاً في مقابل البنية التحتية الداخلية المنفصلة عنه⁽⁴⁵⁾.

ويتفق غالبية منظري هذا الاتجاه مع حمزة علوى على أن الدولة تمثل أداة اقتصادية لتحقيق مصالح البرجوازية الرأسمالية وبرغم تنوع وظائف الدولة إلا أنها تتجه نحو تحقيق تعظيم المصالح الاقتصادية للطبقات المسيطرة في هذا السياق حدد روبين موري Robin

⁽⁴⁴⁾(Hamza Alawi: The state in post- colonial societies: Pakistan and Bangladesh in Harry Goulbourne ed, politics and third world, London, Mecmillan1979.

نقلاً عن سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص72.

⁽⁴⁵⁾(حمد عبد الله زايد مرجع سبق ذكره، ص90).

وظائف الدولة الرأسمالية في ضمان استمرار حقوق الملكية murry الخاصة وتحقيق الليبرالية الاقتصادية وتوفير المدخلات الازمة للإنتاج وخلق اتفاق عام وإدارة العلاقات الخارجية، وأن الفرق بين الدولة التابعة ودول المركز فيما يتصل بوظائف الدولة ما هو إلا فرق في درجة الضعف في الدول التابعة والقوة في دول المركز في أداء هذه الوظائف⁽⁴⁶⁾، ويتحقق منظرو هذا الاتجاه حول المقوله التي تذهب إلى أن النشاط الاقتصادي للدولة وظيفي في التطور الرأسمالي التابع في الداخل وفي الارتباط بالنسق الرأسمالي العالمي في الخارج.

أما علي مزروعي Ali Mazrui فينتهي إلى أن إشكالية الدولة القومية في العالم الثالث تحصر في المعضلة البنائية داخلياً وخارجياً، فمن ناحية فرض الاستعمار الغربي قبل أن يرحل عسكرياً مفهوم الدولة القومية على شعوب إفريقيا وقبائلها ومنتحت هذه الدول الاستقلال إلا أن النظام الرأسمالي العالمي لا يسمح لها أن تمارس حقيقة الاستقلال أو السيادة⁽⁴⁷⁾.

ويؤكد أيضاً ايمانويل والرشتاين Immanuel Wallerstein على ضرورة وضع العوامل الخارجية في الاعتبار عند تفسير طبيعة

⁽⁴⁶⁾(Robin Murry, Multinational and Nation-states, two essays, Nottinhan1975, pp64- 75..72 نقلأً عن سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص

⁽⁴⁷⁾) سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص86.

الدولة القومية حيث أن الدولة كتنظيم سياسي ليست ظاهرة خلقت من تقاء مجتمعها ذاتياً بل تاريخية من نتاج الرأسمالية الأوروبية، ويفكك على فكرة المراكز والتوابع وأشباه التوابع ويسترخ جيلبرتور ماتياس مع ما سبق عرضه إلا انه يرى أن الدولة في سبيل الحفاظ على عناصر تقسيم العمل تستخدم خليط من العنف والشرعية وتواجه التكوينات الاجتماعية عنف الدولة إما عن طريق الدعوة للديمقراطية أو باستخدام العنف المضاد⁽⁴⁸⁾.

أما عند كازانجيكييل فيضيف على ما سبق استعراضه لدى أنصار التبعية أسباب ثقافية ومجموعة القيم المستمدة من الأديان والتي توكل على معاني التكامل والتضامن الجماعي بدلاً من الفردية والتباهي السياسي كانعكاس للتباين الاجتماعي القائم ويرى أن بناء الدولة الحديثة سواء كانت محاولة تقليد اختيارياً من الداخل أم فرضت من الخارج في ظل استمرار التبعية للنظام الرأسمالي العالمي لا يمكن أن يقضي إلا إلى هيكل سلطوي مشوه غير مستقر سياسياً واجتماعياً⁽⁴⁹⁾.

ويذهب نيكوس بولانتراس N.Poulantzas في كتابه القوة السياسية والطبقات الاجتماعية الصادر 1968 إلى أن الدول الرأسمالية تحكم

⁽⁴⁸⁾(Immanuel wallerstein, the modern world system, New York, Academic press 1980.

⁽⁴⁹⁾(سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 73).

في المدى الطويل لتحقيق المصالح السياسي لرأس المال ويثير هذا الرأي كيف تترجم هذه المصالح المفترضة لرأس المال على أفعال الدولة⁽⁵⁰⁾.

ولا يؤكد بولانتراس على أهمية الانتماء الطبقي للقائمين على جهاز الدولة بقدر اهتمامه بتحليل العناصر الهيكيلية للدولة الرأسمالية والمنطق الداخلي الذي يحكمها ومن ثم يفسر سلوكها لحماية الإطار العام للإنتاج وهذا يعني أن المكونات الهيكيلية للدولة الرأسمالية تقوم بتقنين الصراعات والتوترات الداخلية واحتواها في الطبقة العليا من ناحية وتضمن هيمنة هذه الطبقة على المجتمع من ناحية أخرى، أن الاستقلال النسبي للدولة عن شرائح الطبقة العليا يعطي الدولة هاماً للمناورة للتضييق بمصلحة إحدى شرائح تلك الطبقة المهيمنة في سبيل والمصلحة العامة للطبقة المهيمنة، وفي سبيل احتواء سخط الطبقات الدنيا أيضاً⁽⁵¹⁾.

أما تيدا سكوبول فترفض مقوله أن الدولة تتبلور حول المجتمع المدني أو تخرج من أحشائه وحده كما أنها ترفض أن تحصر مهام الدولة في الوظيفة التوزيعية سواء كان بشكل متحيز أو عادل وترى أن للدولة وظائف أخرى مثل السيطرة على وسائل الإدارة والقهر

⁽⁵⁰⁾ جوردون مارشال: موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وزملاه، الطبعة الأولى، 2000.

⁽⁵¹⁾ سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق ذكره، ص 69.

واستخدامها داخلياً من أجل أمن الدولة، وتذهب تيда إلى أن ممثلي الدولة الفاعلين مستقلون إلى حد بعيد وذلك بمعنى أن موظفي الدولة تكون لهم مصالحهم الخاصة التي يستطيعون أن يخدموها وأنهم يفعلون ذلك فعلاً بشكل مستقل عن مختلف الجماعات في المجتمع⁽⁵²⁾.

بعد فترة طويلة دامت لأكثر من عقدين أعاد رالف ميلباند في كتابه قوة الطبقة وقوة الدولة فتح موضوع الدولة وعلاقتها بالمجتمع الكوني بالرغم من أنه يؤكّد مقوله ماركس حول الطبقة المسيطرة وعلاقتها بوسائل الإنتاج إلا أنه يؤكّد على أن الطبقة التي تحكم لها علاقات وثيقة بكل المؤسسات القوية في المجتمع مثل القوات المسلحة، ووسائل الإعلام والأحزاب، الجامعات وتلك التي تعتبر بمثابة مراكز التحكم العصبي في المجتمع المعاصر.

وقد أظهر ميلباند درجة التجانس والتماسك الشديدين بين أفراد هذه الطبقة من ناحية وبين من يتقدّمون مراكز السلطة الرسمية من ناحية أخرى، ويرى إنها قد تقبل التضحية أو الأذعان لإجراءات توجه ضد بعض مصالحها ولكنها تحكم في المسيرة العامة للدولة وفي القرارات الكبرى للسلطة السياسية⁽⁵³⁾.

⁽⁵²⁾ سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق ذكره، ص 71.

⁽⁵³⁾ (Ralph Miliband: Class Power and state, London, verso 1983).

وفي كتابه الذي صدر عام 1969م عن الدولة ولمجتمع الرأسمالي يذهب إلى أن الدولة تخضع لسيطرة الصفة التي تنتهي إلى نفس الإطار الاجتماعي الذي تنتهي إليه الطبقات الرأسمالية ولذلك يتبنى موظفو الدولة نفس مصالح أصحاب رأس المال ويرتبطون بها عن طريق شبكة كاملة من الروابط الاجتماعية والسياسية ومن ثم تتأثر أفعال الدولة إلى حد ما بأمر الطبقة الرأسمالية⁽⁵⁴⁾.

ثالثاً: الدولة والمجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

لقد تأثر الفكر العربي المعاصر المهتم بمفهومات الدولة والمجتمع المدني كثيراً بالتراث المفاهيمي العربي الإسلامي حول الدين والدولة ويشير إشكاليات وقضايا نظرية بين الاتجاهات الثقافية المتباينة وفقاً للإطار الأيديولوجي المرجعي لها، وذلك اعتماداً على اختلاف القضاء الثقافي والحضاري الغربي الذي انتقل منه المفهوم عن الإطار الثقافي العربي، وفي هذا السياق يرى رضوان السيد ان تسلسل المفاهيم السياسية الأساسية في الفكر الإسلامي لا يمكن لتداعياتها المنطقية أن تخلص إلى ما يقابل الدولة القومية الحديثة وفي هذا يختلف مع نظيره الأوروبي وتعليق ذلك أن منظومة الأول هي الجماعة، العدل، القيادة، أما منظومة الثاني فهي الفرد، الحرية

⁽⁵⁴⁾ جوردون مارشال: موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وزملائه، 2000م، الطبعة الأولى، القاهرة.

والدولة، والأهمية التي يعطيها الفكر الإسلامي للقيادة تكون بالضرورة على حساب المؤسسات (أي الدولة) ⁽⁵⁵⁾.

إن هذا الجدل الحرر خاصه حول تداول مفهوم المجتمع المدني على المستوى النظري أو الاجتماعي يحول دون اعتباره كجزء عضوي في الثقافة العربية المعاصرة حيث تسسيطر ثقافة المؤامرة والشعور بالاستهداف من قبل الغرب وما يتضمنه ذلك من علاقة إشكالية بالحضارة الغربية فقد يرى على أنه العدو والنموذج في آن واحد ⁽⁵⁶⁾، إن هذا الطرح لا ينفي تأثر الفكر العربي المعاصر بالتيارات الفكرية العالمية المعاصرة وأثر فيها أيضاً وانتشار للمفكرين المصريين والعرب بعض المقولات والتآويلات بل ونماذج كاملة حول طبيعة الدولة والمجتمع المدني وتقاعلاتها الدولية.

وفقاً لرؤية سعد الدين إبراهيم في هذا السياق يمكن تصنيف الكتابات العربية في القرن العشرين حول الدولة والمجتمع إلى ثلاث مجموعات أساسية مع وجود تباين نسبي في سياق المجموعات ذاتها ⁽⁵⁷⁾:

⁽⁵⁵⁾ رضوان السيد: الأمة والجماعة والسلطة، بيروت، دار أقرأ، 1984، ص 91.

⁽⁵⁶⁾ هويدا عدلي: المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998.

⁽⁵⁷⁾ سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 85-101.

الأولى: توجهات ورؤى فكرية تعتبر استمراً للكتابات التراثية الإسلامية التي عهدناها في القرون الوسطى الإسلامية وقد تكون في صياغات جديدة وأحياناً بمناهج جديدة.

الثانية: تحليلات ورؤى فكرية تمثل صدى أو امتداداً للكتابات ولأدبيات الغربية حول موضوعات المجتمع والدولة.

الثالثة: تيارات فكرية تمثل الاجتهدات التوفيقية بين التيارين الفكريين السابقين.

ويستمد التيار الأول مادته الأساسية من الأدبيات الإسلامية والتقليدية فهي تتحدث أساساً عن الحكم أو السياسة وليس عن الدولة بالمفهوم النوعي، وتدور معظم مقولاتهم حول الإثبات النصي والتاريخي لعزم التنظيم السياسي الإسلامي من ناحية ولرد على من ينكرون أن الإسلام دين ودولة من ناحية أخرى، مع التأكيد على أن مقومات الدول الحديثة كالديمقراطية والعلم والعقلانية متوائمة مع روح الإسلام وتعاليمه والدعوة للخلافة أو الدولة الإسلامية⁽⁵⁸⁾.

إن بداية السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم شهدت عودة حارة للمناظرة حول الإسلام والدولة ونظام الحكم وقد تمظهرت تلك الحركة الفكرية بثلاث تيارات يمكن تمييزها في الساحة العربية⁽⁵⁹⁾:

⁽⁵⁸⁾ سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص86.

⁽⁵⁹⁾ سعد الدين إبراهيم: المرجع السابق، ص87.

- تيار يعيد المقولات التقليدية نفسها عن الإسلام كدين ودنيا ودولة.

- تيار فكري نceği للتراث يحاول تقديم قراءة جديدة للتراث النظري والمثالي في ضوء تجارب التاريخ الاجتماعي السياسي المعاش ويضم فصائل مختلفة من العلماء منخلفيات أيديولوجية متباعدة مثل رضوان السيد، عبد الله العروي، حسن حنفي، أحمد كمال أبو المجد، محمد عمارة، عادل حسين...الخ.

- في المقابل يظهر على الساحة الفكرية العربية تيار تقدمي أو ماركسي مجدد ينظر إلى الدولة في العالم الثالث عموماً وفي الوطن العربي خصوصاً ضمن الخصوصية التاريخية لـكل مجتمع من ناحية وفي إطار النسق الدولي أو النظام الرأسمالي العالمي المهيمن من ناحية أخرى من أبرزهم سمير أمين، رمزي زكي.

في سياق الرؤى ذات المرجعية الدينية تتطرق مفاهيم تحليلية لوصف وتحليل واقع المجتمع المدني العربي مغایرة عن المفاهيم المتداولة في الفكر الغربي بصفة عامة وعليه نجد شيوع مفهوم المجتمع الأهلي بدلاً من المجتمع المدني والجماعة عوضاً عن المجتمع والمؤمن في مقابل المواطن وحقوق الإنسان في الإسلام في مقابل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إن تلك المفاهيم تجد رواجاً نظراً

لإحياءاتها الدينية واتساقها مع الإرث الثقافي المخزون في الذاكرة الاجتماعية والذي يعاد إنتاجه في إطار عمليات التربية.

إضافة إلى تلك الرؤى ذات المرجعية الدينية فهناك من يرفض تلك المفاهيم خاصةً مفهومات المجتمع المدني من مرتبة مؤداتها أن المجتمع العربي في حاجة إلى دولة قوية تؤدي دورها التنموي في إطار مقاومة التغلغل الأجنبي وإنها حالة التمفصل التي تقضي بالمجتمعات غالباً لمزيد من التخلف والاعتماد على الغرب وتنتهي تحليلات هذا الاتجاه إلى أن مفهوم المجتمع المدني لا يعدو إلا أن يكون محاولة تصفيه الدولة المركزية.

كما تضيف تلك التحليلات على ما سبق إن إعادة إنتاج المجتمع المدني الأوروبي لأمر غير ممكن في حالتنا العربية فليس كل ما هو ملائم للمجتمعات الأوروبية ملائماً لنا أيضاً، ويذهب هذا الاتجاه إلى أن محاولة تقليد النموذج الغربي في تحديث الدولة لن يسمح ببناء نموذج من المجتمع المدني خاص بنا⁽⁶⁰⁾.

وثمة تيار فكري آخر يرى أن سلة المفهومات البديلة التي تطرحها بعض الرؤى السابقة وإن كانت أقرب للمخزون الثقافي العربي إلا أنها تفتقر للصياغة المعرفية وتهدف إلى تعزيز نزعة الاستغناء عن الآخر واعتباره عدواً وغازياً مما يؤدي إلى نتيجة مؤداتها التخلّي عن

⁽⁶⁰⁾ عزت حجازي: المجتمع المدني تجربة مصر، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الثالث سنة 1995م.

منجزات العلم والثقافة الحديثين⁽⁶¹⁾، إن الرؤى ذات الاتجاهات الليبرالية واليسارية تميل لتبني المفهوم كما ورد في الصياغة الغربية مع إمكانية تطويره ليتناسب مع الظروف الخاصة بالثقافة العربية وتأكيد هذا التيار وبالتالي ينسحب إلى أنه مع اعترافهم بخبرات التطور السياسي في الغرب الرأسمالي الصناعي لا يعني بالضرورة إعادة التجربة الغربية للتحديث وذلك نفيًا للتعميم أو التسلیم بالنزعة المركزية الأوروبية تلك التي تدعي وجود طريق واحد للتطور الإنساني متغيرة الخصوصيات التاريخية للمجتمعات الأخرى.

هذا الجزء من الورقة يحاول تقديم إشارة سريعة لمواقف بعض المفكرين حول مفهومات الدولة والمجتمع المدني والحوار فيما بين هذه الاتجاهات محمد عابد الجابري له موقف واضح من السلفيين ينتقد رؤيتهم حول طبيعة الأمور وموقفهم من التحديث بصفة عامة ومفهومات الدولة والمجتمع المدني بصفة خاصة حيث يرى أن الإسلام عندهم دين ودولة والحكومة الإسلامية هي التي يعتمد قانونها على شريعة الإسلام، ويرى أن تلك النتيجة الهزلية هي التي خرجت بها السلفية بمختلف تكويناتها من قراءة التاريخ الإسلامي

(⁶¹) كريم أبو حلاوة: إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، عالم الفكر، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني، 1999م، ص18.

فهي تقرأ التاريخ في الشرع وتقرأ الشرع في التاريخ، كما تقرأ الدولة في الدين والدين في الدولة⁽⁶²⁾.

وفي رؤية مغايرة يرى حامد ربيع أن النموذج الإسلامي يختلف عن النموذج الأوروبي للدولة القومية لأن النموذج الأوروبي واحد من عدة نماذج تاريخية معاصرة ممكنة، ويدعو ربيع لإحياء التراث إلا أن دعوته متربطة بوظيفة سياسية محددة وهي التعبئة من أجل بناء سياسي يكون قادراً على مواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية دون التقيد بالنماذج الأوروبية أو الشعوب بالدونية نحوه.

ويرى ربيع أن السياق الإسلامي منظومة متكاملة متوازنة يحكمها منطقها الداخلي فقد كانت هناك سلطات ثلاث في الإسلام: سلطة الاختيار (وظيفة الخليفة)، وسلطة الإفتاء، وظيفة علماء الدين، وسلطة القضاء وظيفة القضاة، وهناك توازن بين هذه السلطات الثلاث للدولة الإسلامية وألياتها الاعتدال والتوفيق، والاقتداء والامتثال والرضا والتراضي⁽⁶³⁾.

أما عادل حسين فيؤيد فكرة التوازن التضامني بين السلطة العليا وأهل الحل والعقد كركائز للدولة الإسلامية كما بلورها حامد ربيع

(62) محمد عابد الجابري: نحن والتراث، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفـي، بيـروت، دار الطـليـعة، 1980م، ص 66-67.

(63) ابن أبي ربيع: سلوك المالك في تدبـير المـالـك، تـحـقـيق وـتـقـدـيم حـامـد رـبـيع، القـاهـرة، دـار الشـعـبـ 1983م.

وينتهي إلى تبني روح هذا النسق للدولة مع إدخال الكيفيات والتعديلات التي تستلزمها روح العصر وطبيعة المجتمع العربي المعاصر، حيث يدخل ضمن أهل الحل والعقد كان من قيادات المؤسسة العسكرية نخبة العلماء والمفكرين وكباء المهنيين الفقهاء من رجال الدين.

أما المفكر عبد الله العروي⁽⁶⁴⁾ فيلقي باللائمة على المفكرين العرب لأنهم حسب رؤيته لا يهتمون بالدولة القائمة أو الدولة الحديثة بل أن الجدل اهتمامهم يتركز على المجتمع العربي الموحد في ظل توجهات سياسية اشتراكية وديمقراطية إلا أن هذا المحنى قد أضعف فكرة الدولة ذاتها في المجتمع العربي المعاصر دون أن يحقق ما سعى إليه تلك التوجهات من قيام الوحدة العربية أو زيادة مساحة الحريات الفردية.

العروي يركز في شريحة الدولة العربية على فكرة أجنبية النشأة والتطور وعدم القدرة على تأسيس آليات الدولة المنظمة فهو يرى أن الدولة الحديثة في الوطن العربي جاءت نتيجة عملية مزدوجتين:**الأولى**: نتيجة التطور الطبيعي لإرث الدولة السلطانية المستبدة تلك التي اعتمدت على آليات القهر والطاعة وحرية الحاكم في التصرف في بيت المال.

⁽⁶⁴⁾ عبد الله العروي: مفهوم الدولة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1981م، ص98-133

الثانية: استحداث بعض التنظيمات والقواعد والرموز من النمط الغربي للدولة الحديثة ويعتبر العروي أن التأثر التاريخي لقيام الدولة الحديثة مرده أجنبية جهاز الإدارة والسلطة تلك التي لم تتحقق انصهار الدولة في المجتمع ولم تؤد إلى اتحاد القاعدة القانونية بالضمري الخلقي ونتيجة لذلك فما زال المواطن العربي يربط علاقته الحقيقة في نطاق الأمة والجماعة المحلية وتلك رابطة وجданية تختلف عن الرابطة السياسية المتمثلة في أجهزة الدولة المختلفة، يؤكّد أيضًا على أن معضلة النشأة الأجنبية تلك ما زالت مستمرة بين الدولة والمجتمع المدني بالرغم من مرور هذه العقود بعد استقلال الدول الوطنية في الوطن العربي وما زال الوطنيون بعيدون عن آليات الدولة المنتظمة.

أما المفكر المصري رمزي زكي⁽⁶⁵⁾ فيركز على ظروف نشأة الدولة الحديثة في الوطن العربي حيث نشأت كيفية دول العالم الثالث في مرحلة الاستعمار وما صاحب ذلك من تأسيس إطار قانوني ومؤسسي ولم يكن للبرجوازية المحلية دور يذكر في ذلك بل من خلال القوى الاستعمارية التي هيمنت على هذه البلاد ويسمى ولادة الدولة بالنـسخ الذي يستهدف توفير البيئة والأطر القانونية والمؤسسية تلك التي تمكن الدول الاستعمارية من إخضاع

⁽⁶⁵⁾ رمزي زكي: الليبرالية المستبدة، دراسة في الآثار الاجتماعية الشعبية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، دار سينا للنشر، ص 89-94.

عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج وما تستوجبه من شرائح اجتماعية لخدمة متطلبات المراكز.

وما يؤكد عليه رمزي زكي هو أن سياسات وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي قد أحدثت تأثيراً جذرياً في طبيعة دولة ما بعد الاستقلال في المجتمعات العالم الثالث ومن تلك التحولات الجذرية ما يطلق عليه تغيير طبيعة التحالف الذي كانت تمثله الدولة في تلك المجتمعات فبينما كان هذا التحالف يتمثل في القوى البيروقراطية والعسكرية والرأسمالية المحلية وملوك الأرضي (أمريكا اللاتينية) أو في البيروقراطية العسكرية والطبقة الوسطى والتكنوقراط وعمال القطاع العام وصغار الفلاحين (آسيا وأفريقيا) فإن تركيبة التحالف الجديدة قد تغيرا تماماً لتصبح مزيجاً من تحالف القوى العسكرية والبيروقراطية وكبار الأغنياء والتجار مماثلي الشركات والوكالات الأجنبية.

أن أخطر النتائج التي يؤكد عليها زكي والتي أثرت جذرياً على طبيعة أدوار الدولة وعلاقتها بالمجتمع هي ما أصاب الاستقلال النسبي للدولة بشكل مباشر حيث أنه بمقتضى آليات ونتائج برامج التثبيت والتكيف الهيكلي قد انتقلت عملية صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي من مستواها الوطني إلى المستوى الدولي.

أما المفكر وضاح شرارة ففيؤكّد على الطبيعة التسلطية للدولة العربية المعاصرة فهو يرى أن هذه الدولة ضد المجتمع لأنها تقرّغه من مضمونه الاجتماعي ثم تسيطر على أنحائه وأعادت صياغتها على النحو الذي يناسبها، فالدولة العربية الجديدة وفقاً لرؤيتها لم تكن ناتجاً لتفاعل التناقضات الاجتماعية وتتطورها في صور تجميعية جديدة، بل كان ظهوراً مصطنعاً ومفروضاً، فقد ولدت الدولة العربية هامشية⁽⁶⁶⁾.

ويوجز أزمة الدولة العربية الراهنة في ملاحظتين يتمحور حولهما تصوّره لمستقبلها⁽⁶⁷⁾:

أولاً: إن إحدى أزمات الدولة العربية هي عجزها التام عن إدراك الانفصال الكامل بينها وبين المجتمع بالإضافة إلى قصور تمثيلها للتكتونيات الاجتماعية وعدم التزامها بالقانون العام وعليه فهي دائماً في قطيعة مع المجتمع.

ثانياً: أن الدولة العربية لا تستعدي مجتمعاً متجانساً أو تؤلب أكثريّة شعبية أو سياسية قادرة على تقديم البديل بل هي تستعدي كتلة اجتماعية متافرة فيما بينها يصعب عليها تشكيل جبهة معارضة.

⁽⁶⁶⁾ وضاح شرارة: حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين، بيروت، دار الحداثة، 1980م، ص 90-142.

⁽⁶⁷⁾ وضاح شرارة: استئناف البدء، محاولات العلاقة بين الفلسفة والتاريخ، دار الحداثة 1981م، ص 109-112.

نقلاً عن سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 96.

ويذهب شرارة في مسألة علاقة الدولة العربية بالمجتمع المدني لتأويل يدين الدولة وفقاً لسياق تجارب الدولة مع مجتمعاتها وحسب رؤيته يؤكد أنه إزاء تمنع المجتمع المدني أو سلبيته في تأييد الدولة تلجأ إلى بناء قشرة اجتماعية بديلة وتوكل إليها تمثيل المجتمع الغائب، فتشمل نقابات لتمثيل العمال والفلاحين والمهنيين، وتضيق على رأسها قيادات لا يختلفون عن بقية موظفي الدولة في شيء، بالإضافة إلى تأسيس صحفة وإعلام رسمي موالي والإحکام على المؤسسات الأهلية والتطوعية سواء من خلال أعوانها أم بتضييق مجال حركتها وانتشارها ونتيجة لسلوك الدولة هذا وتدخلاتها في ترتيب المجتمع المدني وفق هواها، كما يصبح المجتمع المدني الذي تعلن الدولة وحدتها معه قشرة كاذبة لا يمثل سوى الدولة على سطح المجتمع فهو مجتمع صنعته الدولة على مثالها وصورتها.

أن الفكر سمير أمين يؤكد على المتغير الدولي الخارجي ويعني به النظام الرأسمالي العالمي وفي ذلك لا يختلف مع رمزي زكي وآخرين إلا أنه يرى أن هذا المتغير رغم أهميته وخطورته ما كان أن يضاعف من هذه الأزمة ويعقدها إلا بسبب التركيبة الداخلية لطبقات المجتمع العربي وهيكل السلطة وعلاقات القوة بينها، وحسب رؤية سمير أمين أن الخروج من الأزمة الراهنة يستلزم أولاً: القطيعة مع النظام الرأسمالي العالمي من ناحية وسيطرة الطبقات الكادحة على جهاز الدولة من ناحية أخرى⁽⁶⁸⁾.

(68) سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص 101.

الفصل الثاني

العلومة والمجتمع المدني

في مقابل الاتجاهات الفكرية التي تسود العلوم الاجتماعية تلك المؤيدة لنيار العولمة وتبشر العالم بفوائدها يأتي رهط من المفكرين الغربيين برؤاهم وتحليلاتهم المحذرة من مغبة الانصياع المطلق لما يذهب إليه المؤيدون/ من أولئك نماذج لامعة في التظير الاجتماعي مثل فرنس كوفمان Franz Kaufman في مقالته حول حدود تماسك المجتمع في ظل السياسات *Was halt die geselleschaft heute zusammen?*⁽⁶⁹⁾ في تأويله لطبيعة التحولات والتغيرات أثر تجليات العولمة، تتطلق تحذيراته من مخاطر العولمة خاصة على تماسك أو إجماع المجتمع حول قضاياه وأزماته مشيراً إلى احتمالاً قوية لحدوث تفتت وتحلل لتكامل المجتمع، وعليه تتضاءل فرص الانسجام والتواافق بين المصالح الفردية والمصالح القومية العامة. وتأسيا على ذلك جاء الفصل الراهن مسلط الضوء على المباحث التالية:

أولاً- العولمة والدولة القومية

عاد مفهوم المجتمع المدني من جديد بعد ظهور إخفاقات دولة الرفاهية وبعد أن انكشفت مساوى الدولة الشمولية وتزايد الحركات الاجتماعية في السنوات الأخيرة وجاء ذلك مقترناً مع ظهور مفهوم العولمة وحظياً المفهومات في العلوم الاجتماعية بانتشار واسع إلا

X: was halt die gesellscaft heute zusammen? In frankfurter -) Kaufman, F⁶⁹(allgemeine zeitung 4-11-1997.

أنه لا يبدو واضحاً وجود تعريف عام يمكن الاتفاق عليه لا سيما تفسير الطبيعة وتحديد الوظائف والأدوار وحجم التغيرات في البنى والوظيفة لمؤسسات المجتمع المختلفة وتكلفة عملية التكيف المفروضة اجتماعياً.

لقد تزامن ظهور المفهومين مع عودة الانتعاش الليبرالية المتطرفة والتي تعني حرية الفرد بمعناها المطلق وتلك المنظومة الفكرية التي سادت حقبة بدايات تشكيل الدولة القومية والتي تم تهذيبها عبر مراحل تطوير الرأسمالية خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حينما ظهرت أفكار لورد مايزد كنيز حيث بررت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمصلحة النظام والاستقرار وقد أفرزت أفكار وممارسات دولة الرفاهة التي اضطاعت فيها الحكومات بدور رئيسي في الرعاية والضمادات الاجتماعية والتقليل من شرور الرأسمالية في جانبيها التوزيعي والاجتماعي.

وقد دعا للطرح الليبرالي الجديد فريديريش ثون هايك وريمون آرون وميلتون فريدمان وعلى مستوى الساسة مارجيت تاتشر في أواخر السبعينات ورنالد ريجان في الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات وأصبحت المؤسسات الدولية من أشد المتحمسين لهذه الليبرالية⁽⁷⁰⁾، في هذا الجزء من الورقة سنحاول تقديم الطرح النظري

⁽⁷⁰⁾ رمزي زكي: الليبرالية المستبدة، دار سينا للنشر 1993م، ص 14.

في العلوم الاجتماعية حول تلك المفهومات في سياق العولمة وما طرأ على الحدود والوظائف من تحولات وكذلك تجليات العولمة على علاقة الدولة بالمجتمع المدني.

١- العولمة...المفهوم والحدود وطرح العلوم الاجتماعية

أيا كانت تلك التأويلات التي تطرح لمعالجة مفهوم العولمة وبغض النظر عن حدود المفهوم وتداعيات الإجراءات فإن العولمة لا تخرج عن كونها نمط سياسي اقتصادي تقافي لنماذج غربية تمixin في أتون تجارب وأهداف التطور لتلك المجتمعات، الجديد في عناصرها هو استهداف مجتمعات أخرى ذات فرص محدودة في النمو والتقدير وكذلك فرض آلياتها قسراً بشتى الوسائل وعلى جميع الأصعدة.

قد تكون العولمة واقع فرضته سنة التغيير المجتمعي الإنساني فهي ليست حالة ثابتة وإنما هي عملية تحول⁽⁷¹⁾ وبغض النظر عن قسرية تلك التحولات فإن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني⁽⁷²⁾ ويذهب البعض لتوصيف تلك العمليات بأنها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو

⁽⁷¹⁾ أحمد عبد الرحمن أحمد: العولمة المفهوم والمظاهر والمسارات، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول 1998م.

⁽⁷²⁾ السيد يس: النشأة التاريخية للعولمة، الأهرام، 24/1/1998م.

لدولة معينة دون الحاجة إلى إجراءات حكومية⁽⁷³⁾، وفي الإطار ذاته وفي سياق توجهات نظرية التبعية يذهب المفكر السوري صادق العظم بأنها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جموعاً في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي إطار سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ⁽⁷⁴⁾.

ويبدو أن هناك اتفاق على أن العولمة عملية تاريخية تحكم تفاعلاتها مجموعة من القيم لدول عظمى في النظام العالمي من أبرزها أمريكا التي تسعى بكل الوسائل إلى تسخير نموذجها الحضاري في الاقتصاد والسياسة والثقافة، الأمر الذي دعى البعض أن يذهب في تشخيصه لتعبيراتها المختلفة في أنها تتمظهر في صورة أزمات وتتقاضات يمر بها النظام الرأسمالي ذاته، حيث يعاد نقد القيم الإنسانية التي سادت في مرحلة التقدم المادي (مرحلة الحداثة) كما إنها تعتبر صياغة جديدة لإعادة المركبة الرأسمالية في قالب جديد يهدف إلى الهيمنة عابرة القوميات وهي في كل الحالات محاولة لنشر حضارة السوق المعمولمة فهي تعبر عن سيادة

⁽⁷³⁾ إسماعيل صبري عبد الله: أبرز معالم الردة في نهاية القرن العشرين، مجلة عالم الفكر العددان 3، 4، الكويت 1998م، ص 453.

⁽⁷⁴⁾ نقاً عن السيد يس، النشأة التاريخية للعلوم، الأهرام 24/1/1998م.

نط التشيؤ حيث العمل على تحويل كل شيء إلى سلعة متداولة في السوق لصالح قوة حرة جديدة عابرة القوميات⁽⁷⁵⁾.

أن العولمة ذات جذوري تاريخية فهي ليست نتاج العقود التي ازدهر فيها المفهوم وأصبح أحد المفهومات الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنتهي عليها في السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة.

فالعولمة مرت كعملية تاريخية بأطوار عديدة حتى بلغت طور الكونية⁽⁷⁶⁾ وقد ظهر المفهوم لأول مرة في القاموس الإنجليزي إلا أنه أصبح محوراً للاهتمام والكتابات حتى جاء واضحاً في استخدامات Anthony Giddens في مؤلفه⁽⁷⁷⁾ *jen links und rechts* والذي قدم تعريفاً إجرائياً للعولمة حدد فيه ثلات عناصر دافعة ومحركة لعمليات العولمة وتمثل في:

- دينامييات السوق *Die Eigendynamik der market*

- التكنولوجيا الحديثة *Neue Technologien*

- ثورة الاتصالات *Die Kommunikations revolution*

⁽⁷⁵⁾ أحمد مجدي حجازي: العولمة وتهميشه الثقافة الوطنية، رؤية نقدية من العالم الثالث، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني سنة 1999م.

⁽⁷⁶⁾ اعتماد علام: العولمة وملامح التغير الاجتماعي في القرن العشرين، في: أحمد زيد، اعتماد علام، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو الأمريكية، 2000م، ص296.

⁽⁷⁷⁾ السيد يس: في مفهوم العولمة العرب والعولمة، تحرير أسامة أمين الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998م، ص30-32.

وفي تظيره لتطور العولمة برصد رولاند روبرتسون المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر الزمان والمكان في دراسته تخطيط الوضع الكوني حيث يرى أن نقطة البداية هي ظهور الدولة القومية باعتبار أن هذه النشأة شكل نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة ووفق تصوره مرت العولمة بخمس مراحل:

1-المراحل الجينية والتي بدأت من بوادر القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر تلك التي شهدت نمو المجتمعات القومية.

2-مرحلة النشوء تلك التي تبدأ من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870م حيث تبلورت المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مفروضة.

3-مرحلة الانطلاق والتي استمرت من عام 1870م حتى عشرينيات القرن العشرين والتي شهدت ظهور مفاهيم كونية مثل المجتمع القومي وأخرى تتعلق بالهويات القومية والفردية وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي حيث بدأت الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها.

4-الصراع من أجل الهيمنة وبدأت من عشرينيات هذا القرن حتى منتصف السبعينيات وفيها برز دور الأمم المتحدة ومشروع مارشال للإنماء كنوع من الهيمنة الأمريكية.

5- مرحلة عدم اليقين وبدأت من السبعينات وتسربت في أزمات التسعينات وتم إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي وتصاعد الوعي الكوني، وشهدت نهاية الحرب الباردة وزادت المؤسسات الكونية وأصبح النظام الدولي أكثر سهولة وانتهى النظام الثنائي القومي وتم تدعيم نظام الأعلام الكوني والمجتمع المدني العالمي.

في هذا السياق يخلص برتان بادي Bertrand Badie في مؤلفه الدولة المستوردة⁽⁷⁸⁾ إلى أن العولمة تقوم بتحديد بناء فكرة التبعية ذاتها وحيث إنها تتصور نظاماً دولياً موحداً في سياق عملية متشعبه لنشر النماذج فإنها تتطوّي على وجود بنية للسلطة تقوم بتنشيط العلاقات الدولية لا تعكس في هيويتها حتمية وحيدة لا يمكن اعتبارها اقتصادية فقط ولا يمكن اختزالها أيضاً إلى مجموعة بسيطة من الفاعلين ولا تصورها على أي حال بأنها مؤامرة من متسلطين.

بادي يركز في رؤيته حول خاصيتها الرئيسية تلك التي تمثل في خلق شبكات ومجموعات مصالح ومنافع تضم فاعلين من الشمال وفاعلين من الجنوب يحملون مصالح وأهداف متنوعة للغاية، وحين تقوم العولمة بإيجاد السلطة فإنها تخلق أيضاً منازعاتها الخاصة وصراعاتها الذاتية وتترسّد

⁽⁷⁸⁾ برتان بادي: الدولة المستوردة تعرّيف النظام السياسي، كتاب العالم الثالث، دار العلم الثالث، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996م، ص 279.

بأساليب انفلاتها وحيث أن العولمة تحصل على رؤيتها من رغبتها في توحيد النماذج فإنها تضفي على التوترات التي تحدثها صبغة ثقافية أساساً.

وفي ذات السياق يتحقق جلال أمين مع الأفكار السابقة ويؤكد على أن العولمة كظاهرة إنسانية ذات جذور ضاربة في أعماق التاريخ الإنساني وتحديداً منذ الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر كما إنها وثيقة الصلة بالتقدم التكنولوجي⁽⁷⁹⁾.

فهي إذا نتاج متغيرات متلاحظة تكرست بانتهاء الحرب الباردة ويعود أمين ليؤكد على مجموعة من المستجدات التي تميز تطورات الظاهرة في العقود الثلاثة الماضية ويتحقق معه كثير من المفكرين الاجتماعيين ويحصر تلك المستجدات في التالي⁽⁸⁰⁾:

1- اتساع تيار العولمة مناطق مهمة في العالم كانت معزولة بدرجة أو بأخرى عنها مثل الكتلة الشرقية والصين.

2- الزيادة الهائلة في درجة تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم وكذلك تنوع مجال الاستثمار التي تتجه إلى رؤوس الأموال المتقللة من بلد لآخر.

3- الارتفاع الشديد لنسبة السكان داخل كل مجتمع والتي تتفاعل مع العالم الخارجي (ويتأثر به سدس السكان على الأقل في مصر

⁽⁷⁹⁾ جلال أمين: العولمة، دار المعرفة، سلسلة إقراء، العدد 636 لعام 1998م.

⁽⁸⁰⁾ جلال أمين: المرجع السابق، ص 14-15.

يستفيدون مباشرةً أو بطرق غير مباشرة من السياحة ومثل هذه النسبة تتلقى تحويلات من الخارج).

4- يتم استيراد الأفكار والقيم مباشرة عن طريق الاتصال بمصدر هذه الأفكار والقيم حتى وهي قبعة في مكانها.

5- أصبحت الشركات متعددة الجنسية الوسيلة الأكثر فعالية ونشاطاً في تحقيق هذا الانتقال للسلع ورأس المال والمعلومات والأفكار بل المهيمن على هذا الانتقال.

أن ثمة حقيقة مؤداها أن التراث النظري في العلوم الاجتماعية على اختلاف توجهاته الأيديولوجية يسوده اتجاهًا غالباً تسانده المؤسسات الدولية ينادي به تحليله ورؤيه فكريه تنتهي لمناصرة دول الجنوب حيث يسود الجدل النظري الآن في العلوم الاجتماعية جواً فكرياً تهيمن عليه مقوله فحواها: أن العالم يمر الآن بمرحلة مختلفة تماماً عما كان مما يتطلب سلوكاً مختلفاً اختلفاً جذرياً أيضاً وإن كنا جامدين متحجرين ولابد أن يجرفنا تيار العولمة في النهاية⁽⁸¹⁾.

كما يوجد ارتباط وثيق بين تلك المقوله المشاره إليها أنس ومقولات نظرية أخرى انتشرت مفهوماتها في الجدول الفكري حول الدولة والعلومة والمجتمع في الآونة الأخيرة حيث تشدد عليها من ناحية وتحاول تقديم إطار تفسيري لها من ناحية أخرى وعلى رأس تلك المقولات تتمرکز مقوله الكاتب الأمريكي الياباني الأصل فوكا ياما

⁽⁸¹⁾ جلال أمين: العولمة مرجع سابق ذكره، ص.5.

والتي عرفت في أدبيات التحليل السياسي والاجتماعي بنهاية التاريخ تلك التي يزعم فحواها بأننا قد وصلنا إلى نقطة حاسمة في التاريخ البشري تحدد بانتصار النظام الليبرالي والديمقراطية الغربية على سائر النظم المنافسة لها فالعالم أدرك بعد فترة طويلة أن الرأسمالية هي أفضل أنواع التنظيمات الاقتصادية وأن الليبرالية الغربية هي أسلوب الحياة الوحيد الصالح للبشرية⁽⁸²⁾.

أما جلاسير E. Glaser فيذهب إلى أن العولمة مرغوب فيها من قبل الحكومات أكثر مما هي مفروضة عليها فبالرغم من أن الدول لا تحكم في كل التطورات الثقافية إلا أنها ترى في التبادل الحر عامل نمو وفي النهاية لا ينكر أنها قد فتحت أسواقها بمحض إرادتها⁽⁸³⁾، أن الواقع يعطي دلالة على مساندة المؤسسات الدولية لتلك المقولات فتقرير الأمم المتحدة الذي أعده مجموعة من الخبراء يذهب إلى أن العولمة ليست عملية تلقائية بل نجمت عن قرارات واعية للحكومات بمعنى أن تلك الإجراءات لا تخلو من القصدية حتى عولمة الاقتصاد بمعنى الاندماج المتمامي لأنظمة الاقتصادية ذات القاعدة الوطنية لا تخرج عن كونها نتاج التقدم الثقافي والتدابير التي اتخذتها الحكومات لتحرير الأسواق⁽⁸⁴⁾.

(82) جلال أمين، المرجع السابق، ص.6.

(83) عبد النور عتر: الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدنی عالمي، مجلة شئون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت سنة 2003، ص75.

⁸⁴() Document des Notions- unites 2000/66 Juin 2000, p6.

وعلى نمط مقوله فوكا ياما ظهرت مقولات متزامنة معها لصموئيل هنتجتون تلك التي تستخدم فهماً خاصاً للبعد الحضاري لرسم السياسية الاستراتيجية العالمية حيث يختزل التفاعلات والتحولات السياسية والاجتماعية الراهنة على مختلف الأصعدة ليقدم تأويلاً خاصة لد الواقع الصراعات العالمية القادمة حيث يعتقد أن الصراع بعد الحرب الباردة لن يكون أيديولوجياً أو اقتصادياً بل سيكون الصراع بين الحضارات في ظل الانقسام الكبير بين البشر ومصدره غالباً ثقافياً، هذه وتلك بنيت وفقاً لفهمه لطبيعة التماسات الاجتماعی وتوظيفه له حيث يرى ان ما يهم الناس ليس الأيديولوجية أو المصالح الاقتصادية بل الإيمان والأسر والدم والعقيدة وهذا ما يجمع الناس وما يحاربون من أجله ويموتون في سبيله⁽⁸⁵⁾.

وانطلاقاً من تلك المسلمات يبشر صموئيل هنتجتون بزوال عصر الأيديولوجية والقوميات المحلية وتصاعد مؤشر الحضارات على الأسس الدينية⁽⁸⁶⁾ حتى وغن كانت النظرية السوسيولوجية الحالية وفقاً لرؤية اعتماد علام ما زالت قاصرة عن تفسير التغير الكوني وفهم أبعاده المختلفة وأن ملامح هذا التغير منذ بداية العقد الأخير

نقاً عن عبد النور عنتر، المرجع السابق، ص 75-77.

) Samuel P. Huntington: The clash of civilization and the remaking world⁸⁵(order, New York, 1996.

ترجمة طلعت الشايب، دار الكتب المصرية 1998م.

(86) صلاح قصورة: مقدمة الترجمة العربية لمؤلف صموئيل هنتجتون صراع الحضارات، المرجع السابق، ص 9-25.

من القرن العشرين يتطلب نظرية تستطيع تفسير الأنماط الجديدة للتغير الاجتماعي⁽⁸⁷⁾ فإن ما سبق من مقولات تسبيب في انتشار قناعات فكرية أو شبه مسلمات مثل انتهاء عهد الأيديولوجيات وتغليب المصلحة الاقتصادية باعتبارها محور الاهتمام والاعتقاد بزوال عصر القوميات حيث الظروف والتحولات السريعة لا تسمح بالتمسك بالأفكار التقليدية مثل رفض التبعية ومناهضة الاستعمار وأن العالم أصبح قرية كبيرة واحدة تلك القرية التي تفقد علاقات القرية وتقاليدها الإنسانية.

في مقابل الاتجاهات الفكرية التي تسود العلوم الاجتماعية تلك المؤيدة لتيار العولمة وتبشر العالم بفوائدها يأتي رهط من المفكرين الغربيين برؤاهم وتحليلاتهم المحذرة من مغبة الانصياع المطلق لما يذهب إليه المؤيدون/ من أولئك نماذج لامعة في التأثير الاجتماعي مثل فرنس كوفمان Franz Kaufman في مقالته حول حدود تماسك المجتمع في ظل السياسات المعلومة Was halt die gesellschaft heute zusammen?⁽⁸⁸⁾ في تأويله لطبيعة التحولات والتغيرات أثر تجليات العولمة، تتطرق تحذيراته من مخاطر العولمة خاصة على تماسك أو إجماع المجتمع حول قضاياه وأزماته مشيراً إلى احتمالاً قوية لحدوث تفتت وتحلل لتكامل المجتمع، وعليه

⁽⁸⁷⁾ اعتماد علام: العولمة وملامح التغير الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 291.
X: was halt die gesellschaft heute zusammen? In frankfurter -) Kaufman, F⁸⁸(allgemeine zeitung 4-11-1997.

تضاءل فرص الانسجام والتواافق بين المصالح الفردية والمصالح القومية العامة.

ومن مدخل ثقافي يبني برتران بادي تصوره الفكري لتجليات العولمة على المجتمع والدولة وينطلق من مفهوم التبعية الثقافية في فرض السيطرة حيث يقول: تتضح التبعية الثقافية في المحاكاة وفي الرمز، كما أن قدرتها الرمزية المذهلة تتفوق على تأثير البنيات الأساسية والضغوط الدبلوماسية والإكراه العسكري⁽⁸⁹⁾، وقد فرضت التبعية الثقافية نفسها باعتبارها المبدأ الواجب أكثر من غيره في توحيد العالم من غير أن تقضي إلى التخلص من الإكراه، وفي هذا السياق يرى أنه لا جدال في أن التبعية هي الأساس الأكثر وضوحاً لما أسموه النظام الدولي، فالتجريب الإجباري وفق رؤيته يولد نظاماً وقصور طاقة معاً وهو يفرض قواعد كونية دون أن يمكن من فرض فعاليتها ويعلن عن توحيد عوالم من غير أن يمكن من تحقيق توحيد المعاني.

وفي الإطار ذاته تمحور رؤية أحد علماء الاجتماع الألمان البارزين رالف دارندورف Ralf Dahrendorf والذي بشر في كتاباته الأولى بنهاية الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا، إلا أنه حديثاً كتب مشيراً إلى Wilde und تخوفه مما أطلق عليه العولمة المت渥حة

⁽⁸⁹⁾ برتران بادي: الدولة المستوردة، تعریب النظام السياسي، كتاب العالم الثالث، دار العالم الثالث، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996م، ص 279.

erbarungslose Globalisierung تلك التي لن ترسى إلا قواعد المنافسة غير المتكافئة والتي ستؤدي وفق رؤيتها لتزايد أعداد الشرائح والمجموعات المضارة من السياسات المعلومة والتي ستخرج من بؤرة اهتمام المجتمع كما يؤكد دار ندورف على تزايد مساحة الخلافات والصراع بين تلك القوى الاجتماعية والاقتصادية للحد الذي يصبح فيه التماสك الاجتماعي للمجتمع الحديث في خطر حتمي وعليه تقل درجة القناعة العامة بأن يطلب المجتمع من أعضائه حفظ النظام في إطار قانوني.

daB eine solche gesellschaft nicht mehr überzeugend verlangen kann, daB ihre mitglieder sich an die Regeln von recht und ordnung halten.⁽⁹⁰⁾

إذا كانت الرؤى السابقة تعبّر عن تخوفات أصحابها لما يمكن أن يصيّب دولة الرفاهية وإمكانية حدوث هزات أو تحولات عنيفة في بناءات المجتمعات الأوروبية فما يمكن أن يحدث لمجتمعات دول العالم الثالث من أرمات؟ لقد عجزت تلك المجتمعات عن ترضيه القراء والأغنياء معاً وتعرّضت لسخط الفئتين، الفقيرة التي أخفقت في الحصول على الخدمات والفئة الغنية التي يقطّع من دخلها، ولا

⁽⁹⁰⁾(Dahrendorf Ralf: An der schwelle Zun autoritaren jahrhundert in: Die zeit14. 11. 1997

تجد أي مردود لذلك في السلع والخدمات وتكون النتيجة مزيد من العنف وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي⁽⁹¹⁾.

وأتساقاً مع الرؤى الفكرية السابقة وفي الإطار ذاته يطرح مسنر ديرك في مقالة تحولات الدولة السياسية في سياق العولمة تخوفاً مشابهاً ويذهب إلى أن تطور الأوضاع بهذه الكيفية يجعل من الضرورة التفكير في استراتيجية لتصور مؤسسي جديد يتاسب وظروف العولمة وخفض أضرارها المتوقعة⁽⁹²⁾.

ثانياً - العولمة والدولة القومية... بين التغير والاستمرار

اقترنَت البوادر الأولى لعملية العولمة باهتزاز أركان الدولة الوطنية كفاعل محوري في العلاقات الدولية ذلك لما صاحبها من تحولات جذرية على مستويات الاقتصاد والسياسة والإعلام...الخ، وبروز فاعلين جدد ينافسونها في تدبير وظائفها الأساسية إضافة إلى الأزمات وعدم الاستقرار الداخلي، أنها دلالات تؤكد على أن تغير قد طرأ على مركز الدولة القومية وحدود سيادتها، أي في مجمل بناءتها وطبيعة وظائفها وعلاقتها بالمجتمع تلك ما تؤيده نتائج

(⁹¹) أمانى مسعود: الدور الاجتماعية للدولة انحسار ثم استمرار ، الديمقراطية- العدد الثالث، سنة 2001م، ص87.

(⁹²) Messenr Dirk: Die transformation von staat und politik in globalisierungsprob, in epd Entwicklung politik13/1998.

السياسات المختلفة للدولة القومية في أصقاع المعمورة وما يذهب إليه معظم المفكرين الاجتماعيين في هذا الخصوص.

أن الساحة الفكرية في العلوم الاجتماعية تعج في الوقت الراهن بالصورات والتحليلات المتباعدة وفقاً لتباعين الخلفيات الأيديولوجية والسياسية ولكنها في الغالب تجعل من بنية ووظيفة الدولة القومية وقدرتها على صياغة سياسة اقتصادية واجتماعية مستقلة على المستوى المحلي والمشاركة الفاعلة في النظام العالمي في سياق السياسات المعولمة منطلاقاً للتأثير المدخلات، ويمكن تصنيف تلك الرؤى الفكرية إلى اتجاهات تتطق من حتمية بقاء الدولة القومية لعدم إمكانية الاستغناء عنها واتجاهات معاكسة تشدد على أن زوال الدولة القومية قادم لا محالة لأنها أصبحت أقل قدرة على إنجاز وظائفها التقليدية وهناك تيار ثالث يرى أن الدولة القومية ما زالت الفاعل الرئيسي إلا أنها في حاجة إلى تكييف بناءاتها المؤسسية وضرورة تغيير اختصاصاتها مقابل ذلك هناك من يرى ضرورة تطوير آليات جديدة لمواجهة المشكلات الدولية.

حول دور الفاعلين الجدد شركاء الدولة القومية يشير روزنباو في مؤلفه Turbulence in world politics إلى أن أداء وطبيعة دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي قد تأثر من جراء سياسات العولمة

فقد أصبحت الدولة مضطورة لأن تكون فاعل نشط في منظومة الاقتصاد العالمي وأن تكرس تعاملاتها مع المؤسسات العالمية المختلفة وفقاً لذلك تجتهد الشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وكذلك بعض الشخصيات العالمية في أن تكون فاعلية في تشكيل السياسة الدولية والمحلية للدول القومية تلك المستجدات جعلت الكثيرين يعتبرونها محاولة لإعادة تقسيم أو توزيع جديد للسلطة والنفوذ على المستوى القومي والعالمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (93).

أن الجدل المثار حول طبيعة دور الدولة وعلاقتها بالمجتمع الآن يؤكد في الواقع أن الخط الفاصل بين السياسة الداخلية للدولة القومية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعالمية أضعف ما يكون وأن هناك فاعلين جدد اكتسبوا أدواراً جديدة وانحسرت في المقابل مهام ووظائف كانت تؤديها الدولة.

الاتجاه الأول: يرفع شعار دادعاً للدولة القومية A bschied vom staat National رؤية تدافع عنها كوكبة من المنظرين في العلوم الاجتماعية وتطالق تحليلاتهم من فكرة مؤداتها أن الدولة القومية سيكونها مالها مخزن التاريخ وتراث العلوم الاجتماعية من أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه يتموقع أاجر جراند Edgar Grand في

(93) Rpsenau, J, N: Turbulence world politics, in Brighton 1990.

Demokratische مؤلفه الشرعية الديمقراطية والتكامل الأوروبي
(⁹⁴) Legitimation and europaische integration.

Abschied vom كذلك مقالاته بعنوان وداعاً للدولة القومية
(⁹⁵) notionalstaat.

لقد وضعت النظريات التقليدية الدولة في مركز العلاقات الدولية كفاعل رئيسي حتى وإن شاركها آخرين وضح ذلك في كثير من التوجهات التي عرضنا لها خاصة كتابات مورجانتو السياسة بين الأمم Politics among Nations وكذلك ريمون آرون السلم وال الحرب بين الأمم فهما لا يختلفان في أن العلاقات الدولية هي علاقات بين الأمم.

في الحقيقة أنه منذ قرنين من الزمان والتراث العلمي يكشف لنا عن التبعـؤ بنهاية الدولة والتي بدأت بمحاولات إما نويل كانـط Immanuel Kant في مؤلفه السلم الدائم 1795م مروراً بكتابات كارل ماركس في كتابه Withering A way of the state خلال الستيات وأخر وكتبات برتران راسل Bertrand Russell من تبني مصير الدولة المحتمـوم هو لورد ولـيام رـيس موج Ress James Gales Davidson) حيث Mogg جيمس دال دافسون (⁹⁶) حيث

(⁹⁴) Grand Edgar: Demokratische legitimation and europaistsche integration in: leciathan Nr24, 339- 360, 1997.

(⁹⁵) Grand Edgar: Abschied von National staat? Entwicklungslinien modernees staatlichkeit in Europa Arbeitpapier Nr1/97. Tu. Munchen.

يؤكد على أنه رغم كل شيء فإن السيادة ستنتقل حتماً إلى الفرد تاركة الدولة الوطنية تموت بفقدانها للضرر لأن الناس يمكنها بمساعدة الانترنت كيفية التهرب من دفع الضرائب بسهولة دون مخاطر⁽⁹⁶⁾

أن مرجعية تامي هذا الاعتقاد عند كثير من المحللين تكمن في توسيع السوق العالمية تلك التي ستقود إلى فقدان الدولة لجزء هام من سلطاتها، وتعكس كتابات كنيش أوهما Kinichi ohmae عالم بلا حدود ونهاية الدولة القومية تلك النهاية المتشائمة للدولة القومية حيث تركز تلك الرؤية على أن الدولة آيلة لانحلال وأنها صارت أقل قدرة على إنجاز وظائفها التقليدية فالعوامل الكونية تؤثر بصورة متزايدة في القرارات المتخذة من قبل الحكومات إضافة إلى أن الهوية تصبح أكثر تعقيداً للتداخل بين تأكيد الناس على ولاءاتهم المحلية ورغبتهم المشاركة في القيم وأساليب الحياة العالمية⁽⁹⁷⁾.

وفي هذا السياق يرى كل من نويل بوج وفيليب جلوب أن تجليات العولمة ستحكم على الدولة الوطنية بالإلغاء وعلى السيادة بالعجز ومرجعية ذلك عندهما هو طموحات الرأسمالية الكونية حيث تدخل لأول مرة الخلوات الأكثر عزلة في العالم وستصبح الدولة مجرد إداري بسيط للإكراهات الاقتصادية التي ستتجاوزها وسيحدث انقلاب

⁽⁹⁶⁾ سعيد الصديقي: هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة، المستقبل العربي العدد 293، بيروت 7/2003.

⁽⁹⁷⁾ K. Bouth: Security and Anarchy: Utopian Realism in theory and practice, international Affaire vol67, 1991, p542.

في علاقات القوى لمصلحة الأسواق العالمية وتتلاشى سيادتها، كما لن تكون المكان المفضل للهوية وللعمل السياسي داخل حدودها التاريخية وعليه لن تكون السياق المشكل للتضامن الاجتماعي الفعال وللعيش المشترك وعلى المستوى الخارجي لن تحافظ كثيراً إلا على الخصائص الشكلية للسيادة⁽⁹⁸⁾.

متوافقاً مع رؤية جراند وإن كان أكثر تشاوئاً بمستقبل الدولة القومية يذهب Jean Marie Guehenna إلى أن زوال الدولة القومية أمر حتمي ولا مفر منه ويزداد الاعتقاد به رسوحاً يوماً بعد الآخر ولا ينسحب ذلك على المجال الاقتصادي فقط بل يتعداها لبنية السياسة وجواهر الحكم الديمقراطي حيث يرى أن الديمقراطية لا تنمو ولا تتحقق إلا في ظل منظمات وبناءات على المستوى القومي إلا أنه في ظل التحولات الجذرية واكتساب فاعلين دوليين جدد لواقع جديد على المستوى المحلي لا مفر من نهاية مأساوية لآليات الديمقراطية.

Tod der politik und das ende der Demokratie.⁽⁹⁹⁾

أن ظاهرة العولمة وتجلياتها قد أخذت مفهوم سيادة الدولة القومية للمراجعة وإعادة التعريف وبات الشك واضحاً في المفهوم التقليدي

⁽⁹⁸⁾ سعيد الصديقي: هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 84 - 85.

⁽⁹⁹⁾ Guehenna J-M: Das Ende der Demokratie, stuttgart1995.

للسيادة الوطنية القائم على نموذج الدولة التي تراقب بشكل مستقل صورة ومضمون سياستها العامة، وذلك لأن الرهانات الدولية الجديدة والمشكلات غير المسبوقة والحدود الاقتصادية والجمالية التي رسمتها تحولات العولمة لا تتوافق مع الحدود السياسية التي يقوم عليها المفهوم التقليدي للسيادة.

وفي هذا السياق يقدم بنجامين كوهين تحليلًا للتباين المتمامي بين المجال الوظيفي للنشاط الاقتصادي والمدى الإقليمي للسيادة ويرى أن السيادة تخضع لعملية تأكل متصاعدة، وقد ميز كوهين بين مجالات الأماكن و مجالات التدفقات، ووفقاً لهذا التمييز فإن الصورة التقليدية المرتبطة بالإقليم أصبحت غير مجده⁽¹⁰⁰⁾ والمثال على ذلك هو نمو الدولة Dollarisation ، إن المسألة المحورية هنا في الاقتصاد العالمي الجديد هي الانفصال بين الطبيعة الإقليمية للسيادة العالمية المتمامية للتدفقات الاقتصادية وبالتالي فإن القضاء الإقليمي للدولة الحديثة على الحياة الاقتصادية يتقادم بعولمة الاقتصاد وال العلاقات الاجتماعية.

وخلصة الرؤى الفكرية التي تذهب إلى زوال عصر الدولة القومية أن نمو حجم السوق في مرحلة من مراحل تطور الدولة كان ضرورياً لنشأة الدولة ونمو قوتها، وإن النمو أيضاً في حجم السوق هو الذي

(¹⁰⁰) Benjamin J. coken, the Geography of money, Ithaca N4, Cornell university press1998.

حتم بدوره في العقدين الماضيين تضاؤل قوة الدولة، فقد حلت الدولة محل الإقطاعية تدريجياً منذ نحو خمسة قرون وتحل اليوم الشركة متعدية الجنسية محل الدولة والسبب في الحالين واحد وهو التقدم التقني وزيادة الإنتاجية وال الحاجة إلى أسواق أوسع⁽¹⁰¹⁾، ولم تعد السلطة أو السيادة مطلقة للدولة القومية ذات الاختصاص الأصيل ولكن زاحمتها العديد من المؤسسات والشركات بل تعدي الأمر للشخصيات العالمية.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الدولة القومية في أحسن الأحوال ستصير فاعلاً عادياً من بين فاعلين آخرين في النظام الدولي وفي أسوأ الأحوال فإن الدولة ستفقد المراقبة ولن تكون قادرة على تعديل مجرى الأحداث.

الاتجاه الثاني: من الرؤى المستقبلية حول الدولة القومية والتي يمكن استخلاصها من التراث النظري في العلوم الاجتماعية والتي يدافع عنها رهط من المفكرين تتمحور حول فكرة حتمية بقاء الدولة القومية وتتطلق فرضياتهم من فكرة مؤداها أن حتمية بقاء الدولة القومية بوظائفها التقليدية مردة عجز البديل وضعف بنية المؤسسات متعدية القومية ومن ثم ضعف القدرة على إدراك السياسة العامة المحلية من مكان مركزي ويدفع عن هذا الاتجاه Bertrand Badi.

⁽¹⁰¹⁾ جلال أمين العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

حيث يشير إلى أنه بالرغم من أن التحولات التكنولوجية غيرت القواعد الاقتصادية للدول وزعزعت مشروعيتها ومنحت للأسوق سلطة عليت من سلطة الحكومات كما أن التحولات التي طرت على بنية السياسة المالية والإنتاج والأمن والتعليم تعمل على تأكيل السيادة في جميع الميادين إلا أن هذا لا يعني نهاية الدولة القومية⁽¹⁰²⁾.

وفي نفس السياق يتصدى فولفجانج إستريك في مؤلفه⁽¹⁰³⁾ السياسة القومية وتجزئة السيادة للدفاع عن ضرورة بقاء الدولة القومية فرغم إقراره بخسائر الدولة القومية وترابي قبضتها وكذلك حتمية تقديم تنازلات في إدارة المؤسسات المحلية خاصة في المجالات الاقتصادية في ظل المنظومة العالمية إلا أنه يؤكد على عدم وجود البديل التي تغفي عن وجود الدولة بوظائفها التقليدية وبخاصة قدرتها على التدخل الفعال من مركزية الإدارة المحلية لإدارة شؤون المجتمع وتحقيق استقراره والمحافظة على خصوصيته وهنا يشدد على أن الدولة القومية الديمقراطية هي الطرح الوحيد والحتمي لجعل من الاقتصاد العالمي اجتماعي الطابع ذو فائدة.

(¹⁰²) سعيد الصديق: هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟ مرجع سبق ذكره، ص 81.

(¹⁰³) Streeck Wolfgang: national politik bei fragmentierter souveranitat in: Jahrbuch for arbeit and Technick Bonn311: 325, 1997.

الاتجاه الثالث: حتمية إعادة هيكلة وتكييف البناء المؤسسي للدولة تلك الرؤية التي ينادي بها كثير من المنظرين الاجتماعيين تتطرق من الإقرار بوظائف وأدوار جديدة لفاعلين جدد كالمؤسسات الدولية والتعاون الدولي متعدد الأطراف في السياسة الخارجية ولذلك لا مفر من قيام واقع جديد يحقق فيه تكييف البناء المؤسسي الداخلي للدولة القومية وفقاً لسلمة الاعتماد الوظيفي المتبادل.

توضح تلك الرؤية في أعمال (Corbey) كوربي⁽¹⁰⁴⁾ حول مسألة التكامل الأوروبي والتي تتطرق من تصور تحليلي يتأسس على فكرة مؤداها أن آليات السياسة الدولة وتمفصل المصالح العالمية يفرض تعاظم التعاون الدولي لأن الأداء الوظيفي المتشابك يفرز آلياً قواعد للتنظيم الدولي، وفي ذات الإطار يذهب Kaiser في مقالته السياحة الدولية الجديدة إلى حتمية تعديل مؤسسات الدولة القومية في إطار تعاون وتقسيم اعتمادي يؤدي لتكامل الوظائف وفقاً لتطوير مفهوم حزمة مكونات السيادة القومية وأسلوب الاعتماد الإداري الدولي المتبادل وأن السياسة الداخلية والخارجية حسب هذه الرؤية ستبدأ في الارتباط والتعامل بنوعية وشكل جديدين تحكمها متغيرات البناء الدولي، الأمر الذي يجعل التصنيف التقليدي لما يسمى بسياسة وأسلوب أداء الوزارات الداخلية غير متافق وغير فعال،

⁽¹⁰⁴⁾ Corbey D: Dialectical functionalism: stagnation as a Booster of European integration in: international organization, Nv2. 253: 284.

ومن هنا جاءت ضرورة تكييف البناء المؤسسي الحالي في إطار أكثر قدرة ومرنة على التعامل مع المعطيات والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة⁽¹⁰⁵⁾.

و حول تنفيذ تلك الأفكار علمياً يرى مسنر ديرك⁽¹⁰⁶⁾ ان الضرورة تتطلب تغييرات في الاختصاصات والأدوار التقليدية للدولة وذلك لصالح تتمامي أداء وتدخل المنظمات الدولية والمحالية معاً مما يؤثر على دور وقدرة الدولة على التدخل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا التصور نجد أن كثير من المشكلات والقضايا وكذا بدائل الحلول بل والأدوات السياسية تتجه لأعلى أي للمنظمات الدولية والتعاون الثنائي أو متعدد الاطراف الدولية وتكتسب المؤسسات المحلية دوراً جديداً رائداً في كثير من مجالات السياسة المختلفة تلك التي اعتبرت من اختصاص الدولة القومية التقليدية إلا أن هذه الصيغة تستوجب إشراك مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات وجماعات المصالح والاتحادات والروابط الاجتماعية المختلفة والجامعات والمعاهد العلمية وذلك لطرح استراتيجيات لحل مشكلات وقضايا المجتمع.

و خلاصة هذا التصور أن العولمة السياسية لا تعني القضاء على الدولة أو قيام نظام الحكم العالمي وإنما تتضمن دخول البشرية مرحلة سياسية جديدة يتم خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والقناعات

⁽¹⁰⁵⁾ Kaiser, K: Die neue Welt politik folgerung fur deutsschland (Hesg) Die neue welt politik1995, p497: 511.

⁽¹⁰⁶⁾ Messner, D: Globial Governance in messner und Franz Nuscheler (Hrsg) Bonn1996, 12- 36.

والخيارات عبر المجتمعات والقارات بأقل قدر من القيود والضوابط متجاوزة بذلك الدول والحدود الجغرافية، وتصبح الدولة كما يوضح ريتشارد فولك مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكمشاً وترابطاً⁽¹⁰⁷⁾.

ثالثاً - العولمة والدولة القومية: الرؤى المصرية

إن التحليل الاجتماعي المصري على المستوى المحلي لا يختلف كثيراً عن تلك الرؤى التي عرضنا لها في الفقرة السابقة فبين مؤيد ومعارض لعمليات العولمة تتعارج الرؤى الفكرية والتحليلات على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية وهناك شبه اتفاق على أن إجراءات التكيف مع عولمة السياسة والاقتصاد والاجتماع ستطبع آثارها وتجلياتها على المجتمع وخاصة بنى ووظيفة الدولة المصرية وبالتالي ستشهد العلاقة بين الدولة والمجتمع تغيراً ملحوظاً وإن كانت صورته النهائية لم تتضح معالمها بعد.

وفي هذا السياق ترصد التحليلات المطروحة في هذا الجزء التحولات التي يمكن أن يفرزها الانخراط القسري في المنظومة الدولية للعولمة كما تختلف تلك الرؤى في الإجراءات المقترحة لشكل وطبيعة

⁽¹⁰⁷⁾ عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، المجلد الثمن والعشرون، 1999م.

الدولة في المرحلة القادمة وهناك من يرصد وظائف جديدة للدولة في مقابل انحسارها عن مجالات كانت تضطلع بها.

فهناك من يرى أن قطار التطور العالمي قد انطلق بالفعل وبسرعة فائقة وقد فاتنا فرصة الانطلاق في البداية ولابد من مواجهة التحدي لأن عمليات التقدم لن تتوقف وفي هذا ترحيب بالتأثيرات الإيجابية لثورة الاتصالات والمعلومات وما يمكن أن تفرضه من نشر ثقافة وحضارة عالمية موحدة⁽¹⁰⁸⁾.

أما الاتجاه الثاني فترصد له موقفاً مغايراً لرهط من المفكرين المصريين يرفضون قيم العولمة بصورة مطلقة وبالتالي تجلياتها على بنى ووظيفة الدولة وعلاقتها بالمجتمع وذلك تقادياً للهيمنة الغربية ومن هؤلاء مصطفى النشار رمزي زكي وجلال أمين حيث تتطرق رؤية النشار في وجوب استلهام القيم الذاتية ذات الجذور المصرية والعربية والإسلامية في عمليات إعادة البناء الشاملة، لأن الاعتماد على الغرب في بناء الذات ليس أكثر من خرافة⁽¹⁰⁹⁾ وعليه فإن تغيير نمط الدولة القومية التقليدية وانسحابها من بعض أو كل وظائفها لأمر غير مرغوب في هذا الاتجاه.

⁽¹⁰⁸⁾ حسن نافعة: اليونسكو وقضايا التعددية الثقافية الحضارية، رؤية عربية، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 1998م.

⁽¹⁰⁹⁾ مصطفى النشار: في مواجهة العولمة، الأهرام 12/4/1998م.

كما يعتبر جلال أمين⁽¹¹⁰⁾ من أبرز منظري هذا الاتجاه حيث ينطلق من بعد أيديولوجي واضح مؤكداً على أن ما يحدث الآن ينظر إليه على أنه تراجع وانحسار عام لدور الدولة القومية في مصر، ويربط هذا الانحسار وتراخي سيطرة الدولة القومية على شئون الاقتصاد والسياسة والمجتمع ببزوع تيار العولمة والشركات متعددة الجنسية تحقيقاً لمصالح تلك الشركات، ويربط أمين بين شيع العولمة والشركات متعددة الجنسية وتقسيم الدولة نفسها وتسليم مهامها ووظائفها القديمة لتتوالاها الشركات الدولية العملاقة أو المؤسسات الدولية ويعدد أمين آليات وتجليات العولمة على الدولة القومية في أنها استطاعت تخطي حواجز حدود الدولة القومية وسيادتها التقليدية، حيث تم إلقاء التخطيط والحماية الجمركية والتغلب على حدود ممارسة السياسة النقدية والمالية عن طريق التهرب مما تفرضه الدولة من سياسات نقدية أو عن طريق برامج التثبيت الاقتصادي، وعليه أصبحت مبادئ إعادة توزيع الدخل ودعم السلع الضرورية تتعارض مع اعتبارات الكفاءة ومضررة بالتنمية وقد تغلبت على حدود المعلومات والأفكار وحدود الولاء والخضوع ببذل جهود واعية لنشر أفكار تساعد على تحطيم الولاء القديم للوطن أو الأمة.

⁽¹¹⁰⁾ جلال أمين: العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 43-5.

وأتساقاً مع هذه الرؤية يرى رمزي زمي أن تجليات العولمة وإملاءات المؤسسات الدولية قد غيرت من طبيعة التحالف التي كانت تمثله الدولة القومية في مجتمعات العالم الثالث وفي إطارها انتقلت من مستواها الوطني إلى المستوى الدولي ويرى في تأثيراتها تشوهات لبناءات المجتمع والدولة⁽¹¹¹⁾.

في تصور لمستقبل الدولة القومية وعلاقتها بالمجتمع يقدم الحبيب الجنحاني⁽¹¹²⁾ رؤية أكثر تشاوئاً حيث يرى أن أهمية رأس المال وغزو الشركات المتعددة الجنسية للعالم قد هدم الأساس الذي تقوم عليه الدولة والاستقرار الديمقراطي، فقد تحددت مهمة الدولة في مفهوم الليبراليين الجدد بأنها مضيفة للشركات متعددة الجنسية وعليه تحمل الدولة نفقات باهظة لكرم الضيافة كشروط ميسرة وإعفاءات ضريبية الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الإنفاق الحكومي على حساب الرعاية الاجتماعية مما أفرز أعداد متزايدة من المهمشين وبخاصة في صفوف الشباب والنساء والمهاجرين وتهميشه دور النقابات العمالية، فالدولة القومية كما يراها الجنحاني أصبحت خاضعة لإملاءات أممية رأس المال وأداتها الفعالة المتمثلة في المنظمات المالية الدولية وتحولت وظائفها للتصدي لمشكلات البطالة والإرهاب والعنف والأوبئة.

(111) رمزي زكي: الليبرالية المستبدة، دار سينا للنشر، 1993م، ص93: 94.

(112) الحبيب الجنحاني: ظاهرة العولمة الواقع والآفاق، عالم الفكر، العدد 28، 1999م.

الاتجاه الثالث: يعبر عنه كثير من المفكرين المصريين ينطلقون من رؤية تفضل التعامل الانتقائي مع تيار العولمة للاستفادة من إيجابياته وتقاديه هيمنته من خلال مشروعات وطنية تنبع على أساس الاعتماد الجماعي على الذات في مقدمة تلك الرؤى تضع تصوّرها حالة مصطفى في عدد غير قليل من مقالاتها حول مستقبل الدولة القومية في مصر⁽¹¹³⁾ تؤسس فكرها المحورية حول مستقبل الدولة المصرية في أن خيار العزلة لم يعد ممكناً فليست هناك دولة على سطح المعمورة تستطيع أن تختار لتبقى خارج سياق الزمن والتاريخ بالإضافة إلى أن شروط الرأسمالية الحديثة تلك التي تستلزم تعددًا في مراكز القوة السياسية وخلق بدائل وتعديدية في القوى على مستوى السلطة وذلك وفقاً لرؤيتها يعد شرطاً ضرورياً لدعم إمكانيات التطور الديمقراطي وتدالل السلطة ومنع تركيز الثروة في يد الدولة وتحقيق اللامركزية، وترتبط تلك الفكرة إذن بين التطور الديمقراطي تاريخاً بالتطور الرأسمالي إضافة إلى عدم إمكان تحقيق التطور الديمقراطي في ظل سيطرة الدولة على الاقتصاد.

(113) هالة مصطفى: المشروع القومي في مصر، السياسة الدولة، مؤسسة الأهرام، إبريل 1998م.

- هالة مصطفى: دور جديد للدولة المعاصرة، السياسة الدولة، الأهرام، أكتوبر 1998م.

- هالة مصطفى: الدولة وجدت لنبقى، الديمقراطية، العدد الثالث، 2001م.

- هالة مصطفى: النظام السياسي وقضايا التحول الديمقراطي في مصر، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 1999م.

وفي الإطار ذاته تذهب إلى أن اقتصاد السوق لا يبرر اختفاء دور الدولة ولكنه يتطلب تغييراً في شكل هذا الدور حتى تتأهل للتكييف مع المتغيرات العالمية الجديدة دون انناصر من سيادتها وتذهب إلى أن إجراءات العولمة ما هي إلا تحدي لبنية المجتمع والدولة ولا يمكن أن يتم بدون دور فاعل للدولة وذلك من خلال ترشيد دورها لضبط الأداء الاقتصادي وتنظيم تفاعلات السوق ولدفع المجتمع على طريق التحديث وهو دور لا ينazuع الدولة فيه طرف آخر.

ورغم قناعتها باختلاف تاريخ الدولة في مصر عن مثيله في أوروبا حيث السلطة المركزية تدعمت لأسباب جغرافية سياسية إلا أن الدولة وجدت لتبقى وأن العولمة لا تبرر اختفاء دور الدولة إلا أنه يجب إعادة تعريف دور الدولة في ظل الشروط التي يتطلبها النظام العالمي الجديد والتي تقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل بين دول وشعوب العالم.

في السياق ذاته يرى سعيد الصديقي⁽¹¹⁴⁾ إنه بغض النظر عن عيوب الدولة القومية فقد أبدت مرونة وقدرة على التكيف مع التحولات التي تطرأ عليها وأن الدولة الوطنية في جميع الاحتمالات ستقاوم عولمة الاقتصاد والثورة الإعلامية المصاحبة لها إذا أحدثت

⁽¹¹⁴⁾ سعيد الصديق: هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟ المستقبل العربي، العدد 293، 7/2003م.

تغيرات كبيرة خاصة في مجال السياسة الضريبية والمالية والسياسية الاقتصادية الخارجية.

وعليه تتمحور فكرة الصديقي حول تكييف الدولة الوطنية حتى تكون أكثر استجابة لاحتياجات الإنسان في ظل الظروف الدولية الجديدة وليس استبدال الدولة الوطنية ذاتها حيث يرى أن الدولة وحكوماتها تظلان المؤسسة الوحيدة التي يستطيع المواطنون والناخبون مطالبتها بالسهر على العدالة والنهوض بالمسؤولية وتحقيق التحولات المطلوبة.

ويرصد حسنين توفيق⁽¹¹⁵⁾ انحسار قدرات الدولة القومية بدرجات متزايدة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والسلع والأموال عبر حدودها كما يؤكد على حدوث تغيير في طبيعة دور الدولة وأساليب ممارستها لهذا الدور، وأن ظاهرة العولمة أدت إلى ضرورة إعادة تعريف عناصر قوة الدولة وأدوارها وفي تلك المحاولة يجب إعادة الاعتبار لدور الدولة في عمليات التنمية مع إعادة تنظيم هذا الدور وتحقيق نوع من التكامل والتوازن بين الدولة والسوق.

(115) حسنين توفيق: العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية، عالم الفكر ، المجلد الثامن والعشرين، ديسمبر 1999م.

حسنين توفيق: الدولة والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2000م.

و حول تغير دور الدولة متأثر بعلومة الإعلام يقدم محمد شومان⁽¹¹⁶⁾ رؤيته لدور الدولة الذي يعتمد على وسائل الإعلام وفقاً لما ذهب إليه Alleyne في أن الاتصالات والقوة أصبحا مرتبطين حيث يمكن استخدام الاتصالات كمصدر لممارسة القوة⁽¹¹⁷⁾.

إلا أن هذا الدور وفقاً لرؤية شومان تعرض لهزة عنيفة من آثار العولمة وأصبحت هناك قناعة بعدم وجود مبرر لاحتكار الدولة قيادة وامتلاك وتنظيم النظام الإعلامي وتراجع دورها في النظام الإعلامي الدولي نتيجة لثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، كما أن هذا التراجع الذي حدث في دور الدولة جاء لصالح الشركات متعددة الجنسية أولاً وبفارق كبير ثم تأتي مؤسسات المجتمع المدني.

انطلاقاً من أهمية دور الدولة القومية يذهب عاطف قبرصي⁽¹¹⁸⁾ إلى أن تدخل الدولة غالباً ما يكون ضروريتاً لإنقاذ السوق من تجاوزاته كما أن تدخل الدولة المدروس من خلال تطوير السياسات الصناعية وتشجيع التعاون وإدارة المنافسة والإنساء المنصف يؤدي إلى إنجاح السياسات التنموية ويصبح التحدي العربي هو إعادة

⁽¹¹⁶⁾ محمد شومان: عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، عالم الفكر، العدد الثاني، 1999م.

⁽¹¹⁷⁾ (Mark D. Alleyne: international power international communication, London, Macmillan1995, p4.

⁽¹¹⁸⁾ عاطف قبرصي: إعادة النظر في دور الدولة في التنمية الاقتصادية، المستقبل العربي، العدد 282، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس 2002م، ص168: 170.

تعريف دور جديد للدولة وليس انسحابها من المجال الاجتماعي والاقتصادي.

تُؤسِّس أمانى مسعود⁽¹¹⁹⁾ تصوّرها لمستقبل الدولة القومية على مسلمتين نبعتا من تأثير وتجليات العولمة.

1- أنها ستضعف شرعية الدولة وستقلص دورها الاجتماعي وسوف تتعاظم الفئات المضارة من تطبيق السياسات الاقتصادية المعولمة.

2- أن العولمة ستساعد بشكل غير مباشر على قوة جماعات معينة داخل المجتمع مثل رجال الأعمال وممثلوا الشركات الأجنبية والفئات الأقل قوة.

وترى أن الدور الاجتماعي للدولة في ظل العولمة سيتحدد في سعي الدولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية وهذا يتطرق وفق رؤيتها صيغة توفيقية بين خصوصية الدولة الثقافية في مكافحة الفقر، ومن الاستجابة إلى المتغيرات العالمية التي تتميز بزيادة الفواعل بخلاف الدولة وإعطاء دور أكبر للجماعات الإثنية والتجمعات المحلية والشركات دولية النشاط وتذهب أمانى مسعود إلى أنه لا خلاف حول وظيفة الدولة في ضمان توفير سلع أساسية وخدمات لا غنى

⁽¹¹⁹⁾ أمانى مسعود: الدور الاجتماعي للدولة، انحسار أم استمرار؟ الديمقراطية، العدد الثالث، صيف 2001.

عنها لمواطنيها إلا أن هناك خلافات حول جملة الأدوار الأخرى خاصة التنموية.

تحول طبيعة دور الدولة ومستقبل الدول في سياق المجتمع على اهتمام أبو عامودة في دراساته حول الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة⁽¹²⁰⁾ أنه يتحقق مع الرؤية القائلة بتحول الدولة القومية إلى الدولة الشبكية أي شبكات عبر قومية، الشبكات المالية والتجارية والتكنولوجية، والإعلامية والثقافية والفرق هنا في أن الدولة الشبكية لا تقوم على إطار إقليمي محدد وينذهب أبو عامود إلى أن هناك متغيرات ذات تأثير على وظائف الدولة القومية وهي⁽¹²¹⁾:

الأولى: تدور حول ضرورة التحول من الدولة القومية إلى الدولة الشبكية حتى يتواهم المجال السياسي مع المجالين الاقتصادي والتكنولوجي.

الثانية: ضرورة التوصل إلى سبيل لعلاج الضعف الذي تعرضت له الدولة نتيجة العولمة.

الثالثة: أن التطورات العالمية أدت إلى إحداث خلل في التوازن الذي قامت عليه الدولة القومية بين الاقتصاد والسياسة وإن إعادة التوازن

⁽¹²⁰⁾ محمد سعد أبو عامود: الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة، الديمقراطية، العدد الثالث، صيف 2001م، ص 69-80.

⁽¹²¹⁾ محمد سعد أبو عامود: المرجع السابق، ص 69-80.

أمر ضروري شريطة أن تكون إعادة ابتكار الدولة ملتزمة بالجانب الأخلاقي والإنساني.

وانطلاقاً من تلك الرؤية السابقة يحدد أبو عامود مجموعة وظائف وأدوار جديدة للدولة القومية نوردها فيما يلي:

أولاً: وظائف الدولة التي تتعلق بالسيادة يمكن أن تمارس الدولة سلطاتها المطلقة في مجال الأمن والاستقرار وتحول إلى سلطات نسبية في نطاق فرض الضرائب والجمارك.

ثانياً: في السياق النظامي أصبح من الضروري إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني حيث يمكن توسيع نطاق و مجال ممارسة النشاط وذلك لتحقيق التوازن بينهما والتلائم مع المتغيرات التي تشهدها المرحلة الراهنة.

ثالثاً: وفي سياق الوظيفة الاقتصادية للدولة تتركز في وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي ولا سيما في القطاع الخاص وتوفير الظروف الملائمة للمنافسة ومنع الاحتكار ووضع منظومة من السياسات المالية والنقدية لإدارة النشاط الاقتصادي ومعالجة ما قد ينتج عن تطبيقاته من أزمات محتملة.

رابعاً: يقع على عاتق الدولة في الوقت الراهن وظيفة اتصالية محورية تمثل في تهيئة البنية الأساسية لمجتمع المعلومات ووضع القواعد والنظم التي تيسير انتقال وتداول وإنتاج المعلومات في

المجتمع حتى تتمكن من غرس شعور لدى المستبعدين اجتماعياً واقتصادياً بأنهم يعيشون واقعاً حقيقياً وبذلك يمكنها إدارة التعديات الثقافية في المجتمع بالإضافة إلى نشاط الدولة في مجال بلورة القيم الإنسانية اللازمة لطبع جماح النشاط الاقتصادي المعولم بما يفزره من نزعات أنانية.

خامساً: يقع على الدولة عبء التكيف في وظائفها الاجتماعية مع تجنيات الاقتصاد المعولم بتوجيهاته المتباعدة نحو عولمة الإنتاج حيث خلقت صراعاً اجتماعياً بين أصحاب المهارات الجيدة المطلوبة وأصحاب المهارات التقليدية ولإدارة هذا الصراع بأبعاده المختلفة على الدولة أن تتجه نحو الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية وأن تجعل من التعليم مدخلاً لتحقيق العدالة الاجتماعية بمفهومها الحديث إضافة لدورها الرئيسي في علاج مشكلات التهميش الاجتماعي والفقر والبطالة أملأاً في تقليل العنف الناتج عن هذه المشكلات.

سادساً: بالنسبة للوظائف الأمنية للدولة فقد استجدة محاور جديدة مثل عولمة الإرهاب الدولي والتطرف وعولمة الجرائم الاقتصادية كغسيل الأموال والمضاربة على العملة الوطنية وتهريب الأموال للخارج والفساد الإداري وتلك الإشكاليات تتطلب دوراً جديداً للدولة يمكنها من إحداث تغيير في وظيفتها الأمنية من أجل الاستقرار والأمن القومي داخلياً وخارجياً.

متقدماً على ما سبق من رؤى محلية تطرح أفكار السيد يس عن تحديات العولمة والطريق الثالث نفسها كأحد أهم الاجتهادات النظرية التي تحاول تأسيس صياغة بديلة للفهم الراهن حول مستقبل الدولة القومية وعلاقتها بالمجتمع، يتخذ يس موقفاً مغايراً لأنصار العولمة المتعلمون الذين يرون أنه ستظهر مراكز سلطة بديلة وخصوصاً في عالم الشركات أو ما يطلق عليها دولة النشاط والتي ستتافس بنجاح الدول في تحديد اتجاهات الاقتصاد السياسي الكوني ويسحب موقفه ذلك على أنصار الدول "الدوليتون" الذين يرون أن الدولة ستظل كأحد الأطراف الرئيسية الفاعلة في الأنظمة السياسية والاقتصادية ويدرسون إلى أن موضوعات الأمن القومي ما زالت لها أهمية عظمى ويعوس نقده لتلك الاتجاهات لاعتبارها ذات بعد وحيد يقوم على تحديد الأسباب ورصد النتائج في حين أن ظاهرة العولمة تحتاج إلى صياغة نموذج متعدد الأبعاد حتى نصل إلى جوهرها الحقيقي (122).

إذا كان يرى أن العولمة تدار من خلال السياسات الاقتصادية والتقاعلات المالية والضغوط السياسية لمجموعة من الفاعلين وهم الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الدولية الكبرى والدول المتقدمة إلا أنه يطرح تصوراً استشرافيًّا للتعامل مع تلك الظاهرة وتجلياتها على علاقة الدولة القومية بالمجتمع، حيث يرى أن الوطن يحتاج

⁽¹²²⁾ السيد يس: العولمة والطريق الثالث، النهج، دمشق، شتاء 1999م.

في الوقت الراهن إلى مشروع حضاري شامل تصاغ في إطاره سياسات اقتصادية وثقافية متكاملة من شأنها إعادة تشكيل المجتمع وفق خطوط ترقي إلى مستوى التحديات الراهنة والتي تمثل في الثورة العلمية التكنولوجية ويمكن أن تتمركز على المحاور التالية⁽¹²³⁾:

- إرادة سياسية حاسمة للتغيير.
- سياسة علمية وتكنولوجية تعنى بالطاقات العلمية.
- سياسة اقتصادية مع التركيز على دور الدولة.
- سياسة ثقافية تتصرف بجسارة إلى محى الأممية السائدة.
- تطوير النظام السياسي والانتقال من الشمولية السلطوية إلى الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان.

في هذا السياق يرى يس أن الطريق الثالث يعتبر أهم أطروحات المستقبل الذي يمكن أن يتعايش مع ظاهرة العولمة لكونه محاولة التأليف الخلاق بين حسنات الاشتراكية وإيجابيات الرأسمالية في ظل فتح الحدود بين الدول بلا أي قود تطبيقاً لمبدأ حرية التجارة، في سياق العولمة الجديدة وتقيم عدمة على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة ويعني ذلك المسؤولية المشتركة بين الفرد والمجتمع والدولة⁽¹²⁴⁾ والطرق الثالث بهذا المعنى يشير إلى تبني

⁽¹²³⁾ السيد يس: عبيد العولمة، الأهرام 4 / 5 / 1998م.

⁽¹²⁴⁾ السيد يس: العولمة والطريق الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 76.

بعض قيم يسار الوسط أي قيم التضامن والعدل والمسؤولية الاجتماعية للدولة بعيداً عن أخطار اليسار التقليدي ومتجاوزاً أفكار اليمين التقليدية.

يتلاحظ هنا أن تصور يس للطريق الثالث يقوم على دعائم بجرماتية فهو يرتكز على التوجه التكنيكي والعلمي للسياسات القابلة فعلاً للتنفيذ والقادرة بفعالية على إحداث التغيير ودفع التطور الاجتماعي، ومن هذا المنطلق يتحقق يس مع هوايت الذي يذهب إلى أنه يتأسس على حزمة الأفكار التالية:

- 1- ينبغي النظر للدولة باعتبارها الضامنة للسلع والخدمات وليس بالضرورة أن تكون المورد المباشر لها.
- 2- استعداد لقبول مختلف صور التبادلية كطريق لتحقيق الأهداف اليسارية.
- 3- تفكير جديد حول المالية فيما يتعلق بدور الدولة باعتبارها ضامنة للسلع النادرة.
- 4- سيادة اجتماعية تتمركز حول تشغيلقوى العاملة.
- 5- نزعة المساواة.

وعليه نجد أن الجدل لا يدور في هذا الاتجاه حول تدخل الدولة من عدمه ولكن حول نوعية تدخل الدولة وفي الطرق المستحدثة التي يمكن للدولة من خلال تدخلها أن تتركز على بث الديناميكية في الاقتصاد في سياق العدالة والرعاية للمواطنين في ضوء احترام كل الأطراف للمسؤولية المدنية.

رابعاً - العولمة والمجتمع المدني

1- الفهم المعاصر لمفهوم المجتمع المدني

بات واضحاً من طرح المناقشات السابقة أنه يتراجع استخدامات مفهوم المجتمع المدني بالمعنى السياسي بدأًت إعادة صياغة مدلولاته الاجتماعية حيث أصبح مفهوم محوري تحليلي يستخدم من قبل علماء الاجتماع ليصف ويفسر ظواهر وهيئات اجتماعية وينظر إليه في غالبية التحاليل الاجتماعية باعتباره مسرح للمفردات والكيانات الاجتماعية ويربط بين التحليل الاجتماعي على المستويين الميكرو والمacro سسيولوجي وفي السياق ذاته تزايدت استخدامات مفهوم المجتمع المدني وفق هذا المعنى لتوصيف النظام الاجتماعي القائم على حقوق المواطن والديمقراطية.

كما يستخدم مفهوم المجتمع المدني اليوم في السosiولوجيا التاريخية الوظيفية وفي الوسيولوجيا السياسية بمعانٍ تتجاوز إرثه الليبرالي الكلاسيكي، كما تتجاوز استعمالاته الماركسية العقائدية⁽¹²⁵⁾ وذلك بصياغات ذات معانٍ محددة تساعد على الفهم والتواصل إلا أن هذا لا يعني وجود اتفاق على مفهوم أو صياغة محددة فهناك تباين في تحديد طبيعة ومجال المجتمع المدني وعليه سنعرض لبعض

⁽¹²⁵⁾ كمال عبد المطلب: تعليق على بحث سعيد بن سعيد العلوي: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث في المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، 1992م، ص 79.

صياغات المفهوم شائعة الاستخدام في العلوم الاجتماعية والدراسات المعاصرة.

يؤكد جون كين في صياغته لمفهوم المجتمع المدني على التناقض بين الدولة والمجتمع المدني حيث يعرف المجتمع المدني بأنه كل ما هو غير الدولة، المجالات التي تحكمها آليات السوق تلك التي تتضمن المشروعات الخاصة والمنظمات التي تدافع عن مصالح خاصة والروابط الطوعية⁽¹²⁶⁾.

ويقدم عزت حجازي مفهوماً للمجتمع المدني يحدد مجالاته مركزاً على الاستقلال التام عن الدولة حيث يقصد بالمجتمع المدني مجموع المنظمات والجمعيات والروابط الشعبية التي ينضم الناس إليها باختيارهم وينشطون من خلالها لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية وثقافية فئوية أو عامة ويفعلون ذلك مستقلين عن الدولة وربما في مقابلها⁽¹²⁷⁾.

يذهب اندریاس شیدلر⁽¹²⁸⁾ إلى أن مفهوم المجتمع المدني قد تحددت صياغته في سياق علاقته بالدولة حيث يرى أن قوة المجتمع

⁽¹²⁶⁾ هويدا عدلي: المجتمع المدني المفهوم والأركان، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس والثلاثون، العدد الأول 1999م، ص 82.

⁽¹²⁷⁾ عزت حجازي: المجتمع المدني، تجربة مصر، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الثالث 1999م.

⁽¹²⁸⁾ Andress Schedler in: staat und zivil gesellschaft, (h r s g) von Franz kolland, Erich pilz wien 1996, 5238.

المدنى وتشكيله والمساحة التي يمارس فيها دوره تتحدد في مواجهة مؤسسات الدولة وهو نتاج العلاقة معها ولذلك الأسباب فإن من يتحدث عن المجتمع المدنى يكون مجبأً على الحديث عن الدولة.

Die zivilgesellschaft ist ein relationalskonzept, ihre starke, ihre gestalt, ihre spielraume, all das wird von ihrem staatlichem gegenuber mitbestimmt, wer von zivilgesellschaft spricht, mub auch von staat reden.

وإتساقاً مع تلك الرؤية يذهب ⁽¹²⁹⁾ Herbert Berger إلى أن مفهوم المجتمع المدنى بشكل عام وهو المجتمع مطروحاً منه الدولة أو كل التكوينات والممارسات التي تقع في فضاء الحياة العامة بين المجال الخاص والدولة.

إن رؤية شيدلير هذه لا تربط بين مكونات المجتمع المدنى ومرجعيته الأخلاقية أو انتماصه وأهدافه حيث لا يتشرط أن يكون المجتمع المدنى تقدمي أو أخلاقي ذو طبيعة ديمقراطية أو شرعية أو أنه يرمي للمصلحة العامة أو ذات صبغة كونية بل يمكن أن

⁽¹²⁹⁾ (Herbert Berger: Die rolle die zivilgesellschaft.,, in: petra C. Gruber/ Klaus Zapotoczky (h r s g) Globalisierung versus demokratie? Brandes Apsel/ sundwind1999.

يكون رجعي ضد الديمقراطية وغير متسامح ودولي ويرمي للمصلحة الذاتية.

إلا أن شيدلير يعود فيقرر أننا لا نعتمد على جميع مفردات المجتمع المدني ولكن على الجزء المؤهل والأخلاقي منه حيث يشير إلى أن فاعالية المجتمع المدني لا تصبح ذات قيمة ولا تسهم في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية إلا إذا امتعت بدرجة من المعيارية على الأقل يجب أن تبني المصلحة العامة وتحمل المسؤولية الاجتماعية.

ويعرفه هيلموت انهايير بأنه المجال الذي يتضمن المؤسسات والمنظمات والأفراد المتوقعة بين الأسرة والدولة والسوق والذي في إطاره يتشارك الناس طوعية من أجل دفع اهتمامات مشتركة فيما بينهم⁽¹³⁰⁾، وفي السياق ذاته يقدم ألين كلسينز وود⁽¹³¹⁾ فهمه للمجتمع المدني حيث يرى إنه يمثل مجالاً منفصلاً من العلاقات والنشاط الإنسانيين تميزاً عن الدولة ولكن ليس عن المعاشر العام أو الخاص أو ربما كليهما، ولا يجسد فقط سلسلة كاملة من التعاملات الاجتماعية المتميزة عن المجال الخاص للأسرة والمجال العام للدولة وإنما يجسد

⁽¹³⁰⁾ Helmut K Anheier and Lisa Carlson: civil Society, what is and how to measure CCs, Centre for civil society, Briefing No3, 2002.

⁽¹³¹⁾ إلين كلسنيز وود وآخرون: توظيف وإساءة توظيف مفهوم المجتمع المدني في المجتمع المدني والصراع الاجتماعي، ترجمة صلاح العمروسي، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، 1997م، ص 15.

بشكل أكثر خصوصية شبكة من العلاقات الاقتصادية المتميزة،
مجال عالم السوق، ميدان الإنتاج والتوزيع والتبادل.

وتصنف الصياغة الإجرائية لمفهوم المجتمع المدني التي عرض لها
كريم أبو حلاوة المجال والطبيعة وفقاً لأغراضه حيث يعني بالمفهوم
جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي
تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة
لتحقيق أغراض متعددة منها⁽¹³²⁾:

أغراض سياسية: كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي
وتعتبر الأحزاب أبرز الأمثلة على تلك المؤسسات.

أغراض نقابية: كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة
والارتقاء بمستوى المهنة.

أغراض ثقافية: تلك التي تهدف إلى نشر الوعي وتعزيز الإدراك
وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية مثل اتحاد الكتاب والجمعيات
الثقافية المتباينة.

أغراض اجتماعية: تلك التي تتضمن كل المناشط التي تؤدي
للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.

⁽¹³²⁾ كريم أبو حلاوة: إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، 1999م.

تطلق أمانى قنديل⁽¹³³⁾ في رؤيتها لمفهوم المجتمع المدنى من ارتباطه بتشكيلات وبنى اجتماعية واقتصادية وسياسية وأن تغيير تكوينات تلك التشكيلات ينعكس على المجتمع المدنى كما أنه يرتكب بمقومات فكرية حيث تعكس حركة المجتمع المدنى هذه التيارات الفاعلة وعليه يرتكز صوغ المجتمع المدنى على ثلات مقومات رئيسية والتي تتمثل في المقومات المؤسسية والمقومات الفكرية والمقومات الاجتماعية والاقتصادية وفي إطار تلك الاعتبارات والمقومات تفهم قنديل المجتمع المدنى بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة نسبياً والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها وتحقيق منفعة جماعية للمجتمع ككل، وهي في ذلك ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف وفهم المجتمع المدنى على هذا النحو ينهض على ثلاثة عناصر رئيسية وهي الفعل الإرادي والإطار التنظيمي المؤسس والركن الأخلاقي السلوكي والذي يشير إلى الثقافة المدنية.

ترتيبياً على التعريفات المشار إليها وفي سياق تباين صياغتها يتلاحظ العديد من الاعتبارات تلك التي تمثل عناصر أساسية ينطوي عليها مفهوم المجتمع المدنى والتي تحدد مجالاته وترسم اختصاصاته في الوقت الراهن:

⁽¹³³⁾ أمانى قنديل: المجتمع المدنى، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة، العدد التاسع، يناير 2003، ص 69-82.

1-أن هناك قواسم مشتركة تتمظهر في إطارها مكونات المجتمع المدني تلك التي تتضمن الجماعات المهنية، الاتحادات العمالية، المنظمات غير الحكومية، النادي الاجتماعية، الحركات الاجتماعية، المنظمات القاعدية الشعبية، الصحفة الحرة المستقلة، المنظمات الدينية.

2-أن محور المجتمع المدني يتأسس على فكرة الطوعية أي أن ما يميز تكوينات المجتمع المدني عن جملة التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة هي صفة الطوعية.

3-أن التنظيم المؤسسي الذي يشمل جوانب الحياة المتباعدة يمثل أحد العناصر الأساسية التي توفر الفعالية والريادة للمجتمع المدني وهي سمة تعوزها مجتمعات العالم النامي حيث تنتشر فيه المؤسسات التي تدخل في سياقه إلا أنها تفتقر لمحددات وجوهر المؤسساتية.

4-أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم يرتبط بمنظومة من المفهومات الأخرى تتدخل وتشترك في كثير من الأسس الفكرية ولا يفهم أو تتمامي فعاليته منعزلاً عن سياقاتها والتي تتضمن مفاهيم مثل المواطنة والفردية، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية...الخ.

5-الاستقلالية بمعنى أن يبتعد الدور أو الغرض الذي تقوم به تلك التنظيمات الاجتماعية عن هيمنة وسلطة الدولة بل تعمل في

إطار مناخ مهياً يوفر لها مرجعية قانونية مقبولة من المجتمع المدني والدولة معاً وسياق من التنافس الاجتماعي المفتن.

6- إن الثقافة المدنية هي السياق المبدع لتطوير آليات المجتمع المدني فوجود نسق قيمي يستند على قبول الآخر وتأصل فيه سمة التسامح والتراضي وإدارة الاختلافات سلماً هي منطلق لتشكيل وتطوير مؤسسات مجتمع مدني ناجحة.

7- المجتمع المدني ليس مفهوماً خلاصياً إنه نتاج تشابك علاقات القوة والسلطة والمعرفة المتغيرة بتغيير حواملها الاجتماعية واستراتيجيات إدارة الصراع التي يتباين كل طرف ويقول آخر أن المضمون السياسي والأيديولوجي للمجتمع المدني ليس معطى متجانساً محدداً سلفاً بل يشكل ويعاد بناؤه في كل مرحلة انتلاقاً من موازين القوى الاجتماعية المكونة له⁽¹³⁴⁾.

8- أن الاختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني وعدم التوصل إلى مواقف مشتركة بشأنه مرده انعدام التحديدات الدقيقة للمصطلحات التي تستخدم ومن ثم عدم ثبات المعنى مما يؤدي إلى افتقار مستخدمي هذه المصطلحات إلى معرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبطت بها⁽¹³⁵⁾.

⁽¹³⁴⁾ كريم أبو حلاوة: إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، عالم الفكر، مارس 1999م.

⁽¹³⁵⁾ برهان غليون: بناء المجتمع المدني العربي، دور العوامل الداخلية والخارجية، ورقة قدمت في ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992م، ص 733.

9- إن ظاهرة المجتمع المدني ظاهرة نسبية وليس حكراً على مجتمع بعينه والفارق يكمن في درجة نضج المجتمع المدني وتبلوه في الحالتين.

10- إن ما يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث من حيث دلالة استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسطية هو ما يطلق عليه اصطلاحاً المجتمع الأهلي في التاريخ الاجتماعي والسياسي العربي⁽¹³⁶⁾.

2- نحو تشكيل مجتمع مدني عالمي

اتضح من المناقشات السابقة أن ملامح النظام العالمي الجديد يتضمن فاعلين جدد وتلاحظ صعود قوى المجتمع المدني لتقول كلمتها في قضايا كانت من صلاحيات الدولة السيادية وفرضت ضرورات تشكل مجتمع مدني عالمي نفسها انطلاقاً من مشكلات كالفقر والاحتلال الأيكولوجي والتهميش لا يمكن إنجازها في إطار المستوى المحلي أو القطري.

وانطلاقاً من سياق تلك الفكرة فإن العمل المنسق للمواطنين على الصعيد العالمي هو وحدة قادر على توفير قدر أكبر من

⁽¹³⁶⁾(Bryan Turner: Orientalism and the problem of civil society in Islam in: ASAF Hussain and R. Olsan, eds, orientalism Islam and Islamists (Brattienoro, Vermont Amana Books 1984).

الديمقراطية في آليات السوق العالمية والهيكل التي يقوم عليها الحكم في العالم⁽¹³⁷⁾.

وهناك مؤشرات تؤيد تسامي أهمية تشكيل المجتمع المدني العالمي وانخراطه في قضايا وهموم الضعفاء والمهمشين فقد تحركت المنظمات من مختلف الدول ضد اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل ديسمبر 1999 كما تم تشكيل حركة من أجل عدالة عالمية تضم 150 جمعية ممثلة لمختلف أنحاء العالم حيث قاموا بعرقلة اجتماعات صندوق النقد الدولي في أبريل 2000 والتديد بتجليات العولمة كما حاصرت اجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة في نوفمبر 2002 واجتماع صندوق النقد الدولي في براغ⁽¹³⁸⁾.

مما لا شك فيه إن تلك التظاهرات المشار إليها تعبّر عن القلق والحيرة تجاه العولمة لكنها في الوقت ذاته تؤكّد ولوج المجتمع المدني كمسرح السياسة العالمية وعليه أصبحت المفاوضات والدبلوماسية التي كانت في الماضي حقلًا مقدساً للدولة ذات السيادة هي في طريقها لأن تصير قضية مواطنـيه تلك نقلة نوعية في السياسة العالمية ومن غير المعقول تجاهل المجتمع المدني

⁽¹³⁷⁾ ميجيل دراسي دي أوليفرا، راجيش تاندون: مجتمع مدني عالمي في الطريق للظهور في مواطنـون، دعم المجتمع المدني العالمي، سيفيكوس، التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995م، ص 22.

⁽¹³⁸⁾ عبد النور بن عنتر: الدولة والعلوم وظهور مجتمع مدني عالمي، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف 2003م، ص 80.

ال العالمي قيد التشكيل ورغم تلك النقلة النوعية والحركة العالمية التي نشهدهااليوم نحو مزيد من المشاركة والتأثير من جانب المواطن في إطار منظمات المجتمع المدني لا إنها ظاهرة جديدة ليس لها عنوان محدد ولا تسعى لاعتقاد الناس مذهبها ولا اجتذاب مناضلين سياسيين ولا تستهدف امتلاك سلطة الدولة ولكنها تركز على صورة المواطن وإنسانيته.

وقد تكون الدافع روحية أو دينية أو أخلاقية أو سياسية ولكن المؤكد أن نظام القيم هو العامل المشترك بينها مثل التضامن والتعاطف تجاه مصير الآخرين ورفاهيتهم بغض النظر عن درجة المعرفة بهم والشعور بالمسؤولية الشخصية والاعتماد على المبادرة الذاتية للقيام بما هو حق ورفض التمايز والعنف والقمع⁽¹³⁹⁾.

تلك القيم التي عرضها ميجيل دارسي تمثل الشروط الأخلاقية الضرورية التي تفجر الطاقات الاجتماعية للناس وتعزز من نسيج المجتمع المدني وإن اختلفت المسائل والقضايا من مكان إلى آخر ومن وقت لآخر إلا أنها تظل حركة للمواطنين وإنها ظاهرة عالمية.

أما فرنس نوشلر⁽¹⁴⁰⁾ فيرى أن اصطلاح الحكم الكوني لا يعني حكومة للعالم ولكنه يعني نظام عالمي سياسي يتعاون فيه الفاعلون

⁽¹³⁹⁾ ميجيل دراسي: مجتمع مدني عالمي في الطريق للظهور، مرجع سبق ذكره، ص 15.
) Franz Nuscheler: Dirk Messner: Global governance, policy paper der ⁽¹⁴⁰⁾ stiftung Entwicklung und Frieden, Bonn 1996.

الرسميون (مؤسسات الدولة القومية) وغير الرسميين (منظمات المجتمع المدني) على المستويات المحلية والقومية والدولية وأن تلك الصيغة تتضمن إدخال تعديلات جوهرية على مؤسسات الأمم المتحدة ونظامها الأساسي وتعزز دينامية حقوق الدول ويقوم على الأسس التالية:

- تحسين نظام العلاقات الدولية
Bessere
welthandelsordnung

- قيام نظام للتنافس الدولي
Internationale wettbewerbsordnung

- نظام دولي للغذاء
Welternahrungsordnung

- نظام اجتماعي دولي
Weltsozialordnung

- نظام بيئي دولي
Umweltordnung

وفي سياق تلك الرؤية للنظام الدولي المقترن يمكن لمنظمات المجتمع المدني وفقاً لفرنس نوشلر أن تعمل في مجالات لا تنجح الدولة القومية فيها بكفاءة أولاً تتطرق إليها فهي تتأسس للتدخل في مجالات قضايا محددة لتحسر الدولة عنها وتعاظم الفائدة في ممارسة المراقبة والتصحيح لإدارة الدولة وأدائها العام.

أن تلك المنظمات يمكن ان تؤدي مع آخرين دوراً حيوياً في المجتمع الدولي مثل جماعات وقوى التعاون من أجل تنمية دول الجنوب وحقوق الإنسان ومنظمات البيئة ويساهمون معاً في صياغة عالمية عامة.

إن ثمة حقيقة في هذا السياق مؤداها إنها بالرغم من تنامي الاتجاهات نحو تشكيل مجتمع عالمي وبناء شبكة من الائتلافات الإقليمية لمعالجة موضوعات قضايا محددة مثل حماية البيئة وحقوق الإنسان وتعليم الكبار وحقوق النساء والطفلة...الخ، إلا أنها تواجهه تحديات وتناقضات كثيرة من جراء العولمة حيث أدت العولمة كما يذهب عنتر⁽¹⁴¹⁾ إلى نوع من صحوة الوطني لأنها أخلت بتوازنات قائمة وهددت موقع مكتسبة وعليه زهر تقوّع فقومي دفاعي في الدولة القديمة ووفقاً لذلك فالنظام العالمي قد التشكيل يتميز بتناقض بين المحلية والعولمة ولكنه لم يتطور إلى حد القطعية لأن المحلية تستخدم العولمة في ديناميتها.

ويتمثل التحدي الثاني في مسألة العلاقة بين المجتمع المدني العالمي والدولة القومية حول ما إذا كان ذلك تقليصاً لدور الدولة أم تدعيمأ لها في الحقيقة تذهب معظم الدراسات المهمة بهذا الصدد إلى أن هذه التطورات رغم أهميتها لا تعر عن إخلال بالدولة بل المزيد من الدولة هو المطلب المشترك للجمعيات المدنية في كل أرجاء العالم جمعيات المستهلكين، مجالات الصحة، الغذاء، التربية، البيئة ويستخلص من ذلك أنه رغم الاحتياجات الداخلية والخارجية التي ينظمها المجتمع المدني العالمي إلا أن الدولة تبقى الشكل

⁽¹⁴¹⁾ عبد النور بن عنتر: الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

التنظيمي الأرقية والأكثر إمكانية للعمل الذي يدور حوله بقية الفاعلين وبهذا تبقى الدولة أساس النظم العالمي⁽¹⁴²⁾.

ويكمن التحدي الثالث في الجدل حول موقف المجتمع المدني العالمي من العولمة وهي يستهدف العولمة؟ أن المواقف التي ظهرت فيها رؤية المجتمع المدني العالمي المعارضة والتي عبرت عن استيائها من الوضع الحالي وتطوراته المستقبلية لا تستهدف العولمة في حد ذاتها وإنما تجليتها الراهنة الذي يبقى غالبية الجنس البشري خارج دوره توزيع الثروات الكونية وعليه فإنه ما تعارضه تلك الجمعيات والحركات ليس العولمة وإنما الأصولية الليبرالية وتقليل سيطرة السوق على مصير الأفراد وتصحيح نهج العولمة لجعلها أكثر إنسانية.

التحدي الرابع الذي يواجه المجتمع المدني العالمي يتمحور حول اقتسام الفضاء الذي انحسرت عنه الدولة مع قوى السوق بمعنى آخر ما إذا كان الانسحاب من جانب الدولة سيؤدي فقط إلى فتح الباب أمام انتشار قيم السوق الجامحة أم أنه سيخلق فرصاً غير مسبوقة لظهور قطاع ثالث على نطاق عالمي⁽¹⁴³⁾.

التحدي الخامس يتمظهر في التناقض بين نتائج الاتجاه نحو العالمية فقد وضعتنا تجاليات ونتائج السياسات المعمولة أمام

⁽¹⁴²⁾ عبد النور بن عنتر: المرجع السابق، ص82.

⁽¹⁴³⁾ راجيش تاندون: مواطنون دعم المجتمع المدني في العالم، مرجع سبق ذكره، ص17.

تناقضات بالجملة حيث أنه بالرغم من التوافق الدولي المتزايد حول الديمقراطية والتعديدية واحترام حقوق الإنسان، إلا أن ذلك اقترن بمعدلات عالية وغير مسبوقة من المعاناة الإنسانية وتدور البيئة، كما إنه وفقاً لوجه نظر الاقتصاد العالمي فإننا نعيش في عالم واحد أما من ناحية الظروف الإنسانية فإن هناك خطأ فاسلاً أكثر اتساعاً وعمقاً بين الشمال والجنوب يفصل بين من يعيشون في حرية وكرامة وأولئك الذين لا يستطيعون مجرد إشباع احتياجاتهم الأساسية اللازمة للحياة.

أن التحدي السادس الذي يواجهه تامي المجتمع المدني العالمي هو علاقته بالقطاع الخاص وقوى السوق وعليه يجب إعادة النظر في الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها العلاقة بين القطاع المدني الذي لا يستهدف ربح والشركات التي تسعى لتحقيقه إضافة إلى ذلك فإن السوق منفردة لا يمكن ان توفر الإنصاف والمنافسة الشريفة، كما أن الضغوط التي يمارسها المجتمع المدني وسلطات الدولة التنظيمية أمور لا غنى عنها لإقرار العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن مقابل الاحتكارات الخاصة.

أما التحدي السابع فيتمحور حول الإطار العام للقيم الإنسانية العالمية وما تمثله من قوة دفع للمجتمع المدني العالمي وفي هذا

السياق يذهب سيجيل دارسي دي أوليفيرا⁽¹⁴⁴⁾ إنه في كثير من أنحاء العالم أدت سيطرة الدولة والبيروقراطية إلى تشجيع ثقافة التبعية واللامبالاة والسرية والفساد، كما أدت مشروعات وسياسات السوق مؤخراً إلى تزايد الاتجاه نحو الأنانية الفردية وإلى تفوق الاتجاه إلى الربح على الاتجاه نحو خدمة الناس وإلى انتشار الاغتراب على نطاق واسع.

يضاف إلى ذلك فإن حركة التضامن مع العالم الثالث التي تتمظهر في رؤية المصير المشترك للإنسانية أخذ يحل محلها شعور متزايد باللامبالاة والرفض لهؤلاء المهمشين وفي ضوء تلك المظاهر يشدد أوليفيرا على ضرورة وضع تعريف واضح لمجموعة من القيم الإنسانية العالمية يواجهه الأمن الأخلاقية الراهنة حيث يرى أن الحاجة ماسة إلى إضفاء طابع روحي أكبر على هذا الجوهر الذي تقوم عليه كل مساعي الإنسان مثل قيم التقوى والتسامح والتعدية وقيم السلام والعدالة والتضامن والمسؤولية تجاه الآخرين الذين تعرفهم وتجاه الأجيال القدمة يجب أن تطرح كلها وأن تمارس عملياً باعتبارها رباطاً لإنسانية البشر ولعمل المواطنين على الصعيد العالمي⁽¹⁴⁵⁾.

⁽¹⁴⁴⁾ ميجيل دراسي دي أوليفيرا، راجيش تاندون: مجتمع مدنی عالمی فی الطريق للظهور في مواطنون، دعم المجتمع المدني في العالم، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995م، ص24-25.

⁽¹⁴⁵⁾ ميجيل دراسي دي أوليفيرا، راجيش تاندون، المرجع السابق، ص26.

لقد أفرزت العولمة نتائج مؤثرة على بنية ووظيفة الدولة القومية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني فقد خلقت مشكلات عالمية وقومية في آن واحد مشكلات لا يمكن ولا تستطيع الدول القومية منفردة أن تنجح في التعامل معها وظهرت نوعية من القضايا التي تحتاج إلى تعاون دولي يعيد الاعتدال للعلاقات الدولية والتوازن بين السوق والقيم الإنسانية العالمية ونتيجة للاقات دولية وسياسات المؤسسات الدولية وإفرازات قوى السوق ظهرت الحركات الاحتجاجية العالمية الرافضة لأشكال التمييز والتهميش والظلم الذي أفرزته تلك السياسات، وقد أكدت تلك المظاهرات على وجوب المجتمع المدني كمسرح للسياسة العالمية وبدأت تتشكل ملامح كثيرة من مؤسسه مثل التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، حركة من أجل عدالة اجتماعية، أطباء بلا حدود وفي آسيا الخطة الشعبية للقرن الحادي والعشرين والحركات النسوية.

وتعتبر سيفيكوس التي تعني التحالف العالمي لمشاركة المواطنين أحد التشكيلات العالمية التي تحاول التأثير على السياسات الدولية من خلال منظمات المجتمع المدني المنتشر في أنحاء العالم. ولقد شكلت في نوفمبر 1992م لجنة تنظيمية لاقتراح إطار تنظيمي للعمل واتخاذ الخطوات اللازمة لتكوين الرسمي للتحالف والذي أعلن قيامه رسمياً في مايو 1993م في برشلونة.

وقد أدرم المؤسسوں منذ البداية أن هناك فرقاً كبيراً بين إقامة مؤسسة عالمية رسمياً وبين الاعتراف بها وإكسابها للشرعية واستحقاقها للمساندة حيث لا يزال المجتمع المدني أقوى في الواقع الوطني الداخلي منه على المستوى الإقليمي أو العالمي، وفي إطار ذلك تبنت سيفيكوس منهجاً يقوم على الدعائم التالية:

- 1-إصدار التقارير التي تسمح بفهم حالة المجتمع المدني في ستة أقاليم من العالم والاستفادة منها (أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية، أوروبا، العالم العربي، أفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ).
- 2-إعداد التقرير العالمي مع بيان المخاطر والفرص المتاحة لدعم المجتمع المدني العالمي في ظروف العالم المتغيرة.
- 3-تنظيم مشاورات في أنحاء العالم لتقييم أهمية سيفيكوس باعتبارها تحالفاً عالمياً والدور الذي يمكن أن تقوم به على المستوى الإقليمي.
- 4-تنظيم لقاء عالمي في يناير 1995م في مدينة مكسيكو لتحديد أولويات سيفيكوس وخطة عملها بناء على الاقتراحات والأفكار التي تقدمها الأقاليم وتتبع ذلك لقاءات أخرى لبحث موضوعات متباعدة. وكما يذهب راجيش تاندون⁽¹⁴⁶⁾ أن قوة سيفيكوس تكمن في قاعدتها الشعبية العريضة ومداها العالمي فتواجه المنظمات

⁽¹⁴⁶⁾ راجيش تاندون: في مقدمة تقرير مواطنون، طبعة الجمعية العمومية العالمية، سيفيكوس، التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، دار المستقبل العربي، 1995م، ص 9-12.

الأهلية والجمعيات المدنية معاً والمؤسسات التي تقدم المنح والهيئات الخيرية وجمعيات الخدمات يتتيح فرصاً لم تستغل بعد للحوار والتعاون بين العناصر المكونة للقطاع الذي لا يهدف للربح.

وسيفيكوس تواجهه تحديات من نوعيات خاصة مثل كيف يمكن لتحالف عالمي أن يساند أعمالاً قطرية وإقليمية من شأنها تعزيز المجتمع المدني وقد روى من البداية أن يشترك في التأسيس شخصيات رئيسية في القطاع غير الحكومي الذي لا يهدف إلى الربح مثل المنظمات الأهلية والجمعيات المدنية والمؤسسات الخيرية والمؤسسات والجهات المانحة الأخرى.

وتأتي المعضلة الثانية التي تواجه نجاحاتها في كيفية تقوية المبادرات المحلية والإقليمية بربطها بحركة عالمية؟ بالإضافة إلى مسألة معالجة المشكلات العالمية يقول آخر كيف تتوصل إلى تمكين المواطنين من معالجة المشكلات العالمية الآخذة في الظهور والتأثير على المؤسسات الاقتصادية وعلى الهياكل الحاكمة بعيدة عنها.

ومجمل تلك الصعوبات يمكن طرحه في التساؤل عن الدور الذي يمكن أن تلعبه سيفيكوس في هذا الإطار الموسع وما ينبغي عليها أن تقوم به؟ وفي هذا السياق لا ينبغي اعتبار سيفيكوس الممثل الشرعي الوحيد للمجتمع المدني فهي تقوم بدور مساعد فقط، وقد لا يتسم هذا الدور بالضرورة بالشمول ولا يعني استمرارية القيام بعملية

التنظيم، فقطاع المجتمع المدني يتشكل من مبادرات وتجارب ومشروعات وحركات وشبكات لا تحصى، تتفذ في أماكن مختلفة ودرجات ومستويات متباعدة ويصعب التنسيق فيما بينها مركزياً إلا أن سيفيكوس كما يرى أوليفرا يمكن أن تؤدي دورها في سياق المحاور التالية⁽¹⁴⁷⁾:

- 1-إبراز صورة القطاع الثالث وتوضيحها
- 2-تشجيع المشاركة والتفاعل
- 3-تشجيع العطاء الخاص والعمل التطوعي
- 4-تشجيع وتهيئة المناخ الملائم
- 5-تشجيع البحوث وتوسيع المدى
- 6-إجراء حوار مع الوكالات الدولية الكبرى
- 7-تعزيز قدرة المواطنين على التصرف

⁽¹⁴⁷⁾ ميجيل دارس دي أوليفرا: مجتمع مدني عالمي في الطريق، مرجع سبق ذكره، ص30-33.

الفصل الثالث

المجتمع المدني... إشكاليات معاصرة

في سياق الرؤى المثارة على ساحة التحليل السياسي والاجتماعي المصري والعربي يتضح أن مسألة مستقبل علاقة المجتمع المدني بالدولة تستحوذ على حيز كبير في المناقشات وإن كانت غالبية تلك الرؤى والمقولات التحليلية تدور حول فكرة مؤداها أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني غير متوازنة تمثل إلى هيمنة الدولة إلا ان هناك مقولات أخرى تذهب إلى إمكانية إحداث التوازن وإجراء تغييرات هيكلية جوهرية تؤدي إلى مزيد من الاتساق وعليه سنحاول عرض لوجهات النظر المختلفة حول تلك الإشكالية. وعليه جاء الفصل الراهن يتضمن المباحث التالية:

أولاً- جدلية العلاقة بين النفي والإثبات

إن العلاقة بين المجتمع والدولة ليست علاقة نفي وإثبات وإنما هي علاقة يتحول فيها كل من طرفيها إلى مركب مكون للطرف الآخر بقول آخر لم يعد الخيار مطروحاً بين دولة ديمقراطية تتفى الحاجة إلى مجتمع مدني لأنها تمثله وبين مجتمع ديمقراطي ينفي الحاجة إلى الدولة لأنه قادر على إدارة شئونه، فالمجتمع المدني شرط لوجود الدولة، والدولة شرط وجود المجتمع المدني⁽¹⁴⁸⁾.

(148) أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 187.

إن ثمة حقيقة تتضح ملامحها في هذا السياق حيث يثار حول علاقة الدولة بالمجتمع المدني جدل لا يخلو من شأك متداول وتحسب وتستمر العلاقة وفقاً لهذا النمط يحددها تداخل وتفاعل أدوار الدولة والمجتمع المدني عبر توافقهما تارة وتعارضهما تارة أخرى، فإذا كان المجتمع المدني يرصد أخطاراً يمكن أن تلتحقها الدولة أو السلطة السياسية به، فالدولة ترى إمكانية تحول مؤسسات المجتمع المدني إلى خدمة المصالح الخاصة أو السعي للربح والفوائد ليصل الصراع بين القوى الاجتماعية إلى حد العنف وهو ما تعتبره الدولة خطراً حقيقياً⁽¹⁴⁹⁾.

أ- اعتبارات أولية

إن ثمة ضرورة لعرض بعض الاعتبارات الأولية فيما يتعلق بعلاقة الدولة بالمجتمع المدني المعاصر قبل أن تستعرض الدراسات المصرية الإقليمية حول تلك القضية فقد تتضح محددات جدلية تلك العلاقة.

أولاً: أن ثمة تطور هام قد حدث في الكتابات السوسنولوجية حول علاقة الدولة بالمجتمع حيث تجاوزت فترة التمركز حول نموذج الدولة، كما جاء في أعمال هوبز وهيجل وماركس، لينين، ماكس فيبر، وريمون آرون وتعدها إلى الاهتمام باكتشاف الممارسات الاجتماعية الأخرى مثل الحركات الاجتماعية الطالبية والتسوية والهامشيون والتمييز العنصري وبداية من

⁽¹⁴⁹⁾ عبد الحميد زيد: المعونات الأجنبية وإشكالية المجتمع المدني المصري، بحث منشور بكلية الخدمة الاجتماعية، 2001م، ص 985.

Gramsci's studies on the "municipal society" and the "University of Frankfurt" (Arno, Marckow, Habermas) around the "symbolic capital" and its role in the modern social world. Bourdieu's focus on the "rehabilitation of the social actors" has become one of the main concepts of the democratic and institutional society.

Secondly: It is necessary to distinguish between the return of the concept of the "municipal society" in the historical context of the modern societies of Europe and the reasons behind it. The balance between the state and the "municipal society" in the Arab environment, where the concept of the "municipal society" has been reborn in the European context, has become a practical issue. This is particularly true in the Arab environment, where the concept of the "municipal society" has been reborn in the European context, has become a practical issue. This is particularly true in the Arab environment, where the concept of the "municipal society" has been reborn in the European context, has become a practical issue.

Thirdly: It is possible that the "municipal society" may be a support for the state or a challenge to it. In the first case, the "municipal society" becomes a source of legitimacy for the state through its participation in decision-making processes and its role in monitoring and controlling the state's actions. In the second case, the "municipal society" becomes a challenge to the state's authority and its ability to govern. This is particularly true in the Arab environment, where the concept of the "municipal society" has been reborn in the European context, has become a practical issue.

⁽¹⁵⁰⁾ الحبيب الجنحاني: المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، عالم الفكر، المجلد السابق والعشرون، العدد الثالث، 1999م.

⁽¹⁵¹⁾ كريم حلاوة: إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره.

رابعاً: لا يمكن التسليم بأن المجتمع المدني والدولة مفهومات متقابلان بل متلازمين ومتكملين فالمجتمع المدني ينهض ويؤدي رسالته فقط في ظل دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية ممثلة وتعمل على فرض القانون كما أنه لا يجب أن نتصور وجود دولة وطنية قوية دون مساندة حقيقة وفاعلة من مؤسسات المجتمع المدني⁽¹⁵²⁾ وعليه يجب ألا يفهم الحد الفاصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي دون فهم طبيعة السلطة والسياسة فحدود المجتمع المدني تختلف مع تغير النظم الاجتماعي وما كان في حقبة تاريخية من شؤون المجتمع المدني يمكن أن يصبح من شؤون المجتمع السياسي والعكس.

خامساً: في سياق علاقة المجتمع المدني بالدولة في المحيط العربي ما زال للدولة اليد العليا في تحديد هامش حركة المنظمات الأهلية ودورها وغياب الحدود الفاصلة بين العمل الأهلي والحكومي وإهدار شرط الإدارة الذاتية⁽¹⁵³⁾.

سادساً: إن الديمقراطية لا تنشأ إلا في وجود دولة قوية شريطة أن تكون ليبرالية تحترم القانون والمؤسسات الدستورية وللقيم الديمقراطية دور محوري في توفير الشروط الأساسية لذلك والتي تتطلب إشاعة

⁽¹⁵²⁾ الحبيب الجنحاني: المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، ص34.

⁽¹⁵³⁾ محمود عودة: واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة 2000م.

الثقافة المدنية في المجتمع، تربية المواطنين في سياق تلك الثقافة وتدريب المواطنين عملياً على الممارسة الديمقراطية وإكسابهم خبرة تلك الممارسة وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني هي الإطار الأمثل للقيام بهذه المهام.

سابعاً: إن درجات التعاون والتوتر بين الدولة وتكونيات المجتمع المدني تختلف باختلاف مجال النشاط فالتعاون يزداد بين الحكومة والمنظمات التي تسهم في مساندة الدولة من خلال سد الفجوات أو ثغرات الأداء الحكومي أو من خلال اضطلاع البعض بدور في تنفيذ الخطة القومية بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات إذا أدركت الأولى أن نشاط بعض هذه المنظمات يتضمن تهديداً أو تحدياً لها⁽¹⁵⁴⁾.

في سياق الرؤى المثارة على ساحة التحليل السياسي والاجتماعي المصري والعربي يتضح أن مسألة مستقبل علاقة المجتمع المدني بالدولة تستحوذ على حيز كبير في المناقشات وإن كانت غالبية تلك الرؤى والمقولات التحليلية تتمحور حول فكرة مؤداها أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني غير متوازنة تميل إلى هيمنة الدولة إلا ان هناك مقولات أخرى تذهب إلى إمكانية إحداث التوازن وإجراء

⁽¹⁵⁴⁾ عبد الغفار شكر: أثر السلطة على المجتمع المدني في الوطن العربي، اليسار الجديد، الإصدار الثاني، العدد الأول، إبريل 2002م، ص 106 - 116.

تغيرات هيكلية جوهرية تؤدي إلى مزيد من الاتساق وعليه سنحاول عرض لوجهات النظر المختلفة حول تلك الإشكالية.

ثانياً - اتجاه هيمنة الدولة

يتصدر هذا الاتجاه مجموعة من الباحثين منهم ريتشارد نورتن، برهان غليون، ثناء عبد الله، خلدون النقيب، محمد عابد الجابري، حسين علوان، هشام شرابي، نبيل عبد الفتاح، وتشترك تلك الرؤى في بقاء التوجهات الاقتصادية والسياسية إضافة إلى استمرار النظام السياسي والطبقة الحاكمة وتبدو العلاقة متناظرة حيث ترى أن الدولة هي التي سمحت ببقاء هذه المنظمات في لحظة تاريخية معينة وضيق من هامش الحرية والفاعلية في لحظة تاريخية أخرى وفي المقابل سعت تلك المنظمات للمحافظة على وجودها في كل الظروف السياسية.

وانطلاقاً من تلك الخافية يرى ريتشارد نورتن عدم استطاعة النظم السياسية إجراء إصلاح جذري في المستقبل مما يفجر إشكالية العنف السياسي والشرعية⁽¹⁵⁵⁾ و يبدو الاتجاه نحو مزيد من تقلص الحريات الأساسية ومصادرة دور المجتمع المدني وزيادة إجراءات

⁽¹⁵⁵⁾ Augustus Richard Norton: The future of civil society in the middle east, middle east journal, vol47, No2, Spring1993.

الضبط والتحكم والعنف تجاه القوى السياسية وفرض النظم السياسية نفسها كمركز وحيد للشرعية ومصدراً وحيداً للقوة⁽¹⁵⁶⁾.

أما النقيب فيذهب إلى أنه كلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وخفت فاعليتها وتوقف نشاطها ازداد تعسف السلطة إزاء المواطنين وتضخم دور الأجهزة الأمنية في العلاقة بين المواطنين والدولة على حساب حقوقهم وحرياتهم في ذات السياق يشير النقيب إلى أن الأنظمة الحاكمة تحاول منع قيام قوى سياسية واجتماعية مستقلة عن الدولة معبأة عن مصالح السكان المختلفة حيث تمنع قيام الأحزاب والقوى الاجتماعية وقمعت التنظيمات النقابية العمالية وغيرها وفرضت رقابتها على التنظيمات المهنية وعلى وسائل الإعلام⁽¹⁵⁷⁾.

ويركز عباد الجابري على فكرة النضج المؤسي حيث يشير إلى أن هناك دلالات تشير إلى بطيء نضج المجتمع المدني في واقعنا العربي ومن ثم تطرح الدولة نفسها كبديل لمؤسسات المجتمع المدني ويرى أهمية الوضعية الاقتصادية لأن الوضع الاقتصادي السائد وفقاً لرؤيته لا يفرز البنى والمؤسسات التي تعطي المجتمع الطابع المدني وتجعل الديمقراطية السياسية خياراً يفرض نفسه بل أن هيمنة

⁽¹⁵⁶⁾ برهان غليون: المحنّة العربية، الدولة ضد الأمة، ط2، بيروت، 1994م، ص300 - 301.

⁽¹⁵⁷⁾ خلدون حسن النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور المجتمع والدولة، بيروت، 1987م، ص152.

الدولة على الوضع الاقتصادي يؤدي للاعتقاد بأن حل المشكلات والتغيير لن يقوم به إلا الدولة⁽¹⁵⁸⁾ أما الصبيحي⁽¹⁵⁹⁾. فيذهب إلى أن ضعف الدولة العربية تجاه الخارج لا يعني بالضرورة ضعفها تجاه مواطنها نظراً لضعف مجتمعها المدني بل أن تزايد التبعية يؤدي إلى إحكام قبضتها على مواطنها الأمر الذي يؤدي وفق وجه نظره إلى القضاء على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث كالنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية، وإفساح المجال للتنظيمات التقليدية الطائفية والإقليمية والقبلية.

وانطلاقاً من إرث الدولة المركزية والسلطة في مصر يصوغ عبد الفتاح⁽¹⁶⁰⁾ مقولته حول علاقة الدولة بالمجتمع المدني حيث يرى أن إرث الدولة التسلطية أدى إلى تشكيل مجموعة من الإدراكات النخبوية والبيروقراطية والأمنية السلبية إزراء المبادرات الطوعية في مجالات العمل السياسي والاجتماعي والثقافي، حيث أدى التغير في شكل النظام السياسي إلى التأثير على الثقافة السياسية شبه الليبرالية والتعديدية الحزبية والقيم السياسية الديمقراطية مما أنتج تصور النخبة

⁽¹⁵⁸⁾ محمد عابد الجابري: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة 15، الصدد 167، 1 يناير 1993م، ص 12.

⁽¹⁵⁹⁾ أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 175.

⁽¹⁶⁰⁾ نبيل عبد الفتاح: المجتمع المدني المصري في عالم مضطرب، الديمقراطية، السنة الثالثة، أبريل 2002م.

الحاكمية لأدوار الجمعيات الأهلية واعتبارها أداة للدولة تخضع لرقابتها الإدارية والسياسية والأمنية.

وفي السياق ذاته تذهب أمانى قنديل⁽¹⁶¹⁾ إلى أن التيارات الفكرية السياسية السائدة في المجتمع المصري كانت لها دائماً انعكاسات على تشكيلة المجتمع المدني وبذلت المؤسسات المدنية ساحة لفاعليات هذه التيارات في كل مراحل تطور المجتمع المدني.

حول علاقة الدولة بالمجتمع المدني يرى Ibrahim Ferhad⁽¹⁶²⁾ أن التحول الديمقراطي للنظم السياسية في الدول العربية سوف يستغرق وقتاً طويلاً وإذا تم ذلك سيكون على المدى البعيد وببطء ولن يتحقق إلا بقيام مؤسسات مجتمع مدني قوية تعمل على تحقيق التوازن مع النظم السلطوية المسيطرة.

dab Demokratisierung Langfristig nur gelingen Konne
Wenn eine Zivilgesellschaft als gegen gewicht zum staat entstehen.

وفي السياق ذاته ترى Michele Auga⁽¹⁶³⁾ في مقالها حول الطرح المصري لمفهوم المجتمع المدني بالرغم من وجود اختلاف

(¹⁶¹) أمانى قنديل: المجتمع المدني المصري في مطلع ألفية جديدة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2000، ص 39.

)¹⁶²(Ibrahim Ferhad: problem der zivilgesellschaft in vorderen orient opladen, Ieske und Budrich 1995.

) Auga Michele: Begriff der zivilgesellschaft und seine Diskussion in ¹⁶³(Agypten in orient37, 1996, 3S, 453- 464.

جوهري حول طبيعة ومضمون مفهوم المجتمع المدني بين القوى الرئيسية المكونة له وكذلك في الوسط الأكاديمي إلا ان هذا المفهوم وصل إلى مستوى الإقرار والاعتراف وأصبح يشير إلى شبكة كبيرة من المؤسسات المستقلة وغير الرسمية.

وتطلق Auga في سياق تسؤالها عن دور مؤسسات المجتمع المدني في السياسة العامة للمجتمع المصري وعلاقتها بالدولة وإمكانية التأثير الفاعل على توجهات النظام السياسي من أبعاد بنائية من أن الجدل الحقيقي حول واقع ومستقبل المجتمع المدني يرتبط بشدة بالتطور الديمقراطي حيث يتمظهر المأزق الأهم في طبيعة تلك المنظمات غير الديمقراطية ويرجع ذلك لأسباب بنائية داخلية عديدة وكذلك لأسباب متعلقة بأهدافها فهي في النهاية بعيدة عن الشكل الديمقراطي بالمعنى المتعارف عليه.

وبحسب رؤية Auga في دراسة أخرى⁽¹⁶⁴⁾ لمكونات المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في مصر لا تعتبر الأحزاب السياسية أو النقابات العمالية من مكونات منظومة المجتمع المدني لأنها نشأت داخل عباءة النظام السياسي وذات صلات وطيدة بمؤسسات الدولة وعليه

⁽¹⁶⁴⁾ Auga Michele: Ansätze zur Entwicklung einer zivilgesellschaft in agypten Diplomarbeit am fachbereich für politische wissenschaften der freien universität, Berlin 1994.

تقصر منظومة المجتمع المدني في مصر على المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بدرجة من الاستقلالية.

وتشير إلى أن واقع تلك المنظمات في علاقتها بالدولة يضع شرعية النظام المصري في مأزق حيث تتحسر قدرة النظام السياسي عن السيطرة والتأثير على كثير من المجالات المجتمعية لصالح القوى الإسلامية والعلمانية المنتشرة في تلك المنظمات.

Die verfreter der (NRA) stellen die legitimital des regimed in grag das in immermehr geselleschaftlichen an einfluss verliert.

وعليه تستخلص Augu من دراستها نتيجةً مؤداها أن التطور الديمقراطي مرتبٌ بتطور المجتمع المدني وأن تتحقق الأول على المدى البعيد فيظل ذلك مرتهناً بوجود وتطور مجتمع مدني قادراً على تحقيق التوازن بينه وبين السلطة المركزية للدولة.

ويشارك التقرير الاستراتيجي العربي تبني مقولات هذا الاتجاه حيث يقر تناقض العلاقة بين الدولة والمنظمات أو تضييق عليها هامش الحرية وعلى ذلك فإن هامش الحركة المنوه لمؤسسات المجتمع المدني يظل محكوماً بوجود قبضة إدارية قوية وتابعين استخدام تلك الأساليب وفقاً لطبيعة المناخ الثقافي السائد في المجتمع ومدى قدرة

المؤسسات على بلوة جانب قوى المجتمع المدني وطرح صيغ أساسية تتوافق وخصوصية التشكيلات الاجتماعية في المجتمع⁽¹⁶⁵⁾.

ثالثاً - الاتجاه التوفيقى الإصلاحى

يعبر هذا الاتجاه عن رؤى فكرية متعددة ومتباعدة المصادر الأيديولوجية وكذلك تختلف في طرحها لِشكلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إلا أنها تتفق في إمكانية حدوث تغيرات على بنية الدولة والمجتمع المدني في الوقت ذاته وقد تبدأ تلك التحولات البنائية والوظيفية من مستويات متدرجة عند بعض الرؤى وتنتهي إلى إمكانية إجراء تغيرات جذرية تهدم أسس المجتمع القائم وتبني مجتمعاً جديداً.

وتطلق رؤى الإصلاح التدريجي من مقوله مؤداتها أن إدراك السلطة السياسية والمعارضة عدم إمكانية إقصاء إحداهما للأخر ويتم ابتكار أسلوب توفيقي بينهما قائم على الحواز المبني على درجة من التفاهم وتقسيم المسؤوليات في مقابل رؤى التغيير الجذري الضرورية لبناء المجتمع المدني والتي تذهب إلى إمكانية إدخالاً إصلاحات عميقة على بنية الدولة من خلال قاعدتها الاجتماعية وفي توجهاتها

⁽¹⁶⁵⁾ التقرير الاستراتيجي العربي: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص.305

الأساسية نحو إكساب النخبة السياسية الحاكمة شرعية عن طريق تحالف أوسع.

في مقدمة تلك الرؤى تقع مقوله صبيحي⁽¹⁶⁶⁾ الذي يرى فيها أن ممارسة الضغوط على الأنظمة القائمة لإدخال بعض الإصلاحات من شأنها إحياء المجتمع المدني وتشطيه قد يؤدي إلى إحداث نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع بحيث تتحدد واجبات وحقوق كل من الدولة والمجتمع المدني.

ومن أبرز المنظرين الألمان المهتمين بالمجتمع المصري بيتر بفالكا⁽¹⁶⁷⁾ الذي يؤكد على استراتيجية التوفيق الإصلاحي حيث يذهب أنه بينما شعر النظام الأبوي الجديد بأنه في حالة تحد مع القوى الاجتماعية والسياسية المعارضة وأن مبادئ وأسس حكمه في خطر، استجاب بالآليات الضبط المعقّدة والتي تراوحت بين إعادة تنظيم البناءات والكيانات بمعنى إقامة مؤسسات أو منظمات سياسية جديدة لها وظائف ضبطية وزححة ميزان القوى الاجتماعية وإضفاء طابع المعيارية على السلوك السياسي في إطار قوانين وتدابير خاصة بالإضافة إلى الأسلوب الأمني الصارم.

⁽¹⁶⁶⁾ أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 178.

⁽¹⁶⁷⁾ (Peter Pawelka, Herschaft und Entwicklung in naher oston Agypten, UTB muller1985.

وهذا يعني وفقاً لرؤية بفالكا أن الإصلاح التدريجي ممكن الحدوث ولكنه مرتهن بقدرة مؤسسات المجتمع المدني في ممارسة ضغوط ناجحة على الأنظمة ومؤسسات الحكم.

ومتسقاً من رؤية بفالكا يذهب إبراهيم⁽¹⁶⁸⁾ إلى أنه بات واضحاً أن من مصلحة الأنظمة الحاكمة حتى يمكنها الاستمرار والحفاظ على الذات أن تستحدث الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمثل مجالاً ملائماً لتدعم المجتمع المدني وتنميته وأن تلتزم مجتمعاتها على أسس جديدة ويرى إبراهيم أنه بالرغم من أن الاتساع في قاعدة المشاركة السياسية يتم ببطء شديد إلا أنه يشير إلى تراجع النظرة الضيافة والسلوك الفردي ويوسّس من خلال هذا المنطلق نتيجة مؤداها أن قيام ثورة شاملة لتغيير الأنظمة السياسية لأمر بعيد الحدوث والأرجح أن هذه الدول ستمر بتجربة تدريجية تطويرية في أنظمتها السياسية.

يربط Mohsen Massarrat⁽¹⁶⁹⁾ بين فاعلية منظمات المجتمع المدني غير الحكومية وإعادة وتوزيع الأدوار الاستراتيجية للسلطة السياسية وتوسيع مجال المشاركة في اتخاذ القرار ورسم السياسات

(168) حسين توفيق إبراهيم: بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الدورة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م، ص 691-692.

(169) (Mohsen Massarrat: Eine dritte kammer for (NGO) in weltwirtschaft and entwicklung 1994.

على أن يتم ترسيخ إعادة تقسيم الأدوار وضمان حقوق تلك المنظمات في سياق دستوري ويقترح تأسيس مجلس Kammer خاص لتلك المنظمات بجانب البرلمان ومجالس البلديات يختص بالقضايا الهامة موضع الاختلاف المجتمعي مثل السياسة البيئية وضمان السلام والبطالة والتعاون الدولي من أجل تنمية دول الجنوب، المرأة.....الخ.

ويذهب إلى أن تلك الإصلاحات الدستورية تمكّن قطاعات وقوى اجتماعية هامة من المشاركة في عملية اتخاذ القرار وتعديل الرؤية السياسية لقوى الأحزاب التقليدية ولا يجب أن يكون هذا المجلس المقترح مناظراً أو على نمط البرلمان لأن وظيفته تكمن في تحفظه المؤوب لتصحيح أخطاء البرمان والحكومة وإعلاء قيمة الضغط الشعري على متذبذب القرار.

ويهدف Massarrat من وضعيّة منظمات المجتمع المدني في مجلس محترف به هو كسر احتكار الدولة ووضع سلوكها باستمرار تحت ضغط نقدي لمصلحة المجتمع في سياق مشروع، كما أن المشاركة الفاعلة في التأثير على السياسات العامة وصياغتها تعطي الدافعية وتشجع المواطنين على التفاعل في طرح حلول المشكلات المجتمعية وتحمل المسؤولية تجاهها.

من المدافعين عن هذا الاتجاه الإصلاحي يتبع سعد الدين إبراهيم⁽¹⁷⁰⁾ مكاناً بارزاً حيث يشير في كثير من كتاباته إلى أن تكاثر منظمات المجتمع المدني وفعاليتها سيشعر أعداداً متزايدة من أفراد مجتمعات الدولة بأن هناك بدليلاً وظيفياً للتكتونيات الإرثية التقليدية (المذهبية والطائفية والعشائرية...الخ) وتلك ستؤدي تدريجياً إلى تقوية الولاء للأولى وإضعاف الولاء للثانية كما أن ذلك قد يدفع التكتونيات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى للإسراع لتنظيم نفسها في شكل أحزاب أو نقابات أو روابط.

أما الطرف المقابل للإصلاح التدريجي تكمن في الرؤى الأكثر تفاؤلاً والأكثر صعوبة في ذات الوقت حيث ترى إمكانية حدوث تحولات جذرية من المقولات التي تعبّر عن هذا التناول رؤية الغزالى حرب حيث يذهب أنه لا أمل في تحقيق تقدم حقيقي للمجتمع المصري إلا من خلال إطلاق كافة طاقات المبادرة والإبداع والعمل النشيط أمام القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ويحدد الدور المطلوب من الدولة في ألا تكون عقبة أمام ذلك الانطلاق⁽¹⁷¹⁾، كما يذهب حرب إلى أنه من العبث الاستمرار في الاتكال على الدولة فقط في حل كل المشاكل، فالدولة المصرية الآن مرهقة بأعبائها الجسيمة

(¹⁷⁰) سعد الدين إبراهيم وآخرون: مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، سلسلة دراسات الوطن العربي، ط2، عمان، منتدى الفكر العربي، 1988م، ص392.

(¹⁷¹) أمانى الغزالى حرب: مصر تراجع نفسها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 2000م، ص195.

ومقلة بجهازها البيروقراطي المترهل ومكبلة بـ كواوره الضعيفة ويعقد الأمل على المجتمع المدني في إحداث النهضة المصرية.

وانتساقاً مع تلك الرؤى التي تؤكد على إمكانية إحداث التحولات الكبرى ترى أمانى فندىل⁽¹⁷²⁾ أن مؤسسات المجتمع المدني القطاع الثالث قد تفاعلت إيجابياً مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي شهدتها المنطقة العربية، وقد طرأت عليها تغيرات جوهرية سواء من حيث أنماطها أو حجمها وفي تبنيه لقضايا المرأة والبيئة والثقافة ورعاية المحتاجين وضحايا العنف المدني والكوارث الطبيعية، وترى أن ما أبداه القطاع الثالث منوعي وقدرة على التفاعل مع المتغيرات الاجتماعية أمر يدعو إلى التفاؤل ويفتح آفاقاً جديدة للأمل في مستقبل هذا القطاع في البلدان العربية.

في سياق الجدل المثار حول علاقة المجتمع المدني بالدولة في مصر كأهم إشكالية لتطور المجتمع المدني في الحقبة التاريخية المعاصرة يتضح وجود أزمة ثقة لا يستطيع أي تحليل علمي تجاهلها وتعتبر تلك الأزمة نتاجاً لترامكات العلاقات التي حكمت الدولة والمجتمع المدني من أوائل القرن الماضي وقد زادت أزمة الثقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني عمقاً مع تزايد صعود التيار الإسلامي وقدرته على النفاذ للعديد من المنظمات الوسطية

⁽¹⁷²⁾ أمانى فندىل: القطاع الثالث في العالم العربي، في تقرير مواطنون الجمعية العمومية العالمية لدعم المجتمع المدني في العالم، سيفيكوس، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995م، ص 184.

كالجمعيات الأهلية والنقابات مما جعل الدولة تشدد من آلياتها بوسائل متعددة لمنع تمكن التيار الإسلامي من التحكم في مؤسسات المجتمع المدني.

ولتلك الأسباب مجتمعة نعتقد أن جزءاً كبيراً من محددات تطور المجتمع المدني يرتبط بعلاج أزمة الثقة بين تلك المؤسسات والدولة في إطار جديد تحكمه الحاجة الماسة لتكييف وتوافق بنى ووظيفة الدولة التقليدية مع آثار وتجليات العولمة والتغيرات الكونية خاصة إذا ما كانت الدولة مضطراً لأن تنسحب من ميادين كثيرة تقليدية وترغب بأن تقوم مؤسسات المجتمع المدني بسد هذا النقص والوفاء باحتياجات كثير من الفئات التي تخلت الدولة عنها، إن عملية التسليم والتسليم هذه بين منظمات المجتمع المدني والدولة لا يمكن أن تتم بصورة جيدة في ظل مؤسسات هزلية، يزيدها هزال أزمة الثقة مع الدولة وسياق من الآليات المعوقة.

رابعاً - الثقافة المدنية... والمؤسسة

تعتبر الثقافة المدنية إحدى القسمات المشتركة في الجدل المعاصر حول مؤسسات المجتمع المدني ورغم تباين المرجعيات الأيديولوجية للمقولات والتوجهات النظرية في العلوم الاجتماعية المهمة بتلك الظاهرة إلا أنها في الغالب تؤكد على أهمية الثقافة المدنية لنمو

واستقرار مؤسسات المجتمع المدني وإثراء فاعليتها في المجتمع الحديث.

تساؤلات متعددة تطرح نفسها لارتباط المفهوم بالعديد من الظواهر والكيانات والثقافات ولأنه في النهاية سلوك مكتسب يتعلمته المواطن يشار بداية التساؤل حول كيفية غرس الروح والسلوك المدني لدى المواطنين؟ ومدى تأثير الثقافة العامة في المجتمع على تشكيلها وعلاقة الثقافة المدنية كسلوك بالسمات العامة للشخصية القومية وما طبيعة دور المؤسسات الاجتماعية الوسيطة وتلك التي تتبع الدولة؟ جميعها أسئلة ترتبط بمحنتي الثقافة المدنية ذاتها⁽¹⁷³⁾.

ويحدد مضمون الثقافة المدنية مجموعة عناصر مثل المشاركة والنزوع للعمل التطوعي وسيادة قيم التسامح وقبول الآخر وقبول التنويع والاختلافات والتأكيد على إدارة الاختلافات والصراعات بشكل سلمي وإعمال قواعد المحاسبة السليمة التي تراعي الشفافية وترسيخ قيم الحوار وتوفير ضمانات الحرية العامة وغير ذلك من قيم وضوابط الديمقراطية كحرية التجمع واحترام المبادرات الفردية...الخ.

⁽¹⁷³⁾ عبد الحميد زيد: المعونات الأجنبية وإشكالية المجتمع المدني المصري، بحث منشور بمؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم في الفترة من 2 - 3 مايو 2001م.

هنا يرصد أحمد عبد الله⁽¹⁷⁴⁾ جملة من التحولات في الطابع العام للشخصية المصرية تؤثر سلباً على غرس وتنمية الثقافة المدنية يأتي في مقدمتها ما حدث من تراجع على مستوى الهوية فقد رصد تراجع هوية المتسامح في مقابل المتعصب وتراجع المزاج المعتمد في مقابل المزاج الحاد وتراجع هوية الدين في مقابل هوية المترمت دينياً وتلاحظ روسخاً لقيم السالبة في مقابل انكماش القيم الإيجابية (الطاعة الخانعة، الفلهوة، القناعية، الرياء، والتملق، المحسوبية، الوساطة) هذه سمات زادت قسماتها في العقود الثلاث الماضية.

وفي الجانب السياسي يستخلص أحمد زايد⁽¹⁷⁵⁾ أن الشخصية المصرية أميل للشك في السلطة ممثلة في أجهزة الدولة وموظفيها وعليه يتوقع أن تصبح العلاقة بين الدولة والجماهير علاقة غير محددة المعالم مليئة بالتناقضات، كما يبدو أن الثقافة السياسية في المجتمع المصري تقوم على المعرفة بالأشخاص أكثر من المعرفة بالمؤسسات والتنظيمات السياسية، ولا يخفى عن المراقبين لحركة الناخبين والسلوك الانتخابي أن أكثر من نصف سكان المجتمع المصري يتواجد خارج نطاق الممارسة السياسية الأمر الذي يكشف

(¹⁷⁴) أحمد عبد الله: تأملات في التنشئة السياسية للمواطن المصري، مجلة أحوال مصرية، العدد السادس، فبراير 1999م.

(¹⁷⁵) أحمد زايد: المصري المعاصر، مقاربة نظرية وإمبريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية، المركز القومي لبحوث الاجتماعية، 199.

عن أن المجتمع المصري لم يصل بعد إلى مستوى يمكن معه الحديث عن المشاركة السياسية أيضاً⁽¹⁷⁶⁾.

يربط محمد السيد السعيد⁽¹⁷⁷⁾ بين اللامبالاة وتشكيل الثقافة المدنية حيث يرى أنها تضرب بجذورها في أعماق الثقافة وتهدد كيان المجتمع وبنائه ومستقبله ويعرفها بأنها تلك القدرة الفذة غير المحدودة على التحمل ومهما كانت مرجعيات تفسيرها سواء أرتكن إلى لوم الظروف الاقتصادية الضاغطة أو إلى تركيبة القيم عند الأجيال الجديدة أو على لوم النظام السياسي الذي لا يتيح فرصة حقيقة للمشاركة السياسية على قاعدة من الأمان والاطمئنان فإنها ستظل نصلاً يهدى كل محاولات بناء ثقافة فاعلة تعكس مبالغة المجتمع والمواطنين إزاء شئونها على نحو تطوعي.

وفي ذات السياق وحول شيوخ اللامبالاة وتأثيرها في تشكيل الثقافة المدنية وكذلك هيمنة الدولة على مؤسسات المجتمع المدني نرصد رؤية ثناء عبد الله⁽¹⁷⁸⁾ حيث ترى أن شيوخ اللامبالاة السياسية

⁽¹⁷⁶⁾ أحمد عبد الله: تأملات في التنشئة السياسية للمواطن المصري، مرجع سبق ذكره.

⁽¹⁷⁷⁾ محمد السيد السعيد: تشريح اللامبالاة، مجلة أحوال مصرية، العدد السادس، فبراير 1999م.

⁽¹⁷⁸⁾ ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م، ص 92.

وبروز ظاهرة الاغتراب السياسي على المستوى المجتمعي والفردي وتفاقم حالة الفقر والأمير تتجسد في صورتين:

الأولى: التبلد السياسي بمعنى عدم الالكتراش بالقضايا السياسية وعدم الرغبة في المشاركة والتجاهل السياسي العام والعزوف عن التصويت وطرح المصلحة العامة جنباً وتركيز الاهتمام على المصالح الشخصية وشيوخ روح عدم الانتماء.

الثانية: العنف وبخاصة من أبناء الطبقات الدنيا في المجتمع ومع تزايد الشعور بالإحباط نتيجة للحرمان الاجتماعي تصبح هذه المشاعر مصدراً لتهديد النظام السياسي والمجتمع ويتمثل الاغتراب كشعور نفسي محبط في العديد من المكونات كالشعور بالعجز والشعور بالاستياء والنفور والشعور بعدم الثقة واليأس.

أن التنشئة الاجتماعية تؤثر بلا شك على صياغة وتطور الثقافة المدنية إلا أن المؤسسات المتعهدة بتلك العملية (الأسرة- المؤسسات التعليمية- الإعلام- الأحزاب....الخ) وفق رؤية أمانى قنديل⁽¹⁷⁹⁾ لا تتمي قيم العمل الجماعي والتسامح وقبول الاختلاف والتنوع والابتكار تلك التي تمثل أهم مكونات الثقافة المدنية.

⁽¹⁷⁹⁾ أمانى قنديل: تطور المجتمع المدني في مصر، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث 1999م.

وفي هذا السياق يمكن التأكيد على أن الكثير من مظاهر الخلل في الحياة المصرية ومشكلات الثقافة المدنية يمکم إرجاعه إلى خلل أكبر في تنشئة الإنسان المصري ويقدم أحمد عبد الله حلاً لتلك المعضلة يتمثل في ضرورة البحث عن إطار جديد لتنشئة صغار الأمة في سياق المصارحة بحقائق ومشاكل الزمان والمكان، ودعوتهم للتفكير في سبيل تفاعل مصر مع المستجدات، أي التركيز على تحديات المستقبل دون استراحة كسلة على أمجاد الماضي.

أن ثمة حقيقة تشير إلى وجود علاقة بين مستوى التعليم ودرجة الوعي والإدراك الجماهيري وإشكاليات المجتمع المصري من ناحية وحتمية تطوير مؤسسات المجتمع المدني والمساهمة الطوعية الفاعلة في مناشطه من ناحية أخرى تتضح معالم تلك الإشكالية إذا تفحصنا نسبة الأمية وانتشار الشرائح التي دخلت دائرة الفقر والمهمنشين وانخفاض فرص العمل وتزايد نسبة البطالة مما يزيد من ضغوط الحياة اليومية وتلك محددات تشير كثيراً من الشكوك حول إمكانية تطوير الثقافة المدنية بل تساعد في خلق بيئة طبيعية معاكسة.

مرتبطاً بمعضلة الثقافة المدنية في علاقتها بتطور مؤسسات المجتمع المدني وانعكاساً لمستواها تتموقع درجة ومستوى المؤسسة لمنظمات المجتمع المدني، فالثقافة التي تفضل التمركز حول الفرد سواء كان رئيساً لمؤسسة أو قائداً لدولة والتي تكرس الانتماء العائلي والقبلي تؤدي إلى هرقلة تطور مجتمع مدني قوي.

والمؤسسة هي السمة الفارقة بين العمل المنظم الذي يؤسس على معايير عمل معترف بها وفق قواعد أقراها المجتمع وبين العمل المرتجل الذي يتقرر وفق الظروف أو المواقف الحياتية والمؤسسة، كما وردت في أعمال هارت فيل هي منشأة اجتماعية تحدد باستمرار الوقت ما يجب أن يفعل⁽¹⁸⁰⁾.

Eine institution ist eine soziale einrichtung auf dauer bestimmt, was getan warden.

في سياق هذا الفهم فإن المؤسسات الاجتماعية مكونات المجتمع المدني تحديد أفضليّة الفعل الاجتماعي وتحكم فيه وتمارس بالضرورة تأثيرات معياريّة وهي بذلك تقوم بوظيفتين الأولى للأعضاء المجتمع حيث أنشئت من أجل حاجاتهم الطبيعية والثانية للمجتمع حيث تؤمن استمراريتها وبناءاته⁽¹⁸¹⁾.

ووفق هذه الرؤية يمكن اعتبار عمليات ترسيخ وتوثيق أنماط ونماذج السلوك الاجتماعي بانتظام في ظروف محددة على أنها عمليات المؤسسة. في هذا السياق وانطلاقاً من قراءة الواقع المجتمع المدني العربي يشير حسين علوان⁽¹⁸²⁾ إلى أن الواقع المجتمع العربي لا

Hartfiel gunter and K.Hillmann: worterbuch der soziologie, kroner)¹⁸⁰(verlag, stuttgart1982.

⁽¹⁸¹⁾ عبد الحميد زيد: المعونات الأجنبية وإشكاليات المجتمع المدني المصري، مرجع سبق ذكره.

⁽¹⁸²⁾ حسين علوان: مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، النموذج الأفريقي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1996م، ص13.

يسمح بدور للمجتمع المدني وذلك لاحتلال الزعيم مكاناً فريداً وإن إشراك النخب السياسي يأتي وفقاً لنظام التزكية وليس الكفاءة كما أن الانتخابات التي تجري بطريقة تزكية القرارات المتخذة من القمة عليه وفقاً لرؤيتها علوان فإن ضعف المؤسسة ما زال يمثل الطابع الرئيسي للعملية السياسية لأنها تصطدم بمعضليتين:

الأولى: تمثل في أن بناء المؤسسات يستغرق كثير من الوقت والجهد والخطيط حتى تكتسب المؤسسات الشرعية وتتضح وظائفها وأدوارها وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى.

الثانية: تكمن في عدم رغبة القيادات السياسية في بناء مؤسسات لأنها ترى فيها قيداً على حرية حركتها وقدرتها على المناورة والانفراد بصنع القرارات.

يتقدّم بسام طيبي⁽¹⁸³⁾ على أهمية المؤسسة في تطور المجتمع المدني حيث يؤكّد على وجود علاقة قوية بين غياب المؤسسات الاجتماعية الفاعلة وجود درجة عالية من التسيّس وفي تأويه لذلك يرى أن غياب تلك المؤسسات النشطة سيؤدي إلى تشتيت مصدر السلطة مما يجعلها آلية متناقلة يسهل الحصول عليها كما يسهل فقدانها، ويصبح الولاء مرتبطاً بالأشخاص وليس بالمؤسسات وتبدو

) Bassam Tibi: Schwach institutionalisierung als politische Dimension der ¹⁸³(unterentwicklung der fall Agypten in: verfassung und recht in ubersse quarter1980.

السلطة وكأنها تمارس من أشخاص وعليه تضرب الأساس الفكري
لعملية المؤسسية.

في إطار عرضه لأهم المشكلات التي تواجه المجتمع المدني المصري يعرض الغزالي حرب⁽¹⁸⁴⁾ لقضية المؤسسية حيث يرى أنها تتعلق بطبيعة وخصوصية المجتمع المصري نفسه ويمكن تسميتها بضعف تراث المؤسسية في مصر بسبب عوامل طبيعية وبيئية وثقافية موغلة في التاريخ المصري القديم والحديث حيث ترسّبت لدى المصريين ثقافة معينة وسلوكيات تضع كل المسئولية على الحكومة المركزية وتغذى النزعة الفردية وتنافي مع روح العمل الجماعي أو المؤسسي.

متسقاً مع الغزالي حرب يصوغ عبد الفتاح⁽¹⁸⁵⁾ بعض إشكاليات المجتمع المدني في سياق الثقافة السائدة حيث يرى أن ثقافة العاملين في المجتمع المدني هي امتداد لتقاليد وقيم العمل البيروقراطي والإداري الحكومي لأن بعضهم يمثل امتداد لهذه الخبرات التي يحكمها الخف والتردد وعدم الإبداع الإداري، كما أن ضعف ثقافة التطوع أدى وفقاً لرؤيته إلى انعكاسات سلبية على أداء منظمات المجتمع المدني ويشير إلى أن الميلاد المتعثر للفردية في

⁽¹⁸⁴⁾ أسامة الغزالي حرب: مصر تراجع نفسها، مرجع سبق ذكره، ص 189.

⁽¹⁸⁵⁾ نبيل عبد الفتاح: المجتمع المدني المصري في عالم مضطرب، مرجع سبق ذكره، ص 15.

المجتمع المصري يشكل عائقاً تكوينياً إزاء الإسراع في عمليات تشكيل المجتمع المدني واستقلاليته النسبية.

وتجدر الإشارة إلى أن العلوم الاجتماعية قد طورت العديد من المؤشرات التي يمكن في سياقها الكشف عن درجة المؤسسية وفاعلية تلك المؤسسات في المجتمع المدني من تلك المؤشرات ما جاء في أعمال صموئيل هنجلتون⁽¹⁸⁶⁾ والذي يحصرها في أربعة مؤشرات:

- قدرة المؤسسة على التكيف والتوفيق مع المتغيرات الاجتماعية الداخلية والخارجية بمعنى أن تتمتع بديناميكية ومقدرة تجعلها قادرة على استيعاب الظروف المجتمعية دائمة التغيير وما يحدث للقوى الاجتماعية من تطور.

- ويتمثل المؤشر الثاني في درجة التعقد والكفاءة التنظيمية حيث تظهر أسلوب العمل والأداء الوظيفي داخل المؤسسة ويرتبط البناء التنظيمي هنا طردياً بدرجة المؤسسة فكلما زادت درجة التعقد والتشابك التنظيمي زادت فرصه الاستقرار المؤسسي وتنخفض فرصه ظهور الشخصنة وتتضخم درجة الديمقراطية في سياق أساليب صنع القرار وشغل الوظائف وإدارة الأزمات

⁽¹⁸⁶⁾(S.P.Huntington: Politische Entwicklung politischer verfall in janilke (ed) politische sysetmkrisen, kiln berlin1973.

ويتّمّظّهُ التّشابك في طبّيعة الانتشار الإقليمي الأفقي والرأسي والتّأييد الذي تتمّع به المؤسسة.

- ويكمّن المؤشر الثالث في قدرة المؤسسة على التّماسك والتّرابط الدّاخلي حيث تحدّد الصراعات والانشقاقات داخل المؤسسة أو بين القوى الاجتماعيّة التي تمثّلها من فرصة النّمو والاستقرار المؤسسي.

وتعتبر درجة الاستقلال مؤشراً هاماً فكلما تمتّعت المؤسسة بدرجة عاليّة من الاستقلال في التّمويل والإدارة والفكّر والبرامج والكوادر كلما عكست درجة عاليّة من النّمو والاستقرار المؤسسي ويمكن إضافة القاعدة الجماهيريّة كمؤشر عام للمؤسسة، حيث تتّضح من حجم العضوية أو حجم الجمهور المتعاطف معها ودرجة انتماء ووعي الجمهور بالدور الذي تؤديه، كما ترجح بعض الدراسات اعتبار مستوى الخطاب بين مؤسسات المجتمع المدني ومدى الاحترام والالتزام بقواعد الثقافة المدنيّة كأحد المؤشرات على نضج مؤسسات المجتمع المدني بصفة عامّة وليس دليلاً على درجة المؤسسيّة داخل المؤسسة فحسب، وقد طبقت تلك المؤشرات على منظمات المجتمع المدني وتلاحظ أن درجة النّمو والاستقرار المؤسسي متداينية ولا تتناسب وحجم خبرة وتاريخ هذا القطاع في مصر⁽¹⁸⁷⁾.

⁽¹⁸⁷⁾ عبد الحميد زيد: المعونات الأجنبية وإشكالية المجتمع المدني المصري، مرجع سبق ذكره.

خامساً - القطاع الأهلي

١- واقع الممارسة وإشكالية التفاعل

بالرغم من أن التصورات التي طرحت حول واقع المجتمع المدني وعلاقته بالدولة وإشكالياته في سياق شروط ومحددات المجتمع المصري قد تضمنت كثير من التحفظات على أداءه إلا أن ذلك لا ينفي الجوانب الإيجابية في واقع وفعالية المنظمات الأهلية كجزء هام ورئيسي من مكونات المجتمع المدني وإن كانت تعاني هي الأخرى من إشكاليات في علاقتها مع الأجهزة البيروقراطية والإدارية الحكومية وقصور في التمويل إضافة إلى اشتراكها في المعضلات المشار إليها في الجزء السابق.

وفي هذا الجزء سنحاول في سياق عرضنا للدراسات المتوفرة حول تلك القضية أن ندرج على ملامح واقع الممارسة وبعض إشكالياتها وعلاقتها بمؤسسات المجتمع المدني الأخرى، بداية يشير مفهوم القطاع الأهلي وفقاً لرؤية أمانى قنديل إلى مجموعة من المنظمات تتبع من مبادرات المواطنين الخاصة وتحتل موقعاً وسطاً بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية حيث لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح بل تسعى في المقام الأول إلى تحقيق

النفع العام في إطار ما تصدره الحكومات من تشريعات تنظم عمل هذا القطاع⁽¹⁸⁸⁾.

وترصد أمانى قنديل للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في إحداث تغيرات نوعية في طبيعة ومنهج المنظمات الأهلية حيث تذهب إلى أن ذلك يرجع أولاً للسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي انتهجتها البلدان العربية حيث تبنت سياسات مالية تستهدف علاج التضخم والمديونية، مما استتبع ذلك انخفاض في الإنفاق الحكومي على قطاع الخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية إضافة إلى تجليات الاتجاه المتنامي نحو الخصخصة تلك التي أدت إلى تهميش قطاعات مؤثرة من السكان وارتفاع معدلات البطالة وتدور في الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة، ونتيجة لذلك كان طبيعياً أن يقوم القطاع بسد هذا النقص في أداء الحكومات وأن يتضمن دوره مجالات جديدة لا سيما في مواجهة البطالة ومشكلات الفقر وإعادة التأهيل⁽¹⁸⁹⁾ إضافة إلى ما سبق يمثل السبب الثاني في الزيادة السريعة لسكان مما ترتب عليه زيادة الاحتياجات تلك التي تحقق الحكومات على تلبيتها والسبب نفسه يفسر تزايد تركيز المنظمات الأهلية على قضايا الطفولة والمسنين بوجه عام.

⁽¹⁸⁸⁾ أمانى قنديل: القطاع الثالث في العالم العربي، في تقرير الجمعية العمومية العالمية لدعم المجتمع المدني في العالم، مواطنون سفيكوس، والمستقبل العربي 1995م، ص 149.

⁽¹⁸⁹⁾ أمانى قنديل: المرجع السابق، ص 151 - 153.

ثمة حقيقة مؤداها أن الدين لا يزال له دور هام في تطور هذه المنظمات، وقد تجاوز دور المنظمات الأهلية بالفعل نطاق الدعوة الدينية وأعمال البر حيث امتد إلى توفير الخدمات الاجتماعية والصحية، كما لا ينكر دور تلك المنظمات السياسي سواء كان صريحاً أو ضمنياً في التصدي للتحديات الاجتماعية والسياسية.

استشرافاً للمستقبل ولقدرة المجتمع المدني المصري بقيادة المجتمع نحو النهضة يرصد الغزالي حرب في دراسته حول صحوة المجتمع المدني في مصر⁽¹⁹⁰⁾ إرهاصات تشكل مجتمع مدني منظماً في منظمات ومؤسسات مدنية تسهم في الحد من هيمنة الدولة ويعدد المؤشرات الدالة على ذلك فهو يرى أن الأحزاب المصرية أصبحت أكثر قوة وأكثر تجذراً في المجتمع قياساً بالفترات السابقة، كما تزايدت استثمارات القطاع الخاص بعد عجز الدولة ونظمها المصرفي عن استيعاب التدفقات النقدية إضافة إلى تسامي نشاط النقابات والأهلية والجمعيات الداعية.

إلا أن الغزالي حرب يقرر في نفس السياق أن القوى التي استفادت من هذا المناخ الجديد فقط هي الأكثر وعيًا بمصالحها والأوفر نشاطاً لتحقيق أهدافها وهو لا ينكر وجود رؤى قوى تعارض أو تقف أمام تلك الصحوة ويحددها في عناصر كثيرة على رأسها

⁽¹⁹⁰⁾ أسامة الغزالي: صحوة المجتمع المدني المصري في مؤلفه: مصر تراجع نفسها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 2000م، ص 14.

الجهاز البيروقراطي حيث ينظرون بشك إلى عواقب إطلاق حرية حركة مؤسسات المجتمع المدني سواء كانت أحزاباً أو نقابات أو اتحادات وجمعيات وهو ما يطلق عليه المنظور الأمني إضافة إلى قوى معارضة تؤيد بقاء القطاع العام وتتخوف من سياسة الشخصية والقطاع الخاص.

و حول واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية يرصد محمود عودة⁽¹⁹¹⁾ سمات بنائية للمنظمات الأهلية حيث يشير إلى:

- ارتفاع نسبة نشاط المنظمات الأهلية في المساعدات الاجتماعية مما يعني استجابة المنظمات الأهلية لتبني الحلول الإصلاحية التقليدية في مواجهة الأزمات.
- يؤكّد على أن المنظمات الأهلية العربية ما زالت تعمل في إطار دورها التقليدي الخدمي والرعيائي مع انخفاض حجم الأنشطة التنموية للمنظمات الأهلية مقارنة بالأنشطة الأخرى.
- ضعف المشاركة النسائية بشكل عام وعلى مستوى اتخاذ القرار بشكل خاص ويعود ذلك إلى عوامل عديدة تتعلق بظروف وضع المرأة في المجتمع.
- تتسم الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات الأهلية بالضعف كما تتم كثير من الإجراءات بطريقة شكلية مما يؤدي على احتكار

⁽¹⁹¹⁾ محمود عودة: واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000م، ص14.

الأقلية لصنع القرار أو ما يطلق عليه شخصنة المنظمات الأهلية.

- وتشير أمانى قنديل في تقرير سيفيكوس حول القطاع الثالث أحد أهم إشكاليات الأداء في المنظمات الأهلية وهو مسألة التنسيق بين الجمعيات والمنظمات الطوعية الخاصة حيث ترى أنه ليس كافياً في غالبية البلدان العربية وينطبق ذلك سواء على البلدان التي بها اتحادات إقليمية تمثل جميع المنظمات أو بعضها وكذلك على البلدان التي لا توجد بها اتحادات إقليمية ومن ثم ينبغي إيلاء التنسيق الأسبقية الأولى.

وقد كشفت الممارسة عن وجود مشكلات مثل مشاركة المنظمات في وضع السياسات الحكومية ومدى استفادة الحكومة من خبراتها في العمل الميداني ومسألة تجنيد المتطوعين وحجب فرص المشاركة أمام الشباب وعملية اتخاذ القرارات التي تتم بشكل فردي.

2- المنظمات الأهلية والحكومة

في سياق العرض السابق بات واضحًا أنه بالرغم من حرص الحكومات على زيادة دور الجمعيات والمنظمات الأهلية في مختلف المجالات خاصة تلك التي تراجع دور الدولة فيها مثل المساعدات

الاجتماعية والصحة والتعليم وأن العلاقة بين المنظمات الأهلية والحكومية تحمل محوراً هاماً فيما يدور من جدل فكري مما يعني وجود اختلاف حول دور كل منها وأوضحت تلك المنظمات في كثير من الحالات في مواجهة مباشرة مع الدولة بحكم مطالبتها بمزيد من التغيير الاجتماعي السياسي وعليه تتحدد تلك المواجهة في سياق حجم السلطات المنوحة لبناء سياسات اجتماعية سياسية تحول دون الصدام الشامل مع الدولة ويجب ألا تخزل تلك القضية في حدود الجدول حول بعض المواقف مثل الجدل الدائر حول تعديلات قانون الجمعيات الأهلية أو غير ذلك من المواقف بل يجب أن يمتد ليشمل المناخ المصاحب لممارسة المنظمات الأهلية في شتى المجالات.

يرصد محمود عودة في هذا السياق استنتاجات الدراسة الميدانية⁽¹⁹²⁾ التي اشتملت على 1562 منظمة في عشر أقطار عربية حيث يشير إلى أن علاقة الحكومات بالجمعيات الأهلية تتخذ مسارين يتمثل الأول في المسار الذي تحكم فيه الدولة والثاني في المسار الذي تحدده الجمعيات الأهلية في علاقتها بالدولة وتلاحظ أيضاً وفقاً لنتائج تلك الدراسة أن الحكومات بصفة عامة لا تهتم كثيراً بالجمعيات الأهلية العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية أو الخدمة

⁽¹⁹²⁾ محمود عودة: واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000م.

الاجتماعية بينما تسعى إلى السيطرة والهيمنة على المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة والثقافة بشتى الطرق وتستمل الدراسة استنتاجاتها بأن أهم العقبات أمام المنظمات الأهلية يتمثل في المناخ غير الديمقراطي السائد والذي يتمثل في احتكار الحكومات والأجهزة البيروقراطية آليات صنع القرار والمعلومات.

وفي السياق ذاته تحدد أمانى قنديل في دراستها حول محددات العلاقة بين المنظمات الأهلية والحكومة أسباب التوترات مع الحكومة في الأسباب التالية⁽¹⁹³⁾:

الأول: أن القوانين التي تعطي حق الأشراف على أنشطة الجمعيات الأهلية أصبحت ممارسات بيروقراطية تضعف الاستقلال الذاتي للمنظمات وتحصره في أضيق نطاق.

الثاني: أن تعدد مستويات الرقابة والأشراف الحكومي يخلق إشكاليات عديدة تعوق قيام المنظمات بتنفيذ المشروعات خاصة أن الحكومة تساند سلطات الأشراف وتعطيها الصلاحيات الازمة ل القيام بمهامها.

(193) أمانى قنديل: محددات العلاقة بين المنظمات الأهلية والحكومة، في القطاع الثالث في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

الثالث: أن الصالحيات المطلقة التي تخول للحكومة حل الجمعيات أو إدماجها تؤدي إلى حالة انعدام ثقة متبادلة وإلى علاقات متواترة تستطيع الحكومات أن تستخدم تلك الصالحيات لتهديد المنظمات.

الرابع: يعتبر توزيع الأموال الأجنبية بين الجمعيات والمنظمات مصدراً من مصادر التوتر فلا تستطيع هذه الجمعيات قبول المساعدات الأجنبية وفقاً للقانون إلا بعد الحصول على موافقة الحكومة وتشترك أن تشرف الحكومة على توزيع تلك المساعدات.

الخامس: تعتبر الحكومة مصدراً من مصادر تمويل الجمعيات الأهلية وعليه فهي تحدد أولويات التمويل وفقاً لأولويات الاحتياجات الاجتماعية وأهمية المشروعات وقد تقدم الحكومات دعماً فنياً يتمثل في انتداب خبراء وموظفين.

وقد تصبح العلاقة متوازنة إذا بدأت الحكومات تشعر بأن أنشطتها تواجه تهديداً سياسياً أو تحدياً من جانب أنشطة تلك المنظمات أو أن قادة تلك المنظمات يشكلون خطراً يهدد النظام.

3 - المنظمات الأهلية والحكومية والقانون الجديد

أن طرح القانون الجديد الذي ينظم عمل المنظمات الأهلية بدلاً من قانون 32 لسنة 1964 أعاد التأكيد على حقيقة أزمة الثقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية وعليه طفت على السطح قضايا مثل التمويل والفساد والأضرار بالصالح القومي ظاهرة لتلك الأزمة.

بالإضافة إلى عدم مسايرة القانون للواقع السياسي والاقتصادي الجديد فقد ساهم في تشكيل أزمة الثقة هذه صعود التيار الإسلامي وقدرته على النفاذ إلى العديد من تنظيمات المجتمع المدني خاصة الجمعيات الأهلية والنقابات وهو ما كان يعني ضرورة إيجاد إطار قانوني جديد يتاسب مع تلك المستجدات من ناحية ويسعى إلى خلق نوع من الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع المدني من ناحية أخرى⁽¹⁹⁴⁾ بات واضحًا أن الحوار حول قانون تنظيم عمل الجمعيات الأهلية أخذ شكل جدل ثانوي بين مؤيدین ومعارضین وتبليورت رؤی تحليلية حول مستقبل المجتمع المدني تتركز حول محاور عديدة نوجز أھمها في التالي⁽¹⁹⁵⁾:

- 1- يتعلّق بمساحة الحرية التي يتيحها القانون لإنشاء الجمعيات الأهلية التطوعية وإنشاء الاتجاهات النوعية ومدى التوافق مع الحريات التي يكفلها الدستور.
- 2- خاص بحدود دور الجهة الإدارية ومساحة تدخلها على حساب دور المؤسسات الأهلية وحريتها.

⁽¹⁹⁴⁾ أimen السيد عبد الوهاب: نحو تشريع المجتمع المدني في مصر، قانون الجمعيات الأهلية كراسات استراتيجية السنة العاشرة، 2000م.

⁽¹⁹⁵⁾ التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1999م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة يناير سنة 2000م.

3- يرتبط بدرجة التوافق بين العقوبات المنصوص عليها والمخالفات أو التجاوزات التي قد تحدث من قبل أعضاء في مجلس إدارات الجمعيات.

4- يستند إلى دور القضاء في حل النزاعات التي قد تنشأ بين الجمعية والجهة الإدارية خاصة مع تعاظم دور لجنة التوفيق التي نصت عليها المادة السابعة من القانون.

حول موقف الأطراف المختلفة يشير التقرير الاستراتيجي العربي⁽¹⁹⁶⁾ لتفاصيل أسانيد تلك الأطراف حيث يعرض مبررات المعارضين التي تتمحور حول مواد القانون (40، 41، 55، 56، 65، 68) وترى وجهات النظر المعارضة أن القانون قد استبعد المنظمات والهيئات التي تمارس أنشطة سياسية أو نقابية في تعارض واضح مع الدستور والذي حدد المناشط المحظورة ممارستها وليس من بينهما هذه النوعية من النشاط.

ومن المآخذ الذي اشتد حولها اختلاف وجهات النظر هي أن القانون يجعل من الجهة الإدارية سلطة فوق سلطة الجمعية العمومية ويعطيها الحق في الاعتراض على عديد من الترتيب التنظيمية للجمعية سواء المتعلقة بالنظام الأساسي أو نشاطها خارج القطر إضافة إلى ما يقرره من أحكاماً جنائية على مخالفات إدارية غير

⁽¹⁹⁶⁾ التقرير الاستراتيجي العربي لسنة 1999م: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 2000م.

واضحة وما يؤخذ على القانون من معارضيه هو الإفراط في التجريم والعقاب بدون ضرورة اجتماعية حيث اشترط الحصول على ترخيص لجمع التبرعات وهو ما يعكس رغبة الجهة الإدارية في الهيمنة والسيطرة كما أنه يقرر مبدأ العقاب الجماعي لأعضاء الجمعية مع أن المخالفات يرتكبها أشخاص بذواتهم.

والقضايا الهامة في جملة تلك الاعتراضات ما يتعلق بالاتفاق مع التحولات الإقليمية والدولية حيث يرون أن القانون لم يراع تلك التحولات خاصة بإعادة النظر في دول الدولة والمجتمع المدني بما يعطي المنظمات الأهلية مساحات أكبر.

أن تلك التحفظات التي أثارها كثير من العاملين في مجال المنظمات الأهلية تعني وفقاً لرؤية أيمن عبد الوهاب⁽¹⁹⁷⁾ ان هناكم اختلاف حول حدود دور الدولة وما إذا كان المجتمع المدني يعد منافساً للدولة أو منازعاً لسلطانها وأن أزمة القمة بين الدولة والمجتمع المدني تأتي في مقدمة العوامل المفسرة للقيود والتي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني في مصر.

في مقابل تلك الآراء المعارضة لسياق القانون وتفعيل مواده تطرح على الساحة وجهات نظر مؤيده للقانون وتقديم مبررات على مستويات متعددة حيث تعتبر أن القانون جزء من عملية الإصلاح الشامل وأن الحد من تسييس المنظمات الأهلية يقابله توسيع كبير في

⁽¹⁹⁷⁾ أيمن السيد عبد الوهاب: نحو تشريع المجتمع المدني في مصر كراسات استراتيجية، السنة العاشرة، 89، 2000 م.

تقديم الخدمات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وشئون الحياة وما يقال عن تدخلات الجهة الإدارية فهي محاولة تقويم العمل الأهلي ككل وأن تلك القيود ضرورية لوقف التحايل على القانون ومنع محاولات الالتفاف، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن حظر النشاط السياسي يقتصر على الدخول في الانتخابات والسعى للسلطة باعتباره عمل الأحزاب وأن القانون لم يحدد مجالات النشاط لأن الأصل هو الإباحة وأن القيد هو الاستثناء، وفيما يتعلق بدور القضاء ولجنة التوفيق في المنازعات فقد تم سحب 29 اختصاصاً كانت تمارسها الجهات الإدارية.

ورداً على حظرا التبرعات بدون تصريح يرى أنصار القانون أن ذلك لتنظيم مسألة التمويل وتدعم مشاعر الانتماء الوطني داخل الجمعيات وتوفير الشفافية المطلوبة.

يتضح مما سبق أن القضية لا يمكن اختزالها في حدود الجدل القانوني حول تعديلات القانون بل في البيئة والمناخ المصاحب لهذا التعديل وللترتيب التنظيمية لنشاط المنظمات الأهلية.

4 - الحكومة وأزمة النقابات الهيمنة

لقد شهدت العقود الثلاث الماضية كما تذهب أمانى قنديل⁽¹⁹⁸⁾ تزايد في عدد النقابات المهنية وتضخم هائل في العضوية فقد وصل الأعضاء في النقابات المهنية خمسة ملايين أقصاهاها عدداً هي المعلمين وأدناها الصحفيين، وقد لعبت النقابات المهنية دوراً سياسياً متنامياً وقد ارتبط التسامي في الاهتمام بالشأن السياسي بهيمنة رموز التيار الإسلامي على مجالس النقابات في مقابل النقابات المهنية شهدت النقابات العمالية توتركات عنيفة نتيجة تحول نحو الشخصية وتضارب مصالح العمال وذلك نتيجة التداخل والهيمنة من جانب السلطة التنفيذية على الاتحادات العمالية واختلاف مصالح العمال تجاه السياسة الاقتصادية وإمكانية تمثيل المصالح بالإضافة إلى أن أغلب الاحتجاجات العمالية كان مصدرها من خارج التنظيم النقابي.

ولذلك تكمن الصعوبات الرئيسية التي تواجه النقابات العمالية في قدرتها على تمثيل مصالح العمال المتضاربة وقدرتها على تحقيق استقلالها وإمكان تأثيرها في وضع السياسات الاقتصادية.

في مقابل النقابات العمالية شهد العقر الأخير من القرن العشرين أزمة ثقة بين النقابات المهنية والدولة وذلك منذ صدور القانون رقم

⁽¹⁹⁸⁾ أمانى قنديل: المجتمع المدني، إلى أي حد تطور المجتمع، الديمقراطية، السنة الثالثة، العدد التاسع 2003م.

100 لسنة 1993م والمعروف باسم قانون النقابات المهنية الذي اشترط ضرورة مشاركة 50% من أعضاء النقابة في الانتخابات النقابية كشرط لصحة أجراها ويشترط ثلث الأعضاء في الجولة الثانية إذا لم يتتوفر شرط صحة الجولة الأولى وتكرر العملية السابقة مرة أخرى بعد ثلاثة أشهر، وإذا لم يحضر الثلث تدار النقابة من قبل لجنة مؤقتة مكونة من بعض القضاة وأعضاء الجمعية العمومية الأكبر سناً وفي عام 1995 ثم توسيع اختصاصات اللجنة القضائية.

وشهدت الساحة السياسية تداعيات بالغة التعقيد نتيجة لتجميد نشاط بعض النقابات وتمظهرت ملامح أزمة النقابات المهنية في عجز النقابات عن التكيف مع المتغيرات المتلاحقة فقد وصلت نسبة الأعضاء من هم أقل من 35 سنة إلى 40% وتزايد حدة الصراعات داخل النقابات مما أفقدها مصداقيتها أمام قواعدها بالإضافة إلى ضعف آليات الممارسة الديمقراطية داخل النقابات وعليه أضفت فرصة النقابات في القدرة على حل الصراعات والخلافات وفقاً لآليات ديمقراطية والاحتكام لرأي قواعدها في الأعضاء، وترتبط على ذلك بقاء النخب القيادية في النقابات الرئيسية ولم تستطع تجدid كواذرها⁽¹⁹⁹⁾، في هذا السياق العام لبيئة ممارسة النقابات لنشاطها

(199) التقرير الاستراتيجي العربي 1999م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بنابر 2000م.

تهيئت الفرصة لتدخل الجهات الإدارية حيث طلب فريق من المتصارعين بفرض الحراسة وحدث بالفعل في نقابة المحامين والمهندسين ولم تكن النتائج العامة للأداء في خدمة قواعدها أفضل كثيراً حيث تجمد نشاط بعض النقابات وانخفاض مستوى الرعاية المقدم لأعضائها كما حدث في نقابة المهندسين والمعلمين ولم تقدم المساعدات المتوقعة لأعضائها من حيث التدريب والتعليم.

والخلاصة أن النتيجة الطبيعية لكل ما سبق هو توقف نشاط النقابات المهنية واتجاه أعضائها للصراعات الداخلية لدرجة أن هناك من ينادي بتأسيس نقابات بديلة كما حدث في نقابة الأطباء والصحافة، وقد أخذت هذه القضية جانباً من الجدل لقناعة البعض باعتبار التعديدية النقابية حلاً لأزمة النقابات المهنية في مصر.

أن أزمة النقابات المهنية تؤكد على أزمة الثقة بين الحكومة وجزء هام من المجتمع المدني المصري للدرجة التي جعلت البعض يؤكّد على أن الأسباب الحقيقية وراء تعديلات القوانين المنظمة للعمل النقابي هو محاصرة التيار الإسلامي الذي نجح في شغل غالبية مقاعد عدد من أهم النقابات المهنية مثل نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة.

ويقترح في هذا السياق إلا يتم الخلط بين النضال النقابي والنضال السياسي وألا يحل العمل السياسي المباشر محل النضال النقابي في

حركة النقابات حتى لا يحدث انحراف نحو استبدال الحزب السياسي
بالنقابة واعتبار النقابة التنظيم القادر على طرح مهام سياسية وتحمل
مسؤوليتها كما يجب أن تعطي أهمية لتنفيذ الأحكام القضائية ووضع
ضوابط وجداول زمنية لعمل اللجان القضائية المشرفة على النقابات
حتى يمكن إجراء الانتخابات في مواعيدها وإعادة نشاط النقابة
لوضعها الطبيعي.

مراجع الباب الاول

- 1-أحمد ثابت: الدور السياسي التقافي للقطاع الأهلي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1999م.
- 2-أحمد زايد: الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث، تحليل سوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 133، 1990م.
- 3-أحمد زايد: الدولة في العالم الثالث، الرؤية السوسيولوجية، دار الثقافة للنشر، 1985م.
- 4-أحمد زايد، اعتماد علام: التغير الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2000م.
- 5-أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 6-احمد عبد الرحمن احمد: العولمة المفهوم والمظاهر والمسارات، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول 1998م.
- 7-أحمد عبد الله: التربية المدنية من مصر القديمة إلى مصر الكبيرة، أحول مصرية، السنة الأولى، العدد الرابع، ربىع 1999م.

8-أحمد مجدي حجازي: العولمة وتهميشه الثقافة الوطنية، رؤية نقدية من العالم الثالث ، عالم الفكر ، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني سنة 1999م.

9-أحمد نوار: الانفتاح واتغير القيم في مصر، مصر العربية، القاهرة 1993م.

10-أسامة الغزالي: صحوة المجتمع المدني المصري، مصر تراجع نفسها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 2000م.

11-إسماعيل صبري عبد الله: أبرز معالم الردة في نهاية القرن العشرين، مجلة عالم الفكر ، العددان 3، 4، الكويت 1998م.

12-أمانى قنديل: الجماعات المهنية والمشاركة السياسية في حقيقة التعددية السياسية في مصر، تحرير مصطفى كامل السيد، مكتبة مدبولي 1996م.

13-أمانى قنديل: تتميمه الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1997م.

14-أمانى قنديل: المجتمع المدني في مطلق الأفية جديدة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2000م.

- 15- أمانى قنديل: القطاع الثالث في العالم العربي، في تقرير مواطنون الجمعية العمومية العالمية لدعم المجتمع المدني في العالم، سيفيكوس، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995م.
- 16- أمانى قنديل: المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية، منظمة التحالف العالمية لمشاركة المواطنين، دار المستقبل العربي 1993م.
- 17- أمانى قنديل: إلى أي حد تطور المجتمع المدني، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة العدد التاسع 2003م.
- 18- أمانى مسعود: الدور الاجتماعي للدولة، انحسار أم استمرار الديمقراطية، العدد الثالث صيف 2001م.
- 19- ابن أبي ربيع: سلوك المالك في تدبير الممالك، تحقيق وتقديم: حامد ربيع، القاهرة، دار الشعب 1983م.
- 20- اعتماد علام: العولمة وملامح التغير الاجتماعي في القرن العشرين، في: أحمد زايد، اعتماد علام، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو الأمريكية، 2000م.
- 21- الحبيب الجنجاني: ظاهرة العولمة الواقع والآفاق، عالم الفكر، العدد 28، 1999م.
- 22- السيد يس: النشأة التاريخية للعولمة، الأهرام 1/24/1998م.

- 23- السيد يس: في مفهوم العولمة العرب والعولمة، تحرير أسامة أمين الخلوي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998م.
- 24- أنطونيو جرامشي: كراسات السجن، ترجمة عامل غنيم، دار المستقبل العربي 1993م.
- 25- أيمن السيد عبد الوهاب: نحو تنشيط المجتمع المدني في مصر، قانون الجمعيات الأهلية، كراسات استراتيجية السنة العاشرة، 2000م.
- 26- برتران بادي: الدولتان، الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام ترجمة نخلة فريفير، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء الطبعة الأولى 1996م.
- 27- برتران بادي: الدولة المستوردة تغريب النظام السياسي، كتاب العالم الثالث، دار العلم الثالث، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996م.
- 28- ببير كالم: المهمة الممكنة، ترجمة سمير غيور، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998م.
- 29- تيوموثي متيشل: الديمقراطية والدولة في العالم العربي، مصر العربية للنشر، القاهرة، 1996م.

- 30- جاك تكس به: جرامشي دراسة ومحاترات، ترجمة ميخائيل مخول، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1972م.
- 31- جان مارك بيروتي: فكر جرامشي السياسي ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، دار الطليعة 1975م.
- 32- جلال أمين: العولمة، دار المعارف سلسلة اقرأ، العدد 636 لعام 1998م.
- 33- جمال عمر: جرامشي والمجتمع المدني، اليسار الجديد، الإصدار الثاني، العدد الأول إبريل 2002م.
- 34- جورج بوردو: الدولة، ترجمة سليم حداد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1985م.
- 35- جوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وزملاءه، المجلس الأعلى للثقافة، مؤسسة عيال للنشر، 2000م.
- 36- جون لوک: في الحكم المدني، ترجمة حامد فخرى، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت 1959م.
- 37- حازم الببلاوي: دور الدولة في الاقتصاد، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1999م.

- 38- حسن نافعة: اليونسكو وقضايا التعددية الثقافية الحضارية، رؤية عربية، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 1998.
- 39- حسنين توفيق إبراهيم: العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرين، ديسمبر 1999.
- 40- حسنين توفيق إبراهيم: الدولة والتنمية في مصر، الجوانب والمتغيرات السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000.
- 41- دافيد كوريتن: العولمة والمجتمع المدني، ترجمة شوقي جلال، المكتبة الأكademie 1999.
- 42- رضا هلال: تحدي التخلف، الدولة والمجتمع الإسلامي في مصر، سينا للنشر 1993.
- 43- رضوان السيد: الأمة والجماعة والسلطة، بيروت، دار اقرأ 1984.
- 44- رمزي زكي: الليبرالية المستبدة، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، دار سينا 1993.
- 45- روبرت دال: التحليل السياسي الحديث ترجمة علاء أبو زيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الخامسة 1993.

- 46- سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي، التقرير السنوي، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1993م.
- 47- سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988م.
- 48- سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988م.
- 49- سعيد الصديقي: هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة، المستقبل العربي العدد 293، بيروت 7/2003م.
- 50- سعيد بن سعيد العلوى: نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992م.
- 51- صامويل هنتجتون: الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، تقديم سعد الدين إبراهيم، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح 1993م.
- 52- صلاح قنصوة: مقدمة الترجمة العربية لمؤلف صموئيل هنتجتون، صراع الحضارات المرجع السابق.

53- عبد الباقي الهرماس: المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992م.

54- عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، المجلد الثمن والعشرون، 1999م.

55- عبد العزيز محمد: المجتمع المدني في مصر، آراء حول أزمة نقابة المحامين، جماعة تنمية الديمقراطية، القاهرة، 1998م.

56- عبد القادر الزغل: مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية في: جرامش وقضايا المجتمع المدني، مركز البحوث العربية، ندوة القاهرة، 1990م.

57- عبد الله العروي: مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة السادسة 1998م.

58- عبد المنعم سعيد: صراع الحضارات أو العولمة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2003م.

59- عبد النور عنتر: الدولة والدولية وظهور مجتمع مدني عالمي، مجلة شئون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت سنة 2003م.

60- عزت حجازي: المجتمع المدني تجربة مصر، المجلة
الاجتماعية القومية، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الثالث سنة
1995م.

61- عزمي بشارة: المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة المجتمع
المدني العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1998م.

62- علي الدين هلال: معجم المصطلحات السياسية، مركز البحث
والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة،
1994م.

63- عماد صيام: الإسلام السياسي والجمعيات الأهلية، أحوال
مصرية، السنة الثالثة، العدد الثاني عشر، ربيع 2001م.

64- عمر هاشم ربيع: الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر،
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،
2003م.

65- فرانسيس فوكواما: نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين
أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993م.

66- فريدريك جيمسون: العولمة والاستراتيجية السياسية، ترجمة:
شوقي جلال الثقافة العالمية السنة العشرون، الكويت، ينایر
2001م.

- 67- كريم أبو حلاوة: إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، *عالم الفكر*، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني، 1999م.
- 68- كمال عبد المطلب: تعليق على بحث سعيد بن سعيد العلوى: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث في المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، 1992م.
- 69- لاي دaimond: مصادر الديمقراطية، ترجمة سمية عبود، دار الساقى، بيروت، 1994م.
- 70- محمد السيد السعيد: انهيار أسطورة المجتمع المدني أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد التاسع، صيف 2000م.
- 71- محمد جمال إمام: مأزق الديمقراطية النقابية في مصر، أحوال مصرية، السنة الرابعة، العدد الرابع عشر، خريف 2001م.
- 72- محمد شومان: عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، *عالم الفكر*، العدد الثاني، 1999م.
- 73- محمد عابد الجابري: نحن والتراث، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، بيروت، دار الطليعة، 1980م.
- 74- محمد كمال الخطيب: المجتمع المدني والعلمنة، *الينابيع* للنشر، دمشق، بدون تاريخ.

75- محمد كرو: المثقفون في تونس، في: أحمد صادق سعد وآخرون، الانتلجنسيّا العربيّة، المثقفون والسلطة، تحرير سعد الدين إبراهيم، عمان، منتدى الفكر العربي، 1988م.

76- محمود عبد الفضيل: مصر والعالم على اعتاب ألفية جديدة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2001م.

77- محمود عودة: واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة 2000م.

78- مصطفى النشار : في مواجهة العولمة، الأهرام 12/4/1998م.

79- مصطفى كامل السيد: المجتمع والسياسة في مصر ودور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري 1952-1981 ، دار المستقبل العربي، القاهرة 1983م.

80- مصطفى كامل السيد: مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، إبريل 1995م.

81- نجوى عبد الله: القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1999م.

82- هالة مصطفى: النظام السياسي وقضايا التحول الديمقراطي في مصر، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 1999.

83- هالة مصطفى: المشروع القومي في مصر، السياسة الدولة، مؤسسة الأهرام، إبريل 1998.

84- هالة مصطفى: دور جديد للدولة المعاصرة، السياسة الدولة، الأهرام، أكتوبر 1998.

85- هالة مصطفى: الدولة وجدت لتبقى، الديمقراطية، العدد الثالث، القاهرة.

86- هاني شيرة: الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، أحوال مصرية، السنة الخامسة، العدد العشرون ربيع 2003م.

87- هبرت ماركوز: العقل والثورة، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة فؤاد زكريا، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

88- هويدا عدلي: المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1998.

89- وحيد هبد المجيد: التطور الديمقراطي في مصر، البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة، 2003.

90- وضاح شرارة: حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربين، بيروت، دار الحداثة، 1980م.

91- وضاح شرارة: استئناف البدء، محاولات العلاقة بين الفلسفة والتاريخ، دار الحداثة 1981م.

92- التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1999: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، يناير سنة 2000م.

المراجع الأجنبية

1-Andreas Novy: Entwicklung gestalten gesellschafts veranderung in der einen Welt, Brandes& Apsel/Sudwind,2002.

2-Andress Schedler in: staat und zivil gesellschaft, (hr s g) von Franz kolland, Erich pilz wien 1996, 5238.

3-Andress Schedler in: staat Und zivil gesellschaft, (hr s g) von Franz kolland, Erich pilz wien 1996, 5238.

4-Auga Michele: Ansatze zur entwicklung einer zivilgesellschaft in agypten Diplomarbeit am fachbereich fur politische wissenschaften der freien universitat, Berlin1994.

5–Auga Michele: Begriff der zivilgesellschaft und seine Diskusson in Agypten in orient37, 1996, 3S, 453– 464.

6– Augustus Richard Norton: The future of civil society in the middle east, middle east journal, vol47, No2, Spring1993.

7–Bassam Tibi: Schqache institutionalisierung als politische, Dimension der unterentwicklung der fall Agypten, in verfassung und recht in ubersetzerquarter1980.

8–Benjamin J. cohen: the Geography of money, it haca N4, Cornell university pess1998.

9–Bernhard Schafers (Hrsg) Grundbegriffe der soziologie, UTB, Leske1986.

10– Bryan Turner: Orientalism and the problem of civil society in Islam in: ASAF Hussain and R. Olsan, eds, orientalism Islam and Islamists (Brattienoro, Vermont Amana Books1984).

11– Center for civil society, introduction, what is civil society?

- 12– Corbey D: Dialectical functionalism: stagnation as a Booster of European integration in: international organization, Nv2.
- 13– Dahrendorf Ral: An der schwelle Zun autoritaren jahrhundert in: Die zeit14. 11. 1997.
- 14– Dieter Nohlen: Pipers Worterbuch Zur Politik, Munchen, Zurich1989.
- 15– Documents des notions– unites 2000/66 Juin2000.
- 16– Franz Nuscheler: Dirk Messner: Global governance, policy paper der stiftung Entwicklung and friedens, Bonn1996.
- 17– Grand Edgar: Abschied von National staat? Entwicklungslinien modernees staatlichkeit in Europa Arbeitpapier Nr1/97. Tu. Munchen.
- 18– Grand Edgar: Demokratische legitimation and europaistsche integration in: Ieciathan Nr24.
- 19– Guehenna J-M: Das Ende der Demokratie, stuttgart1995.

- 20– Hal Deaper: Karl Marxs Theory of Revolution, state and Bureacracy, New York Monthly Revies press, 1977.
- 21– Hamza Alawi: The state in post– colonial societies: Pakistan and Bangladesh in Harry Goulbourne ed, politics and third world, London, Mecmillan1979.
- 22– Hartfiel gunter and K.Hillmann: worterbuch der soziologie, kroner verlag, stuttgart1982.
- 23– Herbert Berger: Die rolle die zivilgesellschaft.., in: petra C. Gruber/ Klaus Zapoto czky (h r s g) Globalisierung versus demokratie? Brandes Apsel/ sundwind1999.
- 24– Ibrahim Ferhad: problem der zivilgesellschaft in vorderen orient opladen, leske und Budrich1995.
- 25– Immanuel wallerstein, the modern world system, New York, Academic press1980.
- 26– Istven Hont: Civil Society and commercial society, London1992.

- 27– K. Bouth: Security and Anarchy: Utopian Realism in theory and practice, international Affaire vol67, 1991.
- 28– Kaiser, K: Die neue Welt politik folgerung fur deutsschland (Hesg) Die neue welt politik1995.
- 29– Kaufman, F– X: was halt die gesellschaft heute zusammen? In frankfurter allgemeine zeitung 4–11–1997.
- 30– Mark D. Alleyne: international power international communication, London, Macmillan1995.
- 31– Marlies Glasius: civil society A very Brief history.
- 32– Max Weber: The theory of social and economic organization, trans and ed, by T. Parsons, the free press, New York, 1964.
- 33– Messenr Dirk: Die transformation von staat und politik in globalisierungsprob, in epd Entwicklung politik13/1998.
- 34– Messner, D: Globial Governance in messner und Franz Nuscheler (Hrsg) Bonn1996.

- 35– Mike Douglass, John Friedman, cities for citizen planning and the rise of civil society in A global Age, John Wiley& sons, New York, Weinheim1995.
- 36– Mohssen Massarrat: Eine dritte kammer for (NGO) in weltwirtschaft and entwicklung1994.
- 37– Peter Pawelka, Herschaft und Entwicklung in naher oston Agypten, UTB muller1985.
- 38– Petra C.Gruber/ Klaua Zapotoczky (Hrsg) Globalisierung versus Demokratie? Branded& Apsel/ sudwind1999.
- 39– R. Duvall and L.R Freeman, the state and dependent Capitalism international studies Quarterly, vol25, Nu1, March1981.
- 40– R.A.Dall, modern political Analysis, fifth edition, copyright1997, by prentice hall.
- 41– R.A.Dall polyarchy: Participation and Opposition, yale university press,1971.
- 42– Ralph Miliband: Class power and state, London verso1983.

- 43– Report of the UNRISD Geneva 2000 Seminar New York 31 March2000, the role of civil society in policy for mulation and service provision.
- 44– Robin Murry, Multinational and Nation–states, two essays, Nottinhan1975.
- 45– Rosenau, J. N: Turbulence world politics in Brighton1990.
- 46– S.P. Huntington: Politische Entwicklung, politischer verfall in: janilke (ed) politische sysetmkrisen, koln berlin 1973.
- 47– Samual P. Huntington: The clash of civilization and the remaking world order, New York, 1996.
- 48– Streeck Wolfgang: national politik bei fragmentierter souveranitat in: Jahrbuch for arbeit and Technick Bonn311: 325, 1997.
- 49– W.Mickel (Hrsg): Handlexikon zur politik Wissenschaft, Schriftenreihe der Bundeszentrale fur politische Bildung, Bonn, Band 237. 1986.

Wolfgang W. Mikel, Dietrich Zitzlaft (Hrsg) Hand buch
zur politischen bildung Bundes zentrale for politische
Bildung, Leske verlag, Bonn1988

الباب الثاني

منظمات ومفاهيم المجتمع المدني

الفصل الرابع

منظمات المجتمع المدني

"خصائصها وأنواعها وأهدافها، و مجالاتها"

تمهيد:

برزت في العقود الأخيرة في الدول النامية ومنها مصر فكرة قيام كيانات تستقطب الأفراد للمشاركة في أعمال وأنشطة جماعية منظمة، تقوم على التطوع في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والدينية، والثقافية، والبيئة، والرياضية ... إلى غير ذلك. لتحقيق أهداف مجتمعية، مستقلة عن الدولة، ولكن تعمل في إطار قوانينها المرتبطة بالجمعيات والهيئات المدنية. وتعرف هذه الجمعيات في بعض الدول العربية بالمجتمع الأهلي، بينما تعرف لدى المؤسسات الدولية، وفي الأدبيات العربية الحديثة بالمجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية. (الغيلاني، 2005، 5، 6).

أولاً: ماهية منظمات المجتمع المدني:

تعرف المنظمة بأنها عبارة عن وحدات اجتماعية مكونة لتحقيق أهداف إدارية معينة على نطاق واسع من خلال ترابط واتصال أفراد كثيرين بطريقة تسلسليّة منتظمة. (جامع، 1973، 10).

وتعرف المنظمة لغة من الفعل نظم ومصدره التنظيم ويعني الترتيب والتسيق، ويشير قاموس أكسفورد في تعريف الفعل (ينظم) إلى إعطاء الشيء هيكلًا عضويًا و يجعله ذا بنية حية وبذلك مصدر الفعل (التنظيم) (حسن، 1989، 94، 95).

وبالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني تعرف بأنها مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمنفصلة عن الحكومة، والتي لا توزع أرباحاً والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع (المطيري، 2002، 802).

وهناك من يعرفها بأنها منظمة تضم مجموعة من الأفراد لا تهدف لتحقيق الربح ولا تسعى للسلطة ويكون تمويلها من مساهمات الأعضاء والتبرعات التطوعية، وعدم السعي لتولي مناصب حكومية، وعدم الربحية الهدف منه تأكيد استقلالية المنظمة وعدم خضوعها وتأثيرها بالمصالح الخاصة والرسمية (خليل، 2000). وتتعدد المسميات التي أطلقت على منظمات المجتمع المدني فهناك من أطلق عليها "جمعيات أهلية، أو منظمات إغاثة، أو منظمات غير حكومية، وهناك من أطلق عليها القطاع الثالث بعد القطاع الحكومي والقطاع الخاص؛ نظراً لإنسهامها في إحداث التنمية الاجتماعية. (عبد الله، 1999، 68، 96). ومن طرح بعض التعريفات الفائمة نستطيع أن نستنتج منها ما يلي:

- أن المنظمة عبارة عن بناء اجتماعي مكون من أنساق اجتماعية ترتبط وظيفياً وبنائياً وهذا البناء ينظم الأنشطة والممارسات التي تقوم بها المنظمة من أجل تحقيق أهدافها.

- المنظمات المجتمع المدني وظيفة أو مهام وأهداف تنشأ من أجلها، فأي منظمة تقوم من أجل تقديم خدمة لتحقيق أهداف معينة.

- تكون المنظمات من مجموعة من الأفراد، يعملون معًا لتحقيق هدف مشترك.
- تتعاون المنظمات كنوع فرعي مع البيئة المحيطة بها كنوع أكبر؛ لتحقيق أهداف كلاً من المنظمة والبيئة.
- أن منظمات المجتمع المدني لا تسعى إلى الوصول للسلطة.
- تسعى منظمات المجتمع المدني إلى مساعدة المجتمع في بناء قرارات أفراده، وتقديم بعض الخدمات التي تشبع احتياجات الأفراد خاصة الفقراء.
- تتعدد وتتنوع مجالات المنظمات وفقاً للتعدد وتبين الأنشطة التي تقدمها وأهدافها.

ثانيًا: خصائص مؤسسات المجتمع المدني:

تتسم مؤسسات المجتمع المدني ببعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى كما يلي: (الحسني، 2013، ص 56 – 60).

١- الديناميكية والتكيف:

ويعني قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات والتحولات التي تحدث في المجتمع على المستويات كافة، وثمة أنماط ثلاثة من التكيف هي:

أ- التكيف الزمني: وتعني القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن فكلما طال زمن وجود المؤسسة: زادت درجة مؤسستها.

ب- التكيف الجيلي: ويعني قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال على قيادتها.

ج- التكيف الوظيفي: وهو قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف التي تستجد.

2- تفوق مؤسسات المجتمع المدني على بعض الأسس التي تعمل على تطوير مؤسسات المجتمع المدني وهذه الأسس هي:

- الأساس الاقتصادي: هو تحقيق درجة من التطور الاجتماعي والاقتصادي.

- الأساس السياسي: وهي الصيغة السياسية التي تسمح لمختلف القوى في المجتمع بالتعبير عن مصالحها وأرائها بطريقة سلية ومنظمة أو الديمocratie هي أفضل صيغة سياسية لتطور المجتمع المدني.

- الأساس الأيديولوجي: الأيديولوجية هي مجموعة الأفكار التي تسيطر على فكر جماعة ما لفترة معينة، وتsemه في توجيه سلوك تلك الجماعة، ومؤسسات المجتمع المدني لها منطلق أيديولوجي حاكم لأهدافها وسلوكياتها في المجتمع.

- الأساس القانوني: وهو الأساس الذي تجسده الدولة ويمثل الوحدة الحقوقية التي تدعو إلى المساواة في الحقوق والواجبات.

3- تؤثر مؤسسات المجتمع المدني في القرارات والسياسات التي تتخذها الدولة من خلال أدوات وآليات عديدة مثل المجالس النيابية، ومجلس الشيوخ، ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط والمصالح، وكذلك أعمال الاحتجاجات بأشكالها كافة من مظاهرات وإضرابات واعتصامات.

4- التناعُم والتَّفَاعُل داخل مؤسسات المجتمع المدني، وعدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في نشاطها، وذلك لغياب المصالح الشخصية فالهدف الرئيسي لتلك المؤسسات العمل الطوعي العام وحسب.

5- أن استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة وأجهزتها ليس انتصاراً كاملاً، وذلك لأن قانون المجتمعات المدنية أو منظمات المجتمع المدني يجيز للدولة مراقبة ومتتابعة عمل تلك المنظمات، ومع ذلك تعطى الدولة لهذه المؤسسات هامش حرية كبير لإنجاز أعمالها.

6- استقلالية مؤسسات المجتمع المدني في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية.

7- تعدد المستويات الأفقية والرأسمية في المؤسسة مما يشى بتعدد الهيئات التنظيمية من جهة وجود مستويات ترتيبية داخلها وانتشارهما الجغرافي على نطاق واسع في المجتمع.

8- أنماط العلاقات في المجتمع المدني تتم من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي ينضم إليها الأفراد بكامل إرادتهم وإيمانًا منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم، وقد تكون هذه المؤسسات سياسية أو غير سياسية أو إنتاجية أو خدمية مثل: الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والجمعيات الخيرية، والهيئات الحرفية.

9- تأخذ العلاقات بين المؤسسات الخاصة بالمجتمع المدني ثلاثة أشكال هي: التعاون أو التنافس أو الصراع، ويعتبر المجتمع متتطور إذا زادت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى وفئات المجتمع المدني.

- محددات نجاح منظمات المجتمع المدني: (محمد،)

حدد بعض العلماء بعض العناصر التي تسهم في نجاح منظمات المجتمع المدني فيما يلي:

- عدم الرضا عن الأوضاع الموجودة في المجتمع يولد الرغبة في تغييرها للأفضل وإيجاد الحلول السديدة لكل المشكلات التي تقوض تطور ونمو المجتمع.
 - يلزم مشاركة المجتمع المنظمات في حل المشاكل التي تواجه المجتمع، وتقوض تتميته.
 - يجب أن تشارك المنظمة (القادة الرسميين وغير الرسميين الممثلين للجماعات الفرعية في المجتمع)، ويلزم أن تتحلى المنظمة بالمرونة في إجراءاتها التنظيمية.
 - يجب أن يكون لدى المنظمة أهداف وطرق مميزة لإجراءات.
 - يجب أن يتضمن برنامج المنظمة بعض الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي، ويجب أن تستفيد بالنوايا الطيبة التي يتحلى بها أفراد المجتمع وأعضاؤها.
 - يلزم تنمية روح التعاون والمساندة الاجتماعية بين أعضاؤها.
- وبالنسبة للدراسة العلمية الرهينة للمنظمات الاجتماعية عدد ماهر أبو المعاطي (1988) بعض المتغيرات التي يلزم تسليط الضوء عليها عند دراسة المنظمات كما يلي:

- إدارة المنظمة وتوزيع السلطة: وهي ترتبط بتحديد من الذين يملكون حق إصدار القرار في المنظمة؛ لأنهم هم الذين يضعون فلسفة المنظمة وأطر عملها لتحقيق الأهداف.
- السياسة العامة للمنظمة: حيث تعتبر سياسة المنظمة دليلاً عاماً ومرشداً في أداء الأعمال التي تقوم بها هذه المنظمة مثل ترتيب السلطة الرسمية والتي تحدد من له الحق والسلطة في عمل ما.
- النظم المالية والإدارية: والتي تتضمن الأجور والمكافآت ونظم الجزاءات والميزانية ... إلى غير ذلك.
- حجم المنظمة: يؤثر حجم المنظمة في شكل العلاقات السائدة بين أعضاؤها فكلما زاد حجم المنظمة، زادت العلاقات غير الشخصية والرسمية.
- نوع العمل وطريقة ممارسته داخل المنظمة: يمكن التعرف إلى ذلك من خلال ملاحظة سلوك العاملين داخل المنظمة؛ وذلك لأن الملاحظة هي أقوى الأدوات العلمية لجمع البيانات والمعلومات والتي يصعب التوصل إليها عن طريق أدوات أخرى.
- الإطار التقافي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأعضاء المنظمة تسهم في إنجاز أعمالها، وتوطيد علاقة المنظمة بغيرها من المنظمات أو العكس. مما يشي بأهمية تلك السمات

والخصائص علاوة على الإطار الثقافي والفكري السائد في المؤسسة.

ثالثاً: أنواع منظمات المجتمع المدني:

إذا كانت منظمات المجتمع المدني هي عبارة عن كيانات من تكوينها بشكل اختياري من أجل العمل التطوعي الذي لا يهدف إلى الربح، فإن مجالاتها وأنماطها تتعدد وفقاً لمعايير عدة كما يلي: (القاضي، 2008، .)

1- من حيث الشكل: تنقسم منظمات المجتمع المدني إلى قسمين الأول هو المنظمات الحكومية والآخر المنظمات غير الحكومية، ومع ذلك الحكومة تشرف عليها وتتابع نشاطها وفقاً للقانون الخاص بتلك الجمعيات.

2- من حيث الأهداف: تنقسم إلى قسمين الأول هي المنظمات العامة مثل الأمم المتحدة، والآخر هي المنظمات المتخصصة، وتتضمن ثلاثة أقسام:

أ- منظمات علمية: وتشمل كل منظمة تقدم الخدمات في المجالات العلمية.

ب- منظمات اجتماعية: وتشمل كل منظمة تقدم الخدمات في المجالات الاجتماعية مثل منظمة الصحة العالمية (WHO)،

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ... إلى غير ذلك.

ج- منظمات اقتصادية: وتشمل كل منظمة تقدم الخدمات في المجالات الاقتصادية ومن هذه المنظمات على سبيل المثال البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

3- من حيث العضوية: تقسم هذه المنظمات إلى منظمات إقليمية ودولية، والدولة هي التي تحدد شروط العضوية فيها على أساس دولي وفقاً لشروط العضوية التي تحدها المنظمة للانضمام بها.

أما المنظمات الإقليمية فهي تضم عدد معين من الدول مثل منظمة الوحدة الأفريقية.

4- من حيث النشاط أو المجال: تقسم المنظمات إلى:

أ- منظمات قضائية: وهي تختص بالفصل من المنازعات ذات الطبيعة القانونية مثل محكمة العدل الدولية.

ب- منظمات إدارية: وهي المنظمات التي ينحصر نشاطها على إدارة مرفق معين مثل اتحاد البريد والبرق.

ج- منظمات إغاثة: وهي المنظمات التي تقدم الخدمات بغرض الإغاثة والتنمية، (غذاء - كساء - مأوى - تعليم - صحة - تدريب - تأهيل).

د- منظمات التغيير: وهي منظمات تسعى إلى إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي عن طريق طرح المبادرات وتحريك الأفكار وترويج السياسات.

وفي سياق متصل هناك من يقسم المنظمات أو المؤسسات في المجتمع إلى قسمين:

الأول: وهي المؤسسات الآتية من الإرث الاجتماعي المفروض على الفرد ولا يمكنه تغييره وال العلاقات المسيطرة فيه هي علاقات القرابة والأهل، والمذهب والطائفة والعشيرة، وهي علاقات ترتبط برابط الدم كأساس لها. مثل القبيلة والحي والملة.

والآخر: وهي المؤسسات الحديثة والتي تمثل أو تتمثل في منظمات المجتمع المدني والتي تلزם المجتمعات الحديثة لحل الصراعات وتسويتها وتتضمن كل من النقابات، والأحزاب، الأندية، والاتحادات والتعاونيات ... إلى غير ذلك (يوسف، التكينة، 2014).

رابعاً: أهداف مؤسسات المجتمع المدني:

شهدت مؤسسات المجتمع المدني في الدول المتقدمة نمواً متسارعاً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ومن ثم أصبح النشاط الخيري والتطوعي يتبوأ موطنًا هاماً في الثروة الوطنية في المجتمعات الغربية بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية متعددة ولتمويله لشبكة واسعة من

المؤسسات الخدمية، في مجالات جوهرية مثل الصحة والتعليم والثقافة والفنون والبيئة والبحث العلمي، وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية، ... وغيرها، ولقد دعا هذا القطاع الثالث في السنوات الأخيرة إلى دعم وتطوير سياسات الرفاهية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وللتغلب على عمليات إقصاء الفقراء في فرنسا ولدعم التعددية في السويد وتقوية المجتمع المدني والاسهام في تنمية دول العالم الثالث، ودول شرق أوروبا.

ومن المتوقع أن يزداد دور القطاع الثالث (منظمات المجتمع المدني) في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وأن يحتل مكانة مرموقة في النظام العالمي الجديد، حيث تشكل المنظمات غير الحكومية، والتي تعمل في نطاق دولي كبير، جزءاً من هذا النظام الذي يجري تسويقه وترسيخه في دول العالم الناتس؛ وذلك لأن العمل الأهلي والتطوعي في الدول النامية تسيطر عليه فكراً وممارسة وتمويلًا شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية دولية النشاط. (

تهدف مؤسسات المجتمع المدني في نشاطها بشكل عام إلى الإسهام في التنمية المستدامة الشاملة، ونشر الوعي الاجتماعي وتطوير النظام السياسي، وتوسيعه الجماهير بحقوقهم المدنية والسياسية، من خلال توفير المعلومات والبيانات وإجراء الدراسات والبحوث العلمية الرهينة وعقد الندوات والمحاضرات والمؤتمرات وإصدار الكتب والمجلات وكذلك تنمية قدرات

ومهارات أعضاء تلك المؤسسات وأفراد المجتمع المحلي من خلال تفيذ عديد من الدورات التدريبية المتنوعة ... إلى غير ذلك من الأنشطة التي يتباين وفقاً لنوعية المؤسسة ومجال نشاطها (بهجان، 2000، 3).

وتعتبر أهداف المنظمة بمثابة حجر الزاوية التي يقوم عليها بناء المنظمة في مواجهة المنظمات الأخرى وثمة أربعة محاور رئيسية لابد أن يقف عليها المنظم الاجتماعي بالنسبة لأهداف المنظمة قبل بداية العمل من خلالها وهي:

1- مضمون الأهداف الخاصة بالمنظمة.

2- الأهداف العامة والخاصة لتنظيم المجتمع.

3- العوامل التي أدت بالمنظمة إلى تحديد أهدافها.

4- عوامل التغير التي طرأت على أهداف المنظمة.

وفي سياق متصل يقسم "بيرو" أهداف المنظمات إلى ما يلي:

أ- الأهداف الاجتماعية: وهي الأهداف التي ترتبط بالجهود التنظيمية التي تتصف بالشرعية في المجتمع وهي التي تتضمن الدعم المادي والأدبي للمنظمة من البيئة المحيطة.

ب- الأهداف الخاصة بالعملاء: وهي الأهداف التي ترتبط بعملاء المنظمة أو المواطنين الذين يتلقون خدماتها، ولابد أن تكون هذه الأهداف متقدمة مع حاجات المواطنين وأهدافهم ورغباتهم.

ج- أهداف المشاركون: وهي الأهداف التي ترتبط بمن يشارك في استمرار المنظمة في المجتمع وخاصة في مجال التمويل.

د- الأهداف المتعلقة بالنسق: وهي الأهداف التي تضمن للمنظمة تحقيق توازنها واستقرارها وهذه الأهداف تتضمن الموارد البشرية والمالية أو التكامل بين الوحدات البنائية للمنظمة.

هـ- الأهداف الإنتاجية: هي الأهداف التي تعبر عن الخدمات التي تقدمها المنظمة للعملاء سواء كانت خدمات فكرية تطبيقية، أو تعليمية، أو تدريبية ... إلى غير ذلك (محمد، 2011، 28).

وصفوه القول أننا يمكن أن نوجز أهداف مؤسسات المجتمع المدني في ما يلي:

1- دعم مشاريع وخطط التنمية الشاملة المستدامة، بحيث تكون شريكاً للدولة في تنفيذها ومراقبة حسن أدائها ورصد الانتهاكات والخروقات التي تعترضها.

2- اقتراح قوانين وأنظمة ولوائح وتقديمها إلى البرلمانات والجهات التشريعية والحكومات.

3- السعي من أجل بناء مواطنة متساوية وكاملة ودون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو العرق أو المذهب أو الجنس أو المنحدر الاجتماعي أو غير ذلك.

4- العمل على بناء قدرات الأفراد وتنمية مهاراتهم وتدريبهم، ليسهموا في مجتمعاتهم وفي مؤسساتهم المهنية والنقابية للدفاع عن مصالح فتسبيها وعن مصالح المجتمع ككل.

5- تشجيع الجهود التطوعية والمبادرات الفردية والجماعية، بما يعزز التضامن والتكافل والتعاون والمساندة بين جميع الفعاليات الاجتماعية. (شعبان، 2008).

خامسًا: العوامل المؤثرة في قوة وفاعلية منظمات المجتمع المدني:

تتعدد العوامل التي تؤثر في فاعلية منظمات المجتمع المدني ما بين عوامل ترتبط بالمنظمات ذاتها، وأخرى تتعلق بالمحيط المحيط بتلك المنظمات ، ودور الدولة في تهيئة عمل تلك المنظمات كما يلي: (عز الدين، 2008 - 24).

1- العوامل المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني:

وتتقسم تلك العوامل إلى قسمين:

أ- عوامل كمية: وترتبط بعدد المنظمات والجمعيات القائمة وحجم العضوية، وحجم الموارد المادية أو البشرية التي تمتلكها تلك الوحدات والتي تمكّنها من تمويل نشاطها وتغطية احتياجات أعضائها ذاتياً.

بـ- عوامل كيفية: ويقصد بها الصفات والخصائص التي تتصف بها مؤسسات المجتمع المدني وهي جودة التنظيم وحسن القيادة والمشاركة الفعالة من جانب الأعضاء في إطار الالتزام بالنظام القائم ومبادئ التسامح واحترام الرأي الآخر.

2- عوامل ترتبط بدور الدولة: وهذه العوامل تشتمل على:

أـ- استقلال النشأة والتأسيس والحل: أي عدم فرض الدولة أي إجراءات صعبة أو معقدة كشرط للحصول على تراخيص وتصاريح من الحكومة لإنشاء الجمعيات ووضع عقبات أمام تأسيس الجمعيات الأهلية.

بـ- الاعتماد على موارد ذاتية للتمويل: بحيث لا يكون الدعم الحكومي هو مصدر التمويل الذي تعتمد عليه الجمعية في وجودها.

جـ- استقلال القرار واختيار القيادة: بمعنى أن يكون قرارات الجمعية معبرة عن الإرادة المستقلة لأعضائها بعيداً عن تدخل الحكومة، وأن يتولى قيادة الجمعية أفراد تم انتخابهم و اختيارهم من قبل أعضاء الجمعية أو المنظمة.

المراجع

- (1) الغيلاني، محمد (2005)، محن المجتمع المدني، مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية، دفاتر وجهة نظر، رقم (6)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
- (2) جامع، نبيل. (1973) المفتاح في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المطبوعات الجديدة.
- (3) حسن، محمد حربى (1989). علم المنظمة الأصول والتطور والتكامل، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق.
- (4) المطيري، بدر ناصر (2003). مستقبل الوقف في الوطن العربي، إبراهيم البيومي (محرر)، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت.
- (5) خليل، عبد الرحمن أحمد (2000) المنظمات التطوعية ودورها المتنامي في السياسة الدولية، ورقة عمل مقدمة في ندوة المنظمات التطوعية، السودانية، وزارة العلاقات الخارجية.
- (6) عبد الله، ثناء فؤاد (1999)، قانون الجمعيات الأهلية الجديد والمسار الديمقراطي في مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد 247، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- (7) الحوسيني، خالد جاسم إبراهيم (2013). الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تتميم المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم.

- (8) محمد، محمد عبد الفتاح (2011)، إدارة الجودة الشاملة وبناء قدرات المنظمات الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- (9) أبو المعاطي، ماهر (1988)، إدارة المؤسسات الاجتماعية، تكنوماشين للطباعة، القاهرة.
- (10) القاضي، سامية الطاهر محمد (2008)، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية: دراسة حالة دور المنظمات الطوعية في معسكر السلام للنازحين بأم بدءة، كلية أم درمان، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.
- (11) يوسف، رحاب الطيب، والتكنينة، نوح عبد الرؤوف حامد (2014)، أثر التخطيط الاستراتيجي على منظمات المجتمع المدني: دراسة حالة جمعية قطر الخيرية (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان).
- (12) بهجان، أحمد (2000). البناء التنظيمي لمؤسسات المجتمع المدني، ورقة عمل مقدمة في ندوة المجتمع المدني في اليمن الواقع وآفاق المستقبل، مركز المعلومات وحقوق الإنسان، تعز ،اليمن.
- (13) محمد، محمد عبد الفتاح (2011)، إدارة الجودة الشاملة وبناء قدرات المنظمات الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- (14) شعبان، عبد الحسين (2008)، مفهوم المجتمع المدني ... بين التویر والتشهیر، الحوار المتمدن، العدد 2222
- (15) عز الدين، ناهد (2000)، المجتمع المدني، موسوعة الشباب السياسية، رقم 5، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

الفصل الخامس

المؤسسات غير الحكومية

دراسة حالة المجتمع المدني في مصر

تمهيد :

شهد العصر الراهن تبوء العلاقات العامة مكانة رفيعة داخل الهيكل التنظيمى فى إدارات العديد من المنظمات والمؤسسات الحديثة ، وعلى الرغم من تقawت الاهتمام بها داخل المنظمات ، فإنه أضحتى من المسلم به أن الحاجة إلى العلاقات العامة حاجة ملحة ، وأن الإنفاق على أنشطتها وتنفيذ برامجها لا يعد ترفاً ، بل له مبرراته الموضوعية . ()

إن الهدف الهدف الأساسي للعلاقات العامة داخل المؤسسات غير الحكومية ، هو تحقيق الانسجام والتواافق في المجتمع الحديث - الذي تسيد عليه التحولات والتغيرات الاجتماعية المستمرة- فالمهمة الرئيسية هي تحقيق التوافق بين عناصر المجتمع ومنظماته وهيئاته ، والتنسيق بين مصالحه المختلفة تحقيقاً لمصالح المجتمع ، وحتى تقوم إدارة العلاقات العامة في مؤسسات أو منظمات المجتمع المدني لابد للعاملين فيها من اتقان بعض المهام والأدوار مثل كيفية إدارة عملية الاتصال بالجمهور الداخلي والخارجي ، والخطيط لأنشطة المنظمات الخيرية ، وطريقة تصميم وتنفيذ البرامج الاجتماعية بها ، وتنظيم المناسبات الخاصة الاجتماعية ، وكيفية التعامل مع وسائل الإعلام التقليدية والحديثة ، وأساليب الإنتاج الإعلامي وصناعة وأنتج الموارد الإعلامية (المطبوعة- المسموعة- والمرئية) وكيفية بناء صورة ذهنية جيدة للمؤسسة لدى الآخرين . ()

وتهتم إدارة العلاقات العامة في منظمات المجتمع المدني من خلال التسويق الاجتماعي بتغيير ردود فعل الأفراد إزاء فكرة معينة أو هدف أو سلوك محدد لصالح المجتمع ، كما تتميز إدارة العلاقات العامة في منظمات المجتمع المدني بدورها الرئيس في إدارة الأزمات داخل الجمعية، حيث تعمل على تقاد ردود الفعل العشوائية غير المخطط لها عند حدوث الأزمات؛ وذلك للحد من الآثار السلبية الناتجة عن تلك الأزمات . وتعد أنشطة العلاقات العامة سواء الاتصالية أو التخطيطية أو البحثية أو التنظيمية أو التسويقية أو التقويمية في الجمعيات الخيرية أو منظمات المجتمع المدني ، هو بمثابة مجهودات أو محاولات متعددة لتنمية نوع من الصلات ، تسهم في دعم الفهم والاحترام المتبادل بين المؤسسة وبين الجمهور ؛ مما يعكس في النهاية على الصورة الذهنية للمؤسسة وسمعتها في المجتمع .()

ولذا تمثل العلاقات العامة اليوم أهمية كبيرة لمؤسسات المعاصرة ، والمدنية والحكومية، حيث تستهدف تحقيق التوافق والتكييف بينهما وبين جماهيرها التي تتعامل معها . وعليه جاء الفصل الراهن لتسلیط الضوء على العلاقات العامة في مؤسسات المجتمع المدني كما يلى :

أولاً- في مفهوم المجتمع المدني وتطوره :

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي ، حيث أشار إليه أرسطو باعتباره " مجموعة سياسية تخضع للقوانين " أى أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني .

فالدولة في التفكير السياسي الغربي القديم يقصد بها مجتمع مدنى يمثل تجتمعاً سياسياً، أعضاؤه هم المواطنين الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقاً لها .

ولقد تطور مفهوم المجتمع المدنى بعد ذلك في القرن الثامن عشر مرافقاً ظهور علاقات الإنتاج الرأسمالى ، ومن ثم بدأ التفرقة بين الدولة والمجتمع المدنى ، وظهر دور المجتمع المدنى في المحافظة على الدولة من الاستبداد السياسي ، وفي نهاية القرن الثامن عشر أشار الفكر السياسي الغربي إلى ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدنى ، الذى يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية ، وألا يترك للحكومة إلا القليل .

وفي مرحلة التنویر أواخر القرن الثامن عشر، ظهر المفهوم الحديث للمجتمع المدنى ، حيث تناول العلماء وقتئذ مفهوم المجتمع المدنى ، باعتباره موازياً للدولة ، لكنه منفصل عنها ، إذ عرف بأنه تجمع المواطنين وفقاً لمصالحهم ورغباتهم .

وفي منتصف القرن الـ 19 تحولت أنظار الفلاسفة السياسيين إلى الآثار الاجتماعية والسياسية للثورة الصناعية. وعليه حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدنى ، وفي ذلك الإطار اعتبره "كارل ماركس" ساحة الصراع الطبقي ، وبعد الحرب العالمية الثانية أعاد "أنطونيو جرامشى" الحياة إلى المفهوم ، حيث تصور المجتمع المدنى باعتباره نواه خاصة من النشاط السياسى المستقل ، يعمل أو يناضل ضد الاستبداد .

ولقد بُرِز مفهوم المجتمع المدني في العلوم الاجتماعية الغربية بعد انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد انهيار سور برلين عام 1989، وبدأ تردد المفهوم وربطه بالديمقراطية ، حيث بدأت تنتشر مقوله " لا ديمقراطية دون مجتمع مدنى " وثمة أدبيات عديدة في العلوم السياسية تشير إلى دور المجتمع المدني في انهيار الحكومات الاستبدادية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى والشرقية ، وشرق آسيا ، وأفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى ، ففي هذه المناطق سهل المجتمع المدني الديمقراطية ، عن طريق تقييد تسلط الدولة ، وتضخيم تكلفة القمع ، وحشد الدعم الدولي للإصلاحات .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التفرقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني ، حيث يمثل الأول الدولة وأجهزتها والتنظيمات والأحزاب السياسية التي تسعى للسيطرة أو الضغط عليها ، والآخر هو المجتمع المدني الذي يشتمل على الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والتطوعية ... إلى غير ذلك . ويعتمد تعريف المجتمع المدني على أربعة مقومات أساسية : ()

وفي هذا الصدد نشير إلى بعض التعريفات التي سلطت الضوء على المجتمع المدني :

الأول : واسع ويشمل المنظمات التي تعمل في الساحة بين القطاع العائلي والقطاع الخاص والدولة للتفاوض على المسائل التي تقع في دائرة الاهتمام

العام ، وهذا التعريف يشتمل فيه المجتمع المدني على جميع أنواع منظمات المجتمع المدني ، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والجمعيات المهنية والنقابات العمالية والمؤسسات الإعلامية والمراكز البحثية ، علاوة عن منظمات حقوق الإنسان .

أما التعريف الثاني ، وهو الذي يضيق من المفهوم ، والمجتمع المدني وفقاً لهذا التعريف يتكون من الهيئات التي تسمى بالمؤسسات الثانوية . وفي هذا التعريف يتم استبعاد المؤسسات الاجتماعية الأولية ، كالأسرة والقبيلة والعشيرة ، ويستبعد المؤسسات السياسية والحكومية ، إذ يستبعد أي مؤسسات ذات صلة بال المجال السياسي ، مثل الأحزاب . ويعتبر أن مؤسسات المجتمع المدني ليس لها أي صلة بالعمل السياسي ، كما يستبعد تلك التي تقوم على أسس مهنية ، مثل النقابات أو جماعات المصالح ، ويبقى بعد ذلك في نطاق المجتمع المدني " المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي من مؤسسات حقوقية وخدمية ، سواء كانت خيرية أو تنموية () .

وفي سياق متصل عرفت "أمانى قنديل" (المجتمع المدني بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً ، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، وهى غير ربحية ، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل ، أو بعض فئاته المهمشة ، أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر .

وفي ات السياق يعرف "سعد الدين إبراهيم" المجتمع المدنى " بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والإدارة السليمة للتتوع والاختلاف . ووفق هذا التعريف هو مجال لإبداء الرأى واحترام الرأى الآخر ، والتنافس الحر القائم على الإقناع بالحججة والاستماع إلى الرأى الآخر في إطار تنظيمات معينة ، هدفها الرئيس خدمة الصالح العام في نسق منظم ينبذ الفوضى والعنف . ولقد تم الاتفاق بين معظم الباحثين والمهتمين بالمجتمع المدنى على أن المؤسسات التالية تدخل في إطار ما يسمى بالمجتمع المدنى :()

- التنظيمات النقابية والاتحادات المهنية .
- منظمات حقوق الإنسان.
- تجمعات أساتذة الجامعة .
- الأحزاب السياسية(هناك من الباحثين من يعتقد بأنها لا تقع ضمن مؤسسات المجتمع المدنى).
- الجمعيات الخيرية .
- الجمعيات الدينية.
- جمعيات تنمية المجتمع (لجان الأحياء - اللجان النسوية).
- ثانيا- معوقات تطوير دور المجتمع المدنى في الوطن العربي :

أوضحت الأدبيات التي تم طرحها في إطار المجتمع المدني أن هناك بعض العوامل التي تقوض فاعلية دور المجتمع المدني في المجتمع :

- على الصعيد العام يمكن رصد بعض المعوقات أهمها :

أ- غياب الرؤية الواضحة في عملنا ؛ مما يجعلنا نفرق في الجزيئات والتفاصيل .

ب- طغيان ثقافة الانقسام والتشذب ؛ مما يبعثر الجهود ويعطل الطاقات ويسقط الهدف الرئيس .

ج- اعتماد أساليب النقد المتواصل خاصة السلبي والهدم .

د- تبني ثقافة القطيع في ممارساتنا أو أسلوب الأسود أو الأبيض ، أي أن نقوم بتغيير كل شيء دفعة واحدة أو لا نفعل شيئاً؛ مما يفضي إلى الفشل

هـ - هيمنة الفرد الـ BOSS في مجتمعاتنا ، في المنزل والمدرسة والجمعية والشركة ، الحزب والقبيلة ، وصولاً إلى الدولة وبالتالي غياب روح الفريق والعمل الجماعي .

و- التمسك بالرأي وغياب ثقافة الحوار البناء .

ز- وجود فجوة بين ما نقوله وما نفعله .

1- وبالنسبة للمعوقات على صعيد المجتمع المدني ذاته:

أ- عدم تبلور دور المجتمع المدني بشكل مستقل عن الدولة .

ب- سيادة العمل الفردي وغياب روح الفريق داخل بعض منظمات المجتمع

المدنى ، فلاتزال مجتمعاتنا يسود بها ثقافة الاعتماد على الفرد الذى

يفهم كل شىء وفي كل شىء ، غالباً هذا الفرد يكون هو رأس المؤسسة

ج- تراجع المساعدات المالية أو الإعانات والتبرعات المادية .

د- العائق التشريعى : إن التشريعات الناظمة للعلاقة مع الحكومة لا تزال

تغيب استقلالية مؤسسات المجتمع التام بشكل تام عن الدولة .

ه- وجود تناقض بين بعض مؤسسات المجتمع المدنى ؟ مما يولد صراع

على نطاق النفوذ .

و- تخلف برامج عمل وهياكل المؤسسات وضعف الممارسة الديمقراطية

الداخلية والتنافس والانقسام .

ز- غياب الديمقراطية السياسية والمجتمعية .

ح- تقليل المشاركة الأهلية والشعبية فى إدارة المجتمع وصنع القرار

السياسي .

ط- المركزية وسيادة منطق الاستبداد الأبوى والسياسى والتى تؤدى إلى

مصادرة العمل المدنى وتقليله .

ي- سياسة التميز من قبل القطاع العام بين مؤسسة وأخرى ينعكس على

العلاقات الداخلية بين المؤسسات الأهلية ، فيما يتعلق بتوزيع الأدوار

واتخاذ المواقف من السياسة الاجتماعية والإنسانية للحكومة .

ك- عدم توافر الإحصاءات والمعلومات الدقيقة ، ينتج عنه عدم التمكن من

وضع سياسة وطنية إنسانية شاملة ، يسهم بها مؤسسات المجتمع المدنى

؛ مما يفضى إلى استمرار الأزدواجية في المشاريع ، وهدر الطاقات وبعثرة الجهد ، وتكرار الأنشطة .

لـ- تفاوت العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ، واختلاف ذلك من دولة إلى أخرى ، فيما يتعلق بأهمية تلك المؤسسات ودورها في التنمية .

ثالثاً - وظائف العلاقات العامة في مؤسسات المجتمع المدني :

منذ ظهور العلاقات العامة في العصر الحديث وهي محور جدل ونقاش حول أهميتها وتأثيرها على نشاطات المؤسسات كافة ، ومنها مؤسسات المجتمع المدني ، ولقد قسم العلماء وظائف العلاقات العامة في مؤسسات المجتمع المدني .

1- وظائف العلاقات العامة بالنسبة لجمهور مؤسسات المجتمع

المدني :

-تهيئة جو صالح بين المؤسسة والأفراد وبعضهم البعض داخل المؤسسة (الجمهور الداخلي) .

- التأكد من أن جميع الأخبار التي تنشرها على الجمهور صحيحة وسليمة - مساعدة الجمهور في تكوين رأي سليم ، وصورة ذهنية جيدة عن المؤسسة - شرح سياسات المؤسسة وأهدافها للجمهور .

-تعريف جمهور المؤسسات بخدماتها .

2-وظائف العلاقات بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني ككل:

- التأكد من أن أهداف المؤسسة وأغراضها وأعمالها تلقى الاهتمام الكافى من فئات الجمهور المختلفة .
 - حماية المؤسسة من الشائعات التى تؤثر على سمعتها .
 - تزويد المؤسسة بالتطورات والتحولات كافة التى تحدث فى الرأى العام .
- رابعا- وظائف العلاقات العامة بالنسبة لإدارة مؤسسة المجتمع المدني :**
- إدارة العلاقات العامة فى مؤسسة المجتمع المدني تعمل كمستشار شخصى لأعضاء مجلس الإدارة .
 - تعمل كمنسق بين الإدارات المختلفة .
 - أخبار الإدارة العليا للمؤسسة برد فعل سياساتها بين فئات الجمهور المختلفة .
 - بحث وتحليل جميع المشاكل التى تهم الإدارة ورفعها إليها والمساعدة فى حلها

خامسا- وظائف العلاقات العامة نحو مجتمع المؤسسة :

تهدف العلاقات العامة فى مؤسسات المجتمع المدني التى تعمل فى مجال التطوع إلى تطمية العلاقات مع المؤسسات والجماعات الأخرى الموجودة فى المجتمع ، وتسهم العلاقات العامة فى تكوين رأى عام إيجابى فى المجتمع نحو المؤسسة. وهناك من يرى أن وظائف العلاقات العامة فى المؤسسات الخاصة بالمجتمع المدني هى خمس وظائف :

1-البحث :

ويعني قياس اتجاهات الرأى العام بين جماهير المؤسسة (الجمهور الداخلى والخارجى) ، وكذلك دراسة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على المؤسسة .

2-التخطيط :

ويعني رسم سياسة العلاقات العامة بالنسبة للمؤسسة مع مراعاة التوفيق الزمنى .

3-التنفيذ :

ويعني تنفيذ الخطط والاتصال بالجماهير المستهدفة .

4-التنسيق :

يعنى الاتصال بالمسؤولين فى داخل المؤسسة ، وكذلك الاتصال بالهيئات والأفراد خارجها والتنسيق بين الإدارات المختلفة داخل المؤسسة وخارجها .

5-التقييم :

ويعني قياس المردود الفعلى لبرامج العلاقات العامة والقيام بالإجراءات الصحيحة لضمان فعالية البرامج ولتحقيق أهدافها .()

مراجع الفصل الخامس

- 1- محمود يوسف مصطفى : مقدمة في العلاقات العامة ، مرجع سابق ، ص 11.
- 2- عبد الراضى البلاوشى وآخرون: مرجع سابق، ص 13.
- 3- عبد الراضى البلاوشى وآخرون : مرجع سابق، ص 15 .
- 4- محمد العجاتى : عن المجتمع المدنى والمجال العام الحالة المصرية، سلسلة الأوراق الشهرية لمنتدى البدائل العربى - الورقة (6)، 2010، ص ص 3- المرجع السابق : ص 7.
- 5- أمانى قنديل : الموسوعة العربية للمجتمع المدنى ، مكتبة الأسرة ، 2008، ص 10 .
- 6- بلعيور الطاهر : المجتمع المدنى كبديل سياسى في الوطن العربى ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خضر بسكرة، العدد العاشر ، نوفمبر 2006، ص ص 123، 124.
- 7- عبدالراضى البلاوشى وآخرون : مرجع سابق، ص ص 20-25.
- 8- كامل مهنا: تقييم دور المجتمع المدنى لتعزيز مشاركته في عملية التنمية، الجامعة العربية، القاهرة، 2008، ص ص 4- 8 .

الفصل السادس

وسائل التواصل الاجتماعى الحديثة ونظمات المجتمع المدنى

تمهيد :

أفضى زيادة معدلات نمو أدوات التواصل الاجتماعي ، والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمستخدمي أدوات التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية إل تغيير عملية التواصل الاجتماعي ونمو العلاقات الاجتماعية العابرة للقوميات والحدود . () وكذلك اثراء عمل ادارات العلاقات العامة وتسهيل ارتباطها بجمهور المؤسسة وتكوين علاقات ايجابية معه تسهم فى رسم صورة ذهنية جيدة عن المؤسسة .

لقد ساهم الإنترت فى تكوين (تشكيل) فضاء جديد وهو الفضاء الرمزي Cyber Space الذى يعد إطاراً جديداً لعلاقات اجتماعية عابرة للقوميات والأماكن () ، حيث إن التجمعات الافتراضية تشير إلى تجمعات اجتماعية لإمكانية بمعنى لا يجمع بين أعضائها إطار جغرافى ولكن هذه التجمعات ، تشمل أفراد ينتمون إل هوايات وقوميات مختلفة ، وهى التى تجتمع حول وسيلة تجمع بين أعضاء هذه الجاليات التى تنتشر فى الفضاء الرمزي ، وهى الشبكة الدولية للمعلومات التى ساهمت فى تشكيل علاقات تتجاوز الإطار الفيزيقى المكانى وتفاعل الوجه بالوجه وشكل مستخدموها وخاصة الذين يجمع بينهم اهتمامات مشتركة جماعات يطلق عليها Virtual Community الجماعات الافتراضية وهى شكل جديد من أشكال التفاعل الإنسانى تتكون

هذه التجمعات من مجموعة من الأفراد والذين يستخدمون الحاسوب الآلي للاتصال بينهم دون الاتصال بينهم دون الاتصال وجهاً لوجه . ()

أولاً - ماهية المجتمع الافتراضي :

وإذا حاولنا التوصل إلى تعريف للمجتمع الافتراضي Virtual Community ، نجد أن هذا المفهوم يعد من المفاهيم الجديدة التي ظهرت من خلال ثورة الاتصالات الحديثة ، وأن هناك عدة ترجمات له ؛ وذلك نظراً لحداثة المصطلح ، فنجد على سبيل المثال من يسميه المجتمع الافتراضي ، أو المجتمع على الخط أو الجماعة الإنترنطية . () أو الجماعات الفضائية ، أو الجماعات المتخيلة ، وعلاوة على ذلك فقد تعددت التعريفات حول مفهوم المجتمع الافتراضي من ذوى التخصصات المختلفة ، فقد عرفته ويكيبيديا الموسوعة الحرة بأنه " عبارة عن شبكة اجتماعية لمجموعة من الأفراد الذين يتفاعلون فيما بينهم باستخدام وسيلة تواصل ما ، متوازيين كل الحواجز الجغرافية والسياسية سعياً وراء الاهتمامات والأهداف المشتركة . ()"

وعرفه " هارولد راينغولد " بقوله " إن المجتمعات الافتراضية هي تجمعات اجتماعية تنشأ من الشبكة Net ، حين يستمر أنس بعد كاف فى مناقشاتهم علينا لوقت كاف من الزمن بمشاعر إنسانية كافية لتشكيل شبكات من العلاقات الشخصية فى الفضاء السايبيرى . ()"

وعرفها " جونasan ليزار Jonathan Layzer " بأنها " تجمعات تشكلت من خلال شبكة الإنترت لا يقطن أعضاؤها منطقة جغرافية واحدة ، ولكنهم

موزعون في أنحاء مختلفة ومنتشرة حول العالم يجمع بين هذه التجمعات اهتمامات مشتركة ومختلفة ، وتتعدد أنماط هذه التجمعات ما بين تجمعات تجارية وتجمعات طبية وتنسخ لتشمل أنماط أخرى متعددة ، وفي هذا الصدد يرى " برينر Brenner " أن مفهوم الجماعات الافتراضية مفهوم مركب يشير إلى علاقات تظهر بين الأفراد الذين يتشاركون عبر الانترنت ، وقد طرح " برينر " هذا المفهوم السنوي الذي عقد في لندن في سبتمبر 2001 .)

ومن الطرح الفائت لماهية المجتمع الافتراضي نستنتج عدة نقاط :

1-إن المجتمعات الافتراضية في كثير من الأوقات تكون رد فعل على وضع مترد قائم ، أو لملء فراغ لدى المشتركين ، أو لتحقيق أغراض ومنافع أخرى .

2-إن المجتمعات الافتراضية تشير إلى تجمعات اجتماعية لا مكانية .

3-هناك اتفاق بين التعريفات كافة على وجود اهتمامات مشتركة ، بحيث يشترط لعضوية الفرد في إحدى الجماعات الدخول إلى موقع الجماعة التي تتحقق واهتماماته .

4-العلاقات في المجتمعات الافتراضية ليست علاقات وجهاً لوجه .

5-الأفراد قد يدخلون ويتفاعلون مع بعضهم بعضاً أسماء وهمية مستعارة ، ولذا يصعب دراسة تلك المجتمعات .

ثانياً - ظهور المجتمعات الافتراضية :

ترجع بداية ظهور المجتمع الشبكي إلى فترة السبعينيات ، عندما ظهرت شبكات الحواسيب لغرض التعليم ، مثل شبكة بلاطو PLATO في بيئة السبعينيات ، كذلك ظهور شبكة آربانت ، وفي فترة لاحقة من أواخر السبعينيات وأوائل السبعينيات ، وغير ذلك من شبكات الحواسيب في السبعينيات والثمانينيات .

ولقد صاغ مصطلح "المجتمع الافتراضي" الباحث والكاتب الأمريكي "هاورد رلينغولد" في كتابه حول المجتمع الافتراضي المعنون بـ "الجماعات الافتراضية" ، والذي يشير فيه إلى أن هذه الجماعات تجمعات اجتماعية تشكلت في أماكن متفرقة في أنحاء العالم ، يتقاربون ويتواصلون فيما بينهم عبر شاشات الكمبيوتر والبريد الإلكتروني ، ويتداولون المعرفة فيما بينهم ويكونون صداقات ، ويجمع بين هؤلاء الأفراد اهتمام مشترك ، ويحدث بينهم ما يحدث في عالم الواقع من تفاعلات ، ولكن ليس عن قرب ، وتتم هذه التفاعلات عن طريق آلية اتصالية هي الانترنت الذي بدوره ساهم في حركات التشكيل الافتراضية .)

وفي فترة الثمانينيات ظهرت مجموعة من نظم المجتمعات الافتراضية ، عرف "رلينغولد" ببعضها بشكل عملي ، واشترك فيها ، مثل مجتمع نظام "تويكس TWICS" الذي أسس في طوكيو ، و"سي. آي. إكس CIIX" في لندن ، وكالفاكوم "Calva com" في باريس ، و"يونزن特 Usenet" في الولايات المتحدة ، وهذه المجتمعات كانت عبارة عن مجموعات من البشر

يناقشون مئات الموضوعات المختلفة ، ويرتحلون حول العالم عبر البريد الالكتروني لملايين من المشاركين في عشرات البلدان ، إضافة إلى مشاركتهم في برامج معينة للبحث عن المعلومات ، تدار من قبل أشخاص يتداولون المعلومات حول مواضيع وقضايا خاصة وعامة ، مثل قرارات وأحكام المحاكم والهيئات التشريعية ، أو استخدام برامج تزود بمعلومات وصور معينة من قبل مشاركين معينين مثل " صور الأقمار الصناعية للطقس عبر المحيط الهادى " ، أو استخدام تقنيات اتصال مزدوجة بين المحادثة والكتابة مثل تقنية الدردشة عبر الانترنت ، والتي شكلت مجتمعات افتراضية واسعة جداً في مختلف قارات الكره الأرضية إنها مجتمعات مليئة بشتى وقائع الحياة وأنشطتها اليومية من الجنسين ذكوراً وإناثاً ، مثل الدخول في الحوارات والدردشات ، وتبادل الآراء والأفكار والمعارف ، والجدل حول مواضيع ثقافية وسياسية واقتصادية ، والقيام بإجراءات وصفقات تجارية ، وتبادل المشاعر والأحساس ، والتخطيط لأعمال مشتركة .()

إن أهم ما يميز المجتمعات الافتراضية هي أنها متاحة للأفراد الذين يريدون المشاركة في أد نماطها ، فالمدينة الافتراضية على حد قول Michael Alberta Ropert "Jenkinson البرتا روبرت وميشيل جينكنسون" أنها مدينة لا تتم ، فهناك دائماً أفراد مشتركون في التفاعلات الافتراضية حتى في منتصف الليل ، ولا غرابة في ذلك ، فقد أصبح الانترنت بشكل عام جزءاً من حياة الناس والجماعات الافتراضية بأنماطها المختلفة ، باتت تشكل أهمية للعديد من المهتمين بالانترنت ، وذلك ما دعا " ماريا

باكردجيها Maria Bakardjieva " أن تشير إلى أن الحاسب الآل أصبح أسلوب حياة .()

ثالثاً - الأهمية المجتمعية للمجتمعات الافتراضية () :

ما من شك أن المجتمعات الافتراضية حققت نجاحاً كبيراً على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ، أحرزت من خلاله إشباعاً للحاجة الاجتماعية في التعارف والاتصال ، وإشباع الاحتياجات المختلفة للمشاركين من مختلف الجنسيات والأعمار والثقافات ، ولقد اتسع نطاق المجتمعات الافتراضية على الانترنت ، فمع أوائل هذا القرن وفي عام 2001 بالتحديد تجاوز عدد مستخدمي "أمريكا أون لاين (AOL ، وهي شركة أمريكية للتسويق ، وتعتبر رائدة في مجال خدمات المعلومات التجارية ، ومن أكبر مزودي الانترنت في العالم ، وتجاوز عدد مستخدمي قاعدة خدماتها 29 مليوناً من الأفراد الذين يتصلون ويشتركون في عملية التفاعل الاجتماعي عبر الشبكة ، باستخدام البريد الإلكتروني وغيره .

وكذلك تدعم شبكة مايكروسوفت الشهيرة أكثر من 230 مليون مستخدم ، هذا علاوة على تزايد المستخدمين الجدد لها كل شهر . وفي المجتمعات الافتراضية إم.إس.إن MSN، ويوجد مئات الآلاف من المشاركين ، وهناك أكثر من 104 ملايين مستخدم في شبكة آي.سي. كيو ICQ و 91,500 جماعة تستخدم خدمات يوزنت الشبكية ، وفي السنوات الأخيرة

تزايدت هذه الأعداد وأصبحت مئات الآلاف ، وربما الملايين في بعض المجتمعات الافتراضية .

إن ثمة أعداداً هائلة من البشر يستخدمون تكنولوجيات وتقنيات المجتمعات الافتراضية ، فيتصلون مع بعضهم البعض ويتحاورون ويتناقشون ، ويتحدثون كأصدقاء وكأسر وعائلات ، وكزملاء وأناس ربما يقطنون في الأمكنة الجغرافية نفسها ، وربما تفصل بينهمآلاف الأميال ، أناس ربما لا يلتون أبداً وجهاً لوجه ، يتناقشون في الأمور كافة ، ويتجادلون حول أدق الاهتمامات والتفاصيل ، يناقشون يحللون حلقات تلفزيونية أحداثاً عالمية ومحلية ، وأخباراً عاطفية ، يسرد بعضهم لبعض أخبارهم اليومية ، وأخبار أسرهم وغير ذلك من أمور .

ويشير كل ما سبق إلى أن المجتمعات الافتراضية تجسد واقعاً اجتماعياً افتراضياً ، وحية جديرة بالاهتمام والدراسة ، ومن ثم في تجسد نمطاً ثقافياً وحياتياً جديداً وملئ بالسلبيات والإيجابيات ، ولعل من أبرز سلبيات تلك المجتمعات هو انعدام الحدود الثقافية وذوبان الفوائل الأخلاقية والدينية والهوايات، والخصوصيات بين الأفراد والجماعات. فتلك المجتمعات تؤثر في المشاركين فيها بشكل أو بآخر ، وبخاصة صغار السن ، وغير المتمسكون بقوه أصولهم الفكرية والفلسفية ، وانتماءاتهم الدينية والقومية .

وتجرد الإشارة في هذا الصدد إلى أن ثمة عوامل وأسباب تشير إلى ضرورة دراسة المجتمعات الافتراضية والتعرف عليها أهمها :

1- إنه على الرغم من أن الانترنت ، أتاح ملايين الناس إمكان الاتصال ببعضهم بعضاً ، منذ عقود فإن المعرفة حول تلك المجتمعات وطبيعتها لا تزال قليلة .

2- المشاركون في المجتمعات الافتراضية أعدادهم هائلة ، ويتميزون بالتنوع الثقافي والعمري والخبرات التقنية والتعليمية ؛ ولذا يتطلب الأمر تعميق فهم الفعل التكنولوجي ، وكيف يمكن تطوير الوسائل والطرق الاستعملية ، بما يفيد الجانب الاجتماعي لهذه المجتمعات .

3- إن التعرف على هذه الجماعات ، ودراستها بشكل مباشر خصوصاً بالتعامل معها بالمشاركة والمراسلة والاتصال على الخط (النت) ، يتيح إمكان التعرف على توقعات مهمة واستبطانات مفيدة ، بشأن تطويرها اجتماعياً وثقافياً وخدماً لشبكات الحواسيب .

4- إن الاحتياجات الحكومية والتجارية والتعليمية من قبل الوكالات والمؤسسات المحلية والدولية تحتاج لإدماج المجتمعات الافتراضية لممارسة أنشطتها المختصة ، مثل دفع الضرائب ، الحصول على التراخيص ، والدعم الاجتماعي ، والعمل الصحي ، وجمع المعلومات ، شراء السلع ، ... وغيرها، الأمر الذي يتطلب مزيداً من معرفة هذه المجتمعات وتطويرها لتلبية هذه المتطلبات .

إن التكنولوجيا الحاسوبية ، بمنزلة العمود الفقري للمجتمعات الافتراضية ، فقد أسهمت التكنولوجيا المستخدمة على النت في تطوير المجتمعات الافتراضية لشبكات الحواسيب على المستوى الاجتماعي

والثقافى والتجارى والاتصال ، ولونظرنا إلى الكنولوجيا المستخدمة عبر عقود فى شبكات الحواسيب لوجدناها كانت أساساً لابد منه لنشوء وتنامي هذه المجتمعات الافتراضية .

لقد كان ولا يزال البريد الالكتروني أول أداة اتصال على الانترنت وأكثره استخداماً طور من قبل آربانت فى 1972 بعد أن ابتكره رأى توملينسون Ray Tomlinson فى عام 1971 ، وعلى عدة مراحل وعقود تطور الانترنت حتى وصل للمرحلة التى نشهدها فى وقتنا الحالى وساهم فى تطور ونمو المجتمعات الافتراضية بشكل لا يستطيع أن ينكره أحد والمجتمعات الافتراضية يمكن أن تتتنوع وفق عاملين رئيسين : التفاعلات الاجتماعية ، والتكنولوجيا المستخدمة .

رابعاً - شبكات الاتصالات والحواسيب :

أفضى التطور المستمر لأنظمة وبرامج الكمبيوتر إلى انتشار استخدام الكمبيوتر في مناحي الحياة كافة ، حتى أصبح لا يوجد مجال من مجالات الحياة إلا وأصبح الكمبيوتر شريك في إدارة وتنظيم العمل فيه . ويمثل استخدام الشبكات أهم تطبيقات الكمبيوتر في مجال إدارة الأعمال ، حيث إنه لا توجد منشأة كبيرة أو صغيرة أو مصنع أو مدرسة أو بنك أو جامعة إلا وبها شبكة تسهم في إدارتها وتشغيلها .()

1-ماهية الشبكة :

شبكة الحاسب هي مجموعة من أجهزة الحاسوب وأجهزة الربط المحيطة التي تتصل بعضها ، وتحتاج لمستخدميها أن يتقاسموا المعلومات الواردة للشبكة والأجهزة المتصلة بالشبكة مثل الطابعة CD-Rom ومحرك القرص المدمج Modem وموديم Pinter وغيرها Drive ().

وتكون شبكة الحاسب في أبسط صورها من جهاز حاسب شخصي متصلين ببعضهما عن طريق كابل توصيل Connection ، تنتقل البيانات عن طريق بين الجهازين بسهولة ويسر ، بالإضافة إلى إمكانية تبادل المعلومات بين الأجهزة المتصلة بالشبكة ، يمكن لهذه الأجهزة المشاركة فيما بينها في الموارد Resources ، والملحقات المتصلة بهذه الأجهزة مثل ، الطابعات والماسحات الضوئية ، ومشغلات أسطوانات الليزر وغيرها من الموارد والملحقات التي يمكن المشاركة بها ، وتسمى مجموعة أجهزة الكمبيوتر والملحقات المتصلة ببعضها بشبكة الحاسب Computer Network ().

2-تصنيف الشبكات :

يستند تصنيف الشبكات على عدة معايير من أهمها :

أ- المعيار الأول : توزيع قدرات المعالجات ، تقسم الشبكات وفقاً لهذا المعيار إلى ثلاثة أنماط هي :

- شبكات ذات معالجات مركبة Central Computing ، وفى هذا النمط تتركز قدرات المعالجة كلها فى الحاسوب المركب .
 - شبكة ذات معالجات مستقلة Alternative Computing وفى ذا النمط تكو قدرات المعالجة قائمة عل الطرفيات اتها ، حيث تتم عملية المعالجة فى الطرفية دون الحاجة إلى التعاون بين عقد الشبكة ، ولكن الشبكة تؤمن لتاك الطرفيات إمكان تبادل الملفات فيما بينها ، إضافة إلى تشارك بعض الموارد كالطابعة والماسح الضوئي Scanner وخط النت .
 - شبكة ذات معالجات متعاونة Collaborative Computing
 - هذا النمط هو آخر ما وصلت إيه تكنولوجيا الشبكات ، إذ تؤمن فيه جميع إمكانيات تبادل اللغات والخدمات ، إضافة إلى تقسيم وتوزيع مهام المعالجة على عقد الشبكة كلها ، ومن ثم تجمع النتائج الجزئية من كل طرفية لتكوين النتيجة النهائية .
- ب- المعيار الثانى : علاقة الأنظمة ببعضها ، وتنقسم الشبكات وفقاً لهذا المعيار إلى :

- شبكة النير للناظير Peer to peer وهى شبكة تحتوى على طرفيات Terminals متوازنة القدرات ، حيث يتم فيما بينها تبادل للملفات والبريد وتشارك الموارد مثل الطابعة أو الماسح الضوئي أو وسائل الاتصال .

• شبكة الخادم / المستفيد Client/Server ، وترتكز في ذه الشبكات خدمة أو أكثر في إحدى عقد الشبكة ، وهي جهاز الخادم ، ويكون ذلك الجهاز ذو مواصفات خاصة تمكّنه من تقديم مستوىً متّميّز من مشاركة الخدمات ، وقد يكون هذا الجهاز خادماً لخدمة واحدة أو أكثر ، وبشكل عام فإن الشبكة قد تتضمّن الخوادم التالية : خادم الطابعة ، وخادم الملفات، خادم الاتصالات ، و... وغيرها .

ج- المعيار الثالث : التوزيع الجغرافي :، وتنقسم الشبكات وفقاً لهذا المعيار إلى :

• الشبكات المحلية (LAN) وهي مكّنة من مجموعة من الحاسوبات المتصلة بعضها في حدود مبني صغير أو شركة صغيرة ، وقد تم إعداد تصنيف الشبكة المحلية في الثمانينيات بأن عدد أجهزة الكمبيوتر بها في حدود 30 جهازاً متصلة بعضها ب CABLATS توصيل لا تزيد عن 600 م .

• شبكات الحاسوب بالمدينة (Metropolitan Area Networks) وتمتد حدود هذه الشبكة إلى مساحة أكبر من مساحة الشبكة المحلية ، فقد تشمل الشبكة مجموعة فروع لمؤسسة موزعة داخل مدينة كاملة ، أو مجموعة مدارس منتشرة بالمدينة ، ولكنها تحافظ على هيكلة شبكة المدينة نفسها من حيث استخدامها لخطوط اتصال مخصصة ذات سرعات عالية وبروتوكولات محددة .

- الشبكة الموسعة Wide Area Network (WAN) ، وهي مجموعة من الشبكات المحلية LANS المتصلة ببعضها بإحدى طرق التوصيل ، وتمتد هذه الشبكة خلال منطقة جغرافية كبيرة جداً فقد تشمل دولة كاملة أو مجموعة دول ، أو قد تصل حدودها إلى العالم أجمع تعد شبكة الانترنت مثلاً للشبكة الواسعة التي تغطي معظم دول العالم .
- د- المعيار الرابع : الهيكلة Topology، وتنقسم الشبكات ون حيث هيكلها إلى الأنواع التالية :

- شبكات ذات هيكلية نجمية Star topology ، وتنصل الأجهزة المكونة لهذه الشبكة مثل أجهزة الحاسب والطابعات والماسحات بنقطة مركبة واحدة ، وتكون هذه النقطة موزعاً شبكيًا.
- شبكة ذات هيكلية حلقة Ringtopology يكون وسط النقل في هذه الهيكلية على شكل حلقة ، حيث يتصل كل جهاز بالجهاز المجاور له مع ربط الجهاز الأخير بالأول.
- شبكة ذات هيكلية خطية Bus topology يكون وسط النقل هو العمود الفقري لهذه الهيكلية عبارة عن وصلة واحدة تتصل بها جميع أجهزة الشبكة .
- شبكة ذات هيكلية ترابطية Mesh topology وتن تكون هذه الهيكلية من ارتباط كل عقدة فيها بالعقد الأخرى في الشبكة ، فإذا

اتصلت العقدة بجميع العقد الأخرى في الشبكة فإن الهيكلية تكون ترابطية كافية ، أما إن كانت العقدة تتصل ببعض العقد فإن الهيكلية تكون عندئذ تربطية جزئية.

- هيكلية شجرية Hierarchical topology و تتكون هذه الهيكلية من ارتباط كل عقدة فيها بالعقد الأخرى في الشبكة .
 - هـ - المعيار الخامس : أنواع الشبكات Network Types، وتقسام الشبكات وفقاً لهذا المعيار إلى :
 - شبكات سلكية Wire – line Network و تستخدم هذه الشبكات عدة أنواع من وسائل نقل المعلومات كوابيل محورية ، وأسلاك ثنائية مجذولة ، وألياف ضوئية .
 - شبكات لا سلكية Wireless network و ينقسم هذا النوع من الشبكات إلى قسمين ، الأول شبكات ذات اتصال باستخدام موجات الراديو ، والثاني شبكات ذات اتصال باستخدام الأشعة تحت الحمراء و تجدر الإشارة إلى أن تحديد نوعية الشبكة (المحلية) التي سيتم اختيارها يتوقف على مجموعة من العوامل :
 - درجة السرية المطلوب .
 - عدد الأجهزة المطلوب توصيلها على الشبكة .
 - نوعية المستخدمين العاملين على الأجهزة .
 - الإمكانيات المادية المتوفرة .
 - التوسعات المستقبلية للشبكة .

ولذلك لا يمكن القول بأن هناك نوع من الشبكات المحلية أفض
من الآخر ، وإنما يختلف ذلك وفقاً لظروف كل شبكة ، فعلى
 سبيل المثال إذا كان عدد أجهزة الكمبيوتر المطلوب توصيلها مع
 بعض خلال شبكة لا يزيد عن عشرة أجهزة ، والغرض الأساسي
 من توصيلها هو الاستخدام المشترك لطابعة أو فاكس مودم مثلاً
 دون احتياج لدرجة من السرية والحماية ، في هذه الحالة يكفي
 توصيل الأجهزة خلال مجموعة من خلال شبكة متاظرة Peer
 to peer ، وإذا كان عدد الأجهزة كبير وكانت السرية مطلب
 أساسي مع إمكانية توسيع الشبكة في المستقبل ، في هذه الحالة
 يجب استخدام شبكة من النوع Server based network حيث
 لا بديل عن ذلك في هذه الحالة .

أهمية وفوائد شبكات الحاسب ():

تطور الشبكات لخدمة شركات الأعمال والعكس تحدد شركات
 الأعمال كثير من توجهات الشبكات ؛ ولذا فإن الأثر بين الشبكات والأعمال
 تفاعل ، أي أن الشبكات تؤثر على الأعمال ، والأعمال تؤثر في الشبكات ، وأكثر
 قطاعات الأعمال استفادة من تكنولوجيا الشبكات ، هي قطاعات الأعمال
 المتوسطة والمصغيرة ، ويمكن إيجاد منافع الشبكات لها فيما يلى :

- تتيح الشبكات إمكان المشاركة في الموارد من طابعات ومساحات ضوئية وملفات ، علاوة على الانترنت ؛ مما يخفف التكلفة بشكل كبير .
- تأمين التواصل الدائم بين الموظفين والعملاء ؛ مما يرفع من شأن الشركة عند عملائها ، ويرفع رصيدها في قطاع الأعمال .
- تسهيل متابعة سير العمل وتنظيمه وتوزيع عبء العمل بين الموظفين بشكل عادل .
- بناء قاعدة لانطلاق إلى الأعمال الالكترونية التي ستلغى التفاوت بين الشركات الكبيرة والصغيرة ، وتقسح المجال للتنافس بينهم على قدم المساواة .
- تحديد الصالحيات بشكل دقيق ؛ مما يسهم في تحديد المسؤوليات وضبط العمل .

3-كيف ننشأ شبكة حاسب ():

قبل أن نتعرف على طريقة وكيفية بناء شبكات الحاسب ، يجب أولاً أن نتعرف على المتطلبات الواجب توفيرها حتى يمكننا بناء الشبكة .

وتختلف هذه المتطلبات حسب نوعية الشبكة المطلوب بنائها ، حيث تحتاج شبكات الحاسب التي تشمل على مزودات أو خادمات للشبكة Server لمجموعة من المتطلبات زيادة على ما تحتاجه شبكات الحاسب من النوع **Peer to peer** ، كما تختلف هذه المتطلبات وفقاً لاختلاف وسط نقل البيانات ، ومن متطلبات الشبكة بصفة عامة :

- ❖ أجهزة الكمبيوتر .
- ❖ كرت الشبكة .
- ❖ كابلات التوصيل .
- ❖ نظام التشغيل .
- ❖ بروتوكول الاتصال .

وتعتبر مرحلة تحديد المتطلبات ونوعياتها من أهم خطوات بناء الشبكة ، حيث لا توجد قاعدة محددة يمكن إتباعها لاختيار المتطلبات - كنوعية كابلات التوصيل أو كروت الشبكة على سبيل المثال - وإنما سيختلف الأمر من شبكة لأخرى ، ولذلك فعلى الشخص المسؤول عن بناء الشبكة دراسة طبيعة المكان المقترن لبناء شبكة ، وكذلك الغرض من بناء الشبكة ودرجة السرية المطلوبة لتحديد نوعية الشبكة، وبالتالي يمكن تحديد المتطلبات اللازم توفيرها لبناء هذه الشبكة.

○ أجهزة الكمبيوتر :

تنقسم أجهزة الكمبيوتر التي يمكن استخدامها لبناء الشبكة إلى نوعين هما :

▪ **محطات العمل : Workstations**

وهي أجهزة الكمبيوتر المخصصة لمستخدمي الشبكة ، وتخالف إمكانيات هذه الأجهزة وفقاً لعدة عوامل منها نظام التشغيل الذي سيعمل على هذه الأجهزة ، وطبيعة التطبيقات التي سيتم تشغيلها عليها ، فعلى سبيل المثال فإن نظام التشغيل Windows 95 يتطلب

ألا يقل حجم الذاكرة RAM عن 8MB والممعالج Processor عن Windows NT Workstation 4,0 386DX في يتطلب ألا يقل حجم الذاكرة RAM عن 12MB ، والممعالج 386/25 ، ويفضل ألا تعمل الأجهزة على الحد الأدنى ، وإنما يجب أن تكون إمكانيات الأجهزة أعلى بدرجة كبيرة عن الحد الأدنى ، وذلك لزيادة سرعة وكفاءة الأجهزة، زادت الكفاءة العامة للشبكة ككل .

وتشتمل محطات العمل Workstation في كل من شبكات والشبكات التي تعتمد على وجود مزودات أو خادمات Peer to peer . Server Based

■ مزودات أو خادمات الشبكة Servers :

وتتوارد هذه الأجهزة في شبكات الكمبيوتر التي تعتمد على وجود مزودات خدمات فقط ، حيث تستخدم هذه الأجهزة لتزويد محطات العمل Workstations بالخدمات المختلفة .

كما تستخدم في أغراض التحكم والإدارة والسيطرة على موارد الشبكة وتبني سير العمل بواسطة مدير الشبكة System Administrator وتميز المزودات Serves بإمكانياتها العالية بصفة مقارنة بمحطات العمل Workstations ، وستختلف هذه الإمكانيات وفقاً لنظام التشغيل الذي سيعمل عليها ، وتوجد عدة أنواع من المزودات Serves تختلف وفقاً لبيعة استخدامها ومنها :

أ - Primary Domain Controller (PDC) :

وهو المزود الرئيس لشبكة ، فلا يمكن أن تعمل الشبكة دونه ، وتوجد حسابات المستخدمين User Account وحسابات المجموعات Group التي تحدد الحقوق والقيود التي تحكم استخدام كل مستخدم لموارد account الشبكة ، كما يستخدم من قبل مدير الشبكة في عمليات الإدارة والسيطرة على الشبكة ككل .

ب - Back Up Domain Controller (BDC) :

وهو عبارة عن نسخة كاملة للخادم أو المزود الرئيس لشبكة PDC تستخدم في حالة حدوث عطل له ، حيث يحل هذا المزود محل هذا المزود محل المزود الرئيس حتى تستمر الشبكة في العمل .

ج - Stand Alone Server :

وهو عبارة عن مزود Server مستقل يتم إضافته للشبكة غرض خاص ، فعلى سبيل المثال يمكن إضافة مزود Server يتولى عملية الإدارة والسيطرة على طابعات الشبكة ويسمى في هذه الحالة بمزود الطباعة Print Server ، كما يمكن استخدام أحد المزودات كمخزن آمن مستقل لملفت البيانات بالشبكة ، وهنا يسمى المزود بمزود الملفات File Server ، أما إذا كان الغرض من الشبكة هو استخدامها لإدارة شركة مثلاً من خلال مجموعة من البرامج التطبيقية التي تعمل بعدة واجهات Interfaces فيمكن إضافة مزود خاص لتنظيم عمل هذه التطبيقات ، ويسمى هذا المزود بمزود التطبيقات

Application Server كما توجد العديد من الأنواع الأخرى للمزودات ، مثل مزودات البريد Mail Server التي تستخدم لإدارة عملية إرسال واستقبال الا Mail من وإلى الشبكة ، وبالتالي فإن الإمكانيات والمتطلبات الواجب توافرها في المزود Server ستتوقف على الغرض من هذا المزود ، فعلى سبيل المثال يجب ألا تقل مواصفات مزود الملفات File Server عن المواصفات التالية :

- ❖ المعالج Processor لا يقل عن Pentium 150 MHz
- ❖ حجم الذاكرة RAM لا يقل عن 48MB
- ❖ قرص صلب Hard Disk في حدود 8GB
- ❖ كارت شبكة NIC من نوعية Fast Ethernet
- ❖ مشغل للأسطوانات المضغوطة 4X CD- ROM

○ كروت الشبكة :

تعمل كروت الشبكة كواجهة لربط جهاز الكمبيوتر بالشبكة ، حيث يتم تركيب الكارت داخل فتحة التوسعة Expansion Slot المناسبة داخل الجهاز ، ومن ثم ربط الكارت بالشبكة عن طريق توصيله بال Hub المركزي للشبكة بકابل UTP في حالة التوصيل النجمي Star . وتقوم بعض الشركات بإنتاج نوعيات من كروت الشبكة للعمل على المزودات فقط ونوعيات أخرى لمحطات العمل Workstations ، ولكن يمكن استخدام كروت محطات العمل على المزودات دون فروق تذكر في عملها .

○ كابلات التوصيل :

تمثل كابلات التوصيل الوسط الذى تنتقل من خلاله البيانات بين الأجهزة فى الشبكة ، ويوجد الآن عدد هائل من أ نوع الكابلات التى تستخدم فى توصيل شبكات الكمبيوتر بدءاً من كابلات التليفون العادية Cat 1 UTP و حتى كابلات الألياف الضوئية Fiber Optic ويتم اختيار نوعية الكابلات المستخدمة لتوصيل وبناء الشبكة وفقاً لعدة عوامل منها ما يلى :

- أ- طبيعة البيانات التى سيتم تبادلها ونقلها من خلال الشبكة .
- ب- المسافات التى تفصل بين الأجهزة .
- ج-طبيعة المكان الذى ستمر فيه الكابلات .
- د- التوسعات المستقبلية للشبكة .
- ه- طريقة التوصيل المستخدمة .

○ طريقة توصيل الشبكة :

المقصود بطريقة التوصيل هو الطريقة التنظيمية التى سيتم بها ترتيب الأجهزة لتكوين الشبكة ، فلا يكفى أن نوفر الأجهزة ونثبت بها كروت الشبكة ، ونختار نوعية الكابلات حتى يمكننا بناء الشبكة ، وإنما يجب تحديد الطريقة التى سيتم بها توصيل هذه الأجهزة ببعضها البعض ، وتوجد مجموعة كبيرة من طرق التوصيل تدرج جميعها تحت أحد الأنواع الرئيسية التالية :

- أ- طريقة التوصيل الخطى .Bus Topology
- ب- طريقة التوصيل الحلقى .Ring Topology
- ج-طريقة لتوصيل النجمى .Star Topology

ويوجد العديد من طرق التوصيل الأخرى التي تكون غالباً عبارة عن دمج طريقتين أو أكثر من الطرق الرئيسية السابقة .

ولا توجد طريقة توصيل جيدة وأخرى غير ذ ، ولكن يتم اختيار طريقة التوصيل التي تتناسب مع طبيعة مكان الشبكة والغرض من بناء هذه الشبكة ، ويلاحظ أن طريقة التوصيل المستخدمة هي التي ستحدد نوعية كابلات التوصيل التي سيتم استخدامها .

○ نظام التشغيل :

بعد تحديد نوعية المتطلبات المادية Hardware Requirements السابقة يجب تحديد المتطلبات البرمجية Software Requirement للشبكة وأهمها هو نظام التشغيل المستخدم في إدارة الأجهزة ، وتعد نوعية الشبكة المطلوب بنائها عاملاً رئيساً في تحديد نظام التشغيل .

○ بروتوكول الاتصال :

من المتطلبات البرمجية Software Requirement الأخرى الواجب تحديدها لبناء الشبكة هي نوعية بروتوكولات الاتصال Communication Protocols التي ستنظم أسلوب انتقال وتبادل البيانات بين الأجهزة وبعضها

البعض ، والمقصود بالبروتوكول Protocol هو مجموعة القواعد والقوانين التي تحكم عمل الأجهزة على الشبكة ، فيجب أن تتعامل كل أجهزة الشبكة مع بعضها البعض باستخدام نفس البروتوكول أو نفس مجموعة البروتوكولات ، حتى يتيسر لهذه الأجهزة التفاعل فيما بينها .

ويمكن تشبيه بروتوكول إدارة الشبكة بالبروتوكولات الدبلوماسية بين الدول ، والتي تحدد كيفية التعامل بين هذه الدول ، ويحدد بروتوكول الشبكة الشكل العام للبيانات المارة في كابلات الشبكة وتوقيت إرسال البيانات للأجهزة وكيفية إعادة تجميع البيانات المرسلة بعد استقبالها ، وكذلك كيفية إرسال رسائل الخطأ بين الأجهزة وبعضها البعض وبين الأجهزة ومزودات الشبكة .

ومن أشهر بروتوكولات إدارة الشبكات TCP/IP / SPX / IPX وبروتوكول NetBEUI ، وبعد بروتوكول TCP/IP حالياً من أشهر البروتوكولات ، وذلك باعتباره بروتوكولاً رئيساً في عمل شبكة الانترنت .

مراجع الفصل السادس

1- معن البرازى : بين المجتمعات الافتراضية ومؤشر الفلافل ، البحث عن نموذج التواصل للربيع العربي فى <http://www.academia.edu>

-2 وليد رشاد زكى : المجتمع الافتراضى : نحو مقاربة للفهوم فى <http://digital.Ahram.org.eg/articles.aspx>

3- على محمد رحومة : علم الاجتماع الآلى ، مقاربة فى علم الاجتماع العربى والاتصال عبر الحاسوب ، عالم المعرفة ، العدد 347 ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2008 ، ص 62 .

-4 ويكيبيديا الموسوعة الحرة فى <http://ar.wikipedia.org/wik/>

-5 على محمد رحومة : مرجع سابق ، ص 64.

-6 وليد رشاد زكى ، مرجع سابق ، ص 3 .

-7 على محمد رحومة : مرجع سابق ، ص 68.

-8 وليد رشاد زكى ، مرجع سابق ، ص 1 .

-9 على محمد رحومة : مرجع سابق ، ص ص 72 - 74 .

-10 على إبراهيم الدسوقي وهشام عرفات على : أساسيات شبكات الحاسب ، دار الراتب الجامعية ، بيروت، 2000، ص 4 .

- ⁻¹¹ محسن عبد المنعم وهشام البدوى ، مقدمة شبكات الحاسب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008 ، ص 1 .
- 12- على إبراهيم الدسوقي وهشام عرفت على ، مرجع ابق ، ص 6 .
- ⁻¹³ وائل إبراهيم الغنيمي : أساسيات شبكات الحاسب ، دار الراتب الجامعية ، بيروت، 2000، ص ص 18 - 24 .

الفصل السابع

المفاهيم الاساسية في علم اجتماع المجتمع المدني

تمهيد:

إن دراسة مفاهيمات العلم أحد متطلبات الإلمام به وفهمه ، خاصة إن كانت هذه المفاهيم وافدة من علوم أخرى أو ثقافات متباعدة أو خبرات تاريخية متنوعة . ما من شك أن أي علم من العلوم - سواء الاجتماعية أو الطبيعية - يشتمل على العديد من المفاهيمات التي تميزه عن غيره من العلوم الأخرى . وأن الفهم السليم لعلم الاجتماع وللدراسات والبحوث التي تجرى أو أجريت في إطاره ، فضلاً عن فهم العلم وموضوعه وهدفه ومنهجيته ، والاتجاهات النظرية المرتبطة به ، وتاريخ تطوره عبر العصور ، لا يدرك إلا بعد فهم المضمون الذي تعنيه المفاهيم الخاصة بهذا العلم . فمعرفة التعريفات الخاصة بالمفاهيمات العلمية تسهم في التمييز بين الأشياء والظواهر والموضوعات ، واجراء الدراسات الرصينة للبناء الاجتماعي ، والقدرة على تفسير ظواهره ، وبخاصة المرضية ، وإيجاد الحلول السديدة لها ، والتعرف إلى الآليات التي من خلالها نستطيع الحد من آثارها السلبية ، وتوقع السيناريوهات المحتملة والممكنة لها ؛ الأمر الذي يتربّط عليه إحراز مستويات مرتفعة من التقدم والازدهار لهذا المجتمع.

وعليه جاء اهتمام الفصل الراهن بطرح المفاهيم الرئيسة لعلم الاجتماع والتي بدون فهمها لا يستوى فهم علم الاجتماع أو فهم الكتابات التي تتخطى تحت لوائه .

1- المجتمع المدني:

ما من شك أن ثمة تعريفات كثيرة طرحتها علماء العالم والكتاب كافة من الأجانب والعرب لمفهوم المجتمع المدني. ولكن من الملاحظ أن هذه التعريفات تطورت مع تزايد الاهتمام بدراسات المجتمع المدني، فعلى سبيل المثال نجد من بين العلماء من يستبعد من تعريف المجتمع المدني الأحزاب السياسية؛ لأنها تهدف للسلطة (شال وياموند) بينما تجد هايريماس يضم الأحزاب السياسية داخل إطار تعريفه للمجتمع المدني إلا أن التعريف الأهم، من حيث الذيع والانتشار ومن حيث تضمنه سمات منظمات المجتمع المدني بدقة هو الذي يرى أن "المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات الطوعية المستقلة ذاتياً، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام، والتراضي، والإدارة السامية للاختلافات والتسامح، وقبول الآخر". (قديل، 2008، ص74).

2- المنظمات غير الحكومية:

لم يدخل مصطلح المنظمات غير الحكومية NGOS حيز الاستخدام بشكل عام قبل نشأة منظمة الأمم المتحدة، والتي ضمت عام 1940، 132 منظمة دولية للتعاون فيما بينها تحت شعار "اتحاد المؤسسات الدولية" واستطاعت هذه المنظمات أن تطور أدوارها في أطر محددة، انطلاقاً من

مؤتمر سان فرانسيسكو في عام 1945، وفي ذات السياق عرفت الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية بأنها "مجموعة تطوعية لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي وتنقيد برامجها، غالباً ما تعتمد في تمويلها على جهود وأموال المتطوعين.

- 3 التمكين:

التمكين هو زيادة القدرة الروحية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد في المجتمع، وهو زيادة قدرة الأفراد أو الجماعات على اتخاذ خيارات وتحويل تلك الخيارات إلى إجراءات ونتائج المطلوبة. كما يشير إلى تدابير ترمي إلى زيادة درجة الاستقلال الذاتي وتقرير المصير لدى الناس والمجتمعات المحلية لتمكينهم من تمثيل مصالحهم بطريقة مؤولة ومحددة ذاتياً.

ويعرف كذلك "روبرت آدامز" بأنه قدرة الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية على السيطرة على ظروفهم وممارسة السلطة وتحقيق أهدافهم الخاصة، والعملية التي من خلالها. يكونوا قادرون على مساعدة أنفسهم والآخرون على تحقيق أقصى قدر من قيمة حياتهم. (Adams, 2008,)

- 4 المواطنة:

عرف بدوبي (1989) المواطنة بأنها صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية

الوطنية، وتتميز المواطن ب النوع خاص بولاء المواطن لبلاده وخدماتها في أوقات السلم والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية.

ويعرف قاموس علم الاجتماع المواطن بأنه مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي، وبين مجتمع سياسي (الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولي الثاني مهمة الحماية، ولقد استخدم المصطلح في علم الاجتماع للإشارة إلى التزامات متبادلة من جانب الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى الدولة لكن عليه في نفس الوقت أن يؤدي بعض الواجبات (غيث، 1996، ص ص 24، 25).

5 - بناء القدرات:

بناء القدرات أو تطوير القدرات هي العملية التي يوصل بها الأفراد والمنظمات على المهارات والمعارف الالزمة لأداء وظائفهم بكفاءة وتحسينها والاحتفاظ بها، وكثيراً ما يستخدم مفهوم بناء القدرات وتنمية القدرات بالتبادل ومع ذلك، فإن بعض الأفراد يفسرون بناء القدرات على أنه لا يعترف بالقدرات الحالية، في حين أن تنمية القدرات تعترف بالقدرات الحالية التي تحتاج إلى تحسين، وبناء قدرات المجتمع هو منهج للتغيير الاجتماعي والسلوكي ويؤدي إلى تطوير البنية التحتية التي تحقق إشباع احتياجات الأفراد في المجتمع مع تعزيز قدراتهم التي تمكّنهم من تحقيق أهدافهم.

ولقد ظهر مصطلح بناء القدرات المجتمعية في معجم التنمية الولية خلال التسعينيات من القرن المنصرم، واليوم أدرجت "بناء القدرات المجتمعية" في برامج معظم المنظمات الدولية التي تعمل في مجال التنمية، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية.

6- مفهوم التطوع:

يعتبر التطوع من أبرز المفاهيم المرتبطة بالمجتمع المدني فأحد مكونات تعريف المجتمع المدني، هو التطوع، والتطوع لغويًا يعني نشاط بدون مقابل، والتطوع يأتي من الطاعة، وهو ما يتبرع به الإنسان اختياراً، دون إلزام أو فرض عليه.

وتشير الأمم المتحدة إلى التطوع بأنه "تخصيص بعض الجهد والوقت، دون توقع عائد مادي، نحو أنشطة منتظمة (وأحياناً غير منتظمة) تحقق مصالح الجماعة ككل أو تسهم في رعاية وتمكين بعض المهمشين في المجتمع.

وفي عام 2001 وهو العام الذي أُعلن عنه بأنه العام العالمي للتطوع أشار خبراء الأمم المتحدة ونشطاء المجتمع المدني نحو الاهتمام بالتطوع كأحد المؤشرات التي تدل على التنمية البشرية أو اعتباره من مؤشرات التنمية البشرية، وعليه تم صوغ بعض المؤشرات التي تسهم في قياس التطوع (قنديل، 2008، ص ص 115، 118).

7 - مفهوم حقوق الإنسان:

حقوق الإنسان تمثل موضوعاً مشتركاً بين أكثر من فرع من فروع العلوم الاجتماعية وبخاصة العلوم القانونية والعلوم السياسية، وقد شاع استخدام هذا المفهوم في أدبيات العلوم السياسية خاصة حقول النظم السياسية المقارنة وال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

وبخصوص نشأة مفهوم حقوق الإنسان ثمة اتجاهات متباعدة: الأول، يربط ظهور المفهوم بالتغييرات الثقافية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها أوروبا والولايات المتحدة (الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية) ويفكـر هذا الاتجاه على الأصول الغربية للمفهوم، الاتجاه الآخر، يرى أنه مع الاعتراف بأن مفهوم حقوق الإنسان يجد أصوله المباشرة في التاريخ الغربي، فإن جذور هذا المفهوم عرفتها الإنسانية في كل الثقافات والحضارات، وأن الثقافات الأخرى في آسيا وأفريقيا شهدت أفكاراً ومفاهيم تعتبر بدايات مبكرة لمفهوم حقوق الإنسان.

وفي ذات الإطار يرى محمد عابد الجابري أننا لا نستطيع أن نحدد بداية لظهور مفهوم حقوق الإنسان وهناك "عيسى شيفنجي" يرجع ظهور المفهوم إلى خلق الإنسان نفسه، (بينما يرى كاتب هذه السطور أنه ظهر المفهوم بدأ مع الأنبياء والرسل الذين أرسـلهم الله للبشرية).

أما عن تعريف حقوق الإنسان يعرفه "جاك دونللي" بأنها الحقوق التي تؤول إلى الفرد ببساطة لأنه بشر أي حقوقه كإنسان" (فنديل، 2008، ص 119، 120).

وبالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان فيكون عملها قطري، أو دولي، ويتمحور عملها حول مهام معينة، يقودها أشخاص من ذوي الاهتمامات المشتركة، وهي تؤدي عدد متعدد من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وتساعد على ترشيد وتشجيع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي. (فنديل، 2008، ص 82).

8- المنظمات التطوعية:

هي المنظمات التي يتم تشكيلها بشكل رسمي وتكون ذات طابع غير تجاري (غير هادفة للربح)، ويتم الالتحاق بها والحصول على عضويتها طوعية، وتمارس نشاطها في إطار مجتمع معين، ومن أمثلة تلك المنظمات (دور العبادة) الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، والنادي أو مؤسسات قضاء وقت الفراغ، وجماعات الجيرة - وأحياناً - النقابات العمالية والاتحادات المهنية. (سكوت وجوردون، 2011، ص 242).

9- المنظمات الأهلية:

هي منظمات داخلية تنشأ داخل الدولة متضمنة مجموعة من المواطنين من أفراد المجتمع، تشكل لأهداف غير ربحية، وتعمل على دعم التنمية في

الدولة من خلال لارتقاء الإنسان والمجتمع من خلال الجهود الأهلية، وتحظر أغلب القوانين في أغلب دول العالم أن يكون لتلك المنظمات أي دور سياسي .(سمير ، 2019)

أوصى مؤسسات ذات وظائف متعددة ثقافياً واجتماعياً وتكون على المستوى المحلي أو القومي، وتساهم بشكل متميز في مجال الخدمات الاجتماعية، وتعتمد على المتطوعين في وضع سياساتها.

- 10 - الدول النامية :

هي دول تتسم بمعيار منخفض لمستوى المعيشة، وتمتلك قاعدة صناعية متخلفة ، وتحتل مرتبة منخفضة في مؤشر التنمية البشرية ، مقارنة بالدول الأخرى المتقدمة ، والبلدان النامية وفقاً لما ذكره بعض العلماء مثل " ويتمان رستو" هي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أساليب الحياة التقليدية نحو أسلوب الحياة الحديث منذ الثورة الصناعية في إنجلترا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

وتجدر بالذكر أن الرئيس الأمريكي " هاري ترومن" استعمل هذا المصطلح لأول مرة عام 1949 ؛ لحث المجتمع العالمي على مساعدة هذه الدول للخروج من التخلف والفقر .

وتعرفها الهيئات الدولية بأنها " مجموعة الدول التي لم تحسن استغلال الثروة البشرية والطبيعية الموجودة فيها إلى أقصى حد ممكن ، كما أنها تعانى من نقص فى خدماتها الأساسية ، كالتعليم والصحة وعددتها يتجاوز

ال 130 دولة ، ويطلق عليها فى بعض الأحيان مصطلح دول العالم الثالث ، ويعيش فيها ما يقترب من حوالى سبعين بالمئة من نسبة سكان العالم ، ويبلغ انتاجها الزراعي نحو خمسة وثلاثون بالمئة من محمل إنتاج العالم ، فى حين أن الإنتاج الصناعى بها يعادل سبعة بالمئة من إنتاج العالم للصناعة .

ويختلف الباحثون حول تسمية هذه البلدان ، ويرجع ذلك إلى تباين التوجهات النظرية لهم ، فنجد أن أنصار الاتجاه المحافظ يميلون إلى تسميتها بالبلاد المتخلفة ، أما أنصار الاتجاه المحافظ الماركسي يطلقون عليها البلاد الانتقالية ويقصدون بها تلك البلاد التى تنتقل من تكوين اجتماعى ما قبل رأسمالى إلى تكوين اجتماعى اشتراكى ، أما أصحاب مدرسة التبعية فيطلقون عليها البلاد التى تعيش تابعة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً للرأسمالية العالمية ، وينتشر استخدام مصطلح العالم الثالث كاسم لهذه البلاد بين عديد من العلماء الذين لا ينتمون إلى اتجاه نظري واضح .

- 11 - الاشتراكية : Socialism

نظام من الأفكار السياسية يركز على الطابع التعاوني للإنتاج الصناعى الحديث ، ويؤكد الحاجة لتحقيق الروابط الاجتماعية القائمة على المساواة . ويستهدف تحقيق ملكية المجتمع لكل لوسائل الإنتاج (رأس المال ، الأرض ، الثروة) ويتولى المجتمع إدارتها من أجل المصالح العامة ، وقد استخدم مصطلح الاشتراكية لأول مرة فى إيطاليا عام 1803

، ولكن بمعنى مختلف عن معانيه اللاحقة ، وفي عام 1827 كانت كلمة اشتراكى تطلق على الإدارة التعاونية للإشارة إلى اتباع نظرية روبرت أوين R.Owen التعاونية ، على حين ظهرت الاشتراكية كنظرية عند سان سيمون عام 1832 ، ثم ذاع استخدام المصطلح بعد ذلك في إنجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية . على أنه نظام سياسي اقتصادى ينهض على الملكية الجمعية أو ملكية الدولة لوسائل الإنتاج .

- 12 : Capitalism الرأسمالية

نظام اقتصادى يقوم على التبادل فى السوق ، ويشير رأس المال إلى الثروة أو النقود التى تستخدم فى نشاط اقتصادى فى السوق على أمل تحقيق ربح ، وينتشر هذا النظام فى غالبية دول العالم ، وخاصة المجتمعات الصناعية التى أصبحت اليوم ذات توجه رأسمالى ، فأنظمتها الاقتصادية تقوم على المشروع الحر وعلى المنافسة الاقتصادية . ويتسم النظام الرأسمالى بعدة خصائص أهمها ، تركيز وسائل الإنتاج الاقتصادي (رأس المال) في أيدي أفراد من المالك (أى ملكية غير حكومية) والموارد الاقتصادية والثروة يسيطر عليها تقلبات السوق الحر ، والعمل يؤديه عمال يبيعون قوة عملهم في السوق ، والحد الأقصى للربح هو هدف النشاط الاقتصادي وحافزه، ودور الحكومة في ظل هذا النظام دور ثانوى يقتصر عادة على إزالة العقبات التي تحول دون تطبيق العملية الاقتصادية بلا عوائق. أى دور الدولة الحارثة .

-13 : **Society** المجتمع

يعد المجتمع كياناً اجتماعياً يضم مجموعة من السكان يتميزون بقدر ملحوظ من الاكتفاء الذاتي في ضوء تنظيم داخلي محدد ، وحدود إقليمية واضحة وحيوية وثقافية متميزة وقدرة على التنازل والاستمرار والوجود ، ومن أشهر التعريفات الوظيفية عن المجتمع ذلك الذي صاغه "أبريل Aberle" في عام 1950 ، والذي يرى فيه أن المجتمع "مجموعة من الأفراد تتميز بقدرة ملحوظة من الاكتفاء الذاتي والقدرة على الاستمرار في البقاء لمدة أطول من حياة الفرد ، وذلك من خلال الزواج والتنازل" . ويعرفه أحمد زكي بدوى بأنه "جماعة من الناس يعيشون معاً في منطقة معينة ، وتجمع بينهم ثقافة مشتركة ومختلفة عن غيرها ، وشعور بالوحدة ، كما ينظرون إلى أنفسهم ككيان متميز ، ويعكمه معايير مشتركة تم الاتفاق عليها فيما بينهم ، ويتضمن المجتمع جميع النظم الاجتماعية الأساسية الضرورية لمواجهة الحاجات البشرية الأساسية ، وهو مستقل ، لا بمعنى اكتفاء الذاتي التام اقتصادياً ، ولكن بمعنى شموله لجميع الأشكال التنظيمية الضرورية لبقاءه .

-14 : **Bureaucracy** البيروقراطية

تنظيم ذو طابع تدرجى ، يتخذ شكل السلطة الهرمية ، وقد انتشر استخدام هذا التعبير بفضل ماكس فيبر ، ويرى فيبر أن البيروقراطية هي أكثر أنماط التنظيمات البشرية الكبيرة كفاءة ، ويذهب إلى القول بأنه كلما كبرت التنظيمات في الحجم ، فإنها تميل بالضرورة إلى أن تصبح بصورة متزايدة أكثر بيروقراطية . ويرجع استخدام الأول لهذا المصطلح إلى عالم الاقتصاد

فينست دى جورنى Vincent de Journax (1712 - 1759) وقد وسع روبرت ميشلز Robert Michels مفهوم البيروقراطية لكي يشمل الدولة والأحزاب السياسية ، وذهب إلى أن نشأة البيروقراطية ترجع إلى بعض المتطلبات الإدارية الخاصة بتنظيم وتدعم قوة الأوليغاركية (الأقلية الحاكمة) أما اللغوى لهذا المصطلح فهو إدارة المكتب أو الإدارة عن طريق الموظفين

15- الديمقراطية : Democrac

يشير المعنى الحديث لمفهوم الديمقراطية إلى نمط اجتماعى يعتقد كل فرد فيه أن لديه حرية المشاركة فى القيم التى يقرها المجتمع ، أو هى الفرصة المتاحة أمام أفراد المجتمع للمشاركة بحرية فى القرارات التى تمس كل مجالات حياتهم ، وهناك معنى محدود للديمقراطية يشير إلى فرصة المواطنين فى المشاركة بحرية فى القرارات السياسية التى تؤثر فى حياتهم الفردية والجماعية . ولقد تطورت معانى الديمقراطية من العام إلى الخاص وعلى أية حال فإن الاستخدام السياسى للديمقراطية استخدام محدود ، يقصد به تلك الترتيبات والإجراءات النظامية التى تؤكد حرية مشاركة الأفراد فى عملية مراقبة وضبط القوة السياسية العليا ، والشعب هو الذى يراقب الحكومة فى النظام الديمقراطى ، وإن كان ذلك لا يعني أن كل أفراد الشعب يمارس هذه الرقابة ، وكلمة ديمقراطية يونانية الأصل مركبة من لفظين هما Demos ومعناها الشعب ، و Kratos ومعناها السلطة أو الحكم ، وبذلك يصبح المعنى الحرفي لكلمة ديمقراطية هو حكم الشعب أو سلطة الشعب .

16- مفهوم التنمية:

تحتل التنمية مكانة رفيعة من بين المفهومات التي تستخدم على مستوى العالم ، فلا يوجد شيء في العقلية الحديثة يمكن مقارنته بها باعتبارها قوة و مرشد للفكر والسلوك وهذا ما جعل "إرنست هيكل" يقول منذ قرن مضى "التنمية من الآن فصاعداً هي الكلمة السحرية التي سوف ترشدنا إلى حلها ."

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية مفهوم حديث ، ارتبط تاريخياً بتطور الرأسمالية وسيطرتها على العالم، وبطموح شعوب العالم الثالث؛ لتطوير مجتمعاتهم للأفضل. ولقد طرح العلماء عديد من التعريفات لتحديد مدلول التنمية والتي تشير إلى تعدد المنطقات النظرية في فهم التنمية ، ومع ذلك ثمة قواسم مشتركة بين تلك التعريفات في نظرتهم إلى التنمية باعتبارها عملية تغيير حضاري ترنو إلى الارتقاء بالمجتمع اقتصادياً وتكنولوجياً واجتماعياً وثقافياً سياسياً ، وتوظيف موارد المجتمع كافة من أجل صالح الكل . وتتعدد أبرز التعريفات التي تناولت التنمية فيما يلى :

يعرفها " هوبيوس L.T Hobhouse بأنها " مفهوم شامل وعميق ، حيث يشتمل على زيادة في الإنتاج ، بحيث يؤدي ذلك إلى تلبية المتطلبات الجديدة والعدالة في التوزيع ووفرة في الخدمات لكل مواطن " كما تعنى أيضاً " دعم العلاقات الإنسانية باعتبار أن التنمية هي تنمية الناس في علاقاتهم المتبادلة ؛ لنشر روح التعاون بين الجميع في العمل القائم على

ال حاجات المتبادلة بين الأفراد . و يعرفها " آمارتيا صن " بأنها " عملية توسيع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس " .

و عرفها " محمد الجوهرى " بأنها " عملية تغير ثقافى دينامية و موجهة تتم فى إطار اجتماعى معين (بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع) . و ترتبط بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة من دفع هذا التغيير وتوجيهه ، وكذلك فى الانتفاع بنتائجه و ثمراته . أى أن التنمية بهذا المعنى تتطوى على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت فى السابق من فرص النمو . التقدم .

وهناك من يعرفها بأنه " التطوير الداخلى والنمو فى ذات المجتمع ، وليس النقل من خارج أو محاولة الاستبدال بصورة كاملة . فالنمو يعنى أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه لا بالإضافة إليه ، والتطور المؤسسى على نفس قواعد المجتمع الثقافية والاجتماعية ، هو أساس عملية التنمية . و يعرفها " وفيق أشرف حسونة " بأنها " عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية فى المجتمع ، و تحدث نتيجة للتدخل فى توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة ، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع .

وعلى الرغم من أن الفكر التنموى قد اتجه منذ سنوات طويلة إلى التوسيع فى مفهوم التنمية ، وبلورة مفاهيم أكثر شمولاً، فإنه فى الآونة الأخيرة ظهر عديد من المفاهيم المعاصرة للتنمية تختلف عن المفاهيم التقليدية

التي ظهرت في أدبيات التنمية وتراثها النظري، ومن أمثلة تلك المفاهيم المعاصرة، مفهوم التنمية المستقلة ، ومفهوم التنمية المستدامة (التنمية المستمرة) ومفهوم التنمية البديلة، ومفهوم التنمية البشرية.

١٧ - التنمية المستقلة:

يعرفها " إسماعيل صبرى عبد الله " أنها الاعتماد على النفس ، بمعنى اعتماد مجتمع معين على نفسه، أي الاعتماد على قدراته الخاصة .

وفي تعريف قريب من التعرف السابق يرى " سعد حسين فتح الله " أنها تعنى اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده الخاصة مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية ، وتصنيع المعدات الإنتاجية ، وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية الازمة ذلك .

وعليه يقوم مفهوم التنمية المستقلة على أساس التقليل من الاعتماد على الجهات الخارجية في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع ، وتخالف عملية التنمية المستقلة باختلاف طاقات وقدرات المجتمع ، وما يتوافر له من إمكانيات وموارد طبيعية وبشرية . وفي هذا الصدد يرى " إبراهيم العيسوى " أن استقلالية التنمية لا تعنى العزلة أو القطيعة التامة مع الدول الخارجية، كما أنها لا تعنى الاكتفاء الذاتي أو الانكفاء على الذات ، فلا هذا ولا ذاك من السلوكيات المقبولة في العصر الحالى، وإنما جوهر استقلالية التنمية هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية

المستندة إلى تأييد شعبي في مواجهة الضغوط التي تتمخض عن الرأسمالية ، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية والداعمة للنظام الرأسمالي العالمي . ومن ثم توافر القدرة في التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية ويحفظ للدولة مكانها وهبتهما بين دول العالم . فلا تنمية في غيبة السيادة الوطنية ، وكل جور على السيادة والإرادة الوطنية هو افتراء على التنمية وانتهاك من الحق في التنمية .

18- التنمية المستدامة (المستدامة ، والمستمرة ، المتواصلة):

أصبحت التنمية المستدامة مفهوماً متداولاً في أدبيات العلوم الاجتماعية في الآونة الأخيرة ، بالإضافة إلى تداوله على الساحة السياسية وصانعى القرار ، ولقد عرفته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) بأن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون أن يعرض لخطر قدرة الأجيال التالية لى إشباع احتياجاتها . ويحدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 مفهوم التنمية المستدامة على أنها " إعادة تغذية رأس المال كله- المادى والبشري والطبيعى؛ للاحتفاظ بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها .

ويتبين مما سبق أن التنمية المستدامة هي العملية التي بواسطتها يشبع الناس احتياجاتهم في الزمن الحاضر وفي المستقبل .

19- التنمية البديلة :

مفهوم التنمية البديلة مصطلح يطلق على مجموعة من الآراء التي تتبادر في اهتماماتها ، ومع ذلك تتفق أنها بديلة للرأسمالية ، ولعملية الإنتاج

الواسع النطاق الذى تميز بـ العصر الراهن ، وهذا المدخل قدمه "Schumacher" ويركز فيه على ما ينبغي أن تكون عليه التنمية، علاوة على تسلط الضوء على المشكلات التى تواجه التصنيع . ويحدد عبد الباسط عبد المعطى "أبعاد ومبادئ التنمية البديلة فيما يلى :

- الاعتماد على النفس.
- ضرورة التغير الهيكلى .
- التنمية إبداع جماعى.
- التساوى بين المادى والاجتماعى فى المشروع التنموى.
- التراث والتجربة الذاتية للمجتمع.
- المشاركة.
- العدالة والمساواة فى الحقوق والواجبات.
- علقة متوازنة ومتعددة مع البيئة.
- وعى تنموى شامل .

20- التنمية البشرية :

إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان أداة وغاية التنمية ، يث تعتبر التنمية البشرية وسيلة لضمان رخاء المجتمع؛ ولذا فالتنمية البشرية تعد جزء من إستراتيجية إرادة المجتمع . فالتنمية البشرية تعد أحد الجوانب الرئيسية لتنمية وإدارة المجتمع ككل.

وعليه تعرف ويكيبيديا الموسوعة الحرة التنمية البشرية بأنها " عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب المستهدف بها هو أن يصل الإنسان بجهوده ومجده ذويه إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية، من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات.

ويعرف تقرير التنمية البشرية لعام 1995 التنمية البشرية بأنها " عمادة توسيع القدرات البشرية والانفاع بها ". وعرفها نفس التقرير في عام 1994 بتتوسيع أكبر ، فقد عرفها بأنها" توسيع اختيارات الأفراد من خلال توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توفيق لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية".

وبناءً على ما سبق يعرف الباحث التنمية إجرائياً بأنها " التنمية الشاملة التي تهتم بأبعاد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة، والتي تحدث نتيجة لجهود تبذل من جانب الحكومة، أو الهيئات والمؤسسات العامة أو الخاصة ، أو الأفراد بهدف إحداث تغييرات في البنية الاجتماعية للمجتمع ككل، تشمل قطاعاته كافة؛ لتحقيق مستوى معيشى أفضل لأفراد المجتمع كافة ".

21- ماهية التنمية الاقتصادية :

ما لا جدال فيه أن جميع الدول- تقريباً- تهتم بالتنمية الاقتصادية بلادها ، ولكن تتفاوت الجهود المكرسة لهذه التنمية في مختلف هذه الدول

تبعاً لوعيها بأهميتها، وتبعاً لتتوفر مختلف العناصر والأسباب التي بدونها لا تتم التنمية . ومصطلح "التنمية الاقتصادية" هو في الواقع الأمر مصطلح اخترالي ، فهو لا يتضمن تنمية الموارد الاقتصادية وحدها ، وإنما يتضمن تنمية جميع نواحي الحياة .

وإذا تتبعنا الأدبيات العلمية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، نجد أن ثمة تعريفات متباعدة تناولت تلك المفهوم رصدنا أهمها فيما يلى:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها " عملية النمو في النسق الاقتصادي للمجتمع، أي العملية التي بمقتضاها يمكن استغلال الموارد لاقتصادية إلى أقصى حد ممكن ؛ لتوفير متطلبات المجتمع عن طريق زيادة الدخل القومي والدخل الفردي وزيادة القوى الإنتاجية واستغلال إمكانات وموارد المجتمع بأعلى كفاية إنتاجية ، وأقل جهد ونفقات ممكنة .

كما يعرفها البعض بأنها " تقدم المجتمع عن طريق استبطاط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنشاء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات . كما يفسرها آخرون بأنها " العملية التي من خلالها حاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة ، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة .

وثمة تعريف آخر للتنمية الاقتصادية يشير إلى أنها تعنى زيادة الإنتاجية للاقتصاد . وفي هذا الصدد يرى " راشد البراوي " أن التنمية

الاقتصادية يقصد بها فقط زيادة إنتاج ، وهذا يتضمن الزيادة في الناتج الكلى في بلد معلوم، والزيادة في الناتج بالنسبة إلى الفرد .

وفي السياق نفسه ذهب البعض عند تفسير التنمية الاقتصادية إلى أنها تتعلق أساساً بضرورة توفير جزء من الإنتاج في مرحلة سابقة ؛ من أجل إعادة الإنتاج وزيادته حجماً وتحسنه كيماً لإشباع الحاجات المتزايدة ، وتحقيق التقدم في مرحلة لاحقة ، إذ تزداد نظراً لازدياد عدد السكان والتطور وما يخلفه من حاجات جديد .

كما تعرف بأنها " سلسلة متتابعة لا نهاية لها من القرارات الداعمة للاستثمار والمنافسة والابتكار ، والتي يتم اتخاذها كلما زاد الإغراء لتنويع المسارات التنموية .

وثم تعريف آخر للتنمية الاقتصادية يرى أنه " تغير هيكلى يؤدى إلى زيادة معدل نمو الدخل أو الناتج القومى الحقيقى " ويقصد بالتغير الهيكلى تغير هيكل النشاط الاقتصادي فى البلد ، ويقاس النشاط الاقتصادي بحجمه أو بهيكله. فالدخل القومى أو الناتج القومى يعبر عن حجم النشاط الاقتصادي، وكذلك حجم القوة العاملة المستخدمة فى الاقتصاد يعبر عن حجم النشاط ، أما هيكل النشاط الاقتصادي فيعبر عن توزيع النشاط الإنتاجى بين القطاعات الرئيسية .

كما يعرفها البعض بأنها " العملية التى بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يقتضى إحداث عديد من التغييرات الجذرية والجوهرية فى البنيان والهيكل الاقتصادي . كما تعرف كذلك بأنها "

العملية التي تم من خلالها دخول الاقتصاد القومى مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتى " وكذلك تعرف بأنها " العملية التى من خلالها تتحقق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل资料 الحقيقى على مدار الزمن ، والتى تحدث من خلال تغيرات فى كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغير فى هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء .

كما يقصد بالتنمية الاقتصادية " تلك التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، وكذلك في البنى والقدرة الفاعلة، وينتتج عنها تحقق النمو الاقتصادي للمجتمع. كما تعرف بأنها" مجموعة من التبادلات التي تحدث في المجتمع ، يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتياً في مدة قصيرة من الزمن .

وتعرف كذلك بأنها " عبارة عن مجموعة من الإجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومى الحقيقى خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة نمو السكان". إذن فهي عملية متعددة الجوانب لها ركائزها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وحتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تلك الركائز ، يلزم الإمام بالمؤثرات والمشاكل والسياسات والتوجهات الموجودة في المجتمع.

وهناك من يعرفها بأنها" إجراءات وسياسات وتدابير متعددة تتمثل في تغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومى، تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يسْتَفِيد منها غالبية العظمى من الأفراد .

22-مفهوم التخلف :

يعد التخلف تعبيراً عن حالة ذات تركيب معقد ، ومن الضروري الإحاطة بماهية هذا المفهوم الذى اهتم الناس به كحالة راهنة ، ولكنهم نادراً ما بحثوا فيه كعملية مركبة لا تقلها أو تحلها إلا عملية مركبة مثلها . والواقع هو أن الذين أطلقوا هذه العبارة فى البداية هم أناس من أهل الغرب المتقدم صناعياً ، وقد ارتأت دوائر الأمم المتحدة أن تخفف من صلاحة عبارة " التخلف " ، فأطلقت على جمهرة البلدان المعنية عبارة " البلدان النامية " او " الأقل نمواً " وما شابه ذلك من نعوت مهذبة قليلاً ، وكان من بينها نعت شاع تداوله أيضاً هو " العالم الثالث " ومهما كانت التسميات والنعوت فإن المقصود بها هو " التخلف " كحالة أو كنمط لحياة اقتصادية واجتماعية مثقلة بأوزار كثيرة من الجهل والفقر والتردى في مختلف جوانب وظروف حياة الناس في هذه البلدان

فالمجتمع باعتباره بنيان اجتماعى يتكون من مجموعة من الأنماق والعناصر البنائية المتساندة والمتكاملة بنائياً ووظيفياً ، فلا يمكن أن نفصل بين الظروف المادية للمجتمع وبين الجوانب الاقتصادية ، أو بين الجوانب الاقتصادية والسكانية ، ومن ناحية أخرى بين الجوانب الاقتصادية والسكانية وبين الجوانب الاجتماعية الثقافية والقيمية . فكل هذه العناصر متفاعلة و يؤثر بعضها في البعض الآخر ، ولكن هذا لا يمنع من الجزم بأن الجانب الاقتصادي يحتل الأولية في التأثير في باقى الجوانب . فالجانب الاقتصادي

يمثل دوراً أساسياً في تقدم أو تأخر المجتمع و يتافق ذلك مع أطروحة ماركس عن الاقتصاد ومدى أهميته في إحداث تغير اجتماعي.

ولقد شاع في مجال الدراسات الاجتماعية عديد من المصطلحات التي تعبر عن واقع المجتمعات ، من حيث التقدم أو التأخر أو التخلف ، وما يهمنا هنا أن نذكر أن التخلف يعني " الحركة البطيئة في ذات الاتجاه السائد ، ولكن ليس بنفس معدل السرعة المطلوبة إذن فالخلف هو " ظاهرة تعبر عن تخلف الأساليب الفنية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين عن المستوى الذي كان يوسع ذلك المجتمع أن يبلغه في ذلك الوقت ، والذي استطاعت بالفعل أن تبلغه في المجتمعات أخرى وفي أماكن أخرى من العالم" .

وعن المعنى اللغوي " للخلف" كما ورد في المعجم الوسيط فيعني " التجاوز وترك الشيء في الخلف ، كما يُعرف المعجم الرائد " التخلف" بأنه " التأخر" مثل : تخلف الشعب عن ركب الحضارة . كما يُعرف المعجم الفنى التخلف بأنه فعل خماسى لازم متعد بحرف (خ ل ف) تخلف ، تخلف مصدر تخلف وهو يعني :

- أ- تخلف عن القافلة : أي بقى وراءها ، خلفها .
- ب- تخلف عن حضور الحفلة : أي لم يحضرها .
- ج- تخلف الطفل : بطؤ نمو عقله.
- د- تخلف الطالب في دراسته : أي تأخر وتقهقر ، عاد إلى الوراء .

وهناك من يفسر التخلف كمشكلة بأنه " حالة مرضية أو وضع غير مرغوب فيه ومطلوب حسمه وتصفيته ، ويسعى المجتمع إلى التخلص منه والانتقال إلى وضع آخر مرغوب ومستهدف هو التنمية " . ولقد بُرِزَ الاهتمام بالتخلف كظاهرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كمحاولة مستمرة لتصنيفها ، وتحليل أسبابها العميقة . كما أن التخلف كمفهوم يعني " عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة " ، كما يعني " ضعف الأداء الاقتصادي لهذه البلدان ، ويعني أيضاً عدم قدرتها على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان .

وفي السياق نفسه اختلف علماء الاقتصاد في تحديد مفهوم التخلف باختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه الظاهرة ، ولتأثير هؤلاء العلماء بخلافياتهم الأيديولوجية . وعليه يرى " كوزينتس Kuznets " أن مفهوم التخلف يعني " عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة ؛ بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية السائدة في البلدان المختلفة أمام هذا الاستخدام ، كما يعني " ضعف الأداء الاقتصادي لهذه البلدان وعدم قدرتها على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان .

ويرى كتاب آخرون في تفسير معنى التخلف أنه " حالة يقل فيها الإنتاج والدخل كثيراً مما تسمح به الموارد البشرية والطبيعية في حالة تعبيتها وحسن استخدامها ، أي أن ظاهرة التخلف تتضمن إمكانية التنمية .

ويرى الكاتب الفرنسي " آيف لاكوست Yves Lacoste " أن التخلف ظاهرة

تاريجية ، نتج عنها وضع اقتصادى واجتماعى متناقض ، أفرز نمواً سكانياً سريعاً في ذات الوقت الذي عجز فيه عن تلبية حاجات النمو السكاني المتزايد . كما يصر آخرون على ربط التخلف بحالة التبعية الاقتصادية التي خلفها الاستعمار الغربى خلال سيطرته على اقتصاديات البلدان المختلفة .

كما يُعرف التخلف على أنه " انعكاس لحالة أو لظاهرة اقتصادية اجتماعية متدينة ومتاخرة عن مستوى تطورها وتقدمها ، تسود في زمان ومكان معين ولمجتمع أو دولة معلومة ، أو مجتمع ودول محدودة . ومن ثم يختلف الاقتصاديون في تعريف التخلف وتحديد معناه ، فمنهم من يذكر أنه

:

1-اصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور .

2-البلد أو المجتمع المعتمد أساساً على الإنتاج الأولى لا على الإنتاج الصناعي ، أو البلد الذي تكون موارده غير مستغلة أو غير مستخدمة استخداماً كفأً وفقاً للفن الإنتاجي الحديث .

3-التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى ، وخاصة عنصر العمل ، مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال ومقارنته بالأرقام المماثلة في الدول المتقدمة .

4-التخلف الاقتصادي يعكس انخفاض وتدني لمتوسط الدخل الحقيقي

للفرد .

5-التخلف الاقتصادي يعكس حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم

عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع ، إضافة إلى ركود

النمو الاقتصادي .

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن أغلب المراجع ذات النزعة

الرأسمالية تعرف التخلف الاقتصادي بوصف مظاهره المألوفة التي يراها

الناس سائدة في الدول المختلفة ، كالفقر والمرض والجهل وضعف الأجهزة

الإدارية ، وما إلى ذلك من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية ، وهي بهذا

الأسلوب الفكري السطحي تباعد بينها وبين الأسلوب العلمي الصحيح الذي

يغوص في أعماق المشكلة دارساً منقباً أبعادها المختلفة وأسبابها ، وهو

الاتجاه الذي ربما نلمسه في بعض المراجع الماركسية التي تعالج مشكلة

التخلف على أنها وضع سياسي وتاريخي معين ، نتج عن علاقات السيطرة

والاستغلال القائم بين الدول الاستعمارية الغنية ، وبين الدول المختلفة أو

المنتجة للمواد الأولية .

وأتساقاً مع ما سبق لا يوجد تعريف واحد ووحيد للتخلف الاقتصادي .

فالتعريف تتعدد بتنوع المعايير المستند إليها ، ويقترح "سيمون كورنت"

ثلاثة تعريفات له منها :

1-أن التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخاذل

المعرفة الفنية ، والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية .

2- قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد بالمقارنة بالدول المتقدمة .

3- وقد يشير التخلف إلى الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة .

كما يعرف البعض التخلف الاقتصادي بأنه " انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن حد معين " ، ولكن هذا التعريف لا يعتبر دقيقاً للحكم على التخلف . فبعض البلاد المختلفة المصدرة للبترول يرتفع فيها الدخل القومي بدرجة كبيرة .

ولقد عرف البعض التخلف تعريفاً يعتمد على خصائصه ، حيث يرون أن البلد المتخلف هو ذلك الذي يمثل النشاط الزراعي فيه النشاط الرئيس ، في حين يتضاءل نصيب النشاط الصناعي ، وأنه البلد الذي يعاني من ندرة رأس المال ، وينخفض فيه مستوى الدخل الفردي . في حين يرى البعض أن التخلف " ظاهرة اقتصادية اجتماعية وفكرية ، ترتبط بعملية تجدد الإنتاج الاجتماعي والأسلوب الرأسمالي غير المتوازن في التطور ، وتتميز فيها المجتمعات بفقدان السيطرة على شروط الإنتاج وتحده بمظاهره المختلفة ". وهذا التعريف يشير بوضوح إلى طبيعة التخلف ، فضلاً عن سببه الكامن في عملية التطور غير المتوازن للرأسمالية العالمية .

وفي هذا السياق يضيف " إبراهيم مشورب " أن ظاهرة التخلف ظهرت مع تكون النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، وأن هذه الظاهرة ارتبطت بتقسيم العالم اقتصادياً وفق احتكارات عملاقة ، وجغرافياً بفعل الاستعمار ، وما تبع تلك الفترة من تقسيم عالمي للعمل ، ومن ثم تخلف المستعمرات

وبعيتها للدول المستعمرة . كما يضيف أن التخلف هو " مقوله اقتصادية عالمية ، خاصة بعصر الاستعمار ترتبط بمجموعة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الخارجية والداخلية التي تتصف بها البلدان في العالم النامي (المتخلف) تصلح لأن تكون مؤشرات نوعية للتخلف .

كما يرتبط مفهوم " التخلف " بنظرية التبعية ، ويستخدم لوصف حالة الفقر والركود الاقتصادي الذي تتسم به كثير من المجتمعات العالم الثالث ، وهو يعني ضمناً أن هذه المجتمعات لا تعانى فقط من انعدام التنمية ، وإنما يعني كذلك أنها لم تستطع أن تحقق مستويات التنمية التي كان ينبغي أن تتحقق لو لم تقم على استغلالها الدول الرأسمالية المتقدمة .

وفي الإطار ذاته يرى " جيرالد تشالياند " أن التخلف ليس ظاهرة داخلية بسبب التركيب الهيكلي الجامد في بلدان العالم الثالث ، بل هو حصيلة النظام الرأسمالي العالمي ، ويشكل قسراً جوهرياً منه ، ولا مجال للتخلص من سيطرته إلا بوضع حد للتبعية نفسها ولجميع أشكالها وعلاقاته وترابطها ، ويمكن للجميع الإدراك بأن مسألة التطور ليست مشكلة اقتصادية يمكن حلها بحقنات من رأس المال ، بل أنه مشكلة قائمة بذاتها .

وتساقاً مع ما سبق اقترح " سانكيل " تعريفاً شاملأً غاية في الانفتاح لظاهرة التخلف ، فاعتبرها " مجموعة من الظواهر المعقدة المتبادلة التي تظهر نتيجة لتقاوتات صارخة في الغنى والفقير ، والركود ، وتتأخر نسبى في بعض البلدان الأخرى ، واحتمالات الإنتاج التي لا تتحقق إلا بقدر ، وبطبيعة اقتصادية وثقافية وسياسية وتقنولوجية .

كما يعرف "التخلف الاقتصادي" بصفة عامة "بالانخفاض النسبي في مستوى النشاط الاقتصادي لمجتمع ما ، ونرمز إليه بحالة الفقر الاقتصادي النسبي والتي نعبر عنها قياسياً بالانخفاض النسبي في متوسط دخل الفرد الحقيقي ، أي الدخل النقدي بعد استبعاد أثر الأسعار ، وهذا الانخفاض يعني أن ما يحصل عليه الفرد في المتوسط من السلع والخدمات قليل في الكمية و ردئ في النوع نسبياً ، ونقصد بالنسبة هنا نسبة إلى ما يمكن أن يتحقق المجتمع فعلاً لو استخدم ما لديه من موارد إنتاجية استخداماً أكثر شمولاً ، وأكثر كفاءة ، ونسبة أيضاً إلى ما تحقق عملاً في تجارب أخرى لدول نطلق عليها مصطلح "الدول المتقدمة اقتصادياً". وفي سياق متصل ، طرح "محمود الكردى" تعريفاً للتخلف ، يرى فيه أن "التخلف ظاهرة تصيب بعض المجتمعات ، وتعنى ببطء الحركة في تحقيق النمو الذاتي لها (وليس اللحاق بغيرها) ، وهي تتبع أصلاً من تأثيرات تفاعلية خارجة (وليس متصلة في كيان المجتمع بيولوجياً أو وراثياً) تتجسد في : سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة ، وضعف التركيب الاجتماعي ، والإطار الثقافي ، وعدم كافية النظام السياسي فتحقيق استقرار المجتمع ، وتترجم عن هذه الحالة مشكلات تعرّض الهيكل الاقتصادي (والتبعية أشهرها) ، وتخلخل البناء الاجتماعي - الثقافي (وتقلدية نسق القيم وأوضها) ، وتناوىء النظام السياسي (فقدان التربية السياسية أظهرها) . ومن ناحية أخرى يرى بعض الكتاب أن التخلف يتمثل في " عدم الاستغلال السليم لموارد المجتمع المادية والبشرية ؛ مما يعكس في

انخفاض مستوى المعيشة بوجه عام . بينما يركز كتاب آخرون على عنصر انخفاض مستوى الدخل برغم وجود إمكانيات رفعه . ومع كلِّ إذا كان من العسير تقديم تعريف شامل أو جامع مانع ،فهناك **خصائص وسمات** تشتهر فيها البلاد المختلفة ، وبدرجة أكثر أو أقل ، ومن أهمها:

1-انخفاض مستوى الدخل السنوي بالنسبة إلى الفرد ، وذلك بالمقارنة بالبلدان المتقدمة اقتصادياً .

2-في ظل التخلف يقوم الاقتصاد الوطني على إنتاج الموارد الأولية من نباتية ومعدنية القطن من (السودان) والكافافو من (غانا) .

3-تأخر أساليب أو فنون الإنتاج ، ويتمثل هذا في عدم التوسيع في تطبيق مبدأ تقسم العمل ، وعدم توافر الإطارات أي العناصر البشرية اللازمة لأغراض التنمية .

4-عدم وجود صرح سفلي يخدم التنمية ، وخاصة في مجال التصنيع ، وهو الصرح الذي يتمثل في مشروعات توليد الطاقة ، وفي طرق المواصلات على اختلاف أنواعها . وهذه جميعاً مشروعات لا غنى للاقتصاد الوطني عنها ولا يضطلع بها النشاط الخاص ؛ نظراً لضخامتها وعظم تكاليفها من جهة ، وبطء العائد من الاستثمارات فيها من جهة ثانية ، وعدم توافر المال اللازم لإنشائهما من جهة ثالثة.

5- عدم توافر المقادير الكافية من رأس المال . فنظرًا لانخفاض مستوى الدخل إلى جانب أسباب أخرى ينخفض معدل الميل إلى الأدخار ، ومن ثم لا يحدث التراكم الرأسمالي المطلوب لعمليات التنمية .

6- انخفاض مستوى الدخول بالنسبة إلى أغلبية سكان البلد المتختلف يتربّع عليه انخفاض القدرة الشرائية ؛ مما يستتبع أن يكون السوق المحلية ضيقة ، ومن ثم لا يتوافر لدى أصحاب الأعمال الحافز على إنشاء مشروعات جديدة ، أو توسيع نطاق المشروعات القائمة .

7- الناحية الديموغرافية ، وتمثل في انتقاء التوازن السليم بين حجم السكان من جهة ، والموارد المادية المتاحة من جهة أخرى ، والمشاهد بادئ ذي بدء أن معدلات المواليد في البلاد المختلفة أعلى منه في البلاد المتقدمة ، وأن الزيادة السكانية تفوق مثيلتها في الإنتاج .

8- وجود عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية تشكل معوقات للنمو والتقدم ، ومن ذلك على سبيل المثال :

أ- التقاليد التي تحرم تقاضى الفائدة عن المال أو استخدام بعض الموارد الطبيعية لأغراض إنتاجية ، وكذلك تحول التقاليد في مجتمعات كثيرة دون اشتغال المرأة.

ب- إتباع نظام الزراعة الذى لا يترك للقائم بزراعة

الأرض واستغلالها إلا فائضاً يسيراً ، ومن ثم لا يتوافر لديه

حافظ كاف على بذل الجهد .

ج- اطراد تقسيم الملكية الزراعية بفعل نظم المواريث فى بعض

المجتمعات.

د- السياسة الاستعمارية التى ركزت على توجيه البلاد التابعة

نحو إنتاج المواد الأولية ، وأهملت فى الوقت نفسه تطوير

المستعمرات اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، ويلاحظ أن معظم

البلاد المختلفة فى آسيا وإفريقيا كانت مستعمرات للدول

المتقدمة .

ويشير ما سبق إلى أن تعدد مظاهر التخلف وارتباطها بجميع

جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، تمضى عنه اختلاف

العلماء والمفكرون إزاء تعريف هذه الظاهرة ؛ وذلك نظراً لاستناد كل فريق

منهم في تعريفه لظاهرة التخلف على بعض مظاهره دون البعض الآخر ،

أو لاستنادهم على معيار واحد يعولون عليه كثيراً ويجعلونه أساساً للتفرقة

بين التخلف والتقدم .

23- التفاعل الاجتماعي : Social Interaction

يشير مصطلح التفاعل الاجتماعي إلى كل من المواقف الرسمية وغير

الرسمية التي يقابل الناس فيها بعضهم البعض ، مثل التفاعل الاجتماعي

داخل الفصل المدرسي الذي يعد من أشكال التفاعل الرسمي، في حين تعد

المقابلة بين فردین فى الشارع أو فى إحدى الحفلات أو المناسبات نموذج للتفاعل غير الرسمى . ويرى " تيودور كابلو" أن التأثير المتبادل هو جوهر عملية التفاعل الاجتماعى ، وعملية التفاعل قد تستمر لسنوات طويلة ، وقد لا تستغرق سوى لحظات وأحياناً يتفاعل الناس مع بعضهم بالرموز والحركات والإيماءات وتختلف تلك الرموز من ثقافة لأخرى ، وهناك نفر غير قليل من علماء الاجتماع يرون أن التفاعل الاجتماعى هو موضوع علم الاجتماع ، حيث يعرف علم الاجتماع وفقاً لهم بأنه " العلم الذى يهتم بدراسة التفاعل الاجتماعى بين الأفراد .

24-التغير الاجتماعى :Social change

يشير مفهوم التغير الاجتماعى إلى التحولات التى تطرأ على بناء أى مجتمع خلال مدى زمنى معين ، وهذا يعنى وجود قوى اجتماعية تسهم فى حدوث التغير فى اتجاه معين ، كما يعنى أن معدلات التغير الاجتماعى تختلف وفقاً لشدة التحولات . ومن الممكن أن يطرأ التغير الاجتماعى على بناء المجتمع بأسره ، كما هو الحال بالنسبة للثورات ، أو يطرأ على نظام اجتماعى بعينه كالأسرة والسياسة والدين ، ويرى علماء الاجتماع أن التغيرات الاجتماعية قد ازدادت فى العقود الأخيرة بسبب تقدم وسائل الاتصال ، وزيادة الاحتياك بين المجتمعات ، ونمو التجارة ، علاوة على الهجرات الداخلية والخارجية للأفراد ، ويميز العلماء بين التغير الاجتماعى والتغير الثقافى ، فالتغير الاجتماعى هو ذلك الذى يطرأ على العلاقات الاجتماعية ، بينما التغير الثقافى هو ذلك

الذى يصيب القيم والمعتقدات والعادات والمثل والرموز الشائعة فى المجتمع

25-التنشئة الاجتماعية Socialization

تشير التنشئة الاجتماعية إلى العملية التي تستهدف تأهيل الفرد للمشاركة في نشاط جماعة معينة ، عن طريق تعلم المعايير والأدوار التي تتوقعها الجماعة وتقرها ، والتنشئة الاجتماعية عملية مستمرة ؛ نظراً لأن الأدوار الخاصة بوضع اجتماعي معين لا تكتسب عادة دفعه واحدة بمفرد اكتساب الفرد لهذا الوضع ، ولكنها تتعلم مرة ومرات على امتداد فترة شغل الإنسان لهذا الوضع ، مثل الأب لا يحيط بكل جوانب دوره الجديد بمجرد ميلاد طفل له ، وتتعدد أشكال التنشئة الاجتماعية في كل مجتمع مثل تربية الوالدين لابنهما داخل الأسرة ، والتعليم في المدرسة ، والتلمذة على مهنة أو حرف معينة ، والتقليد، واكتساب العقيدة الدينية . إلى غير ذلك ، وفي ذات السياق يرى محمد سعيد فرح أن التنشئة الاجتماعية عملية تعلم بالمعنى العام ، وتهدف إلى إعداد الطفل ثم الصبي ثم الراشد للاندماج في أنساق البناء والتوافق مع المعايير الاجتماعية المقبولة ومطالب الأدوار المختلفة واكتساب قيم المجتمع .

26-البناء الاجتماعي : Social structure

على الرغم من شيوع استخدام مفهوم البناء الاجتماعي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فإنه يرجع الفضل الأكبر في انتشار مفهوم أو

مصطلاح البناء الاجتماعي إلى المحاضرة التي ألقاها " راد كليف براون " في عام 1940 بعنوان " البناء الاجتماعي " إلا أن الفكرة ذاتها أقدم من ذلك بكثير ، ولكنها كانت تظهر تحت ألفاظ ومصطلحات مختلفة ، فقد ظهرت في كتابات " كارل ماركس " عندما تحدث عن البناء الفوقي والتحتى للمجتمع ، وظهرت كذلك عند دور كايم حينما سلط الضوء على " المورفولوجية " بل إن جذور فكرة البناء الاجتماعي تمتد إلى منتصف القرن العاشر ، وبوجه خاص في كتابات مونتسكيو ، الذي يعترف راد كليف براون أنها أرسست أساس علم الاجتماع المقارن ، ومهدت لظهور فكرة النسق الاجتماعي التي يتكلّم عنها كثير من العلماء المحدثين .

ويرى السيد الحسيني أن من أكثر تعريفات البناء الاجتماعي قبولاً وشمولًا ، هو ذلك الذي ينظر إلى البناء الاجتماعي بوصفه كلاً مركباً يشتمل على النظم الأساسية المسائدة في المجتمع والجماعات المختلفة التي يتألف منها .

27-الضبط الاجتماعي : Social control

يستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي للإشارة إلى أن سلوك الفرد وأفعاله محددة بالجماعات وبالمجتمع المحلي ، أما الوسائل التي تحقق امتثال الأفراد لقواعد المجتمع ، فهى ميكانيزمات ذات طبيعة اجتماعية ، ويعد تعريف " روس " للضبط الاجتماعي من أقدم التعريفات ، والذي يقول فيه " إن الضبط الاجتماعي هو السيطرة الاجتماعية المقصودة التي

تؤدى وظيفة معينة فى المجتمع " ، ويقول " بيرجس" أن كل المشكلات الاجتماعية تحول فى النهاية إلى مشكلات تتعلق بالضبط الاجتماعى . إن عملية التنشئة الاجتماعية واستدماج المعايير الاجتماعية والقيم ، توفر المصدر اللازم للضبط الإيجابى والضبط الاجتماعى قد يكون إيجابياً أو سلبياً ، وفي كلتا الحالتين يمكن أن يكون رسمياً أو غير رسمي . وينطوى الضبط الرسمى على أنساق السلطة والقوانين والقواعد وللوائح التنظيمية التى تحدد المكافآت ، أو الجزاءات الإيجابية كالشهادات العلمية ، أو العقوبات كالجزاءات السلبية (الحبس ، الإعدام ، الطرد ، ..) والهدف من الضبط الاجتماعى هو تحقيق النظام وتدعم القيم الاجتماعية .

28- حراك اجتماعى : Social Mobility

يشير الحراك الاجتماعى إلى حركة الأفراد بين الجماعات أو الفئات الاجتماعية الواقعة داخل نسق تراتبى ، وأشهر أشكال الحراك هو الذى يتم بين الطبقات . وتعد دراسة الحراك الاجتماعى جزءاً من دراسات التدرج الاجتماعى ؛ وذلك لأن المجتمع ذا التدرج الهرمى قد لا يعد أمراً مرفوضاً إذا توفرت فيه حرية التحرك أو الانتقال بين مختلف مستويات ذلك التدرج الهرمى . ويتضح من حرية الحركة هذه أن الطبقة الحاكمة أو الصفة قد لا تكون جماعية مغلقة تخدم نفسها ، كما يفهم منها أن الفرد المولود فى أدنى طبقات المجتمع ليس محكوماً عليه بأن يعيش حياة تتسم بالعجز وانخفاض الدخل . وعليه فالحرراك الاجتماعى يعني تحرك الأفراد والجماعات من مركز اجتماعى إلى مركز اجتماعى آخر ، وهناك نوعان من الحراك : الأول الحراك

الرأسى ويكون لأعلى أو لأسفل كتحول شخص من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى ، وحرك أفقى ويكون بانتقال الشخص من مركز لمركز آخر فى نفس الطبقة كانتقال شخص من العمل فى الزراعة إلى العمل فى التجارة ، ويترتب على التحرك الرأسى تغير فى المركز والدور أو الأدوار التى يقوم بها الفرد .

29- تقسيم العمل : Division of Labour

يشير مصطلح تقسيم العمل إلى عملية تقسيم نظام الإنتاج إلى مجموعة من مهام العمل أو المهن المتخصصة ، بما يؤدي إلى وجود اعتماد اقتصادى متبادل ، وتعرف المجتمعات كافة - على الأقل - شكلاً أولياً من تقسيم العمل مثل المهام الموكلة للرجال والأخرى التى تقوم بها النساء ، إلا أنه مع نمو الصناعة يصبح تقسيم العمل أكثر تعقيداً ، وفي العالم الحديث أصبح تقسيم العمل يتم على صعيد عالمى أو دولى . ويرى الحسينى أن تقسيم العمل هو عملية توزيع المهام والواجبات التى تتطلبها الحياة الاجتماعية على مختلف أفراد المجتمع . ويشير ذلك إلى أن تقسيم العمل هو أحد متطلبات الحياة فى مجتمع إنسانى ، وتشير الدراسات الأنثروبولوجية إلى أن تقسيم العمل قد ظهر بظهور الحياة الاجتماعية ، وأنه حقيقة واقعة منذ أقدم العصور

30- النظرية

اختلف العلماء إزاء تعريف النظرية وتحديدها ، وذلك نظراً لتبادر أيديولوجياتهم ، واختلاف نظرتهم إلى المجتمع ، وكذلك موضوع علم الاجتماع

والوظيفة الأساسية لنظرية ما هي محاولة تفسير ظاهرة ما في إطار ظاهرة أخرى تعتبر مفسرة للظاهرة الأولى . وقد قدم العلماء عديد من التعريفات للنظرية ، فنجد على سبيل المثال " ج . جيب" يرى أنها تتكون من مجموعة من الأحكام المترابطة ترابطًا منهجياً في شكل تأكيدات إمبريقية عن خصائص وفئات غير محددة من الأحداث أو الأشياء " . ويرى " م . ج . هيج " إن النظرية ما هي إلا مجموعة من القضايا أو الأحكام النظرية" في حين ذهب " د . ويلز" إلى أن النظرية هي مجموعة متكاملة من العلاقات على مستوى معين من الصدق .

وفي ذات السياق يعرفها عبد الباسط عبد المعطى على أنها " نسق فكري استتباطي حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجلسة ، ويحوي - أي النسق - إطاراً تصورياً ، ومفهومات وقضايا نظرية توضح العلاقات بين الواقع وتنظيمها بطريقة دالة وذات معنى ، كما أنها ذات بعد إمبريقى ، بمعنى اعتمادها على الواقع ومعطياته ، وذات توجيه تنبؤي يساعد على تفهم مستقبل الظاهرة ، ولو من خلال تعميمات احتمالية .

ومن جماع ما طرح وما تم الاطلاع عليه نستطيع صوغ تعريف للنظرية مفاده أنها عبارة عن مجموعة من القضايا المترابطة والمتناسقة والتي تهتم بتوضيح نوع العلاقة بين ظاهرة وظاهرة أخرى أو ظاهرة وعدة ظواهر ، بهدف تفسير الواقع الاجتماعي كله ، أو جزء منه وفقاً لكل القضايا والظواهر التي تدرس العلاقة بينها .

31-الأيديولوجية : Ideology

لقد تم صك هذا المصطلح في نهاية القرن الثامن عشر ، على يد الفيلسوف الفرنسي " دستوت دى تراسى " وذلك للإشارة إلى علم أو دراسة الأفكار في نهاية القرن الثامن عشر ، والأيديولوجيا كلمة تتكون من مقطعين : الأول Idea بمعنى الأفكار ، والثانى هو Logos بمعنى العلم أو دراسة . وذاع انتشار مصطلح الأيديولوجيا إبان القرن التاسع عشر بين الدارسين الفرنسيين ، ولكنه سرعان ما اكتسب معانٍ سلبية ، فارتبط بأفكار ميتافيزيقية عقيمة ، ظلت عالقة به إلى أن استخدمه ماركس وإنجلز عندما ربطا الأيديولوجية بالوعى الزائف ، فالأيديولوجيات فى رأيهما تمثل صوراً من الوعى الزائف ، وهى أفكار مضللة وأوهام ليس لها وجود حقيقى ، كما أنها تقف فى مواجهة النظريات العلمية . وثمة تعريف للأيديولوجيا يتحقق عليه عديد من العلماء مفاده " إن الأيديولوجيا عبارة عن نظام من الأفكار المتداخلة تشتمل على المعتقدات والتقاليد والمبادئ والأساطير ، التى تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع معين ، وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية والأخلاقية الدينية والسياسية والاقتصادية .

- 32 - الثقافة : Culture

تعنى الثقافة كل ما هو موجود في المجتمع الإنساني ، ويتم توارثه اجتماعياً وليس بيولوجياً ، بينما يميل الاستخدام الشائع للثقافة إلى الإشارة

إلى الفنون والأداب فقط ، ومصطلح الثقافة يدل على الجوانب الرمزية والمكتسبة في المجتمع الإنساني ، وعلماء الأنثروبولوجيا في القرن التاسع عشر ، من أمثال تايلور ، وهنري مورجان، يرون أن الثقافة خلق واع من إبداع العقل الإنساني . ومن هنا تتسم الثقافة - في ضوء هذا التصور - بنزعة تقدمية في اتجاه بلوغ قيم أخلاقية كان المجتمع يعدها أعلى مستوى . وتتجدر الإشارة إلى أن ظهور مصطلح فكرة الثقافة وبلورتها إلى مصطلح فني كان على يد العالم البريطاني "تايلور" وحدد معناها بطريقة منظمة حتى أنها أصبحت مفهوماً رئيساً ، فالثقافة بالمعنى الأثنوغرافي الواسع هي ذلك الكل المعقّد الذي يتضمن المعرفة ، والعقيدة، والفن، والأخلاق ، والقانون، والعادات، وكل المقومات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع.

33- الحضارة : Civilization

شايع استخدام مصطلح "الحضارة والثقافة" شيوعاً كبيراً ، وإن كانا يستخدمان بمعانٍ مختلفة ، سواء على مستوى الأحاديث العادية أو على مستوى الكتابات السوسيولوجية ، فقد عرف قاموس اكسفورد كلمة " تحضر Civilize لأنها " حالة التخلص من البربرية وتعلم فنون الحياة ، وتمثل التنوير واكتساب الذوق" فالحضارة هي الحالة المتحضرة . أما الثقافة فهي تدريب العقل وصقله من خلال الأدوات والطرق ، بمعنى آخر " حالة التدريب والصقل المتعلقة بالجانب الفكري من الحضارة " .

ويعد ألفريد فيبر (شقيق ماكس فيبر) من أشهر الذين أقاموا تفرقة بين الحضارة والثقافة ، فالحضارة - في تصوره- تتشكل من حصيلة الإنسان من الأسلحة التي يستخدمها في صراعه من أجل الوجود العقلى والمادى ؛ ذلك أن العملية الحضارية معادلة لإخضاع واستغلال الطبيعة ، كما أنها تتضح بصفة خاصة في نمو التكنولوجيا ، والعلوم الطبيعية التي يغلب عليها النفعية والعقلية ، والاعتبارات العملية ، ولما كانت منتجات الحضارة قابلة للنقل والتراكم ، نجد أن العملية الحضارية واحدية الخط وتقديمة في آن واحد، أما الثقافة - في تصوره- تختلف عن الحضارة من نواح كثيرة تمام الاختلاف ، فالعملية الثقافية تتميز بالإبداع والمنتجات الثقافية أشياء متباينة فريدة، ومن ثم ليست قابلة للانتقال بسهولة من فترة تاريخية لأخرى ، والثقافة في جوهرها تتألف العالم والشخصية الفردية ، وتتضح في الفن والدين والفلسفة ، وهي مجالات الإبداع الحقيقي ، أما الحضارة هي ذلك المركب الثقافي الذي يتشكل من خلال السمات الثقافية الأساسية المتماثلة السائدة في عدد من المجتمعات . فهي مقابل (عكس) الهمجية والوحشية ، وهي مرحلة سامة من مراحل التطور الإنساني وتمثل في إحراز التقدم في ميادين الحياة وال العلاقات الاجتماعية ، وفي مظاهر الرقي العلمي والفنى والأدبى ، التي تنتقل في المجتمع من جيل إلى آخر .

34- التحضر : urbanization

يجد الباحث في علم الاجتماع الحضري تعريفات عديدة لظاهرة التحضر حيث يذكر التراث السوسيولوجي النظري باختلاف وجهات النظر حول التحديد الدقيق لهذه الظاهرة . وفي هذا الصدد يعرف "وارن توسون" ظاهرة التحضر في دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنها "حركة الناس من المجتمعات التي تقوم أساساً أو تقوم فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكثر حجماً يدور محور النشاط فيها حول الخدمة المدنية والتجارية والصناعية وغيرها من أوجه النشاط المتصلة بها " .

ولقد ذكر جيرالد بيريز G.Breese تعريفاً للحضر قال فيه : إن التحضر عملية تغير كمى وكيفى معاً تؤدى إلى تحولات كثيرة فى خصائص وسمات ووظائف المجتمعات المحلية (المدن والبلدان) ، كما يرى أن فهم تلك العملية يستدعي ضرورة عقد المقارنات المختلفة فى الدول المختلفة أو بين المراكز الحضرية المختلفة فى البلد الواحد .

وتعرف " الموسوعة البريطانية الجديدة " The new Encyclopedia Britinniac التحضر بأنه " ... العملية التي يصبح بمقتضاها السكان متمركزين في المدن أو في الأماكن الحضرية . وهي عملية يمكن أن تحدث بطريقتين الأولى ... زيادة عدد المحلات الحضرية ، والثانية ... زيادة حجم سكان كل محلة من هذه المحلات على حدة .

ويعرف التحضر في القاموس الحديث لعلم الاجتماع Modern Dictionary of sociology على أنه عملية Process يتم بمقتضاه انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، وما ينتج عن ذلك من تزايد نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية عن نسبة الذين يقيمون في مناطق ريفية .

ويقول ساندورز Sandors : إذا كان التحضر يعني نمو المدن في الحجم والأهمية مما يدعو بعض الناس إلى ترك المناطق الريفية والتوجه إلى المدن وتكوين علاقات جديدة تسمح لهم باحتلال مراكز جديدة فإن التحضر بمصطلحه الآخر يعني بقاء الناس في قراهم وأخذهم بأساليب المدينة والحضر، وتقبلهم للنسق القيمي الحضري الذي يؤثر في نظرتهم نحو تدرجات المكانة الكائنة عندهم مما يدعو إلى نبذ أدوارهم القديمة وحصولهم على أدوار جديدة.

ويعرف لويس ويرث Wirth التحضر قائلاً : إنه مجموعة من النظم الاجتماعية والاتجاهات التي تتواجد عندما يتعايش الأفراد بصفة دائمة في جماعات كبيرة الحجم كثيفة السكان ومتمنية مهنياً.

ويقسم "كوزتيلاو Costello" التحضر إلى عنصرين أساسين هما :

أ- التحضر الطبيعي Physical urbanization ويعنى به أماكن الإقامة لحياة الأفراد وحركتهم الديموغرافية

بـ- التحضر الاجتماعي Social urbanization : ويعنى به العمليات الاجتماعية التى يكتسب الناس عن طريقها عناصر الثقافة المادية وغير المادية ، وأنماط السلوك والتفكير التى تمثل خصائص مميزة للمدينة.

ويرى "السيد الحسيني" أن مصطلح التحضر urbanization يستخدم للإشارة إلى عملية تركز السكان في مناطق حضرية يطلق عليها مدن.

ويفرق الدارسون لعلم الاجتماع الحضري بين التحضر urbanization ومفهومات ، درجة التحضر Degree of urbanization والتركيز الحضري ، ومعدل التحضر Rate of urbanization ، والنمو الحضري urbanization ، ومستويات التحضر growth of urbanization levels ويقصد بدرجة التحضر عادة نسبة السكان الذين يعيشون " بمراكز عمرانية" يزيد حجمها على عشرين ألف نسمة إلى مجموع سكان الدولة (أو الإقليم) . أما "التركيز الحضري" فهو يشير إلى نسبة مجموع السكان الذين يعيشون بمدن أو تجمعات تزيد على مائة ألف نسمة إلى جملة السكان .

و"معدل التحضر" : يدل على التغير الذى يصيب درجة التحضر خلال فترة زمنية معينة ويقاس هذا التغير بنسبة مؤوية . وكلما ارتفع معدل التحضر على "معدل التريف" The Rate of Ruralization زادت بالتالى درجة التحضر .

أما النمو الحضري : فيعني به زيادة عدد سكان المدن ، وقد يصاحب هذا ازدياد فى سكان الريف فلا ترتفع "درجة التحضر" لأن درجة التحضر تمثل نسبة سكان المدن لمجموع السكان فى المجتمع. أما التحضر من

وجهة نظر عبد المنعم شوقي هو "العملية التي يتم بها هذه الزيادة بما فى ذلك عملية تحول الحياة الريفية إلى حياة حضرية". وبالنسبة لمستويات التحضر يتحدث المهتمون عن ثلاثة مستويات هى على النحو التالى:

• المستوى الأول :

الحضر المتوازن Balanced urbanization و يحدث عندما تتواءن فرص الحياة والمعيشة والعمل فى المدينة مع سكانها ، والوافدين إليها من الريف أو من هوامش المدن أو من الخارج وتميز هذه المرحلة بالثبات والاستقرار .

• المستوى الثاني :

الحضر غير المتوازن unbalanced urbanization ، وهو ينقسم إلى قسمين التحضر الناقص under- urbanization والحضر الزائد over - urbanization على الفرص المتاحة للمعيشة اقتصادياً واجتماعياً ويزيد من حدتها عندما تتدفق الهجرات الخارجية والداخلية إلى جسم المدينة طلباً لتحسين مستوياتها المعيشية . أما التحضر الناقص فهو اختلال حضري من نوع آخر ، وذلك عندما تتجه الدولة إلى تبني مشاريع اقتصادية واجتماعية ذات طابع حضري دون أن تعمل في الوقت نفسه على تأهيل السكان لكي يملؤوا شواغر هذه الفرص المتاحة . كما يحدث أيضاً عندما لا تقوم الدولة بإحداث توزان ريفي حضري في جسم الدولة .

• المستوى الثالث :

العصيرية Modernization ، هي مرحلة لاحقة للتحضر ، وبصفة خاصة التحضر المتوازن أو المترن ، وهي عبارة عن الأخذ بأساليب العصر من آلات وأجهزة ووسائل تيسير حياة الإنسان . وتزيد هذه المرحلة لتصل إلى مسايرة القيم العصرية السائدة ، ويتصف صاحبها بأنه عصري ، ولهذا يقال "كل عصري متحضر" وليس بالضرورة أن يكون العكس صحيح" .

وبعد العرض السابق لبعض تعريفات التحضر يرى الباحث أننا يمكن أن نعرفه " بأنه العملية التي يزداد بمقتضاها سكان الحضر في أي بلد من بلاد العالم . نتيجة الزيادة الطبيعية في سكان المدن بالمقارنة مع المناطق الريفية ، أو كنتيجة لهجرة الأفراد من المجتمعات التي تقوم على النشاط الزراعي إلى المناطق الحضرية التي يدور محور النشاط فيها حول الخدمة المدنية أو التجارية أو الصناعية وغيرها وتسماى هذه العملية بالزيادة غير الطبيعية ، أو كنتيجة لضم بعض القرى إلى جسم المدن مما يؤدي إلى توسيعة المدن حجماً وسكاناً ويتم التحضر بطريقتين ، الأولى زيادة عدد الأماكن الحضرية ، والثانية زيادة حجم سكان كل مكان من هذه الأماكن على حده ، ويتبع ذلك أيضاً تغير أيضاً في الأنماط السلوكية للمقيمين في تلك الأماكن .

35- الحضرية : urbanism

إن الخلط لم يزل قائماً في استخدام مفهوم الحضري والحضر عند المتخصصين في علم الاجتماع، فيستخدمون إداهما للدلالة على كليهما أو يشيرون إلى أحدهما ويدخلون الثاني في إطاره وذلك لوجود حد فاصل ضعيف بينهم .

وفي سياق محاولة التمييز بين التحضر والحضري ذكر "هارلى ج راؤن" أن مفهوم الحضري urbanism يشير إلى حالة state أو كيفية quality أو "طريقة الحياة" على حد تعبير ويرث ، ومن المتصور أن تكون خاصية مميزة للمدينة أو المجتمع الم المحلي الحضري .

ويعد "لويس ويرث" L.Wirth أول من صاغ تعريفاً لهذا المفهوم في مقال له بعنوان "الحضري كأسلوب للحياة" urbanization as Away of life حيث كان ويرث قد قام بوضع خصائص المدينة مقابل خصائص القرية وقال إن للمدينة خصائص معينة تتفرد بها عن القرية وأهمها ، ضخامة الحجم وكثرة عدد السكان وعدم التجانس .

ويذهب "مارشال جوردن" M.Gordon إلى أن الحضري تشير إلى أنماط الحياة الاجتماعية التي ترتبط بالسكان الحضريين ، والتي تشمل التخصص الدقيق، وتقسيم العمل ، والعلاقات الاجتماعية غير الشخصية ، وضعف العلاقات القرابية ، والاتجاه نحو الروابط الطوعية ، والعلمانية ، وقوة الصراع الاجتماعي ، وتعاظم الأهمية الاجتماعية لوسائل الإعلام .

وبذلك يمكن أن ننظر للحضارة باعتبارها صفة تجريبية (تصويرية) للخصائص المميزة للمدن والمجتمعات المحلية الحضرية عن الريف والقرى. وإن الإنسان الحضري هو الذي يسكن المدينة ويعيش بها ويسلك سلوك أهل المدن.

وتعرف الحضارة على أنها "نماذج الثقافة والتفاعل الاجتماعي التي تترجم عن تركز عدد كبير من السكان في مناطق محدودة نسبياً ، وتعكس الحضارة تنظيم المجتمع في حدود تقسيم العمل المعاقد ، ومستويات التكنولوجيا المتقدمة، والتقليل الاجتماعي السريع ، والاعتماد المتبادل بين أعضائه في أداء الوظائف الاقتصادية ، والعلاقات الاجتماعية غير الشخصية وهناك اتجاه آخر يتناول الحضارة في ضوء فكر المتصل الريفي الحضري حينما نفترض تدريجاً في المجتمعات بين قطبين ريفي - حضري ، بحيث يمكن تصنيف المجتمعات على نقاط مختلفة في هذا المتصل .

وبعد العرض السابق لبعض تعريفات الحضارة يضع الباحث تعريفاً لها مفاده " أنها طريقة في الحياة غالباً يتصرف بها سكان المدن وتنتج عن انتقال حراك سكاني إلى المدن ، ومن ثم ينتج عن ذلك الانتقال تغير في أنماط السلوك ونمط الحياة حيث تتسم بالتعقيد ، والتنافس ، وقبل التغيير ، وسطحة العلاقات الاجتماعية ، والفردية وضعف العلاقات القرابية ، وقوة الصراع الاجتماعي ، والحرراك الاجتماعي السريع .

36-التضخم الحضري : over urbanization

على الرغم من أن علماء الاجتماع لا يزالون يختلفون فيما بينهم حول تحديد معنى مفهوم التضخم الحضري - ومن ثم حول صياغة تعريف مقبول له - فإنهم يتلقون فيما بينهم حول بعض الأفكار التي يمكن أن تدخل في صياغة تعريف مقبول له . ولعله يمكن الوقوف على ذلك من خلال عرض بعض التعريفات التي صيغت لهذا المفهوم .

ففي إطار مناقشته للموقف الحضري في البلاد النامية تطرق " هارلى براوننج ، Harley Brawning " لتعريف التضخم الحضري فقال : " إن تصورى حول هذه المسألة هو أن التحضر ينمى نوعاً من قوة الدفع الذاتية ، تلك القوة التي تختلف إلى حد ما ، وبشكل مستقل ، عن أية تغيرات أخرى تحدث في المجتمع ، وبخاصة منها التغيرات الاقتصادية ، وهناك أمثلة تاريخية قليلة للحالات التي يسبق فيها التحضر التصنيع ... ويتلقى العديد من الكتاب على وصف هذه الحالة بالتضخم الحضري ، وهم يقصدون بها تفوق نسبة سكان الحضر على نسبة فرص العمالة المتوفرة في المدن

ويشير " جيرالد بريز " G. Breese إلى التضخم الحضري بأنه "الحالة التي يعيش فيها في أماكن حضرية نسب من سكان بلد ما تفوق إمكانيات النمو الاقتصادي لتلك الأماكن ولقد لوحظت هذه الظاهرة بمزيد من العناية والاهتمام بسبب ما نجده في البلاد النامية عموماً - فيما عدا

الإستثناءات القليلة جداً - من المناطق الحضرية تأوى جموعاً من السكان أضخم بكثير من اشتغال القوة العاملة بهن حضرية.

وهناك من يرى أن التضخم الحضري يعني " تجمع نسبة أكبر من السكان في المناطق الحضرية بحيث يتعدى استيعابهم بشكل منتج داخل القطاع غير الزراعي من اقتصاد البلد وتظل هذه العمالة الفائضة عاطلة عن العمل أو شبه عاطلة أو تتضم إلى مجموع موظفى الدولة . ومرة ثانية تترتب على ذلك أبعاد مؤلمة وواضحة للعيان.

وفي سياق دراستها عن التحضر في " مصر" صاغت " جانيت أبو لغد " تعريفاً للتضخم الحضري حيث قالت "... إن المقصود بهذه الظاهرة هو فقدان التوازن في كل من حجم وتوزيع السكان الحضريين في الدول النامية ، وأن العلماء الذين يؤيدون هذا الرأي يؤكدون على أن هذه الدول لديها نسبة عالية من السكان الذين يعيشون في المدن الكبيرة والصغرى بالنظر إلى مرحلة تطورها الاقتصادي . والمصطلح الذي يصف هذه الظاهرة هو مصطلح التضخم الحضري الذي يشير بدورة إلى المحصلة النهائية للهجرة المستمرة للجماعات الريفية العاطلة ، أو التي تعمل عمالة جزئية، في المدن مقابل ندرة فرص العمالة الحضرية ، وإن إحدى نتائج هذه الهجرة هو معدل مرتفع للبطالة . أو للعمالة الهامشية ، في المدن الكبرى بآسيا وإفريقيا ."

ويستخلص الباحث من كل التعريفات السابقة تعريف عام للتضخم الحضري مفاده أن التضخم الحضري يشير إلى زيادة حجم السكان في

الحضر فى أى بلد من بلاد العالم بدرجة تفوق مستوى التطور الإقتصادى الذى تمر به تلك البلد فى لحظة تاريخية معينة . مما ينتج عنه قلة فرص العمل المتاحة فى تلك المناطق (المناطق الحضرية) ، وكذلك يشير إلى سوء توزيع حجم السكان بين مدن هذا البلد مما يؤدى إلى الهيمنة الحضرية لإقليم أو إقليمين حضريين داخل البلد ، ويزداد التضخم الحضري كلما زادت الهجرات الداخلية والخارجية إلى المدينة طلباً لتحسين مستوياتها المعيشية .

37- الهيمنة الحضرية : Urban primacy :

تشير إلى سيطرة مدينة كبيرة أو مدينتين كبيرتين فى دولة من الدول – أو إقليم من الأقاليم – ويرتبط ذلك فى النهاية بنمط توزيع المدن على رقعة الإقليم وتفاوتها فى الحجم من مدن قزمية إلى مدن صغيرة إلى مدن متوسطة ثم ضخمة فعملاقة الواقع أن حجم المدينة المهيمنة لا حدود له ، فهو دائم التغير والنمو ويختضع فى ذلك لعوامل جغرافية مختلفة قد تجعل المدينة العاصمة أكبر مدن الدولة ، ومن جهة أخرى ، فقد تحتوى الدولة على مدينتين كبيرتين فقط ، وعدد من المدن الصغيرة والمتوسطة مثل القاهرة والإسكندرية فى مصر ، ودمشق وحلب فى سوريا ، وطرابلس وبنغازى فى الجماهيرية العربية الليبية ، والرياض وجدة فى المملكة العربية السعودية.

وثمة ارتباط بين النمو السكاني وزيادة الهيمنة ، إلا أن الشئ الجدير بالذكر هو أن " حالة الهيمنة الحضرية " ليست ظاهرة دائمة فى كل الدول

النامية . ولكنها تتغير بتغير مراحل التنمية ، حيث تزداد هذه الحالة بتجمع الوظائف الإدارية والاقتصادية في المدينة الأولى وتقل مع انتشارها . وتكاد تتفق نتائج العديد من الدراسات على أن المدينة تعد مهيمنة عندما يتواجد بها عوامل الجذب الحضري ، التي من أهمها : 1- أن المدينة هي مركز السلطة 2- محور التأثير السياسي 3- توافر فرص العمل بها 4- تركز العديد من الوظائف الحضرية والأنشطة الاقتصادية بها . وتشير كل الشواهد إلى أن "المدينة الأولى" تكاد تجذب معظم المهاجرين الريفيين و تستأثر بمعظم الاستثمارات الاجتماعية، ويؤثر نمو المدينة الأولى بشكل كبير ومتزايد على إعاقة نمو المدن الأخرى بل والمناطق الريفية فقد أكدت الدراسات على أن نمو "المدينة الأولى" وخاصة في دولة أمريكا اللاتينية تعوق بالفعل نمو المدن الصغرى وتحول دون تنمية المناطق الريفية.

ويستخلص الباحث مما سبق أن الهيمنة الحضرية Urban Primacy هي سيطرة مدينة كبيرة أو مدينتين كبيرتين في دولة من الدول أو إقليم من الأقاليم ، وأن حجم المدينة المهيمنة لا حدود له فهو دائم التغيير والنمو ويخضع في ذلك لعوامل جغرافية مختلفة قد يجعل المدينة العاصمة أكبر مدن الدولة، وتزداد الهيمنة بزيادة النمو السكاني لتلك المدينة المهيمنة وتزداد أيضاً بتركز الوظائف والمصالح الإدارية بها واستئثارها بمعظم الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية . ونقل عند توزيع تلك الوظائف والمصالح والاستثمارات على باقي المدن في الدولة.

38 - مفهوم السكان :

يذهب علماء الاجتماع عند تفسيرهم لنشأة التجمعات الإنسانية إلى أن تلك المجتمعات تقوم على أساس ومقومات فهى جمع من الأفراد استقر فى بيئه معينة ثم اتفق هذا الجمع على مجموعة من الأهداف والرغبات العامة والمنافع المشتركة التي أدت إلى الاتفاق على مجموعة من النظم والقواعد المنظمة لسلوك الأفراد وعلاقاتهم من أجل تحقيق تلك الأهداف والرغبات ، وكل ذلك يتم فى إطار ظاهرة التفاعل الاجتماعى Social Interaction التي تعتبر بحق الأساس فى تكوين أي مجتمع إنسانى ، وهذا يعني أن العنصر البشري هو العنصر الفعال والأساسى فى إقامة التجمعات الإنسانية

....

ولذا اعتبرت الظاهرة السكانية بحق أولى الظواهر الاجتماعية ، فالسكان فى أي مجتمع هم هؤلاء الأفراد الذين يجمعهم المجتمع ويعيشون ويعملون فيه معاً ويتراوجون ويتسائلون ويكبرون ويتدرجون فى المراحل العمرية المختلفة ، ... كما أنهم يمثلون الثروة الحقيقية للمجتمع .

ويرى بعض الباحثين أن كلمة سكان " Population " تعنى " مجموع عدد الأشخاص المقيمين ، عادة وإن لم يكن دائماً ، في منطقة معينة في وقت معين " ويعرفه البعض الآخر " بالدراسة العلمية للسكان من حيث الحجم والبناء والنمو ".

وهناك من يرى أن السكان نعنى بها (العدد الكلى للأفراد الذين يقطنون بلداً أو مدينة أو منطقة ما ولديهم سمات مميزة مشتركة معينة بيولوجية ، أو قانونية ، أو اجتماعية ، أو اقتصادية) .

ويتضح مما سبق أن السكان هم مجموعة من الناس ، يعيشون على أرض معينة ، ويشكلون الأساس الطبيعي للجماعة الاجتماعية ، وهذه المجموعة من الناس في تطور مستمر ليس من حيث الكمية فحسب وإنما من خلال المواصفات الكيفية للسكان .

39- مفهوم الثورة

تعد الثورة من أهم ظواهر التاريخ البشري والوجود الإنساني . فنقط التحول الفاصلة في التاريخ كانت بسبب الثورات ، فعلى سبيل المثال كانت الثورة الإنجليزية والثورة الفرنسية ، والثورة البلشفية ، والثورة الصينية، .. وغيرها تمثل فاصلاً تاريخياً في حياة مجتمعاتها والمجتمعات المجاورة ، وبمقدار ما تحدثه من تغيير جذري للنظام الاجتماعي بجوانبه ومستوياته كافة ، فإنها تتطوى على تغيير كيفي لشخصية أفراد المجتمع وللنظام الإقليمي بين الدول المجاورة وللنظام العالمي .

كان الظهور الأول لتعبير الثورة في كتابات "Copernicus" كوبوريكس مؤسس علم الفلك الحديث ، ثم انتشر استخدامه بعد ذلك في العلوم الطبيعية ، وكان هذا التعبير في استعماله العلمي ، يحتفظ بمعناه اللاتيني الأصلي الذي يشير إلى الحركة الدائرية والمنتظمة للنجوم حول الشمس ، ولما كانت

هذه الحركة تتجاوز سيطرة الإنسان وقدرته فإنها اصطباغت بمعنى الشيء الذي لا يقاوم أو الذي فوق قدرات الإنسان ، فهـى تعنى الحركة الدائرية المستمرة والمتكررة ، وانتشر المفهوم بعد ذلك في عالم السياسة ؛ لتعنى أن أشكال الحكم تدور بين الناس في دوران متكرر دائم ، وبقوـة لا تقـاوم ، وليس أدل على معنى الثورة من الأفكار التي تسيطر على عقول جميع الثوريـين ، وهـى أنـهم يـقومون بعملـية تعـنى النـهاية الـحـتمـية والمـحدودـة لـلنـظـام الـقـديـم وـبـنـاء عـالـم جـديـد . كما أـصـبـحـت تستـعـمـلـ كـلـمة ثـورـة Revolution خـارـجـ المـجاـلـ السـيـاسـيـ لـلـدـلـالـةـ عـلـىـ تـغـيـرـاتـ جـوـهـرـيـةـ فـىـ نـطـاقـ شـاسـعـ مـنـ النـشـاطـاتـ ،ـ مـثـلـ ثـورـةـ فـىـ الـاتـصـالـاتـ ،ـ وـثـورـةـ فـىـ الـمـعـلـومـاتـ ،ـ وـثـورـةـ فـىـ عـادـاتـ التـسـويـقـ ،ـ وـغـيرـهـاـ .

ولقد حظـىـ مـفـهـومـ الثـورـةـ باـهـتمـامـ كـبـيرـ منـ عـلـمـاءـ كـثـرـ .ـ فـهـنـاكـ منـ رـأـىـ أنـهاـ عـمـلـيةـ تـغـيـرـ سـرـيعـ وجـذـرـىـ لـلنـظـامـ السـيـاسـيـ ،ـ بـماـ يـؤـدـىـ لـلـإـطـاحـةـ بـالـنـظـامـ الـقـديـمـ وـالـنـخبـةـ التـابـعـةـ لـهـ .ـ بـيـنـماـ تـعـرـفـهاـ "ـثـيدـاـ سـكـوكـبـولـ"ـ بـأنـهاـ "ـعـمـلـيةـ مـشـارـكـةـ شـعـبـيـةـ تـهـدـفـ إـلـىـ إـجـرـاءـ تـحـولـ اـجـتمـاعـيـ فـىـ بـنـيـةـ الـمـجـتمـعـ وـطـبـقـاتـهـ ،ـ وـمـرـافـقـ لـهـ حـرـكـاتـ تـرـدـ طـبـقـيـةـ مـنـ الـمـسـتـوـيـاتـ الـدـنـيـاـ ،ـ وـهـىـ التـىـ تـؤـدـىـ جـزـئـاـ إـلـىـ هـذـاـ التـحـولـ وـتـأـسـيـسـ نـظـامـ سـيـاسـيـ جـديـدـ .ـ وـيـذـهـبـ صـامـوـيلـ بـ .ـ هـنـجـتوـنـ إـلـىـ أـنـهـاـ "ـتـحـولـ مـحـلـيـ سـرـيعـ ،ـ أـسـاسـيـ وـعـنـيفـ فـىـ الـقـيمـ وـالـأـسـاطـيرـ الـمـسيـطـرـةـ فـىـ مـجـتمـعـ ماـ ،ـ وـفـىـ مـؤـسـسـاتـهـ السـيـاسـيـةـ ،ـ وـبـنـيـتـهـ الـاجـتمـاعـيـةـ ،ـ وـقـيـادـتـهـ وـأـنـشـطـتـهـ الـحـكـومـيـةـ وـسـيـاسـاتـهـ "ـأـمـاـ "ـتـشارـلـزـ تـيلـىـ"ـ فـيـرـىـ أـنـهـاـ "ـانـقـالـ لـلـسـلـاطـةـ فـىـ دـوـلـةـ ماـ بـالـقـوـةـ وـخـلـالـ الـعـمـلـيـةـ ،ـ تـطـلـقـ مـجـمـوعـتـانـ

على الأقل المزاعم غير المتطابقة للسيطرة على الدولة ، وجزء هام من الشعب الخاضع لسلطة الدولة يؤيد مطلب كل من المجموعتان " وبالنسبة " لروبرت م . ماكifer" فالثورة تعنى انفجار حركة عنيفة ترمى إلى قلب النظام القائم واستبداله بنظام جديد وينطوى هذا الانفجار العنفي على تحديد لوظيفة الحكومة الرئيسية ؛ لأن الحكومة هى القيمة على القوة المنظمة فى المجتمع ، والثورة تحرمنها ولو لفترة مؤقتة من هذه الوظيفة .

كما يعرفها " آرثر بوبير " بأنها " التغيرات التى يحاول القائمون بالث القيام بها أو تحقيقها فى بنية المجتمع عن طريق العنف " . وفي تعريف قريب من التعريفات السابقة يعرف " أحمد زايد الثورة" بأنها " شكل من أشكال التغيير الجذري الذى يؤثر على كل جوانب الحياة ، ويعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أسس جديدة ، وغالباً ما يبدأ هذا التغيير الجذري بتغيير شكلالبنية النظمية للقوة ، أى بتغيير النظام السياسى، وينذر هذا التغيير فى النظام السياسى بتغيرات تستغرق كل أوجه الحياة . وهذا ما أكدته " جورون مارشال " عندما عرفها بأنها " أحداث نادرة الوقع يتم خلالها قلب النظام السياسى والاجتماعى كلياً ، وذلك باستخدام وسائل عنيفة عادة ، ثم يتم إعادة بنائه على أسس جديدة بقيادة جديدة . ويذهب " أحمد بدوى" إلى أن الثورة تكون فجأة فيعرفها بأنها " تغير فجائى وعميق فى النواهى السياسية والاجتماعية فى بلد ما ، وقد يتم عن

طريق العنف أو استخدام القوة الشرعية ولا تتبع في أحداثه الوسائل المقررة لذلك في النظام الدستوري للبلاد .

وفي سياق مشابه يعرفها "أنتوني جيدنز" بأنها "حركة جماهيرية منظمة تحدث تغيرات جذرية في النظام السياسي السائد ، باستخدام العنف ، وتتميز الثورة بقدرتها على استهواء الجماهير وتوجيهها ، وبحدوث توترات، واضطرابات وعنف".

ويتضح من غالبية التعريفات السابقة أنها أكدت على استخدام العنف في الثورة من جانب الثوار لتغيير السلطة الحاكمة ، وتحقيق النظام السياسي ، بينما يرى الباحث أن الثورة قد تكون سلمية كما حدث في ثورة 25 يناير .
وتجدر الإشارة إلى أن ثمة مفهومات ترتبط بالثورة مثل مفهوم " الانقلاب، والإصلاح، والحركات الاجتماعية". بالنسبة إلى الثورة والانقلاب يفرق بعض الباحثين بين الثورة والانقلاب من حيث الفاعل ، فيروا أن في الثورة يكون القائم بها هو الشعب من أجل تغيير جذري للمجتمع للأفضل ، بينما الانقلاب يقوم به مجموعة من الأفراد يكون هدفها هو الاستحواذ على السلطة ، وقد يتحقق الانقلاب بأكثر من وسيلة، كأن يحاول رئيس الدولة تعطيل الدستور وتعطيل الحياة النيابية ؛ لينفرد بالحكم على غير القوانين التي يحكم بها البلاد ، أو أن تحال إحدى الهيئات الحاكمة فرض نفسها في موقع السلطة العليا في الدولة ، وإزاحة الفئات التي قد تكون قد اقتربت من السلطة ، وقد يكون الانقلاب بفعل أقلية من أفراد الشعب تسندها القوة

المساحة أو التنظيمات الإرهابية، إلا أن أهم الفروق الجوهرية بين الثورة والانقلاب أن الأولى تعد عمل مشروع يقوم به الشعب للتغيير للأفضل ، بينما الانقلاب عمل غير مشروع يقوم به فئة قليلة للاستحواذ على السلطة بالقوة . وهناك من يفرق بين الانقلاب والثورة من حيث الهدف. فالانقلاب يهدف إلى الاستئثار بالسلطة دون أن يكون من أهدافه إحداث تغييرات في الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية ، أما الثورة فهدفها هو إحداث تغيير جذري للأفضل في النظم القائمة . فالثورة وصول إلى القوة لإحداث تغيير جوهري في الأوضاع السائدة ، أما الانقلاب استخدام الفوة للوصول إلى القوة من أجل القوة وحسب ، عليه فالانقلاب محاولة لتغيير الحاكم ، بينما الثورة محاولة لتغيير الحاكم المجتمع .

وليس من اليسير تحديد مدلول كلمة ثورة التي تتردد كثير في خطاباتنا اليومية ، فهناك فرق بين الحدث الارتجالي ، وكثيراً يكون التمييز بينهما ذاتياً وليس موضوعياً فيختلف تعريف الحدث الواحد بين القائمين به وخصومهم ، فإذا أخفقت الثورة بادر خصومها من أنصار النظام السائد إلى وصمها بوصمة العصيان أو التمرد .

وبالنسبة إلى الفرق بين الإصلاح والثورة فثمة اتفاق بين العلماء الاجتماعيين على أن الإصلاح هو نقىض الثورة ذلك لأن الإصلاح هو إستراتيجية لتغيير المجتمع تعتمد على خطوات تدريجية وجزئية وتراتكمية ، بينما الثورة هي خطة تعتمد على عنصر المفاجئة والسرعة ؛ للتغيير الكلى لأوضاع المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فالحركة الإصلاحية

تهدف إلى تغيير جوانب محدودة من النظام الاجتماعي السائد ، أما الحركة الثورية فهي ذات أهداف أوسع وأشمل ، حيث أنها ترمي إلى إعادة بناء النظام الاجتماعي . ولقد دار الصراع طوال القرن العشرين بين نظريات الصراع والثورة . نظريات الصراع كان رموزها البارزين علماء اجتماع أمثال " إميل دوركايم ، وماكس فيبر ، وباريتو " أما نظريات الثورة فكان أبرز رموزها " كارل ماركس ، وفريدريك ، وانجلز " .

وبخصوص الثورة والحركة الاجتماعية ، يذهب " آلان تورين " إلى أنهما مفهومان غير متزلفين ، ولا متافقين . فالحركات الاجتماعية تختلف عن مفهوم الثورة لأنها أولاً تعطى أولوية للوصول إلى السلطة على تغيير ظروف العمل ، وثانياً أن فكرة الثورة تتعلق بالنسيق والمجتمع كافة ، في حين أن الحركات الاجتماعية تفسر العالم من ناحية العناصر الفاعلة والصراعات .

ويرى " تورين " أن من الخطأ تعريف حركة اجتماعية بأنها إصلاحية أو ثورية ؛ لأن هاتين الكلمتين تشيران إلى التغير الاجتماعي ، في حين أن الحركة الاجتماعية هي عنصر فاعل في قلب نسق اقتصادي واجتماعي ، فهي تمثل وسيلة لاكتشاف طبيعة التحولات المادية والثقافية التي تطرأ على المجتمع من المجتمعات .

وربما كانت المحاولة الرائدة لتعريف مصطلح الحركة الاجتماعية تعريفاً علمياً هي تلك التي قام بها " لورانز فون شتاين Lorenz Von Stien " في مؤلفه الهام تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا 1789 - 1850 ، والذي

نشر لأول مرة عام 1850 ، حيث ذهب إلى "المصلحة هي جوهر كل تفاعل إنساني ، ومن ثم كل حركة اجتماعية هي أساس المجتمع ."

وتعرف الحركة الاجتماعية في موسوعة علم الاجتماع بأنها "الجهود المنظمة التي يبذلها عدد من الناس المؤثرين ، وتهدف إلى تغيير جانب أساسى أو أكثر من المجتمع ، وتختلف عن السلوك الجماعي فى أنها هادفة ، ومنظمة، بينما يكون السلوك الجماعي ارتجاليًا وغير محدد الهدف وتصف أهدافها بأنها قد تكون محدودة أو واسعة، وقد تكون ثورية أو إصلاحية.

ويعرفها "شارلز تيلي" بأنها "تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات متعددة المصالح ، تضم حال تشكلها طبقات مهمة فى المجتمع مثل العمال، والجماعات النسائية ، والطلاب إلى جانب العنصر الفكري ، والشىء الذى يجمع هذه القطاعات المختلفة من المجتمع ذات المصالح المتعددة هو شعور عام بالظلم والضيق ناتج عن الإدراك المشترك لغياب الديمقراطية في وضع سياسي معين .".

وبناءً على ما سبق يقصد الباحث بالثورة في البحث الراهن أنها "الهبة الثورية التي تمت بدءاً من يوم 25 يناير 2011 فبراير من نفس العام ، وكانت سلمية وقام بها شباب الطبقة الوسطى والعليا ، وانضم إليهم شباب من الطبقة الدنيا ، وكافة فئات المجتمع ، وقامت بهدف إحداث تغيير جوهري في الأوضاع السائدة ، تغيير المجتمع المصري إلى الأفضل والارتقاء بحياة أفراده - وظهر هذا من شعارها عيش، حرية ، عدالة اجتماعية- ونتج عنها إسقاط نظام مبارك ومحاكمة رموزه ورفاقها أيضاً

كثير من التغيرات في البنية الاجتماعية ، في مناحي المجتمع كافة ، ولا يزال آثارها ممتد حتى الآن .

40- المستقبل :

يشير المستقبل إلى فترة من الزمن لم تصل بعد أو هو الزمن الذي يأتي بعد الحاضر . وهناك من يعرفه بأنه ما يتصوره الإنسان ، وما يعمل على نصنه وإبداعه وتحقيقه . وتتزايد هذه القدرة الإبداعية مع حسن الإلادة بشكل عقلاني من إنجازات العلم والتقدم التكنولوجي ، والترانيم المعرفى في مختلف المجالات . ويشير ذلك إلى عدم وجود المستقبل ، وهذه حقيقة . أضفلاً إلى ذلك أن المستقبل لن يوجد حتى في المستقبل ؛ لأنه يوجد فقط حين يصبح حاضراً ، وعند هذه النقطة لا يعود آلياً مستقبلاً . عبرت بعض الأمثل الشعبية عن ذلك ، فهناك من قال "اليوم هو الغد الذي قلقت عليه أمس " .

وتتبّق هذه الطبيعة المتناقضة للمستقبل من حقيقة أن المستقبل لا حقيقة له كشيء مستقل فحين نتحدث عن المستقبل نعني فعلاً مستقبل شيء ما ، أو مستقبل موضوع ما ، أو وضع ما كما سيصبح في فترة زمنية آتية وهكذا . فالمستقبل بعد إشارة مختصرة إلى الحضارة الإنسانية ، أو جزء منها في فترة زمنية آتية . وللمفارقة فإن الاعتراف بعدم وجود المستقبل هو سبب أهميته . وعليه لا نستطيع دراسة المستقبل أو عالم المستقبل لأنهما غير موجودين ، ونحن في هذا الصدد ندرس أفكار مما سيكون عليه العالم

فى المستقبل ، أفكار تتبثق من مفاهيمنا عما كان عليه العالم فى الماضى . وكيف نرى أنه يتغير .

41-استشراف المستقبل :

يعرف استشراف المستقبل حسب ما ورد في الموسوعة البريطانية بأنه " دراسة الاتجاهات الحالية من أجل التنبؤ بالتغييرات المستقبلية " . ويعرف أيضاً بأنه " دراسة علمية ، ترنو إلى صوغ مجموعة من السيناريوهات المشروطة لمجتمع من المجتمعات ، أو لظاهرة من الظواهر ، واحتمالات تطورها المستقبلية ، وأثار هذا التطور في المجتمع ، بدءاً من معطيات الماضي والحاضر ، ومعتمداً على المناهج والأدوات العلمية " . ويعرف أيضاً بأنه " دراسة التحولات المستقبلية للمجتمع من خلال التحليل الجيد للحاضر ، والتعرف على العوامل والمتغيرات التي تلعب دوراً فعالاً في حدوثها " .

وهناك من يرى أن استشراف المستقبل اجتهاد علمي منظم ، يهدف إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة ، والتي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات ، وعبر فترة مقبلة تمتد قليلاً لأبعد من عشرين عاماً ، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر ، ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع ، وهو بذلك يستكشف نوعية وحجم التغيرات الأساسية الواجب حدوثها في مجتمع ما ، حتى يتشكل مستقبله على نحو معين منشود .

وثمة ملاحظتان على هذا التعريف الأولى أنه حدد مدة استشراف المستقبل بمدة تتجاوز العشرين عاماً ، ومع ذلك هذا يتناهى مع تصنيف الآماد الزمنية لدراسة المستقبل ، والثانية أنه ركز هدف الاستشراف في التوصل إلى السيناريو المعياري (المفضل) وأغفل أن ثمرة استشراف المستقبل قد تكون سيناريوهات امتدادية (اتجاهية) أو بديلة (إما محتملة ممكنة أو مفضلة) .

إن استشراف المستقبل لم يعد مجرد مسألة إشباع الفضول العلمي (المعرفي) لدى الإنسان لمعرفة المجهول ، وإنما أصبح مطلبًا أساسياً وضرورياً لتحقيق التوازن مع المتغيرات المتوقعة في شتى مناحي الحياة . حيث لا يرمي الاستشراف إلى رجم الغيب أو التكهن بأحداث المستقبل للأفراد أو للمجتمع أو للإنسانية كافة ؛ ذلك لأن الاستشراف ينطوي على مهارة عملية لاستقراء الاتجاهات العامة في حياة البشرية ، التي تؤثر في مسارات الأفراد والمجتمعات .

وعلى أى حال فإن هذا النوع من الاستقراء يساهم في تهيئة الأفراد والمجتمعات والأمم لما سيأتي ، واتخاذ القرارات التي قد تقضي إلى المستقبل المفضل . وإذا كنا غير قادرين على توقع القادر من الأحداث ، فإن ما يمكن أن نستقرئه من الاتجاهات العامة ، يدفعنا إلى إعداد أنفسنا لما سيحدث . وجاء في القرآن الكريم " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " وهذه دعوة صريحة وواضحة للقيام بالخطوات الضرورية للتغيير ما بأنفسنا لنصبح أقدر على التكيف مع المستقبل .

وتأسِيساً على ما سبق نستطيع القول إن ثمة فائدة حقيقية تعود على المجتمعات من عمليات الاستشراف العلمي ، فمن ثم يساهم الاستشراف في إنشاء الوعي الاجتماعي إزاء المستقبل ، وهذا الوعي يزيد بالطبع من مقدرتنا على استشراف المستقبل ؛ لذلك يتعمّن علينا أن نفهم الاستشراف العلمي في إطار ما يمكن أن يقدمه ، وضمن هذا الإطار وحسب .

42-المستقبلية:

نزعـة نحو الجديد والمجهـول والمستـقبل أساسـها الخروـج على المـأـلـوف والرغـبة في المـغـامـرة ، وهـنـاك من يـرى أن "مارـينـتـي" F.T.Marinetti (1876 - 1944) أول المـيـادـين بهذه النـزعـة . وإذا كانت المستـقبلـية من المـفـهـومـات العـلـمـيـةـ الحديثـة ، فإن لها العـدـيد من التـعرـيفـات اللـغـويـةـ والـاـصـطـلاـحـيةـ . وعليـهـ فـلـفـظـ المستـقبلـيةـ فـيـ اللـغـةـ يـفـيدـ النـسـبـةـ إـلـىـ المـسـتـقـبـلـ ، فالـلـيـاءـ يـاءـ النـسـبـ ، فـيـقالـ (مـسـتـقـبـلـ) نـسـبـةـ إـلـىـ المـسـتـقـبـلـ .

وفيـماـ يـتعلـقـ بـالـتـعرـيفـ الـاـصـطـلاـحـيـ لـلـمـسـتـقـبـلـ ، فـهـىـ مـصـطـلـحـ يـرـادـ بـهـ عـدـةـ معـانـ وتـبـاـيـنـ وـفقـاـ لـوـقـوـعـ الـكـلـمـةـ فـيـ سـيـاقـ الـحـدـيـثـ ، فـأـحـيـاـنـاـ تـرـدـ مـضـافـةـ ، وـأـحـيـاـنـاـ تـكـوـنـ مـفـرـدـةـ ، وـنـهـتـمـ هـنـاـ بـمـعـناـهـ اـصـطـلاـحـياـ ، وـهـىـ مـفـرـدـةـ دونـ إـضـافـةـ فـيـقالـ (المـسـتـقـبـلـ) ، وـهـىـ بـهـذـاـ الـلـفـظـ تـعـبـرـ تـارـةـ عنـ فـلـسـفـةـ مـعـيـنةـ ، وـتـارـةـ عنـ فـنـ منـ الـفـنـونـ ، وـتـارـةـ عنـ مـنهـجـ أوـ عـلـمـ .

وـالـمـسـتـقـبـلـيةـ فـلـسـفـيـاـ اـتـضـحـتـ فـيـ الـحـرـكـةـ الـفـكـرـيـةـ الـتـىـ تمـثـلـتـ فـيـ الـكـتـابـاتـ الـأـدـبـيـةـ وـالـرـاوـيـاتـ الـخـيـالـيـةـ وـالـيـوـتـوبـيـاتـ ، الـتـىـ سـادـتـ أـورـوـبـاـ وـأـمـريـكاـ ، وـتـعـتـبـرـ

فكرة تقدمية إنسانية ، حيث إنها تدور حول رؤية الأشياء والظواهر والأنظمة في حركة إلى الأمام ، وتقوم على التجد من الذات الحالية والبحث في حياة القادمين حلًا لمشاكلهم .

والمستقبلية باعتبارها فلسفة لها عدة محاور تبحث فيها ، أبرزها فكرة الزمن ، والاكتمال ، وقدرة العالم على التغيير الشامل ، والصدفة والمفاجأة ، ودور كل من القوة الإلهية والإرادة البشرية في تحريك التاريخ ، وموقع الإنسان والأرض منه النام الكوني ، والمسؤولية الأخلاقية والإنسانية المتوارثة بين الأجيال .

وبالنسبة إلى المستقبلية كعلم ، تعد طريقة أو أسلوب للتنبؤ وفق تصورات وخيالات الكتاب والعلماء ، وتطور في الوقت الراهن ليستشرف سيناريوهات بديلة محتملة ممكنة ومفضلة للمستقبل تساهم في صوغ نظرية شاملة ترشد هذا المستقبل وتوجهه ، وتكون منطقاً لسياسات اجتماعية مستمدة منها ، تعمل على إزالة أي مشكلات تقوض المستقبل .

أما عن المستقبلية كمنهج فتمثل أرقى الإضافات العلمية في القرن العشرين ، حيث تيسر عملية استشراف المستقبل في عصر ارتبط تقدم الدول فيه بقدرتها على استشراف المستقبل وتوقع مشكلاته من أجل الاستعداد لمواجهتها .

43- الدراسات المستقبلية :

هناك بعض المترادفات في مجال دراسة المستقبل تستخد لتشير إلى معنى واحد ، رغم أنها ليست بنفس الدرجة من القبول والشهرة ، وهذه

المفهومات هي علم المستقبل futurology ، وبحوث المستقبليات futures ، ودراسات البصيرة foresight studies ، وبحث السياسات Research ، والتنبؤ التخطيطي prognosis ، والتحركات policies Research ، المستقبلية prospective ، والمنظور المستقبلي future Movements ، والتنبؤ المنشروط forecasting ، والمستقبلية futurism وغيرها . وغالبيتها تشير إلى محاولات لصوغ سيناريوهات للمستقبل تمهد للسيطرة عليه . وهناك من يرى أن اختلاف تسميات تلك المفهومات يرجع إلى حداثة تلك المنحنى المعرفى ، وإلى تباين تصنيف العلوم بين المجتمعات .

غير أن التسمية الشائعة لهذا العلم هي "علم المستقبل" والتي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1944 على يد "أوسـيب فـلـختـهـاـيم" ، وجاء مصطلح المنظور المستقبلي في منتصف الخمسينيات على يد الفيلسوف الفرنسي "جاستون برجيه" وزميله عالم الاجتماع الفرنسي "برترانـد دـى جـوـفيـنـيل" . وعلى الرغم من تعدد تسميات هذا العلم ، فإن مفهوم "الدراسات المستقبلية" هو الأكثر قبولاً الآن في العالم ، يليه مفهوم البحوث المستقبلية ؛ ذلك لأن مفهوم علم المستقبل الأكثر شيوعاً في الغرب يواجه بانتقادات شتى في صدارتها كونه يصبح دراسة المستقبل بالصيغة البرجماتية الأمريكية دونأخذ الواقع القيمية والاجتماعية محل اعتبار ، وأضاف إلى ذلك عدم تحقيقه لشروط العلم ، إذ أنه يركز على المعرفة وحسب ، في الوقت الذي يعترض على مفهوم المستقبلية لكونه مفرطاً في معاداته لكل ما هو تقليدي مألف ، ولكونه يمثل اتجاهًا يؤمن بالمادة ويرى

فيها طاقة الحياة ، ويعيد السرعة والآلية ، فهو يدخل في منحني الفنون أكثر منه في باب العلوم ، حيث إنه يمثل في الأدب والفن نقىضاً للاتجاهات التعبيرية والطبيعية ، وبخصوص باقي المصطلحات فلا تضاهى مفهوم الدراسات المستقبلية في قابليتها في الأوساط العلمية .⁽¹⁸⁾ وعليه يقتضي الأمر تسلیط الضوء على بعض التعريفات التي اهتمت بها ، فقد ذهب " ويندل بل" على أنها الدراسات التي تسعى إلى اكتشاف أو ابتكار ، وفحص وتقدير ، واقتراح مستقبليات ممكنة أو محتملة أو مفضلة . تعرفها موسوعة Wikipedia بأنها " الدراسات التي نستخدمها لاستشراف المستقبل ، من خلال دراسة الوضع الراهن اقتصادياً وتكنولوجياً ، والاتجاهات الاجتماعية ، وتسعى هذه الدراسات بوحدة أو أكثر من أساليب وطرق البحث المستقبلي ، مثل أسلوب السيناريوهات ، وأسلوب دلفي ، وطريقة الاستثارة الذهنية ، والتحليل المورفولوجي . وتنطلق الدراسات المستقبلية من هدفين هما : هدف استطلاعي ، وأخر معياري (استهدافي) ، ويمكن أن تجمع هذه الدراسات بين هذين النمطين من أجل استشراف أفضل للخطط المستقبلية.

ويرى " جون ماكهل " أنها تمثل تخصصاً علمياً يتضمن كل صور ودراسات المستقبل ، من استقراء الاتجاه إلى المدينة الفاضلة (اليوتوبيا) ، في حين أنه تتجه عند " أريك جانتش " إلى التنبؤ المشروط من منظور إثبات احتمالي وعلمى نسبي ، وكل هذا يتعلق بالخيارات والمترتبات الخاصة بالمشكلات المرتبطة بالمستقبل . فالتنبؤ المشروط هنا يرتبط كما يقول " ماسيني " بمبدأ ماذا .. إذا ، أو ماذا يحدث لو؟

وذهب "شان" إلى أنها تخصص علمي جديد يختص بـ"بصقل البيانات وتحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات في مختلف مجالات السلوك الإنساني، مثل الأعمال التجارية والحكومية والتعليمية". والغرض من هذا التخصص، مساعدة متخذى القرارات، وصانعى السياسات، على أن يختاروا بحكمة، فى إطار أغراضهم وقيمهم من بين المنهاج البديلة المتاحة للفعل فى زمن معين .

ويعرفها "أدوارد كورنيش" بأنها "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ، ويُسعي لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل ، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على آخر " وعلى هذا الأساس تختلف الدراسة المستقبلية عن الدراسة الاستراتيجية ، فالثانية تقوم على هدف يكون قد حدد سلفاً ثم البحث عن أدوات تحقيق هذا الهدف ، بينما الدراسة المستقبلية تسعى لاستعراض الاحتمالات المختلفة للظاهرة ، كما تختلف الدراسة المستقبلية عن التنبؤ في أن الأخير يحسم في أن الظاهرة ستتخد مساراً معيناً أو محدداً ، بينما لا ترعم الدراسة المستقبلية مثل ذلك قط world future وفي هذا الصدد تعرف الجمعية الدولية للمستقبلات

Society الدراسات المستقبلية في أربعة عناصر رئيسية :

1- أنها الدراسات التي تركز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية .

2- أنها أوسع من حدود العلم ، فهى تتضمن الجهود الفلسفية والفنية جنباً إلى جنب مع الجهود العلمية .

3- أنها تتعامل مع نطاق لبدائل النمو الممكنة ، وليس مع إسقاط مفردة محددة المستقبل .

4- أنها تلك الدراسات التي تتناول المستقبل في آماد زمنية تتراوح بين خمس سنوات وخمسين عاماً .

ويتضح من التعريف السابق أنه وسع نطاق الدراسات المستقبلية ليتجاوز حدود العلم ، ولو اقتصر على ضم الجهود الفلسفية إلى العلم ، فهذا كان لا يبتعد كثيراً عن مجال العلم ؛ لأن الفلسفة أحد أنساق العلم ، فهي العلم الذي يبحث في مناهج التفكير وأطروه ، وطرق تغيير العالم ، إلا أن المفهوم المطروح يتسع ليتضمن كل من الفن والفلسفة والعلم جنباً إلى جنب

44-الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان :

تحدد خصائص السكان في أية منطقة من العالم طبقاً للظروف الموجودة في المنطقة التي يعيشون فيها ، ولا ريب أن تلك الظروف تخلق معها مجموعة من السمات التي تميز سكان منطقة ما ، وتجعلهم مختلفين عن غيرهم بما يحملونه من صفات مشتركة ، وبناء على ذلك يمكن تحديد خصائص الاجتماعية ، والاقتصادية فيما يلي :

أ- الخصائص الاجتماعية :

وتتمثل في الحالة التعليمية ، والحالة الصحية ، فضلاً عن التركيب الطبقي ودلاته من الناحية الاقتصادية وعلاقة الطبقات بعضها ببعض بما تشمله من تدرج اجتماعي .. 0

ب - الخصائص الاقتصادية :

وتتصل بتحليل القوى العاملة، وتوزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي ، وطبقاً للحالة العملية، ووفقاً للمهنة، واعتماداً على الدخل ...

وتشير الخصائص الاجتماعية والاقتصادية في الدراسة الراهنة إلى مجموعة السمات الاجتماعية والاقتصادية التي يتسنم بها سكان مدينة السادات ولقد اعتمد الباحث على ست (6) منها في التحليل الإحصائي كمتغير مستقل وهي (النوع ، والسن ، والحالة الزوجية، والمستوى التعليمي، والمهنة ، والدخل).

New Towns : 45- المدن الجديدة

يقصد الباحث بالمدن الجديدة في الدراسة الراهنة إنها "المدن التي تنشأ في موقع خالية من التركز الحضري، وفي موقع صحراوية لم يكن بها استقرار من قبل، بهدف إيجاد بيئة اجتماعية، واقتصادية جديدة تستوعب الزيادة السكانية وتتوفر فرص استثمار وعمل جديدة تجذب الأفراد إلى تلك المناطق، وتقلل من الهجرة المتزايدة إلى العاصمة ، والمدن الكبرى القائمة".

46- المسألة السكانية

يقول رمزي زكي " إن المسألة السكانية عبارة عن تناقض يقوم بين السكان والنظام الاجتماعي للسائد ، بحيث يعجز هذا النظام عن أن يوفر لهؤلاء السكان متطلبات الحياة من غذاء وكساء ، ومأوى ، وتعليم ، ودخل... وغيرها ". ويتبين من التعريف السابق لمفهوم المسألة السكانية أنها ذات طابع نسبي وتاريخي ، حيث ترتبط بطبيعة النظام الاجتماعي للسائد ودرجة تطوره ؛

ما يفضي إلى تغير طبيعتها من نظام اجتماعى إلى آخر ، ومن مرحلة لأخرى داخل النظام نفسه .

وفي هذا الصدد يرى عبد الباسط عبد المعطى أن المسألة السكانية فى مصر لها أكثر من بعد وأكثر من جانب ، فلها بعد كمى خاص بالجوانب الكمية المتمثلة فى زيادة المواليد ، وزيادة الوفيات وزيادة الهجرة ، وآخر كيفى يتمثل فى خصائص السكان لا демografية فحسب ، وإنما الاجتماعية أيضاً التى يمكن أن تكون أو لا تكون حافزاً أو مسيراً للتنمية ، ومنها على سبيل المثال : ارتفاع نسبة الأمية ، وانخفاض أعداد السكان النشطين اقتصادياً ، واعتلال الصحة ، وخل التوزيع الجغرافي بمستوياته القاعدية والإقليمية .

وهناك من يعرفها أيضاً بأنها " الخل في التوازن بين موارد الدولة وحاجات السكان" ، أو بمعنى آخر بين معدلات التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو السكاني ، وكلما اتسعت الفجوة بينهما انخفض مستوى المعيشة، وتدنى بالنسبة إلى الأسرة والفرد ، وبالتالي ينحدر المستوى الاجتماعي إلى مزيد من التخلف ، وعدم القدرة على الإنتاج نتيجة لتدنى خصائص السكان ؛ مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة . وتبدو هذه الظاهرة واضحة في بلاد العالم الثالث بوجه عام ، وإن اختلفت حدتها من بلد إلى آخر؛ إذ أن معدلات التنمية المتواضعة جداً لا تتحقق بمعدلات النمو السكاني العالية . ويتبين من التعريف السابق أنه حصر المسألة السكانية في كونها اختلافاً بين معدلات التنمية ، والنمو

السكانى المطرد دون الإشارة إلى الأبعاد الأخرى ؛ مما يجعله تعريفاً تصورياً غير مكتمل .

وفي هذا الصدد يعرفها أحد الباحثين بأنها " عدم التوافق بين عدد السكان وتوزيعهم المكانى وخصائصهم من ناحية ، وبين موارد هذا المجتمع والتنظيم الاجتماعى والاقتصادى ؛ لاستغلال هذه الموارد وتوزيع ناتج الاستغلال من ناحية أخرى ، بحيث يؤثر عدم التوافق هذا سلبياً في مستوى رفاهية الأفراد فى المجتمع ". ويعتقد الباحث أن هذا التعريف اقترب من جوهر المسألة السكانية التي يعرفها الباحث بأنها " الحالة التي يكون فيها النمو السكانى لبلد ما مطرياً ، والتوزيع المكانى لسكان هذا البلد مختلفاً، فضلاً عن تردى الخصائص الاجتماعية ، والاقتصادية ، والديمografية لسكان مما يتربى عليه آثار سلبية في البناء الاجتماعى تؤثر في التنمية بعامة والتنمية الحضرية بوجه خاص ". وبناءً عليه يستند هذا التعريف إجرائياً إلى مؤشرات أساسية لمسألة السكانية وهي :

أ- حجم (عدد) السكان .

ب - الكثافة السكانية في الكيلو متر المربع .

ج- معدل النمو السنوى لسكان .

وهناك بعض المفاهيم ذات الصلة بمفهوم المسألة السكانية ، سوف تعرض من حين لآخر بين دفتى هذا البحث مما يقتضى توضيح مدلولها :

47-الإسقاطات السكانية:

وتعنى حساب التغيرات التى يتوقع حدوثها فى المستقبل فى عدد السكان ، على أساس افتراضات معينة بالنسبة إلى مستقبل الاتجاهات فى المعدلات العمرية للإنجاب ، والوفيات ، والهجرة ، وغالباً ما يستخدم خبراء الدراسات السكانية تنبؤات منخفضة ، ومتوسطة ، وعالية للسكان أنفسهم استناداً إلى افتراضات مختلفة حول كيفية تغير هذه المعدلات فى المستقبل.

48-السياسات السكانية:

تعرف "بأنها الإجراءات الصريحة (أو العلنية) التى تتخذها حكومة ما ؛ للتأثير فى حجم السكان ونموهم وتركيبهم ". ويقصد الباحث بالسياسات السكانية فى البحث الحالى أنها" الإجراءات التى تتخذها الحكومة المصرية، بهدف ضبط حجم ونمو وتوزيع، وخصائص السكان فى المجتمع والوصول به إلى مستوى يتاسب مع معدل النمو الاقتصادي؛ من أجل تحقيق التقدم والرفاهية للمجتمع.

49- التغيرات السكانية:

يرى أنتونى جيدنر أن الأنماط السكانية تتأثر فى نموها ، وارتفاعها، وھبوطها بثلاثة عوامل رئيسية هى: معدل المواليد ، ومعدل الوفيات ، والهجرة ؛ مما ترتب عليه أن أصبحت دراسة السكان أحد مباحث علم الاجتماع ؛ لأن العوامل المؤثرة فى معدلات المواليد ، والوفيات ، والهجرة تعود فى المقام الأول إلى اعتبارات مجتمعية . وفي هذا الصدد يُعرف رولان بريسا التغيرات السكانية بأنها " التغيرات التى تطرأ على حجم السكان وتركيبهم، وهى التغيرات الناجمة عن الوفيات والهجرة والخصوبة ". وعليه يقصد الباحث بالتغييرات

السكانية زيادة السكان أو نقصهم وحركتهم ، وذلك بفعل عوامل هي: الخصوبة ، والمواليد ، والهجرة ، والوفيات .

50- التنمية الحضرية:

تعرف التنمية الحضرية بأنها "مجموعة عمليات دينامية متكاملة، تحدث في المجتمع المحلي الحضري من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ، ووفقاً لسياسة اجتماعية محددة، وخطة واقعية مرسومة . تتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي الحضري كافة ، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة ؛ للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت ممكناً ، وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل أفراد المجتمع المحلي الحضري، ودمجه في الحياة القومية ، وتمكينه من الإسهام بأقصى قدر ممكناً في التقدم القومي".

وهناك من يعرفها بأنها " عملية تغيير واعٍ يحدث في المجتمع ، من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين و الحكومة بهدف الاستفادة من الموارد المتاحة في المجتمع المحلي الحضري وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ، ويتم ذلك وفقاً لخطة مرسومة ". وأيضاً "تعرف" بأنها تحسين نوعية الحياة بالمدينة، وإمدادها بالخدمات التعليمية، والصحية ، والإسكان ، والنقل ، وتقليل التفاوتات الاجتماعية فيها، فضلاً عن التوسيع في أساسها الاقتصادي".

ولقد كثر الحديث منذ العقد الأخير من القرن العشرين عن مفهومى التنمية المستدامة، والمدن المستدامة، وفي ضوء ذلك ظهر مفهوم آخر حديث ، هو مفهوم التنمية الحضرية المستدامة ، والتى عرفت بأنها " ذلك النمط من التنمية الذى يعمل على تحسين نوعية الحياة بالمدينة من جوانبها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والعمانية ، والأيكولوجية ، بما لا يشكل عبئاً على عاتق الأجيال التالية وغايتها من ذلك هو تحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والتالية . وعليه يعنى الباحث بالتنمية الحضرية فى هذا البحث ، أنها التغيير الذى يحدث فى البناء الاجتماعى للمدينة بواسطة الدولة أو الشركات ، أو الهيئات ، أو الأفراد على أن يرتبط هذا التغيير بتحسين نوعية الحياة لسكان المدينة عن طريق تحسين كل مجالات القدرات الإنسانية ، والنشاط الإنساني، وال المجالات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية ، والسياسية، والاجتماعية والتى تقضى إلى مستوى أفضل للمعيشة والارتقاء بالفرد والمجتمع . وبناء عليه حدد الباحث بعض المؤشرات التى تعكس جودة الحياة فى المدينة ، والتى يستطيع من خلالها قياس التنمية الحضرية وهذه المؤشرات هى:

• مؤشرات التنمية الاقتصادية:

- ب - معدل أ-مستوى دخل الفرد.
الاستثمار.
- د - معدل ج-معدل الادخار
البطالة.

• مؤشرات التنمية الاجتماعية:

- أ-نسبة التحاق السكان بجميع مراحل التعليم.
- ب- جودة الخدمات التعليمية.
- ج- حجم الإنفاق على الخدمات التعليمية .
- د- معدل وفيات الأطفال .
- هـ - وفرة الخدمات الصحية .
- و- جودة الخدمات الصحية .
- ح- حجم الإنفاق على الخدمات الصحية .
- الجرائم بالمدينة .
- ى- جودة ط- وفرة الخدمات الأمنية .
- الخدمات الأمنية .
- ل-نسبة ك- أعداد الجمعيات الأهلية .
- المشاركين فى الانتخابات .
- ن- نسبة م- نسبة عماله الأطفال .
- الأسر الفقيرة . • مؤشرات التنمية العمرانية:
- ب- المساكن المناسبة أ- نسبة المساكن المشيدة سنويًا .
- لدخول الأفراد بالمدينة. ج- معدل التزاحم في الوحدات السكنية .
- د- الشكل الجمالى للمبانى بالمدينة .
- هـ - عدد المناطق العشوائية .
- و- وضع الشوارع من حيث الاتساع والتنظيم. ز- نسبة حوادث الطرق .

ووفرة خدمات النقل والمواصلات بالمدينة . ط- وفرة الخدمات الأساسية
ي- وفرة خدمات البنية التحتية بالمدينة .

• مؤشرات التنمية البيئية:

أ- وفرة مياه الشرب.
ب- نسبة المساكن

المتعلقة بشكبة عامة لـ المـاه.

جـ- نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي. دـ- نسبة تلوث الهواء .

هـ- نسبة المساحات الخضراء بالمدينة .
وـ- نسبة الموارد الطبيعية التي يتم استهلاكها .

ز- معدل إنتاج النفايات بنوعيها الصلبة والسائلة .

وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية الحضرية يمثل أحد المتغيرات الرئيسية في البحث، فإن هناك مفهوماً هاماً يرتبط به وهو مفهوم المستقبل؛ ذلك لأن البحث الحالى يهدف إلى استشراف مستقبل التنمية الحضرية، فى ضوء المسألة السكانية ، وذلك فى أفق زمنى يمتد إلى عقد من الزمن فى إطار شروط ابتدائية لأربعة سيناريوهات توقعها الباحث للأوضاع الاجتماعية للمجتمع المصرى . وعليه يقتضى الحال عرضاً موجزاً لماهية مفهوم المستقبل ، وبعض المفاهيم الأخرى المرتبطة به كما يلى :

51- السيناريو:

يعد السيناريو الدعامة الأساسية للدراسات المستقبلية، وأفضل أساليب تلك الدراسات إثماراً واستدامة. ويعرف " بأنه وصف احتمالات الأحداث المختلفة، والتصرف فيها " ويطلق عليه وصف الحالة المستقبلية ، وأسلوب إدارتها من واقع كونها خطوطاً عامة لقصص مستقبليات ممكنة أو أنها قصص حول المستقبل، وعادةً ما تتضمن قصصاً حول الماضي والحاضر. كما يقال إن السيناريو وصف لمستقبل ممكн أكثر من كونه عرضاً لتبؤ محتمل أو مستقبل فعلى ، و يُعرف السيناريو أحياناً بأنه تتابع مفترض لأحداث مستقبلية ، أو أنه صورة متسقة داخلياً لمستقبل ممكناً.

ومن هنا فإن التعريف العلمي المقترن لسيناريو الأحداث ، هو أنه وصف لوضع مستقبلي ممكناً أو محتملاً ، أو مرغوب فيه مع توضيح ملامح المسار أو المسارات، التي يمكن أن ينجم عنها هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن ، أو من وضع ابتدائي مفترض . ويُعرف كذلك بأنه منظومة عمل ، تبرمج من خلال جدول (برنامج) ؛ لمواجهة الأحداث والتطورات الرئيسية المستقبلية في إطار التخطيط المستقبلي للدولة أو المؤسسة ، وبما يحقق نجاح الأهداف المستقبلية .

الباب الثالث

أساليب وأدوات جمع البيانات

في علم اجتماع المجتمع المدني

الفصل الثامن

اساليب جمع البيانات

في علم اجتماع المجتمع المدنى

تمهيد :

بيد أنه من المرغوب فيه قبل أن نسهب في الموضوع الخاص بنظرية المعاينة أن نعول في عجلة على الموضوع الخاص بمصادر المعلومات الإحصائية للباحث ، فقد قسم العلماء تلك المصادر إلى قسمين : الأول هو المصادر الثانوية للمعطيات (البيانات) وهذه تكون متوفرة في السجلات والوثائق والميزانيات المالية وغيرها ، أما المصدر الآخر للمعطيات فهو يخص تلك التي يتم جمعها من مفردات المجتمع الإحصائي ميدانياً ، ويكون ذلك من خلال شمول كل مفردات المجتمع الإحصائي ، وعندما يسمى "المسح الشامل أو التعداد Census" أو بشمول جزء من المجتمع الإحصائي ويطلق عليه المسح بالعينة Sample Survey ⁽²⁰⁰⁾.

ويعتمد اختيار أي أسلوب من الأسلوبين السابقين على عدد من المعايير منها:⁽²⁰¹⁾

1- **أهداف البحث:** هل يهدف البحث إلى التوصل لنتائج يمكن تعميمها على نطاق واسع ، وعليه يتم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل ، أم يهدف البحث إلى التوصل لنتائج محددة بنطاق معين ، وهنا يتم اختيار عينة صغيرة الحجم ممثلة للمجتمع الأصلي .

1- عبد الحميد عبد المجيد البلداوى : أساليب البحث العلمى والتحليل الإحصائى ، التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدوياً وباستخدام برنامج SPSS ، الشروق ، القاهرة، غير مبينة سنة النشر، ص 49 .

2- محمد سعيد عبد المجيد ومدوح عبد الواحد الحيطى، مرجع سابق ، ص 71 .

2-الموارد المادية : ومن ثم يحتاج الحصر الشامل لموارد مادية كبيرة لا يقدر عليها سوى الحكومات أو الهيئات الكبيرة.

3-الموارد البشرية : حيث يحتاج أسلوب الحصر الشامل لأعداد كبيرة من الباحثين المدربين في الوقت الذي يتطلب فيه أسلوب العينة عدد أقل. وتأسياً على ذلك جاء الفصل الراهن بهدف التعرف إلى أساليب جمع البيانات، وعليه جاءت مباحثه تتضمن ما يلى :

أولاً - المسوح الشاملة (التعدادات Censuses) :

يطلق على أسلوب الحصر الشامل أحياناً أسلوب العدد الكامل أو التعداد، مثل التعداد السكاني أو التعداد الزراعي أو التجاري ، أو الصناعي التي يعتمد عليها في استخراج بعض المقاييس والمؤشرات الإحصائية .⁽²⁰²⁾

والمسح الشامل يشمل كل مفردات مجتمع البحث، ويقصد بالمجتمع الإحصائي مجموع وحدات البحث أو الدراسة التي يراد الحصول على معطيات عنها، سواء كانت وحدة العد إنساناً أو نباتاً أو جماداً، إلا أن عملية العد الكامل (المسوحات الشاملة) مرتبطة التكاليف، سواء من الناحية المالية أو الوقت ، وتتعرض لأخطاء كبيرة كأخطاء تجهيز المعطيات وغير ذلك من أخطاء التسجيل، وأخطاء تجهيز المعطيات وغير ذلك من أخطاء قد تؤثر في جودة العمل، وتتبع هذه الأخطاء أساساً من صعوبة الإشراف السليم على

1- فتحى أبو راضى : الطرق الإحصائية فى العلوم الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1989، ص ص . 15 -13

مثل هذه العمليات الإحصائية الكبيرة، بعكس المسح بالعينة الذي يتيح الوقت للإشراف الدقيق على الأعمال الميدانية وتجهيز النتائج وتقليل الأخطاء البشرية .

ولقد شهدت العقود الأخيرة تناقصاً تدريجياً في عدد المسوحات الشاملة ؛ نتيجة بعض العوامل أهمها :

1- التطور الكبير في العمل الإداري ، وما أدى إليه من انتظام السجلات الإدارية وسهولة الحصول على المعطيات الإحصائية .

2- زيادة الوعى الثقافى والاجتماعى للأفراد وإدراكهم أهمية إعطاء المعطيات الصحيحة ؛ لازدياد حاجاتهم إلى الخدمات الرسمية التى تتوقف على الحصول على معطيات مدونة عن الأفراد وممتلكاتهم وأسرهم وعنوانينهم وما إلى ذلك .

3- تطور الأساليب العلمية الإحصائية والرياضية فى مجال تعميم استنتاجات العينة ، وبناء التقديرات والتوقعات الدقيقة ، وقد ساعد على ذلك بدرجة كبيرة انتشار استخدام الحاسوب الآلى وتكنولوجيا المعلومات والاتصال .

ثانياً- المسح بالعينة :

يجمع الباحثون البيانات بغرض اختبار الفروض وتقديم دليل تجريبى للتقسييرات والتوقعات، وعندما يقوم الباحثون ببناء أدوات القياس من أجل جمع

²⁰³ - عبد الحميد عبد المجيد البلداوى : مرجع سابق ، ص ص 49، 50 .

البيانات ذات الصلة بمشكلة البحث، فإن التقسيرات والتوقعات الناتجة يتعين عليها أن تكون قابلة للتعيم؛ حتى تصبح ذات قيمة علمية ، فالتعيم يمثل مرحلة رئيسة في عملية البحث، ولا تكمن أهمية التعيم في اختبار الفروض وحسب، ولكن لأغراض توصيفية... ولا تبني هذه التعميمات على بيانات مجمعة من جميع الملاحظات وجميع المستجيبين .⁽²⁰⁴⁾

وإذا كنا في الحياة العملية نهتم بتعيم نتائج البحث على مجموعات كبيرة من الأفراد أو الأشياء، فإننا بدلاً من أن نختبر كل المجموعات التي تسمى بالمجتمع الإحصائي Population والتي غالباً ما يكون من الصعب فحصه كله بواسطة باحث أو عدد قليل من الباحثين؛ ولذا فإننا نقوم بعمل فحص لجزء صغير من هذا المجتمع ، وهذا الجزء يسمى بالعينة ، ونقوم بذلك بهدف الاستدلال على عدد من الحقائق حول المجتمع محل الدراسة؛ وذلك اعتماداً على نتائج العينة، وهذه العملية تسمى بالاستدلال الإحصائي Statistical Inference كما أن عملية اختيار مفردات العينة تسمى بالمعاينة Sampling.⁽²⁰⁵⁾

ولكي نتعقّل أكثر في نظرية أو أسلوب المعاينة سوف نتناول بعض المباحث الفرعية المتعلقة بها كما يلى :

1- شافا فرانكفورت ودافيد ناشمياز : طرائق البحث في العلوم الاجتماعية ، ترجمة ليلى الطويل ، بترا للنشر والتوزيع ، دمشق، 2004 ، ص 185 .

2- موراي شبيجل وأخرون: الاحتمالات والإحصاء، ترجمة محمود أبو النصر ومصطفى جلال مصطفى ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة، 2004، ص 68 .

١-أسباب اختيار عينة من مجتمعها الأصلى :

يرى العلماء الاجتماعيون أن الدافع الرئيس للالتجاء إلى أسلوب المعاينة هو توافر عدة مميزات في هذا الأسلوب يفقدوها أسلوب الحصر الشامل ، وأهم هذه المميزات هي :⁽²⁰⁶⁾

أ- توفير الوقت والجهد والتكليف :

تتمثل عملية التوفير باقتصار إجراء البحث على جزء صغير نسبياً من المجتمع الإحصائي؛ مما يتطلب وقت أقل في الإعداد والتحضير للمسح، ولعدد قليل كذلك من الباحثين والفنين الذين يعملون في المشروع البحثي؛ مما يسهم في إخراج نتائج البحث في وقت قصير موفراً كثيراً من النفقات .

ب- زيادة دقة المعطيات الإحصائية :

إن استخدام الأساليب الإحصائية العلمية من قبل المختصين يقلل من الأخطاء البشرية ، ويزيد من دقة النتائج وصدقها ، فكلما كثرت أعداد العاملين في المسح ، زادت الأخطاء البشرية والعكس ، ويوضح ذلك أكثر في المسح العامة .

ج- التعامل مع حالات استحالة الشمول التام :

إن هناك حالات لابد فيها من استخدام العينات حصراً، إذ لا يمكن مع تلك الحالات شمول جميع مفردات المجتمع ، وذلك لما ينتج عن هذا الشمول من خسائر كبيرة، أو بسبب الاستحالة، مثل عند تحليل دم المريض يكتفى

3- عبد الحميد عبد المجيد البلداوى : مرجع سابق ، ص ص 50-51 .

بفحص عينة من الدم ، وذلك لأنه من غير المنطقى أخذ جميع دم المريض للاختبار ، وكذلك عند فحص جودة الإنتاج لا يمكن مثلاً اختبار مدى قوة مقاومة الإطار الداخلى للسيارات بتجير الوحدات المنتجة من هذه الإطارات كافية .

2- جودة تمثيل العينة للمجتمع الأصلى :

إذا كان المجتمع الأصلى الذى نريد أن نسحب منه العينة مجتمعاً متشابهاً فى جميع الصفات ، وأن كل صفة موجودة فى كل وحدة بنفس الكمية الموجودة بها فى الوحدة الأخرى ، فيمكن أن نكتفى باختيار وحدة واحدة من هذا المجتمع؛ وذلك لأن هذه الوحدة الواحدة تشبه فى صفاتها باقى الوحدات فى المجتمع ، فالباحث يمكنه وصف خصائص هذه الوحدة ثم الانتقال إلى المجتمع أو تعليم نتائجه ، إلا أن الواقع الاجتماعى مغايراً كثيراً لهذا التصور ، فلا يوجد مجتمع ما يتشابه أفراده فى جميع خصائصهم الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، أو حتى انتماءاتهم الفكرية والسياسية .

وعليه فالعينة التى نختارها من المجتمع هى عبارة عن اختزال للمجتمع فى هذه العينة ، ويكون هدف الباحث الرئيس عند اختيار عينة من مجتمع ما هو أن تكون هذه العينة ممثلة لهذا المجتمع ، أى تحمل خصائص أفراده ، وثمة شرطان هامان فى العينة وهما :⁽²⁰⁷⁾

1- أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلى .

1- محمد سعيد فرح : لماذا وكيف تكتب بحثاً اجتماعياً ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 138 .

2-أن تكون لكل وحدات المجتمع الأصلى فرصاً متساوية فى الاختيار . ولکى تمثل العينة المجتمع أفضل تمثيل ، يجب أن يتوافر بها الشروط الآتية (208) :

1- يجب أن تحدد العينة بطريقة احتمالية(عشوائية)؛ مما يتيح استخدام الوسائل الإحصائية لتحليل بياناتها واستخدام الوسائل الإحصائية الخاصة بتقدير خصائص المجتمع المبنية على خصائص العينة .

2-يجب أن تتصف بصفات أخرى تجعلها ممكنة التنفيذ، لأن تكون صغيرة ، وأنه من الممكن الحصول على جميع أفرادها بيسر .

3-يتعين على الباحث تعريف وتحديد المجتمع الأصلى بدقة، ومن ثم تؤدى هذه الدقة إلى زيادة الثقة في تمثيل العينة لمجتمعها الأصلى .

4-لابد أن يكون حجم العينة كبير نسبياً وبدرجة كافية ، خاصة في حالة أخذها لغرض البحث والدراسة ، فتناول عدد كاف من مفردات العينة قد يسمح بزيادة ثقة الباحث في صوغ استنتاجاته ، ويرى كثير من الإحصائيين والباحثين أن حجم العينة يتوقف على عدة عوامل منها الغرض من البحث، ومدى تباين الظواهر المختلفة في قطاعات المجتمع، وإطار العينة الأصلى والمعلومات المتاحة عنه، والمعلومات المتاحة لاستخدامها في التعميم، ودرجة التكاليف (الإمكانيات المادية) والدقة المطلوبة في البحث .

2- مصطفى عمر التير : مساهمات في أسس البحث الاجتماعي ، معهد الإنماء العربي ، 1989، ص ص 91، 92 .

5- لابد من توافر درجة ما في التجانس بين كل أعضاء الإطار الأصلي للعينة؛ وذلك لأن دقة تمثيل العينة لإطارها الأصلي يعتمد إلى حد كبير على درجة تجانس هذا الإطار الأصلي لها.

3- أخطاء العينة :

ما من شك أن الباحث عند اختيار عينة بحثية يتوقع أن يرتكب بعض الأخطاء عندما يحاول تقدير شكل توزيع المجتمع، وقيمة المتوسط الحسابي أو قيمة التباين ... وهكذا، وتتركز مصادر الخطأ وأهم أنواعه في مصطلحات ثلاثة هي: خطأ التحيز، وخطأ التعيين (الصدفة) والأخطاء التي لا ترجع للتعيين .⁽²⁰⁹⁾

A- خطأ التحيز :

إن واحداً من أهم الأخطاء التي يقع فيها الباحثون حديثي العهد بالبحث العلمي، هو أنهم يختارون عيناتهم دون معرفة عن كيفية اختيارها ولا عن إطارها الأصلية ، ولا عن تعميم النتائج عملياً، ويفضي ذلك إلى اختيارهم لعينات منحازة تمخضت عن اتباع إجراءات شخصية سواء عن عمد أو دون ذلك، ولا تتوافق مع شروط تمثيل العينة التي ارتكزت في بداية الفصل الراهن. وإذا كانت النزعة الانحيازية موجودة لدى كل باحث، فإن اتباع الأسلوب العشوائي عند اختيار العينة يسهم في ضبط تحيزات الباحث عند

1- المرجع السابق ، ص 92 .

اختياره العينة من أطراها الأصلية .⁽²¹⁰⁾ ومثال على ذلك أن يختار الباحث عينة من 100 طالب جامعى ، ويذهب إلى الحرم الجامعى ، ويجري مقابلات مع كل من يقابلهم من الطلاب داخل الحرم الجامعى فى المكتبات والمطاعم، ... وغيرها من الأماكن. ويؤدى اتباع هذا الأسلوب غير العشوائى إلى نتائج ومشكلات كثيرة، مثل الخطر الناتج من تحizه فى اختياره للعينة، وعدم تمثيل العينة للمجتمع الأصلى كما يواجه الباحث صعوبة فى تعميم نتائجه ؛ وللتغلب على هذا الخطأ يقوم الباحث بتحديد مجتمعه المراد دراسته تحديداً دقيقاً، واتباع الأسلوب العشوائى لاختيار العينات الممثلة لمجتمعاتها الأصلية ، وعليه يستطيع الباحث الحصول على عينة عشوائية وممثلة ، كما يستطيع تعميم نتائجه من العينة إلى مجتمعها الأصلى الذى سحب منه .⁽²¹¹⁾

ب- خطأ التعيين (الصدفة) :

يحدث هذا النوع من الخطأ عندما تختلف خصائص العينة عن خصائص المجتمع الأصلى ويتوقف خطأ الصدفة على حجم العينة ودرجة تباين المجتمع الأصلى، فضلاً عن طريقة اختيار العينة، فكلما كبرت العينة، قل خطأ الصدفة، وازدادت ثقتنا في النتيجة، والعكس صحيح .⁽²¹²⁾

-2

1- محمد عوض عبد السلام ، مرجع سابق ، ص ص 36، 37 .

2- مهدى القصاص : مرجع سابق ، ص 96 .

مثال : إذا كان لدينا سبع أطفال ، وكانت أعمارهم بالنسبة على التوالي هى 2، 3، 4، 6، 9، 12 ، 13 أى أن متوسط العمر فى هذه المجموعة هو

$$= \frac{49}{7} = \frac{13+12+9+6+4+3+2}{7}$$

إذا سحبت عينة عشوائية مكونة من حالتين فقط من هؤلاء الأطفال ، ولتكن

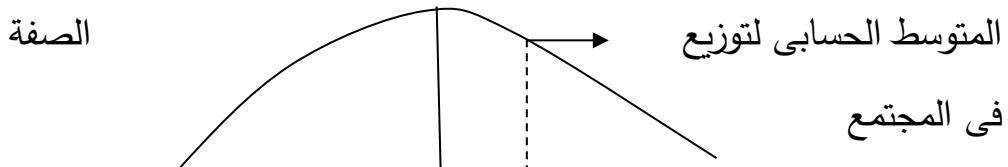
$$2, 4، \text{ فإن متوسط العمر يكون } = \frac{6}{2} = \frac{4+2}{2} = 3 \text{ سنوات}$$

وهنا يتضح وجود فرق بين متوسط العينة ومتodoof العمر فى المجتمع الأصلى ، وإذا سحبت عينة أخرى مكونة من الحالتين رقم 1، 6 فيصبح متوسط العمر فى العينة = $\frac{14}{2} = \frac{12+2}{2} = 7$ سنوات ، وهذا يوافق متوسط العمل فى المجتمع الأصلى .

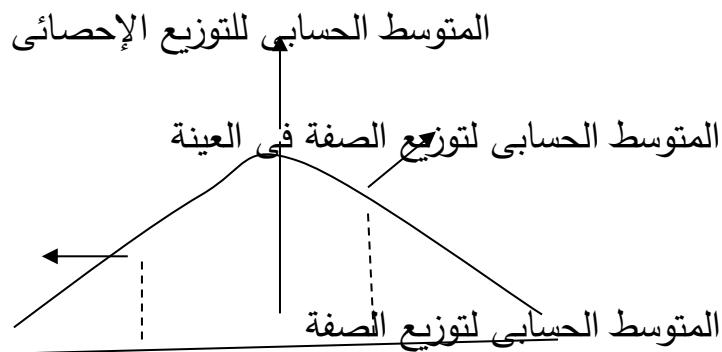
وتأسياً على ذلك يصبح من أهم الوسائل التي يلجأ إليها الباحث لتقليل كمية خطأ (الصدفة) هو زيادة حجم العينة ؛ وذلك لأن قدر الخطأ الناتج عن التعين (الصدفة) يتاسب تتناسباً عكسياً مع حجم العينة ، كما هو موضح في الشكل التالي :

المتوسط الحسابي للتوزيع الإحصائي =

المتوسط الحسابي للتوزيع



شكل (1-أ)



فى المجتمع

شكل(1- ب)

شكل (2)

منخفض - صغير

حجم العينة

المصدر : مصطفى عمر التير ، مرجع سابق ، 95 .

ج- أخطاء لا ترجع للتعين (الصدفة)⁽²¹³⁾

قد يقع الباحث في بعض الأخطاء التي لا ترد إلى صفات وخصائص العينة، أو إلى الطريقة التي تم بها اختيار العينة، وإنما تنسب هذه الأخطاء إلى مصادر متعددة تتعلق بعمليات إجراء وتصميم البحث وتصنيف هذه الأخطاء إلى نمطين :

الأول : أخطاء عشوائية : وهي تلك الأخطاء التي تقع أثناء عمليات تفريغ البيانات أو تبوبتها أو إدخالها إلى الحاسب الآلي .

1- مصطفى عمر التير : مرجع سابق ، ص ص 95-98 .

والأخر : أخطاء غير عشوائية : وهى تلك الأخطاء التى يقع الباحث أو مساعدة فيها أثناء إحدى عمليات جمع أو تفريغ أو معالجة البيانات ، وتمثل أهم مصادر هذا النمط من الأخطاء فيما يلى :

- غموض فقرة فى سؤال أو غموض السؤال كله .
- رفض المبحوث الاستجابة أو عدم تعاونه .
- تغيب بعض أعضاء العينة .
- تعمد المبحوث إعطاء بيانات غير صحيحة .

4- خطوات اختيار العينة :

أ- تحديد الوحدة (المفردة) :

يحدد الباحث قبل اختيار عينة الدراسة الوحدة التى ستكون أساس الاختيار ، وقد تكون هذه الوحدة عبارة عن فرد ، وفي هذه الحالة يحتاج الباحث إلى تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة ، فقد يكون فرد في مجتمع ما في زمن ما ، وقد يهدف الباحث إلى تطبيق بحثه على أرباب الأسر وحسب ، وقد تستدعي طبيعة البحث الاعتماد على أفراد في سن معين ، وقد تكون وحدة العينة جماعة ، كما يحدث عند إجراء بحث بين أعضاء قسم الاجتماع بآداب الفيوم ، وأعضاء قسم علم الاجتماع بآداب عين شمس ، والمقارنة بين المجموعتين ، وقد تكون وحدة الدراسة مؤسسة كما يحدث عند دراسة منظمات المجتمع المدنى أو المؤسسات الصناعية فى المجتمع ، وقد تكون وحدة الدراسة مفردة أو جملة أو مثال أو بحث وهكذا .

ب- تحديد الإطار المرجعى (جمهور أو مجتمع البحث) :

لکى تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث، يتعين على الباحث الحصول على أو تجهيز قائمة شاملة كل الأفراد الذين يكونون مجتمع أو جمهور البحث المستهدف، ويطلق على هذه القائمة إطار المعاينة، ويضاف إلى إطار المعاينة هذا سمة من التنظيم على عملية المعاينة، ويرجع ذلك إلى أن الأفراد المدونين في هذه القائمة هم وحدهم الذين يكون لهم صلة بالبحث ومن ثم يشكلون مجموعة متماشة من بينها يتم اختيار العينة ، ولکى يكون إطار المعاينة دقيقاً لابد أن يتضمن جميع الأعضاء الذين يمكن أن يكونوا أعضاء في مجتمع البحث المستهدف ، فإذا كانت هذه القائمة غير كاملة أو غير دقيقة ، فقد لا تعكس العينة صورة مجتمع البحث المستهدف .⁽²¹⁴⁾

ج- تحديد حجم العينة :

يؤكد كثير من العلماء في مجال الإحصاء على أن حجم عينة تتوقف على مجموعة من العوامل أهمها: طبيعة هدف البحث، وحجم المجتمع الأصلي، ومدى تباين الظواهر المختلفة في قطاعات المجتمع، ودرجة الدقة المطلوبة في البحث، والبيانات المتاحة التي يمكن الاستعانة بها في تعميم النتائج، والإمكانيات المادية، فضلاً عن نوع تحليل البيانات والزمن المتوفر

1- محمد الجوهرى وهناء الجوهرى : تصميم البحث الاجتماعى ، غير مبنية الناشر ، 2015 ، ص 78 .

للباحث لإجراء بحثه، نسبة الخطأ المسموح به أو المقبول، ودرجة الثقة التي يرغب الباحث في توافرها في النتائج التي يصل إليها في دراسته للعينة .⁽²¹⁵⁾

ونظراً لعدم وجود اتفاق بين الباحثين على وضع حد معين على أساس علمي - أو إحصائي - يحدد الحجم المناسب أو الأمثل للعينة، لكي تمثل المجتمع الذي تسحب منه تمثيلاً جيداً، فإن تقدير حجم العينة - على مستوى معظم الدراسات والبحوث - تعد من أبرز المشكلات المتعلقة بأسلوب المعاينة ، ومع ذلك ثمة اتجاهان عند تقدير حجم العينة :

الاتجاه الأول : يعتمد على الخبرة السابقة للباحث في مجال البحث العلمي ومن ثم أظهرت خلاصة الخبرات والتجارب أن حجم عينة في حدود 10 % أو 15 % من حجم المجتمع الأصلي، تبدو ملائمة في معظم الدراسات والبحوث .

ويتسم هذا الاتجاه في تقدير حجم العينة بسهولته، كما أنه يفيد بعض الباحثين قليلاً الخبرة في مجال العمل الإحصائي .

1- انظر كلاً من :

- مصطفى عمر التير : مرجع سابق ، ص 100 .

- حسن محمد حسن : مرجع سابق ، ص ص 43، 44 .

- فتحى عبد العزيز أبو راضى : مبادئ الإحصاء الاجتماعي ، الجزء الأول ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، غير مبينة سنة النشر ، ص 19 .

الاتجاه الآخر : يرتبط أساساً بنظرية الاحتمال Theory of Probability مما يتطلب من الباحث الإمام بقدر من المعلومات الإحصائية والرياضية حتى يستطيع استخدام الأساليب الإحصائية في تقدير الحجم الأمثل للعينة.⁽²¹⁶⁾

أ- تحديد حجم العينة من مجتمع إحصائي غير معلوم :
 فى كثير من الأحيان لا يجد الباحث بيانات وافية عن عدد أفراد المجتمع الإحصائى الذين سيسحب من بينهم عينة البحث ، وذلك لكبر حجم هذا المجتمع ، وفي هذه الحالة يمكن تحديد حجم العينة المطلوب سحبها من مجتمع إحصائي كبير ، وذلك باستخدام المعادلة الآتية :

$$\text{حجم العينة (ن)} = \left(\frac{Z}{\hat{x}} \right)^2 \times F(1-F)$$

حيث إن :

- Z : هي قيمة المتغير المعياري (القيمة المعيارية) عند مستوى ثقة معين ، ويمثل قيم المساحات تحت منحنى التوزيع المعتدل ، وعندما يكون مستوى الثقة المطلوب في البيانات التي توفرها لنا العينة هو (95 %) تكون قيمة Z دائما 1,96 وعندما يكون مستوى الثقة المطلوب 99 % تكون قيمة Z 2,58 ، وعندما يكون مستوى الثقة 90 % تكون قيمة Z 1,645 .

²¹⁶ - فتحي عبد العزيز أبو راضى : مرجع سابق ، ص 20 .

- χ^2 : هو الخطأ المعياري المسموح به ، وهو نسبة الخطأ التي يكون الباحث عند مستوى ثقة معين على يقين من أن البيانات التي سيحصل عليها لن تتعداه ، وقد درج الباحثون على التسامح في نسبة الخطأ في صحة البيانات لا تتجاوز 5 %.
- ف : هي درجة الاختلاف بين مفردات المجتمع الإحصائي ، وهي قيمة افتراضية ثابتة قدرها علماء الإحصاء بأنها تساوى (0,5) .
مثال ()

أوجد حجم عينة من مجتمع إحصائي غير معلوم ، إذا علمت أن مستوى الثقة المطلوب توافره في البيانات هو 95% .

الحل

$$n = \frac{Z^2}{\chi^2} \times F(1-F)$$

$$(0,5 - 1)0,5 \times 2 \left(\frac{1,96}{0,05} \right) =$$

$$= 0,25 \times 1536,64 = 385 \text{ مفردة} \approx 384,16$$

تجدر الإشارة إلى أننا قربنا الرقم 384,16 إلى 385 وليس 384 زيادة في الضبط ، فوجود فرد إضافي في العينة فائدته أكبر .⁽²¹⁷⁾

1- حسن محمد حسن : مرجع سابق ، ص ص 46، 47 .

ب- تحديد حجم العينة من مجتمع إحصائي معلوم :

عند حساب حجم العينة من مجتمع إحصائي معلوم ، أى أننا نعرف عدد الأفراد الذين يتكون منهم ، فإننا نتبع الخطوات التالية :

1- نحسب حجم العينة على أساس أن حجم المجتمع الإحصائي غير معلوم ، وذلك بإجراء العمليات الحسابية التى أشرنا إليها سلفاً .

2- نقوم بعد ذلك بتصحيح حجم العينة ، وذلك باستخدام معادلة تصحيح العينة ، وهى (n_1)

$$\text{معادلة تصحيح حجم العينة} = \frac{\frac{n}{1 - \frac{1}{n}} + 1}{n}$$

حيث إن :

n_1 = حجم العينة من مجتمع غير معلوم .

n = حجم المجتمع الإحصائي .

(مثال)

باستخدام البيانات الخاصة بالمثال السابق وعلى افتراض أن حجم المجتمع الإحصائي هو 10000 مفردة فكم يكون حجم العينة ؟

الحل

$$\text{حجم العينة} = \frac{385}{1 - \frac{385}{10000} + 1} = \frac{385}{1,384} = 379 = 378,18 \text{ مفردة}$$

ومن المثال السابق يتضح لنا أن حجم العينة من مجتمع إحصائي معلوم العدد أقل من حجم العينة من مجتمع إحصائي غير معلوم العدد ؛ ولذلك فإن استخدام معادلة تصحيح معامل حجم العينة قد أسهمن فى ترشيد حجم العينة المناسب للبحث .⁽²¹⁸⁾

د- تحديد نسبة الخطأ فى حجم العينة :⁽²¹⁹⁾

قد يقرر الباحث إجراء دراسته على عدد معين من الأفراد أو المفردات، وفي هذه الحالة التي يحدد فيها الباحث حجم العينة بطريقة تخمينية، نجده يميل إلى محاولة تحديد نسبة الخطأ في العينة حتى يطمئن إلى أن البيانات التي سيحصل عليها وأن النتائج التي سيتوصل إليها تتمتع بمستوى عال من الثقة .

وتتحدد نسبة الخطأ في العينة وفق المعادلة الآتية :

$$\text{خطأ العينة} = Z = \frac{f(1-f)}{n}$$

حيث إن :

1- حسن محمد حسن : مرجع سابق ، ص ص 47 ، 48 .

2- حسن محمد حسن : مرجع سابق ، ص ص 50-52 .

Z = قيمة المتغير المعياري (القيمة المعيارية) عند مستوى ثقة معين (حد قيمتها في الصفحات السابقة).

n = عدد مفردات العينة (أو حجم العينة المراد سحبه من المجتمع الإحصائي .)

وتجرد الإشارة إلى أن الواحد الصحيح في بسط المعادلة يمثل قيمة ثابتة لا تتغير .

ف: درجة الاختلاف بين مفردات المجتمع الذي ستسحب منه العينة ووضع الباحثون قيمة افتراضية لها قدرها 0,5 ومن المعادلة السابقة نتبين أن خطأ العينة هو النسبة المتوقعة لخطأ الذي سينجم عن اختيار العينة ، ويمكن أن نطلق عليه خطأ الصدفة تمييزاً له عن خطأ التحيز الناجم عن ميل الباحث وتأثيرها على اختيار العينة أو بخطاب آخر خطأ العينة هو مقدار الانحراف الذي يمكن أن تتحرفه العينة عند تمثيلها للمجتمع الإحصائي الذي سحبت منه ، بمعنى أن العينة لن تمثل المجتمع في حدود هذا الخطأ واتفق العلماء على أن أقصى قدر لانحراف المسموح به هو 5 % .

مثال ()

إذا كان لدينا عينة حجمها 600 مفردة ، سحبت من مجتمع إحصائي كبير العدد، فما هي نسبة الخطأ المتوقعة في هذه العينة عند مستوى ثقة بنسبة 95% في البيانات ؟

الحل :

$$\text{نسبة الخطأ المعياري} = \frac{1,96 \pm \sqrt{\frac{(0,5-1)0,5}{600}}}{0,04} = (0,0204) 1,96 \pm \frac{0,25}{600} \text{ أى } 4\%$$

ويتضح من المثال السابق أن نسبة الخطأ المتوقعة وهى 4% أقل من نسبة الخطأ المسموح بها وهى 0,05% أو 0,5% والتى يقبلها الباحثون الاجتماعيون وهذا يعني أن حجم العينة ملائم للدراسة، حيث إن الباحث يتحقق بدرجة 95% أن البيانات التى يحصل عليها من العينة وكذلك النتائج التى سيتوصل إليها لن تكون خاطئة بنسبة تزيد عن 4%.

وبعد أن يحدد الباحث حجم العينة التى سيعتمد عليها يواجه مشكلة أخرى ، وهى أسلوب اختيار هذه العينة .

ه - أسلوب اختيار العينة

إذا كنا تناولنا في المبحث السابق طريقة تحديد الحجم المناسب للعينة التي سيجري عليها البحث، فإننا في المبحث الراهن بقصد التعرف إلى أسلوب اختيار مفردات هذه العينة من بين مفردات المجتمع الأصلي، أو ما يعرف بأسلوب سحب العينة من المجتمع.

ويعد أسلوب اختيار العينة إحدى المشكلات الخاصة بالمعاينة (بأسلوب المعاينة)، وتتوقف على حجم المجتمع الأصلي.

فإذا كان المجتمع يتضمن عدد محدود من المفردات، فإن المشكلة لا تكون مشكلة اختيار العينة من بين مفردات المجتمع، بلا تكون مشكلة الحصول على عدد كاف من المفردات لغرض البحث، وثمة شرطان رئيسيان يلزم توافرها في العينة الممثلة هما⁽²²⁰⁾:

1- تكون مفردات العينة ممثلة للمجتمع الذي يجرى عليه البحث تمثيلاً صحيحاً وليس ممثلة لمجتمع آخر، بمعنى أنه إذا تكررت نفس النتائج على عينات أخرى من نفس المجتمع كانت العينة التي يجري عليها البحث عينة ممثلة للمجتمع الأصلي أفضل تمثيل، بشكل أوضح، يلزم أن تكون خصائص مفردات العينة متقاربة أو متشابهة مع خصائص المجتمع (المجتمع الأصلي) الذي تتنتمي إليه.

2- ألا تكون المفردات المختارة ممثلة لجزء (قطاع) من أجزاء المجتمع الأصلي وحسب ، بل يجب أن تمثل جميع أجزاء المجتمع، وهذا يتطلب تكون إطار المعاينة الذي ذكرناه فيما سبق.

اتفق الأخصائيين علي أن هناك أسلوبان رئيسيان لاختيار مفردات العينة، غالبا ما تسمى العينة باسم الطريقة التي تم اتباعها لاختيارها، وهذان الأسلوبان هما الأسلوب غير العشوائي (غير الاحتمالي) والأسلوب العشوائي (الاحتمالي).

أ العينات غير العشوائية (غير الاحتمالية، المقصودة):

1- فتحي عبد العزيز أبو راضي: مرجع سابق، ص ص 40، 41

في هذه الأنواع من العينات لا يتم اختيار مفردات العينة عن طريق الصدفة أو الأسلوب العشوائي، وإنما يعتمد الباحث اختيار مفردات العينة وفقاً للتقدير الشخصي له، حسب خبرته بمجتمع البحث وخصائصه ومدى التجانس فيه ومن ثم لا يكون معروفاً فرصة اختيار أي مفردة من مفردات مجتمع الدراسة الأصلي ضمن مفردات العينة، وعليه يصعب تقدير مدى دقة العينة لعدم إمكانية حساب خطأ المعاينة الذي يرتبط بها⁽²²¹⁾.

وتتناول العلماء العينات التي تدرج تحت هذا النمط بأسماء متعددة ومع ذلك نستطيع أن نرصد هذه الأنماط في أربعة كما يلي:

أ - العينة العمدية (المقصودة، الهدافـة، الغرضـية):

هي تلك العينة التي يقرر الباحث مقدماً مفرداتها، فقد تتوفر لدى الباحث معلومات حول مجتمع معين وتتضمن هذه المعلومات ما يفيد بأن وحدات معينة أو أفراد معينين من المجتمع يمثلون صفة معينة في المجتمع تمثيلاً جيداً، وعليه يعتمد الباحث أن تشمل عينة على تلك الأفراد وممكـن أن تقتصر العينة عليهم وحسب.

ب - العينة العرضـية (عينـة الصدـفة): هذا النمط من العينات يحصل عليه الباحث دون سابق تخطيط، فقد يقرر أن يتعرف إلى آراء مجتمع معين إذا أونـحو موضـوع ما، ويـصمـم لذلك استـمارـة بـحـثـ وـيـحدـثـ أنـ

1- محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي، أساس منهـجـية وتطـبـيقـات عمـلـية، دار المصطفـي للطبـاعة وـالنشرـ، طـنـطاـ، 335، 2001.

يكون متواجداً في مكان ما في زمن معين، فيقرر أن يجمع بياناته فيوزع استماره البحث على الأفراد المتاحين له في المكان دون مراعاة توافر أي صفة في هؤلاء الأفراد، وقد لا تكون لديه استماره معدة وإنما في ذهنه عدد من الأسئلة فيوجهها إلى من كان حوله أو من التقى بهم بمحض الصدفة.

ج - عينة كرة الثلج:

قد لا تسمح الظروف للباحث بالحصول على عينة احتمالية لأن تكون الإمكانيات المتوفرة للبحث متواضعة أو غير موجودة، وأن الباحث لا يعرف خصائص المجتمع الذي يريد أن يسحب منه العينة، فيبدأ الباحث باختيار مفردة واحدة، أو مفردتين، علي أن يكون له معرفة شخصية بالمفردة أو المفردان اللتان يبدأ بحثه بهما، وبعد أن ينتهي الباحث من مقابلة المفردة، يطلب منها أن تعرفه علي مفردة أخرى لها نفس الظروف مثلاً أو الشخصين ويطلب منها كذلك أن تتركيه عندها، وهكذا حتى يجمع بياناته من العدد الذي يجعله يشعر أنه حقق الهدف من بحثه.

د - العينة الحصصية:

تهدف هذه العينة إلى اختيار عينة مشابهة قدر الإمكان لمجتمع المعاينة، فعلى سبيل المثال إذا كان معروفاً بأن المجتمع الأصلي يتتألف من عدد متساوٍ من الذكور والإناث، يتبعن أن تكون نسبة الذكور والإناث متساوية في العينة⁽²²²⁾، وإذا كان مثلاً المجتمع الأصلي يتكون من 10% من اليهود

- شافا فرانكفورت ودافيد ناشميماز: مرجع سابق، ص 191.

و20% من المسيحيين، و70% من المسلمين يتبعون أن تمثل كل ديانة بنفس النسبة في العينة المسحوبة، فإذا كان مجتمع البحث يتكون من طبقات متباعدة يلزم علي الباحث أن يمثل كل طبقات المجتمع في العينة بنفس النسبة التي تمثلها في المجتمع الأصلي، أو يحصل علي الحصة المطلوبة لكل طبقة، وتستخدم هذه الطريقة في سحب العينة بكثرة في بحوث الرأي العام ويستخدمها عادة معهد غالوب في الولايات المتحدة في استشراف نتيجة الانتخابات العامة⁽²²³⁾.

وفي هذا النوع من العينات يقسم مجتمع البحث إلى أقسام ويطلب من القائم على جمع البيانات أن يحصل علي الحصة المطلوبة من الأشخاص في كل قسم ولا تختار الوحدات في العينة عشوائيا بل يتم اختيارها عمديا.

وهذا النوع من العينات يماطل العينة الطبقية فيما عدا اختيار الأفراد من كل طبقة، ففي العينة الطبقية يكون الاختيار عشوائيا، أما في العينة الحصصية فيكون الاختيار انتقائيا حسب امكانيات الباحث في الحصول علي أفراد العينة بشرط أن يحصل علي الحصة المطلوبة⁽²²⁴⁾.

هـ - عينة المتطوعين:

كثيراً ما تستعمل عينات المتطوعين في الأقسام الجامعية التي تقوم بإجراء البحث، وفيها ينشر إعلان عام يطلب فيه متطوعون للمشاركة في

-2- غريب محمد سيد أحمد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1983، ص ص 219، 220.

-1- سهير كامل أحمد ومحمد عبد الحليم منسي: أسس البحث العلمي في المجالات النفسية والاجتماعية والتربوية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، غير مبينة سنة النشر، ص 75.

مشروع بحثي، وقد يتم ذلك عن طريق تعليق بطاقة بهذا الاعلان على لوحة الاعلانات، ويطلق على من يتطلعون اسم "عينة المتطوعين" وذلك لأنهم قرروا بصفة شخصية أن يقدموا أنفسهم للمشاركة في هذا البحث، كما أن عالم الاجتماع (المشرف على البحث) لا يكون له إلا سيطرة محدودة على هذه العملية، ولا تعد هذه الطريقة عشوائية لأنه لا يتاح فيها لكل انسان في المجتمع فرصة متساوية لإدراجه في العينة إذا أنه لن يفكر في الاشتراك إلا من أتيح لهم فرصة مشاهدة هذا الاعلان أو سمعوا عنه⁽²²⁵⁾.

2- العينات العشوائية (الاحتمالية):

يلجأ الباحث إلى هذا الأسلوب حينما تكون جميع مفردات مجتمع البحث معروفة، مثل ذلك عندما يكون مجتمع البحث طلاب قسم اللغة الانجليزية بكلية آداب القاهرة، وحينئذ تكون بيانات كل الطالب معروفة ومسجلة في شئون الطلاب، ولكي يختار الباحث عينة مماثلة لهذا المجتمع (بمعنى أنها تمثل صورة مصغرة له)، فلا بد أن تتحا لكل مفردة من مفردات المجتمع فرصة متساوية تماماً مع غيرها من المفردات في أن يتم اختيارها في العينة دون تدخل أي عوامل للتحيز في الاختيار، فإذا تم ذلك فإن هذه العينة تسمى العينة العشوائية أو العينة الاحتمالية.

وجدير بالإشارة أن العينة العشوائية لا تعني اختيار مفردات العينة بالصدفة أو كيما حسب الباحث كما هو شائع بالخطأ بين الكثير من شباب

- 2 - محمد الجوهرى وهناء الجوهرى: مرجع سابق، ص83.

الباحثين، ولكنها تعني الاعتماد على قوانين الاحتمالات Probability laws وهي قوانين احصائية في اختيار مفردات العينة بما يضمن فرصة متساوية لكل المفردات في أن تمثل في العينة⁽²²⁶⁾.

وتتعدد أساليب اختيار العينة العشوائية كما يلي:

أ- العينة العشوائية البسيطة:

هي العينة التي تختار بطريقة يكون لكل عنصر وفرد في مجتمع البحث نفس فرصة الاختيار، وإن اختيار أي فرد أو عنصر لا يرتبط باختيار أي فرد أو عنصر آخر.

وللوصول إلى العينة العشوائية البسيطة يمكن استخدام الجداول العشوائية وبرامج في الحاسوب ومن فوائدها أنها غالباً ما تكون مماثلة للمجتمع⁽²²⁷⁾.

وفي هذا الصدد يقدم ليزلي كيش L. Kish مثلاً فيقول: "ليفترض أننا نريد معرفة اتجاهات 12000 عامل في مصنع معين ولنفترض كذلك أننا سنختار العينة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وأن حجم العينة المراد سحبها من المجتمع البحث هو 400 حالة وحسب فكيف يمكن اختيار 400 حالة من 12000 عامل؟

-1 سمير نعيم أحمد: المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، ط4، مكتبة سعيد رافت، جامعة عين شمس، 1987، ص143.

-2 عبد الله فلاح المنizel وعايش موسى غرابيه: مرجع سابق، ص20.

يرى أننا علينا أن نضع قائمة مرقمة من 1 إلى 12000 بحيث تتاح الفرصة لكل أفراد المجتمع الأصلي، ثم نختار العينة من هذه القائمة عشوائياً⁽²²⁸⁾، وهناك طريقة أخرى لسحب العينة العشوائية البسيطة هي أن نضع 12000 ورقة لكل ورقة تعبر عن مفردة من الـ 12000 وتوضع في إناء كبير وتقلب أكثر من مرة، ثم نختار عدد العينة المراد، وعادة لا نستخدم هذه الطريقة في سحب العينة إلا مع المجتمعات الصغيرة.

ب- العينة العشوائية المنتظمة:

تستخدم هذه الطريقة في حالة توفر قائمة بأفراد المجتمع، فإذا كانت هناك قائمة مؤلفة من 5000 فرداً وأردنا أن نختار عينة مؤلفة من 500 فرداً، فإننا قد نلجأ إلى الاختيار على أساس المعادلة (1:1) الآتية:

المعادلة 1 : 1

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{حجم العينة}}{\text{حجم المجتمع}} = \frac{500}{5000}$$

أى أننا نختار فرداً واحداً من كل (10) أفراد، علي أن يتم اختيار الفرد الأول الذي يحمل الرقم من 1 - 10 وأن لا يتجاوز هذا الرقم، فعلى سبيل المثال إذا تم اختيار الفرد رقم (4) عشوائياً فإن الفرد الثاني هو الذي

-1- غريب سيد أحمد: الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص315.

يحمل رقم 14 ، والفرد الثالث الذي يحمل الرقم 24 ، والفرد الرابع الذي يحمل الرقم 34 ، وهكذا⁽²²⁹⁾.

ج - العينة الطبقية:

يعتبر أسلوب العينة الطبقية من أكثر الاساليب انتشارا في اختيار عينات البحث الاجتماعية، خاصة إذا كانت المجتمعات الأصلية تشمل على مجتمعات (أو فئات، أو طبقات) تتصف فيما بينها بالتجانس وبالتباعد بين التجمعات المختلفة، فإذا استطاع الباحث الاجتماعي أن يتعرف إلى التجمعات (الطبقات) المختلفة في المجتمع الأصلي الذي يريد سحب العينة منه وتحديد نسبة تمثيل كل طبقة أو فئة فإنه يستطيع استخدام أسلوب العينة الطبقية بكفاءة وفاعلية لاختيار عينة عشوائية وممثلة للمجتمع الأصلي.

ولسحب عينة باستخدام الأسلوب الطبعي يقوم الباحث بـ:

1- تقسيم المجتمع الأصلي إلى طبقات أو تجمعات فرعية متاجنة مثل الطبقة العليا والمتوسطة والدنيا وفقاً للمستوى الاقتصادي والاجتماعي، أو مدن كبيرة وأخرى صغيرة من حيث الحجم.

2- يقوم الباحث بسحب عينة عشوائية وممثلة لكل طبقة أو فئة فرعية على حدة باستخدام اسلوب العينة العشوائية البسيطة، وبذلك يضمن الباحث تمثيل العينة لكل طبقات المجتمع الأصلي.

د - العينة العنقودية:

-1 عبد الله فلاح المبنز وعايش موسى غرابية: مرجع سابق، ص22.

تستخدم العينة العنقودية في حالة استحالة أو عدم الحصول على قائمة شاملة بكل العناصر المجتمع البحثي المراد دراسته وكذلك في الدراسات الكبيرة لأنها وقتئذ تكون الأسلوب الأقل تكلفة بين الأساليب الأخرى وتنطوي المعاينة العنقودية، اختيار مجموعات كبيرة تدعى بالعنقودية، ومن ثم يتم اختيار مفردات العينة من هذه المجموعات العنقودية، إما باتباع طريقة العينة العشوائية البسيطة أو العينة الطبقية وفقاً لمشكلة البحث، ويمكن للباحثين تضمين جميع وحدات المعاينة في المجموعات العنقودية في العينة.

ومن المجتمعات الأصلية التي تعتمد على الأسلوب العيني العنقودي كل من طلاب الجامعة في مصر، كل سكان المحافظة أو الدولة، كل المدخنين من المراهقين.. وغيرها، ويعتمد هذا الأسلوب على أخذ عينة أولية من المجتمع الأصلي والتي ترتبط فيما بينها برباط طبيعي ومشترك بخاصية أو بخصائص معينة - العناقيد المختارة، فعلى سبيل المثال اذا أراد باحث اجتماعي أخذ عينة من طلاب الثانوية العامة بمدينة الاسكندرية، وباتباع اسلوب العينة العنقودية، فإن عليه أن يعتبر عناصر المجتمع الأصلي متمثلة في فصول دراسية من التلاميذ، وليس التلاميذ أنفسهم، وعليه بعد ذلك أن يأخذ عينة عشوائية عنقودية من الفصول الدراسية، وبإمكانه أخذ تلاميذ أي فصل دراسي يتم سحبه في العينة بأكمله بحيث يكون أعضاء فيها أو أخذ عينة من التلاميذ بأساليب المعاينة الأخرى لأخذ عينات من الفصول الدراسية التي يتم اختيارها ولا يشترط في ذلك تساوي عدد التلاميذ

في الفصول المسحوبة في العينة، ويمتاز أسلوب العينة العنقودية بالكفاءة العالية لأنّه يعمل على تخفيض تكاليف البحث والوقت اللازمين لإجرائه⁽²³⁰⁾.

مثال ()

لنفترض أننا بصدّ إجراء بحث عن المواقف السياسية للشباب في دوائر انتخابية مختلفة لمدينة ما، ولنفترض كذلك عدم وجود قائمة تضم أسماء السكان الشباب وأن إعداد هذه القائمة يتطلب تكلفة عالية، ولكن لدينا طريقة تبين موقع الدوائر الانتخابية.

ولسحب العينة تقوم بالأتي:

- 1- اختيار عشوائي لعدد من الدوائر الانتخابية من القائمة المتوفرة.
- 2- نقوم باختيار وحدات سكنية ضمن كل دائرة انتخابية عشوائياً.
- 3- إجراء المقابلات مع جميع الأفراد في هذه الوحدات السكنية، وقد نستخدم كذلك العينة العشوائية البسيطة في كل وحدة سكنية تم اختيارها⁽²³¹⁾.

4- نصل إلى سحب العينة المراده.

وإذا أردنا أن نسحب عينة من مدينة ما:

- 1- إجراء مسح لمنازل المدينة باستخدام عينة المدن.

-1- محمد عوض عبد السلام: مرجع سابق، ص ص 41، 42.

-2- شافا فرانكفورت، ودافيد ناشميماز: مرجع سابق، ص 196.

- ثم نختار من المناطق في كل مدينة.
- نختار عينة من المنازل في كل منطقة.

مثال آخر

نفترض أن مسحا اجتماعيا سيجري على المقيمين في مدينة ما تشمل 10000 مقيما وكلهم مسجلين في قائمة، ويقتضي أن تكون العينة مكونة من 200 شخص وحسب وهذا تحدى العينة العنقودية على الباحث أن يركز العينة في أجزاء قليلة من المدينة، وإذا افترضنا أن المدينة تقسم إلى 400 قسم في كل منها 50 شخص، وهنا يمكن اختيار أربعة أقسام فقط بطريقة عشوائية (أى قسم من كل 100 قسم) ونسحب من العينة من الأقسام الأربع مماثلين نسبة سكان كل منطقة⁽²³²⁾.

وتؤسسا على ما سبق يرى الباحث أنه على الرغم من فصل بعض الباحثين العينة العنقودية عن العينة متعددة المراحل فإن الباحث يرى أنها يعادن أسلوب واحد لسحب العينة، فمن ثم سحب هذه العينة يتم على مراحل، فمثلا يريد معرفة اتجاهات طلاب الجامعة إزاء المشكلة السكانية وأثرها في التنمية، ولسحب عينة متعددة المراحل أو عنقودية يتم الآتي:

- 1- اختيار عينة من الجامعات.
- 2- اختيار عينة من الكليات داخل كل جامعة تم اختيارها.

-1 غريب سيد أحمد: الاحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 320، 321.

- 3- اختيار عينة من الأقسام من داخل عينة الكليات.
- 4- اختيار عينة من طلاب الفرقة الرابعة مثلاً من داخل عينة الأقسام، ثم نختار العدد المطلوب وفقاً لحجم الأعداد بالأقسام والعينة المطلوبة.

هـ - العينة المساحية:

إن مفردات العينة تبدو كبيرة أو صغيرة وفقاً لبعض العوامل مثل نموذج منطقة الدراسة، أو توزيع السكان، أو الخرائط المناسبة والمتحدة وغير ذلك من معلومات، وعلى أساس هذه المعلومات نختار العينة وفقاً لحجم الذي تقاسمه الوحدات الأصلية بحيث تؤخذ مجموعة متكاملة من الوحدات ككل.

وتتطلب العينة المساحية اختيار الأماكن أولاً، ثم أفراد العينة ثانياً، وهذه الطريقة تتطلب توفير خرائط سكنية دقيقة لمجتمع البحث فتحدد بطرق عشوائية الأماكن التي تتم فيها مقابلة أفراد العينة، وفي حالة وجود أكثر من فرد واحد في المكان المحدد، تتبع الطريقة العشوائية كذلك لاختيار الأفراد.

وللحصول على عينة مساحية، فإننا نقسم المنطقة إلى مناطق صغيرة تختار منها منطقة أو أكثر بطريق عشوائي، وهذا النوع من العينة يعتمد على الخرائط المساحية ولا يشترط وجود قائمة بها أسماء المقيمين بالمنطقة، كما هو الحال في العينة العنقودية⁽²³³⁾.

⁽²³³⁾ غريب سيد أحمد: الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي ن مرجع سابق ن ص321.

وتجرد الإشارة إلى أنه ثمة أنماطاً أخرى من العينات نكتفي بالإشارة إليها وأهمها:

عينة التثنية double sampling

وفي هذا النمط من العينات يختار أفراد العينة لتتم الدراسة بينهم خلال فترتين زمنيتين متتاليتين تتم عادة اثناء المقابلات الأولى جميع بيانات محدودة أو عامة، ثم يعمد الباحث إلى مقابلة نفس الأفراد مرة ثانية للحصول على بيانات أكثر تنوعاً أو أكثر عمقاً.

العينة الدورية Sequential sampling

في هذا النمط تختار وحدات العينة وتكون نية الباحث مقابلة الوحدات نفسها على مدى فترة زمنية، وتصلح هذه العينات للدراسات التي تناسب دراسة التطور أو النمو، والذي يعتبر عامل الزمن فيه عاملاً مهماً⁽²³⁴⁾. مثل الدراسات التبعية.

وفي سياق متصل تجرد الإشارة إلى أن هناك مميزات تتميز بها العينة التي تسحب بأسلوب عشوائي عن العينة غير العشوائية أو غير الاحتمالية وهي⁽²³⁵⁾:

- 1- تساعد العينة العشوائية المبنية على الاحتمال على ضبط تحيزات الباحث الشخصية عند اختيارها، فعلى الرغم من صعوبة تمثيل العينة

1- مصطفى عمر: مرجع سابق، ص117.

2- محمد عوض عبد السلام، مرجع سابق، ص44.

لمجتمعها الأصلي، فإن العينة العشوائية أكثر تمثيلاً لإطارها الأصلي من الأنواع الأخرى من العينات غير العشوائية لأنه سوف يتم تجنب التحيزات المتعلقة بالعينة العشوائية.

2- تساعد أساليب العينة العشوائية الباحثين على تقدير أو تعين عددياً درجة أو مستوى الثقة في استنتاجاتهم من بيانات عيناتهم إلى إطارها الأصلي.

وتأسيساً على ما سبق نستطيع القول إن التحدى الأبرز للباحث بعد تحديد حجم العينة المراد سحبها من المجتمع الأصلي، هو الأسلوب الذي على أساسه سيختار العينة إما عينة عشوائية (احتمالية) وإنما عينة غير عشوائية (غير احتمالية)، ولقد قدم سعود الضحيان في ذلك الصدد بعض الأسئلة واجابتها والتي توضح للباحث على أي أساس يفضل بين اختياره للعينات العشوائية وغير العشوائية كما يلي⁽²³⁶⁾:

- السؤال الأول: هل يمكن تحديد مجتمع البحث؟

في حالة نعم، يتعين على الباحث أن يختار عينة بأسلوب عشوائي، وفي حالة لا، يجب على الباحث أن يختار الأسلوب غير العشوائي.

- السؤال الثاني: هل يمكن معرفة جميع مفردات مجتمع البحث؟

في حالة الإجابة بالإيجاب يتعين على الباحث أن يختار العينة العشوائية وفي حالة الإجابة بالسلب، على الباحث أن يختار عينة غير عشوائية.

1- محمد سعيد فرح: مرجع سابق، ص ص 151 – 153.

- السؤال الثالث: هل ترقم جميع مفردات الدراسة؟

في حالة نعم، يتجه الباحث إلى العينة العشوائية، وفي حالة لا، يجب الباحث على السؤال الرابع.

- السؤال الرابع: هل يمكن تضمين جميع مفردات مجتمع البحث في قوائم للتمييز بين كل مفردة؟

في حالة نعم، يتجه الباحث إلى العينة العشوائية، وفي حالة لا يتجه الباحث إلى العينات غير العشوائية.

- السؤال الخامس: هل يمكن الوصول إلى جميع مفردات مجتمع الدراسة التي يتم اختيارها؟

في حالة الإجابة بالإيجاب يتجه الباحث إلى العينات العشوائية، وفي حالة الإجابة بالسلب يتجه الباحث إلى العينات غير العشوائية.

إذن في حالة الإجابة على كل الأسئلة السابقة بالإيجاب عليه اختيار عينة عشوائية لتطبيق بحثه، أما في حالة الإجابة بالسلب فالعينة تكون غير عشوائية، ثم يسأل الباحث نفسه.

- السؤال السادس: هل مجتمع الدراسة متجانس؟

في حالة الإجابة بالإيجاب، يختار الباحث عينة عشوائية بسيطة أو منتظمة، أما في حالة الإجابة بالسلب فيختار العينة الطبقية.

- السؤال السابع: هل المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة رقمية؟
أي يمكن تحويلها إلى أرقام.

في حالة الإجابة بالإيجاب يختار الباحث إما عينة عشوائية بسيطة أو منتظمة، أما في حالة الإجابة بالسلب فيختار الباحث عينة عشوائية طبقية.

السؤال الثامن: هل مجتمع الدراسة متجانس ومتباين مكانيًا أي هل يطبق البحث في أماكن كثيرة ويقيم أفراد البحث في مناطق عديدة؟

في حالة الإجابة بنعم، يختار الباحث عينة عشوائية عنقودية ثم يختار عينة عشوائية بسيطة أو منتظمة.

أما في حالة الإجابة بـ (لا)، فيتجه إلى السؤال التاسع.

- السؤال التاسع: هل مجتمع الدراسة مختلف ويطبق البحث في أكثر من مكان؟

في حالة الإجابة بنعم يتجه إلى العينة العشوائية العنقودية ثم يتجه إلى العينة الطبقية ثم العينة البسيطة أو العشوائية المنتظمة.

وفي حالة الإجابة بـ (لا) ، يتجه إلى العينة العشوائية الطبقية.

الفصل التاسع

أدوات جمع البيانات

في علم اجتماع المجتمع المدنى

بعد أن يحدد الباحث أهداف بحثه ويصوغ مشكلة البحث ويضع تساؤلاته أو فرضيه (إذا كان البحث تجريبي) تتضح له نوع المادة أو البيانات أو المعلومات التي يريد أن يجمعها لكي يجيب على مشكلة البحث وكذلك الأدوات التي يستخدمها في جمع هذه البيانات⁽²³⁷⁾.

ويرتبط مفهوم الوسيلة أو الأداة بالكلمة الاستفهامية بم؟ فإذا تساءلنا بم يجمع الباحث بيانته؟ فإن الإجابة على ذلك تكون نوع الأداة التي يتعين على الباحث استخدامها في البحث لجمع بيانته.

وثرمة أدوات كثيرة لجمع البيانات في البحث الاجتماعي، ويمكن أن نميز بينها على أساس ما تعتمد عليها كل منها في عملية جمع البيانات، إذ هناك الملاحظة التي تعتمد على الحواس وغيرها من أدوات معاونة للتوصل إلى البيانات، وهناك المقابلة الشخصية التي تعتمد على الكلمة والسؤال وال الحوار المتبادل بين الباحث والمبحوث في موقف تفاعلي، وهناك الاستبيان (أو الاستخبار أو الاستبانة) الذي يعتمد كذلك على الكلمة والسؤال وال الحوار ولكنه غير متبادل بين الباحث والمبحوث وبدون وجود موقف للتفاعل بينهما، وأيضاً هناك الأساليب الاسقاطية التي تعتمد على الصور والرموز واللعب وغيرها في التوصل إلى البيانات، وهناك أخيراً الوثائق والتقارير

⁽²³⁷⁾ سمير نعيم: المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، ط4، مكتبة سعيد رافت، القاهرة، 1987، ص 251.

والاحصائيات أو ما يعرف باسم البيانات الجاهزة التي تعتمد على التراث المكتوب وتحليله في التوصل إلى بيانات البحث⁽²³⁸⁾.

وثمة عوامل كثيرة تحدد الأداة الالزمة لجمع البيانات، فبعض أدوات جمع البيانات تصلح في بعض الأبحاث والدراسات وبعضها لا تصلح فعلى سبيل المثال يفضل بشكل عام استخداماً لمقابلة والاستبيان عندما يكون نوع المعلومات الالزمة له اتصال وثيق بعائد الأفراد أو بشعورهم أو باتجاهاتهم نحو موضوع معين، وتفضل الملاحظة المباشرة عند جمع معلومات تتصل بسلوك الأفراد في بعض مواقف الحياة والتي يمكن ملاحظتها دون جهد وتكرارها دون عناء⁽²³⁹⁾.

وإذا كان منهج البحث هو الذي يحدد الطريقة أو الأسلوب المتبع فيه، فإن الأسلوب أو الطريقة هي التي تحدد أداة جمع البيانات الأكثر مناسبة، وقد يعتمد الباحث على أداة واحدة لجمع البيانات، ويمكن أن يعتمد على أكثر من أداة⁽²⁴⁰⁾.

فعلى سبيل المثال فإذا لاحظنا وجود طلاب مدارس كثر يخرجون من مدارس متعددة في مدينة ما، فإن هذا لا يعني جودة الخدمات التعليمية في

⁽²³⁸⁾ علي عبد الرزاق جلي في علي عبد الرزاق جلي وأخرون: البحث العلمي الاجتماعي، تصميم خطته وتنفيذها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، غير مبينة سنة النشر، ص 291.

⁽²³⁹⁾ عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 9، 1985، ص 307.

⁽²⁴⁰⁾ عريب سيد أحمد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص 261.

تلك المدينة ونتعرف إلى جودة تلك الخدمات أما باستخدام المقابلة أو الاستبيان للطلاب ولأعضاء هيئة التدريس بتلك المدارس وعليه يصبح من المفضل الجمع بين أكثر من أداة عند جمع البيانات.

وتأسيساً على ذلك جاء الفصل الراهن مسلطًا الضوء على ثلاثة من أهم أدوات جمع البيانات وهي الملاحظة، والم مقابلة، والاستبيان (الاستبانة كما يطلق عليها في دول الخليج العربي) كما يلي:

أولاً: الملاحظة:

ما من شك أن الملاحظة observation تعد وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات في مختلف العلوم، فلا تستخدم في علم دون آخر، كما أنها قد استخدمت في الماضي كما تستخدم في الحاضر بغض الطرف عن تطور الأساليب التكنولوجية التي تسهل القيام بها، فقد استخدمنا كل من الإنسان البدائي والإنسان المتحضر من أجل التعرف إلى تقسيرات منطقية للظواهر الطبيعية والاجتماعية⁽²⁴¹⁾.

أو بمعنى آخر تهدف الملاحظة إلى الحصول على المعلومات والبيانات من مشاهدة سلوك الناس وأفعالهم وتصرفاتهم في بيئتهم الطبيعية ومواقف التفاعل إذ قد تعطى ملاحظة سلوك الناس في المواقف الطبيعية

⁽²⁴¹⁾ عبد الله عبد الرحمن ومحمد علي البدوي: مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص.382

نتائج حقيقة وصادقة وموثوق بها، كما تكشف لنا عن أنماط السلوك الظاهرة والمنتشرة وغير المنتشرة.

وغالباً ما يكشف السلوك والأفعال التي خضعت لللاحظة عن مؤشرات صادقة عن الاتجاهات الظاهرة والخفية والقيم الم قائدة بين الأفراد والتي توجه سلوكهم.

إذا ما سيطر الباحث سيطرة كاملة على الموقف الذي يلاحظ فيها السلوك وحللت وفسرت البيانات والمعطيات والمعلومات تحليلاً كمي وكيفياً تصبح الملاحظة ذات ثمار (242).

وتتميز الملاحظة عن غيرها من أدوات جمع البيانات بأنها تقيد في جمع بيانات تتصل بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية في الحياة، وكذلك تقيد في جمع البيانات في الأحوال التي يبدى فيها المبحوثون نوعاً من المقاومة للباحث ويرفضون الإجابة على أسئلته، ويزيد من أهمية الملاحظة أن الباحث يستطيع أن يستخدمها في الدراسات الاستطلاعية والوصفية والتجريبية، ويجمع من خلالها بيانات ذات فائدة مع الأنماط الثلاثة السابقة للبحث.

ومع أهمية الملاحظة، فإن ثمة حالات لا يتيسر فيها استخدام هذه الوسيلة في البحث وهي عند دراسة ماضي ظاهرة ما، وكذلك عند دراسة

(242) محمد سعيد فرج: لماذا؟ وكيف؟ تكتب بحثاً اجتماعياً، منشأة المعارف، الاسكندرية، غير مبينة سنة النشر، ص. 229.

أنواع معينة من السلوك كالسلوك الجنسي أو بعض المشاكل والخلافات الأسرية، وكذلك في المواقف التي يصعب فيها على الباحث أن يتتبأ بأنواع السلوك المطلوب دراستها⁽²⁴³⁾.

١- ماهية الملاحظة وأهميتها:

يعرف البعض الملاحظة علي أنها عبارة عن معاينة مباشرة لأشكال السلوك الذي ندرسه، وفي سياق متصل، عرفها "موريس Morris" بأنها تعني المشاهدة الدقيقة للظاهرة phenomenon والتي غالباً تتم بوسائل تسجيلات بهدف تحقيق أغراض علمية⁽²⁴⁴⁾.

ويعرفها "محمد طلعت عيسى" بأنها "الأداة الأولية لجمع المعلومات وهي النواة التي يمكن أن يعتمد عليها للوصول إلى المعرفة العلمية والملاحظة في أبسط صورها هي النظر إلى الأشياء وإدراك الحالة التي هي عليها.

ويعرفها "كارتر جود Carter V Good" بأنها الأداة التي من خلالها نستطيع التحقق من سلوك الأفراد الظاهري، عندما يعبرون عن أنفسهم في مواقف الحياة المختلفة.

وبالنسبة إلى أهمية الملاحظة، فلا أحد يستطيع أن ينكر دورها في حياتنا اليومية وفي إدراك البيئة الطبيعية والاجتماعية المحيطة بنا، علاوة

⁽²⁴³⁾ عبد الباسط محمد حسن: مرجع سابق، ص ص 308، 309.

⁽²⁴⁴⁾ محمد ياسر الخواجة: البحث الاجتماعي، أسس منهجية وتطبيقات عملية، دار المصطفى للطباعة، طنطا، 2001، ص 350.

على استخدامها أداة رئيسية في جمع البيانات في كل من البحوث الطبيعية والاجتماعية، كما أنها تعد خطوة أساسية من خطوات المنهج العلمي وخطوة محورية من خطوات المنهج التجريبي الذي تستخدمه العلوم كافة، ومن ثم فالمنهج التجريبي يبدأ باللإلمحظة، ثم فرض الفروض... وهكذا⁽²⁴⁵⁾.

وعليه يتعين على الباحث الاهتمام باختيار وتدريب القائمين باللإلمحظة حتى يستطيع الحصول على بيانات علمية بالمعنى الدقيق، ولذا من الضروري أن يحدد منذ البداية ما يلي⁽²⁴⁶⁾:

1- الظواهر أو الواقع التي يجب ملاحظتها.

2- كيفية تسجيل الملاحظات.

3- الإجراءات التي يجب اتخاذها للتأكد من دقة الملاحظات.

4- نوع العلاقة التي يجب أن تقوم بين الملاحظ والواقع أو الأشياء والمشاهدة وكيفية تكوين هذه العلاقة.

ونستخلص من الطرح الفائد بعض الخصائص العامة للملاحظة وهي⁽²⁴⁷⁾:

⁽²⁴⁵⁾ عبد الله محمد عبد الرحمن ومحمد علي البدوي، مرجع سابق، ص 384.

⁽²⁴⁶⁾ عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص 310.

⁽²⁴⁷⁾ عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 384، 385.

- 1 أن الملاحظة تعد وسيلة رئيسة من وسائل جمع البيانات والمعلومات في البحوث الطبيعية والاجتماعية.
- 2 أن الملاحظة ليست قاصرة على المشتغلين بالبحث العلمي وحسب، ولكن يستخدمها كل الأفراد في حياتهم اليومية العامة والخاصة.
- 3 أن الملاحظة لا تقف عند المعاينة الحسية المباشرة للأشياء أو الموضوعات أو المواقف المختلفة وحسب، بل هي عملية تجمع بين الإدراك الحسي من ناحية والإدراك العقلي من ناحية أخرى.
- 4 أن الملاحظة العلمية الدقيقة هي ملاحظة مقصودة ومنظمة ومخططة وليس ملاحظة عشوائية عرضية.

2 - موضوعات الملاحظة:

يستعان بالملاحظة بأنواعها كافة في دراسة الموضوعات والظواهر التي لها علاقة بموضوع البحث، وهذا يحدده طبيعة الهدف المقصود من وراء الملاحظة، فإذا كان موضوع الملاحظة مثلاً أنماط الاستهلاك بين المهاجرين الذين سافروا إلى بلدان الخليج والذين عادوا إلى بلداتهم، فإن ذلك يتضمن ملاحظة سلوك هؤلاء الأشخاص في طرق الاستهلاك العادية وغير العادية وفي المسكن الذي يقطنون فيه، وفي المناسبات المختلفة وفي العمل

وفي الشارع وفي المواقف الاجتماعية المختلفة سواء التي تتعلق بمناسبات خاصة أو عامة⁽²⁴⁸⁾.

وعلى الرغم من أن الملاحظة البسيطة تتطلب التحديد الدقيق، فإنها تتحدد بالمشكلة موضوع الدراسة، والموقف الاجتماعي الذي يحيط بها، ويشتمل هذا الموقف على أبعاد رئيسة، وما علي الباحث إلا أن يختار من بينها ما يتاسب مع أهداف دراسته، وهذه الأبعاد والتي اقترحها "سيالتيز" هي⁽²⁴⁹⁾:

أ- المشاركون في الموقف الملاحظ:

من هم؟ وينبغي علي الملاحظ أن يحصل علي بيانات متعلقة بالأفراد من ناحية السن والجنس، ووضع الفرد في الموقف الذي يخضع للملاحظة ومكانة الفرد نفسه في المجتمع والأدوار التي يقوم بها، والصلة التي تربط بين الأعضاء و هل هم غرباء عن بعض و هل سبق لهم التعارف؟ هل هم أعضاء في جماعة واحدة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما طبيعة هذه الجماعة، وكم عدد المشتركين وما درجة الاختلاط أو العزلة التي تنشأ بينهم؟

ب- المكان: ما نوع المكان الذي يحدث فيه الموقف الاجتماعي؟ تقاطع شارع.. مطعم، مدرسة رياض أطفال؟... وأي نوع من السلوك يمكن أن يتاسب مع المكان؟

⁽²⁴⁸⁾ محمد ياسر الخواجة: مرجع سابق، ص 351.

⁽²⁴⁹⁾ عبد الباسط محمد حسن: مرجع سابق، ص ص 314 - 316.

جـ-الهدف:

هل اجتمع الأفراد لغرض معين أم اجتمعوا مصادفة؟ ولو كانت هناك أهداف محددة فما هي؟ وكيف يستجيب الأفراد بالنسبة للهدف الذي اجتمعوا من أجله؟ وهل تتفق أهداف ورغبات الأفراد مع بعضها أم تتعارض؟

دـ سلوك الأفراد:

ماذا يفعل المشتركون؟ كيف يتصرفون؟ ومع من وبأي الأساليب؟ وفيما يتعلق بالسلوك الاجتماعي يتغير على الملاحظ أن يهتم بما يلي:

أـ ما الحادث المنبه أو الظروف المثيرة للسلوك؟ وهل كان سلوك الأفراد في قصد؟ أم استجابة لظرف طارئ؟

بـ ما الأسباب الظاهرة للسلوك؟

جـ من هم الأفراد الذين كانوا هدفاً للسلوك؟

دـ ما نوع النشاط المرتبط بالسلوك؟

هـ ما الميزات العامة لهذا السلوك؟

وـ ما الآثار المرتبطة عليه؟ وما نوع السلوك الذي يتطلبه من الآخرين؟

هـ انتظام وتواتر الموقف الاجتماعي:

متى حدث هذا الموقف؟ وما المدة التي استغرقتها؟ وهل هو موقف اجتماعي عادي متكرر أو موقف فردي فريد في نوعه؟ وما درجة تواتر

الموقف؟ وما الظروف التي تساعد علي حدوثه؟ وهل يعتبر الموقف نموذجاً للمواقف المشابهة؟ وإلي أي مدى؟.

3- أنواع الملاحظة وأساليبها:

تعددت اتجهادات العلماء إذا تضييف الملاحظة، فعلى سبيل المثال نجد "بولين يونج P. Young" يذهب إلى أن أهم أنواع الملاحظة هي: الملاحظة غير المضبوطة Non-Controlled وتنقسم إلى الملاحظة البسيطة بغير مشاركة والملاحظة البسيطة بالمشاركة، وأما النوع الثاني وهو الملاحظة المضبوطة controlled observation وفي السياق ذاته ترى سيلتز Sellitz ومن معها إلى تقسيم الملاحظة إلى ملاحظة بسيطة يشارك فيها الباحث الجماعة موضوع الدراسة، وملاحظة منظمة structured تستخدم في الدراسات الوصفية أو التجريبية.

وتجرد الإشارة إلى أن غالبية اسهامات العلماء فيما يتعلق بأنواع الملاحظة لم تخرج كثيراً عن المساهمتين السابقتين، ومع ذلك يتبني الباحث هنا تقسيم طرحة عبد الباسط عبد المعطي⁽²⁵⁰⁾، حيث قسم الملاحظة إلى ملاحظة بسيطة وتتضمن نوعان ملاحظة بدون مشاركة وملاحظة بالمشاركة وبالنسبة لنوع الآخر هو الملاحظة المنتظمة كما يلي:

أ- الملاحظة البسيطة simple observation

⁽²⁵⁰⁾ عبد الباسط عبد المعطي: البحث الاجتماعي، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص ص 328 - 340.

ويقصد باللحظة البسيطة ملاحظة الظواهر كما تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي، وبغير استخدام أدوات دقيقة للتأكد من دقة الملاحظة وموضوعيتها⁽²⁵¹⁾.

ويستخدم أغلب الناس هذا الأسلوب في التعرف إلى ظواهر الحياة المحيطة بهم، كما يستخدمه الباحثون في الدراسات الاستطلاعية لجمع البيانات الأولية عن جماعة معينة من الناس في بيئه محددة وتحت ظروف معينة من حيث أوجه نشاطهم، وطرق معيشتهم، ويستخدم هذا الأسلوب كذلك في ميدان علم نفس الطفل وعلم نفس الشواذ، وفي هذا الأسلوب تتم الملاحظة بأحدى طريقتين:

١- الملاحظة بدون مشاركة:

وهي التي يقوم فيها الباحث باللحظة دون أن يشترك في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة، غالباً ما يستخدم هذا الأسلوب في ملاحظة الأفراد أو الجماعات التي يتصل أعضاؤها ببعض اتصالات مباشرةً، ومن مزاياه أنه يمكن الباحث من ملاحظة السلوك الفعلي للجماعة في صورته الطبيعية وكما يحدث في مواقف الحياة الحقيقية⁽²⁵²⁾، مما يقلل من تأثير أي ضبط يقوم به الباحث لأن المبحوث يكون تلقائي في تصرفه، كما تقلل من التحيز الناتج من تأثير الباحث وما يتركه من انطباعات علي

⁽²⁵¹⁾ عبد الباسط محمد حسن: مرجع سابق، ص311.

⁽²⁵²⁾ عبد الباسط محمد حسن: مرجع سابق، ص312.

الجماعة، إلا إنها لها حدود تؤثر في مضمون البحث أهمها أنها لا تكون مناسبة إلا في دراسة الجماعات الصغيرة وأنها لا تصلح في ملاحظة بعض الصور الخاصة للتفاعل - كما يحدث بين الزوجين أو داخل العصابات الجانحة - ومن ثم تصلح في الأبعاد والصور الواضحة من التفاعل والسلوك وحسب⁽²⁵³⁾.

2 - الملاحظة بالمشاركة:

يستخدم أسلوب الملاحظة بالمشاركة بنجاح في البحث الأنثروبولوجية، وفي هذا النوع من الملاحظة يشترك الباحث في حياة الناس الذين يقوم بمحاجتهم، ويساهم في مختلف الأنشطة التي يقومون بها في حياتهم اليومية، ويتم ذلك في فترة محددة وهي فترة المجال الزمني المحدد للبحث.

وقد تباينت رؤى العلماء إزاء إفصاح الباحث عن نفسه للمبحوثين، فهناك من يرى أنه يتوجب على الباحث أن لا يفصح عن نفسه ليظل سلوك الجماعة - تلقائياً بعيداً عن التصنّع والرياء وهناك فريق آخر يرى ضرورة أن يفصح الباحث عن شخصيته والهدف من تواجده بين أعضاء الجماعة⁽²⁵⁴⁾.

²⁵³) عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص330.

²⁵⁴) عبد الله عبد الرحمن ومحمد علي البدوي: مرجع سابق، ص391.

وَثُمَّةِ بَعْضِ الْقَوَاعِدِ الْعَامَةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْمُلْاحِظَةِ بِالْمُشَارِكَةِ وَالَّتِي
اسْتَخْلَصَهَا عَبْدُ الْبَاطِنِ عَبْدُ الْمَعْطِي⁽²⁵⁵⁾، مِنْ خِبَرَاتِ بَعْضِ الْبَاحِثِينَ الَّذِينَ
اسْتَخَدُمُوا هَذَا النَّمَطَ مِنَ الْمُلْاحِظَةِ وَأَهْمَّ تِلْكَ الْقَوَاعِدِ هِيَ:

- 1- دراسة الخصائص الاجتماعية لمجتمع البحث من واقع البيانات المنشورة والمتحدة.
- 2- الاعتماد على شخصية رئيسة في مجتمع البحث بجانب التعرف إلى القادة الرسميين أو الطبيعيين.
- 3- التعامل مع أحد القادة على أنه أخباري مجهول (غير معروف أنه أخباري لبقية أعضاء المجتمع).
- 4- شرح ما سوف يقوم به الباحث للإخباريين كي يقوموا بتوصيل ذلك لمجتمع البحث.
- 5- تدريب الإخباريين على القيام ببعض الملاحظات.
- 6- مشاركة أعضاء المجتمع اهتماماتهم العامة.
- 7- يتعين على الباحث أن يتتجنب ابداء آراء ذات تأثير في الموضوعات الحساسة.
- 8- على الباحث أن يدرك متى يسأل الناس ومتى لا يسألهم ؟ وما هي الأسئلة التي عليه توجيهها إليهم ؟.

⁽²⁵⁵⁾ عبد الباطن عبد المعطي: مرجع سابق، ص ص 333 - 335

9- يتعين على الباحث في بعض الأحيان، ألا يطرح أسئلة بل يتعلم الحصول على اجابات دون توجيه أسئلة، أو تعلم ما يسميه توم هارسون Tom Harison السماع بالمصادفة أو عرضا.

10- على الباحث ألا يتوجه بالحصول على اجابات من المبحوثين.

11- ألا توجهه أسئلة حساسة إلى الناس إلا بعد توطيد العلاقة الشخصية معهم.

12- تحديد ما إذا كانت المشاركة صريحة أو مستردة وما مبررات ذلك.

13- تحديد درجة المشاركة، وهناك ميل نحو وجوب ألا تكون المشاركة كاملة، إلا إذا اقتضت ظروف الباحث، وخبرته بالمجتمع غير ذلك.

14- يتعين على الملاحظ أن يتعلم جيداً أو يعي لغة المجتمع الذي يلاحظه.

بـ- الملاحظة المنتظمة: Systematic observation

يختلف أسلوب الملاحظة المنتظمة عن أسلوب الملاحظة البسيطة، ومن ثم فالناظمة المنتظمة تخضع للضبط العلمي سواءً أكان ذلك بالنسبة للقائم بالملاحظة أو بالنسبة للأفراد الملاحظين أو بالنسبة للموقف الذي تجري فيه الملاحظة، كما أنها تتحصر في موضوعات محددة سلفاً وتقتصر على إجابة الأسئلة أو تحقيق الفروض التي وضعها الباحث، ويشيع استخدام هذا الأسلوب في الدراسات الوصفية والدراسات التي تخترق فروضاً سببية، لما تتميز به الملاحظة المنظمة من دقة وعمق وتركيز على حين أن أسلوب الملاحظة البسيطة لا يستخدم إلا في الدراسات الاستطلاعية.

وتتم الملاحظة المنتظمة أما في مواقف طبيعية بالنسبة لأفراد البحث وذلك بنزول الباحث بنفسه إلى مكان حدوث الظاهرة التي يدرسها على طبيعتها أو بمشاهدة الظاهرة في جو المعمل الصناعي، وكلما كان الموقف طبيعياً، كانت النتائج أدق لأن كثير من الظواهر يتغير إذا لوحظ في جو المعمل الصناعي⁽²⁵⁶⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الإجراءات التي تسهم في ثبات الملاحظة المنظمة منها:

- أ- تحديد إطار مادة الملاحظة بما يساعد في تحديد الفئات المختلفة.
- ب- تحديد وحدات الملاحظة، هل هي الفرد أم الجماعة أم التنظيم، وتحديد الوحدات الزمنية للملاحظة.
- ج- محاولة تقليل الاختلافات بين الملاحظين بتدريبهم جيداً واعلامهم بالتعليمات المتعلقة بالملاحظة⁽²⁵⁷⁾.

4- مزايا وعيوب الملاحظة:

إن الملاحظة كأداة من أدوات جمع البيانات للبحث على قدر ما لها عديد من المميزات، يشوبها بعض العيوب كما يلى:

أ- مميزات الملاحظة:

⁽²⁵⁶⁾ عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص318.

⁽²⁵⁷⁾ عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سابق، ص337.

- 1- تتيح الملاحظة للباحث الفرصة لتسجيل السلوك الملاحظ وقت حدوثه مباشرة، وهذا يقلل من احتمالات الخطأ أو التحيز أو النسيان.
- 2- الملاحظة هي الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها دراسة سلوك أفراد الجماعة بشكل تلقائي دون تحريف.
- 3- تقييد الملاحظة في التعرف إلى بعض جوانب الحياة الاجتماعية بشكل فعال كالعادات الاجتماعية، وأسلوب التفاعل بين أفراد الجماعة، وغيرها من الموضوعات التي يفضل استخدام الملاحظة في دراستها.
- 4- تقييد في الحصول على معلومات وبيانات حول سلوك من لا يستطيعون التعبير قولاً أو كتابة، كالأطفال، البكم، المصابون بحالات مرضية معينة كالصراع أو المدمنين... وغيرهم.⁽²⁵⁸⁾
- 5- تتطلب الملاحظة على عدد أقل من المبحوثين مقارنةً بالوسائل الأخرى.
- 6- تساعد في التعرف إلى معلومات جديدة لم يفكر فيها الباحث .⁽²⁵⁹⁾

ب- عيوب الملاحظة:

على الرغم من فوائد الملاحظة كأداة لجمع البيانات فإن لها بعض العيوب أهمها ما يلى :

²⁵⁸ عبد الله عبد الرحمن ومحمد علي البدوي: مرجع سابق، ص ص 401 – 402 .

²⁵⁹ عمار بوحوش : دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، د ت ، ص 41 .

1- أن دخول الملاحظ على موضوع الملاحظة قد يؤثر في تغيير الحقائق، وقد يفضي اندماجه في الجماعة إلى تغيير الأفراد التي يتم ملاحظتهم لسلوكهم وأفعالهم.

2- تؤدي النظرة المتحيز للباحث إلى إخفاق الباحث في إدراك الحقائق إدراكاً سليماً ومحايداً.

3- عجز الملاحظ عن مشاهدة كل مظاهر السلوك السائدة في الجماعة.

4- قد يعجز الباحث المشارك في الموقف الملاحظ أن يفهم الناس الذين يلاحظهم فهماً متعمقاً بتأثير التقاليد والمعتقدات⁽²⁶⁰⁾.

5- لا يمكن استخدام الملاحظة في دراسة أشياء قد حدثت في الماضي.

6- هناك بعض أنماط السلوك يصعب معها استخدام الملاحظة.

7- قد تتعرض البيانات التي يحصل عليها الباحث من خلال استخلاصه لبعض الآلات في الملاحظة إلى أخطاء ناتجة عن عيوب في هذه الآلات ذاتها بسبب أعطال فنية مما يؤثر في دقة الملاحظة⁽²⁶¹⁾.

5 - الوسائل المستخدمة في الملاحظة المنتظمة:

يسعى الباحث ببعض الوسائل التي تعينه على الوصول إلى أكبر قدر ممكن من دقة الملاحظة وهذه الوسائل هي المذكرات التفصيلية، والصور

⁽²⁶⁰⁾ محمد سعيد فرج: مرجع سابق، ص243

⁽²⁶¹⁾ عبد الله عبد الرحمن ومحمد علي البدوي: مرجع سابق، ص402

الفوتوغرافية، والخرائط واستمرارات البحث (أو دليل الملاحظة) كما يستعين كذلك بنظام الفئات ومقاييس التقدير و المقاييس السوسيومترية، وتشترك الملاحظة البسيطة مع الملاحظة المنتظمة في استخدامها للمذكرات والصور والخرائط في حين أن الملاحظة المنتظمة تتميز باستخدامها المقاييس السالفة ذكرها⁽²⁶²⁾.

وتجرد الإشارة في هذا الصدد إلى ذكر بعض الشروط التي يتوقف عليها نجاح الدراسات التي تعتمد على الملاحظة⁽²⁶³⁾.

- 1- قضاء فترة كافية من الزمن تتراوح ما بين عام وأربعة أعوام في المجتمع موضوع الدراسة حتى يستطيع الملاحظ التعرف إلى كل مظاهر الحياة وأنواع النشاط الاجتماعي.
- 2- توطيد العلاقة مع أفراد مجتمع البحث.
- 3- استعمال لغة التخاطب السائدة في المجتمع عند الحديث مع أفراده.
- 4- دراسة كل أبعاد الحياة الاجتماعية في المجتمع الملاحظ.
- 5- دراسة المجتمعات الصغيرة المحدودة بالتسهيل تتبع الباحث للنظم الاجتماعية التي يدرسها.
- 6- تحديد وحدة الدراسة بدقة.

⁽²⁶²⁾ عبد الباسط حسن: مرجع سابق، ص 320.

⁽²⁶³⁾ محمد سعيد فرج: مرجع سابق، ص 242.

6 - ثبات وصدق الملاحظة⁽²⁶⁴⁾:

بيد أنه من الضروري التمييز بين ثبات السلوك الملاحظ وبين ثبات تصنيف أو تقدير هذا السلوك، وفي نظام الفئات، تتقسم مشكلة الثبات إلى مشكلتين: الأولى هي درجة الاتفاق بين الملاحظتين على عدد الوحدات المصنفة، أي على حدود هذه الفئات، والأخر هي درجة اتفاق الملاحظين على تصنيف وحدات السلوك أي نسبتها إلى فئات معينة، ويستخدم في تقدير هذا الاتفاق معامل الارتباط أو النسبة المئوية.

وثبات الملاحظة يعني ثبات المعلومات أو البيانات التي نحصل عليها عن طريق الملاحظة بمعنى أننا لو كررنا نفس موقف الملاحظة مرة أخرى أو عدة مرات، مع مراعاة ثبات العوامل المحيطة – إلى حد ما – في كل المواقف التي يعاد فيها تكرار الملاحظة، سنحصل على نفس المعلومات والبيانات.

وحدد غريب سيد أحمد بعض العوامل التي يجب على الباحث مراعاتها والتي تؤثر على ثبات الملاحظة وهي :

- يجب على الباحث تحديد الإطار المرجعي لمادة الملاحظة.

⁽²⁶⁴⁾ للمزيد أنظر كلا من:

- غريب سيد أحمد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 290 - 293 .

- عبد الله عبد الرحمن ومحمد علي البدوي: مرجع سابق، ص ص 399 - 401 .

- يجب على الباحث تحديد وحدات ملاحظته بالإضافة إلى تحديد الوحدات الزمنية للملاحظة.
 - يتبع على الباحث مراعاة الاختلافات والفرق الفردية بين الملاحظين، ويمكن التغلب على هذه الفرق بزيادة تدريب الملاحظين.
 - يلزم تبسيط اجراءات الملاحظة بقدر الامكان.
 - كثرة تدريب الباحثين على اجراءات الملاحظة فكلما زادت فترة تدريب الباحثين، زاد معدل ثبات وصدق الملاحظة.
- وفيما يتعلق بصدق الملاحظة، المقصود بصدق الملاحظة هو "صدق عملية الملاحظة" أي الإجراءات التي اتخذتها الباحث في تحقيق الملاحظة الهدف التي استعان بها من أجله أي صدق الملاحظة كأداة لجمع البيانات ويمكن التحقق منه بأسلوبين:
- الأول: قيام أكثر من باحث بملاحظة موقف ما، مستخدمين نفس الأسلوب والأدوات في ملاحظتهم، وإيجاد المعالجات الاحصائية الملائمة، وحساب دقة الاتفاق بين الملاحظين، أما الأسلوب الثاني: يتم من خلال قيام الملاحظ بإعادة ملاحظته لموضوع الملاحظة بنفس الأسلوب الذي استخدمه في المرة الأولى، وإيجاد معامل صدق كل ملاحظة على حدة والمقارنة بينهما، فكلما تقارب نتائج المقياس في المرتين، دل على صدق المقياس والعكس صحيح.

7- إجراءات الملاحظة (كيف نجري الملاحظة؟)⁽²⁶⁵⁾:

يمكن تحديد الاجراءات الالزمة لتطبيق الملاحظة من خلال تقسيمها إلى إجراءات تؤخذ قبل النزول إلى الميدان واجراءات في الميدان واجراءات بعد الميدان.

الخطوات التي تتخذ قبل النزول إلى الميدان:

- تحديد مشكلة البحث المراد بحثها تحديداً دقيقاً من حيث الحجم، والأبعاد، والأهمية، والأهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها.
- تحديد إطار الملاحظة أي تحديد وحدة الملاحظة سواء كانت (فرد، أو جماعة، أو مجتمع...) وتحديد زمن الملاحظة، وتحديد مكان الملاحظة سواء كان (في سكن الأسرة، في مكان العمل، أو في المدرسة أو في المستشفى أو في الشارع أو في السوق... وغيرها، علاوة على تحديد الجوانب أو الموضوعات أو الأبعاد التي يراد ملاحظتها وما تزيد عن الموضوع الذي اخترته للدراسة.

⁽²⁶⁵⁾ للمزيد حول هذا الموضوع انظر كل من:

- عبد الله عبد الرحمن ومحمد علي البدوي، مرجع سابق، ص ص 395 – 399.
- أحمد التكلاوي: طرق البحث الاجتماعي، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2003، ص ص 314 – 315.
- سمير نعيم: مرجع سابق، ص ص 154 – 156.
- محمد الجوهرى وعبد الله الخريجى: مناهج البحث العلمي، ج 2، ط 2، دار الشروق، جدة، 1979، ص 134 – 145.

3- قم بتصميم دليل لللاحظة يتضمن الأبعاد والموضوعات التي تريد أن تلاحظها وأجري عليها اختباري الثبات والصدق.

4- قم بتدريب بعض الباحثين (الملاحظين) الذين سيساعدونك في إجراء الملاحظة.

الخطوات المتبعة في الميدان:

وفي هذه المرحلة يقوم الباحث بتسجيل الملاحظة وثمة اختلاف بين الباحثين إزاء وقت التسجيل فمنهم من يفضل التسجيل عقب انتهاء الملاحظة لتجنب خوف المبحوث، وتشككه في نوايا الملاحظين، وهناك فريق يفضل التسجيل الفوري وأخر يرى أن الباحث يدون رموز معينة أو أفكار رئيسية أثناء الملاحظة، ثم يقوم بعد ذلك بتدوين كل ما لاحظه بالتفصيل.

وهناك طريقتان يمكن استخدامهما لتسجيل الملاحظة:

أ- التسجيل الزمني للحوادث أي ترتيب حوادث الملاحظة حسب زمن وقوعها، ويمكن للباحث إعداد جدول تسجيل فيه زمن الملاحظة، ونوعها، وتقسيرها.

ب- تنظيم المادة الملحوظة في موضوعات أو فئات معينة وفي هذا الأسلوب يفضل أن يقوم الباحث بإعداد قائمة بالموضوعات أو الفئات قبل ابتداء الملاحظة لتسهيل عملية التسجيل، ويفضل أن يجمع الباحث بين الأسلوبين في عملية التسجيل.

خطوات ما بعد النزول إلى الميدان:

- تفريغ الملاحظة وفقاً للفئات أو البنود المحددة من قبل واعداد جدول لكل فئة من هذه الفئات لكي يسهل بعد ذلك القيام بعملية التحليل الكمي، والقيام بالمعالجات الإحصائية المختلفة.
- تحليل بيانات الملاحظة وتفسيرها بعد أن ينتهي الباحث من تفريغ بيانات الملاحظة وفقاً للجدول المعدة لذلك، يقوم بعملية التحليل الكمي والكيفي لهذه البيانات وتفسيرها في ضوء طبيعة موقف الملاحظة ونتائج الملاحظات التي أجريت على مواقف مشابهة.
- استخلاص نتائج الملاحظة وصوغ التوصيات، ويقوم الباحث في هذه الخطوة باستخلاص النتائج التي تؤكد صدق فرضه أو عدم صدقها، ثم يصوغ الباحث بعض التوصيات الخاصة بطبيعة الظاهرة موضوع الملاحظة.
- وأخيراً يقوم الباحث بكتابة تقرير الملاحظة ويتضمن التقرير الجيد لأي موضوع بحث ما يلي:
 - عرض موجز لمشكلة البحث.
 - وصف دقيق للمجالات والإجراءات المنهجية له.
 - عرض ومناقشة النتائج التي توصل إليها.
 - طرح بعض التوصيات.

ثانياً: المقابلة

تعد المقابلات أحد الأدوات الرئيسية لجمع البيانات في البحث الاجتماعي، ويرافق إجراء المقابلة عدد من المزايا والممارسات والمشكلات العامة في جمع بدائل إجراء المقابلات، وتجري المقابلات على مستويات مختلفة سواء نظرية أو ابستمولوجية أو أخلاقية، أو عملية، وب مجرد الانتهاء من المقابلة، تتبعها عدة خطوات لتوثيق ما حدث في المقابلة الفردية، ثم تحديد احتياجات وقواعد النسخ وتطابق البيانات التي نخرج بها من المقابلة تحديد الطرق التي يمكن استخدامها للقيام بالتحليل الكيفي، ويلبي إجراء المقابلات حاجات معينة لزيادة جودة المقابلة بوجه عام، وصلاحتها أو صدقها بوجه خاص، وفي النهاية يتم كتابة تقرير عما قبل وكيف يتم تحاليله⁽²⁶⁶⁾.

وعلى الرغم من أن الباحث يستخدم المقابلة كأداة لجمع البيانات فإنها تستخدم في كثير من مناطي الحياة، فرجل الأعمال والطبيب ورجل الدين والقاضي ورجل البوليس والصحي والمدرس والمحامي، والأخصائي النفسي والاجتماعي... كل هؤلاء يستخدمون المقابلة (الاستبار) للاستفادة منها في التوجيه أو التشخيص أو العلاج، ويختلف الهدف من المقابلة من مجال إلى آخر، ومع ذلك فأسلوب المقابلة، والأسس السيكولوجية التي تقوم عليها

⁽²⁶⁶⁾ أوفه فليك: في إجراء المقابلات، تأليف شيتتر كفال وترجمة عبد الطيف محمد خليفة، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2012، ص21.

والظروف التي ينبغي أن تتوافر لها لتحقيق الأهداف التي ترنو إليها تكاد تكون واحدة بالنسبة لجميع المقابلات⁽²⁶⁷⁾.

والمقابلة قد تكون فردية وقد تكون جماعية، وإن كان معظم المقابلات يتم في موقف خاص مع فرد واحد تترك له الحرية للتعبير عن ذاته، غير أن ثمة مقابلات جماعية تثبت فائدتها وإن كان بعض الالمسؤولين يمتنعون عن التصريح ببعض مشكلاتهم أمام الجماعة والم مقابلات الجماعية قد يسيطر عليها فرد أو أفراد ويوجهونها الوجهة التي يريدونها⁽²⁶⁸⁾.

١- تعريف المقابلة:

تعني المقابلة التبادل اللفظي وجهاً لوجه بين القائم بالمقابلة، وبين شخص آخر أو أشخاص آخرين بهدف الحصول على معلومات أو آراء أو اتجاهات أو دوافع سلوك معين، سواء كان في الماضي أو الحاضر، أو متوقع أن يحدث في المستقبل⁽²⁶⁹⁾.

وفي السياق ذاته يعرف بنجهام Bingham المقابلة بأنها "المحادثة الجادة الموجهة نحو هدف محدد، غير مجرد الرغبة في المحادثة لذاتها" ويتضمن هذا التعريف عنصران هما:

⁽²⁶⁷⁾ عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص 329.

⁽²⁶⁸⁾ فاخر عاقل: أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، دار العلم للملايين، بيروت، 1979، ص 228.

⁽²⁶⁹⁾ أحمد النكلاوي: مرجع سابق، ص 278.

- المحادثة بين شخصين أو أكثر في موقف مواجهة، ويري بنجهاً أن الكلمة ليست هي السبيل الوحيد للاتصال بين الشخصين، فخصائص الصوت، وتعبيرات الوجه، ونظرية العين والهيئة، والإيماءات، والسلوك العام، كل ذلك يكمل ما يقال.

- توجيه المحادثة نحو هدف محدد، فال مقابلة تختلف عن الحديث العادي في أن الحديث قد لا يستهدف شيئاً أو قد يرمي الإنسان من ورائه إلى تحقيق لذة يجتنبها من حديثه إلى الآخرين، أما المقابلة فهي محادثة جادة موجهة نحو هدف محدد، ووضوح هذا الهدف شرط أساسي لقيام علاقة حقيقة بين القائم بال مقابلة وبين المبحوث⁽²⁷⁰⁾.

ويعرف "بولين يونج" المقابلة بأنها "طريقة منظمة يتمكن الفرد من خلالها أن يسبر غور حياة فرد آخر غير معروف له نسبياً"⁽²⁷¹⁾.

ونستخلص من التعريفات السالفة أن للمقابلة عدة خصائص أهمها⁽²⁷²⁾:

- 1- أن المقابلة نوع من التفاعل اللفظي بين فردين أو أكثر.
- 2- أن المقابلة هادفة بمعنى أنها تسعى إلى تحقيق هدف ما من وراء موقف المقابلة.

⁽²⁷⁰⁾ عبد الباسط حسن: مرجع سابق، ص 330.

⁽²⁷¹⁾ غريب سيد أحمد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 298.

⁽²⁷²⁾ عبد الله عبد الرحمن ومحمد علي البدوي: مرجع سابق، ص 408.

3- أنها محددة بمكان وزمان و مباشرة بمعنى أنها تتم وجهاً لوجه بين القائم بها والآخر.

4- أنها عملية أخذ وعطاء بين الباحث والمبحوث وأن نجاحها يتوقف إلى حد كبير على لباقه وخبرة الباحث في اختياره لأفضل ظروف لإتمام المقابلة.

2- مزايا المقابلة وعيوبها:

على الرغم من أن للمقابلة مزايا متعددة وتستخدم في الحياة العامة وفي البحث العلمي وفي التشخيص والعلاج لدى الأطباء والمحامين وغيرهم فضلاً عن أنها يعتمد عليها عن الانتقاء بين الأفراد المتقدمين لشغل وظائف جديدة فإنها لها بعض العيوب كما يلي:

أ- مزايا المقابلة⁽²⁷³⁾:

- للمقابلة أهمية في المجتمعات التي يرتفع بها نسبة الأمية، حيث إنها لا تتطلب أن يكون المبحوثين متثقفين حتى يجيبوا على الأسئلة.

- تتميز المقابلة بالمرنة، ومن ثم يستطيع القائم بالم مقابلة أن يشرح للمبحوثين ما يكون غامضاً من أسئلة.

- المقابلة تجمع بين الباحث والمبحوث في موقف مواجهة، وهذا الموقف يتيح له التعمق في فهم الظاهرة التي يدرسها.

⁽²⁷³⁾ عبد الباسط حسن: مرجع سابق، ص332.

- توجه الأسئلة في المقابلة بالترتيب والسلسل الذي يريد الباحث، فلا يطلع المبحوث على الأسئلة قبل الإجابة عليها كما يحدث في الاستبيان.
- تضمن المقابلة للباحث الحصول على معلومات من المبحوث دون أن يتناقض مع غيره من الناس أو يتأثر بآرائهم.
- غالباً ما تحقق المقابلة تمثيلاً أكبر وأدق للمجتمع لأن القائم بها يستطيع الحصول على بيانات من جميع المبحوثين.
- يحصل القائم بالم مقابلة على إجابات لجميع الأسئلة، حيث أن اتصاله بالمبحوث يكون سهلاً.
- يمكن الحصول على تعاون مثمر من المبحوثين إذا ما أحسن عرض الموضوع وهذا يتوقف على خبرة الباحث ولباقته.
- يمكن استخدامها في الحالات التي لا نستطيع فيها استخدام الملاحظة مثل السلوك في الماضي واستشراف المستقبل، والسلوك الجنسي، وحالات الانحراف.

بـ - عيوب المقابلة :

- وبالنسبة لعيوب المقابلة يمكن رصد أهمها كما يلي:
- ارتفاع النفقات التي قد يتحملها الباحث من نفقات مواصلات ووقت وجهد، وخاصة إذا كانت العينة كبيرة موزعة في أماكن متفرقة.
 - قد يحدث تحريف الحقائق وفقاً لآراء الباحث وتوجهاته الأيديولوجية.

- اختيار وتدريب الباحثين المشاركين في المقابلة يعد من الأمور الشاقة بالمقارنة بالأدوات الأخرى.
- أحياناً تفقد الدقة وخاصة إذا كان يسأل المبحوث عن أحداث حدثت منذ زمن بعيد.
- لا تصلح هذه الطريقة في الحصول على بيانات تخرج أو تضرر بالمبحوث.
- يؤدي وجود بعض الأفراد أثناء المقابلة إلى تهيئة جو غير مناسب للمقابلة أو التأثير في صحة نتائجها (مثال وجود الزوج أو الزوجة)⁽²⁷⁴⁾.
- تتعرض البيانات التي يحصل عليها القائم بال مقابلة إلى أخطاء شخصية راجعة إلى نواحي التحيز Bias، علاوة على أن المبحوث غالباً ما يزييف الإجابات في الإجابة الذي يعتقد أنه يتفق مع اتجاه القائم بال مقابلة⁽²⁷⁵⁾.

3 - أنواع المقابلة:

تتعدد أنواع وتصنيفات المقابلة ومع ذلك يمكن تصنيفها كما يلي:

أ- من حيث عدد المبحوثين تنقسم إلى:

⁽²⁷⁴⁾ غريب سيد أحمد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 300 – 302.

⁽²⁷⁵⁾ عبد الباسط محمد حسن: مرجع سابق، ص 333.

- المقابلة الفردية:

وهي التي تتم بين القائم بالمقارنة وبين شخص واحد من المبحوثين، وي يتطلب هذا النوع كثير من النفقات والوقت والجهد.

- المقابلات الجماعية:

وهي التي تتم بين الباحث وبين عدد من الأفراد في مكان واحد و وقت واحد، ويستخدم هذا النوع من المقابلة لتوفير الوقت والجهد وللحصول على معلومات أوفر.

ب- من حيث الغرض من المقابلة تنقسم المقابلات إلى:

- المقابلة لجمع البيانات:

وهي المقابلة التي يقوم بها الباحث لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث، وغالبا ما يكون هذا النوع من البيانات الذي يصعب الحصول عليه عن طريق الملاحظة.

- المقابلة التشخيصية:

ويستخدمها الطبيب والأخصائي النفسي والأخصائي الاجتماعي وتهدف إلى تشخيص حالات المرض والمشكلات التي يعانون منها والعوامل المؤثرة في المشكلة التي يعاني منها العميل.

- المقابلات العلاجية:

ويقصد بها المقابلة التي تهدف إلى رسم خطة لعلاج العميل وتحفيض حدة التوتر الذي يشعر به.

جـ من حيث درجة المرونة في موقف المقابلة:

تقسم المقابلات من حيث درجة مرونتها إلى نوعين:

- المقابلة المقننة:

وهي التي تكون محددة تحديداً دقيقاً، وينصب هذا التحديد على عدد من الأسئلة التي توجه إلى المبحوثين وترتيبها ونوعها أن كانت مفهولة أو مفتوحة، وعلى القائم بال مقابلة أن يوجه الأسئلة إلى جميع المبحوثين بنفس الأسلوب وبنفس الترتيب وبنفس الطريقة.

- المقابلة غير المقننة:

وهي التي لا تحدد أسئلتها أو فئات الاستجابات لهذه الأسئلة تحديداً سابقاً، وقد استخدم هذا النوع من المقابلة في البحوث الأنثروبولوجية والفحوص الأكالينيكية السـيـكـوـلـوـجـيـة، ثم استخدم في مجال البحوث الاجتماعية للحصول على بيانات متعمقة عن الاتجاهات والدوافع الاجتماعية، ويتميز هذا النوع بالمرونة الكافية التي تسمح للقائم بال مقابلة بالتعقب في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمبحث والموقف المحيط به.

كما أنه يسمح للمبحوث بالتعبير عن شخصيته تعبيراً حرّاً تلقائياً، وتصالح المقابلات غير المقننة في الدراسات الاستطلاعية للوصول إلى الفروض التي يمكن اخضاعها بعد ذلك للاختبار المقنن⁽²⁷⁶⁾.

4- صدق وثبات المقابلة:

المقصود بصدق المقابلة كما يري عبد الله عبد الرحمن⁽²⁷⁷⁾ أن هذه الأداة وما تتضمنه من أسئلة "صادقة" في قياس ما يراد قياسه في الواقع، بمعنى إذا استعملت مرة ثانية على الأفراد أنفسهم وفي نفس ظروف وشروط المرة الأولى سوف تعطي نفس النتائج السابقة. ومن ثم فالصدق هنا يقصد به صدق أداة المقابلة في قياس ما صممت لقياسه.

وبالنسبة إلى ثبات المقابلة، فالمقصود به ثبات المبحوث فيما يدلي به من معلومات بعد إعادة مقابلته مرة ثانية بعد فترة محددة، وتتجدر الإشارة إلى أن ثبات وصدق المقابلة يتاثران بعدة عوامل مثل موضوع المقابلة، أسلوبها، الظروف التي تجري فيها.

ويستطيع الباحث أن يتأكد من ثبات وصدق المقابلة من خلال بعض الاجراءات كما يلى:

1- صوغ بعض الأسئلة والتي تعرف "بأسئلة المراجعة" وهي تكرار بعض الأسئلة بصياغة جديدة، والهدف الأساسي من هذه الأسئلة هو اختبار صحة

⁽²⁷⁶⁾ عبد الباسط محمد حسن، ص ص 334 - 339

⁽²⁷⁷⁾ عبد الله عبد الرحمن ومحمد علي البدوى: مرجع سابق، ص 424.

أسئلة أخرى، ويفضل أن لا تأتي هذه الأسئلة متسللة مع الأسئلة الأصلية، بل تتوزع داخل أسئلة موضوعات أخرى، ثم يقارن الباحث بين إجابة المبحوث على الأسئلة الأصلية وأسئلة المراجعة للتأكد من صدق المبحوث وثباته في إجاباته، ومن الأمثلة على أسئلة المراجعة المقارنة بين ما يصرح به المبحوث عن اجمالي دخله، ومجموع بنود إنفاقه الشهري.

2- عقد مقارنة بين إجابات المبحوث اللفظية، وبين الموضوعية المتصلة، بهذه الإجابات، كالمقارنة بين دخل الفرد ومستويات إنفاقه، أو ممتلكاته.

3- عقد مقارنات بين بيانات المقابلة وبينات أخرى يمكن التنبؤ بوجود ارتباط بينها سواء كانت هذه البيانات نظرية تدعمها نظريات منطقية معينة، أو عملية مستقاة من نتائج بحوث ميدانية سابقة.

5- خطوات إجراء المقابلة⁽²⁷⁸⁾:

بيد أن هناك بعض المبادئ العامة التي يتبعها الباحث أن يراعيها عند استخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات، تبدأ من التحضير للمقابلة وانتقاء القائمين بها واعدادهم وحتى انهاء المقابلة وتسجيل بياناتها، وما يتخلل كل

⁽²⁷⁸⁾ للمزيد انظر:

- عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص 339 – 349
- عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص ص 354 – 361
- مصطفى عمر: مرجع سابق، ص ص 128 – 138
- عبد الله عبد الرحمن ومحمد علي البدوي: مرجع سابق، ص ص 416 – 424

هذا من ابعاد مرتبطة ببدء المقابلة وإقامة علاقة وثيقة مع المبحوث، أو المبحوثين، واستشارته، ودفعه إلى مواصلة المقابلة حتى نهايتها.

أ- التحضير للمقابلة:

ويتضمن التحضير للمقابلة الإعداد لها من نواحٍ عدّة منها:

- تحديد نوع المقابلة التي سوف يستخدم في البحث، وهل هي مقابلة غير مقننة أو مقننة؟ وأي أنواع المقابلة غير المقننة سوف يستخدم ؟ هل هو (المقابلة غير الموجهة، المقابلة البؤرية أو نصف المقننة).

- تحديد دور المقابلة في البحث، هل ستستخدم في المراحل التمهيدية أم في صلب البحث أم لتعزيز بعض البيانات؟

- تحديد المواقف التي سوف تستخدم المقابلة من أجلها.

- تحديد الأسئلة التي سوف توجه للمبحوث أثناء المقابلة، وتحديد عددها.

- اختيار الباحثين الذين سوف يقومون بإجراء المقابلة.

- تدريب الباحثين الذين سوف يقومون بالمقابلة.

ب- بدء المقابلة:

ما لا شك فيه أن إجراء المقابلة تعد عملية مكملة لعملية الأعداد لها ولا تتفصل عنها، ويتعين على القائم بالمقابلة أن يبدأها بمقدمة مبسطة حول موضوع المقابلة، وأهميتها، ولماذا اختير هذا المبحوث، هذا فضلاً عن تعريف المبحوث بالقائمين بالبحث سواء كانوا أفراد أو هيئة علمية، والتأكيد

علي سرية المعلومات أو البيانات التي سوف يدللي بها وأن هذه البيانات لأغراض البحث العلمي وحسب.

ج- تهيئة جو المقابلة:

ينبغي أن يخصص للمقابلة الوقت المناسب مع تهيئة المكان والظروف المناسبة، ويقتضي الأمر في كثير من الأحيان أن تكون المقابلة مقصورة على كل من القائم بال مقابلة والمبحوث، لأن وجود أفراد آخرين قد يثير مخاوف المبحوث ويدفعه إلى العدول عن أقواله.

وفي هذا الصدد يقدم "هايمان" بعض النصائح أهمها:

- 1- حدد موعد المقابلة مع المبحوثين قبل القيام بها.
- 2- خصص الوقت الكافي للمقابلة واجعل المبحوث يشعر بأنك متفرغ لمقابلته.
- 3- دع المبحوث يتخير الجلسة المريحة قبل البدء في الأسئلة.
- 4- تجنب اجهاد المبحوث بكل الوسائل الممكنة.

د- توجيه الأسئلة:

هناك بعض الاعتبارات التي يتعين على القائم بال مقابلة مراعاتها عند توجيه الأسئلة أثناء المقابلة منها:

- 1- يتعين على الباحث ألا يبدأ بالأسئلة الموجهة على الموضوع رأساً لأن ذلك قد يثير الخوف والمقاومة لدى المبحوث.

2- التدرج في الأسئلة من العام إلى الخاص، ويقصد بالخاص الأسئلة الأكثر ارتباطاً بموضوع المقابلة.

3- يجب على الباحث ألا يجهد المبحوث بكثرة الأسئلة المتتالية، أن لم يظهر المبحوث رغبة في الحديث.

4- قد يتطلب موقف المقابلة من الباحث توجيه عدة أسئلة بصياغات مختلفة لكي يحصل علي إجابة واحدة، إلا إذا كانت المقابلة من النوع المقنن فعلي الباحث أن يلتزم بصياغة الأسئلة المحددة سلفاً.

5- يجب على القائم بالمقابلة ألا يلاحق المبحوث بالأسئلة، وإنما يجب أن يتخلل الأسئلة بعض المناقشات العامة حتى يفهم المبحوث ما يريد الباحث من بيانات وإجابات.

6- قد يستلزم الأمر، في بعض الحالات ممارسة نوع من الضغط البسيط علي المبحوث حتى يزداد اهتمامه بما يريد الباحث.

هـ - تسجيل المقابلة:

ينصح عديد من الباحثين بضرورة تسجيل بيانات المقابلة بشكل واضح و مباشر في حينها بعد كل سؤال، مع الأخذ في الاعتبار الدقة والموضوعية ورفض الإحابات المبهجة أو الناقصة، كي لا يقع الباحث في خطأ النسيان أو التحيز، بينما يؤكّد آخرون على عدم تسجيل بيانات المبحوثين أثناء المقابلة لأن عملية التسجيل من شأنها أن تثير مخاوف المبحوثين وتدفعهم إلى التكلف، و تمنعهم من الانطلاق التلقائي في الإجابة فلا يعبرون تعبيرا

صادقاً عن آرائهم، ومن ثم هناك من يرى أنه ينبغي أن يتم تسجيل الباحث البيانات الأولية (كالاسم، السن، الحالة الزواجية..) وبعد ذلك يتم تسجيل بيانات المبحوث بعد انتهاء مقابلة، وإن كنا لا نفضل ذلك.

ويتوافق معى فى ذلك عبد الباسط محمد حسن حيث ينصح بعدم ارجاء تدوين بيانات المقابلة بعد الانتهاء منها، وهناك فريق يرى ضرورة استخدام آلات التسجيل في تسجيل المقابلة، توفيرًا للوقت والجهد والدقة، كما أنها تساعد في إمكانية الرجوع إلى مضمون المقابلة في أي وقت.

و- إنهاء المقابلة:

يرى "جود وهات" أنه من الضروري إنتهاء المقابلة في جو ودي لا يقل الاهتمام به عن الجو السائد أثناء المقابلة، ويشيران إلى أن مسألة إنتهاء المقابلة، تتوقف على المبحوث واستجاباته.

فقد تكون لدى المبحوث رغبة في عدم إنتهاء المقابلة، ومن ثم يجب أن يكون الباحث لباقاً حريصاً في انتقاء الكلمات المناسبة للموقف، وإلا يقاطع المبحوث، مادام قد حصل على البيانات التي يريدها، ويفضل أن يحول الباحث نهاية المقابلة إلى مناقشة عامة بين صديقين فقد يساعده ذلك على إنتهاء المقابلة بصورة أفضل.

ثالثاً: الاستبيان:

يفضل كثير من الباحثين تناول موضوع استماراة الاستبيان من خلال تسليط الضوء على ما يطلق عليه استماراة البحث، فثمة خلط كثير بين

استمارة البحث، واستمارة الاستبيان ودليل المقابلة، ودليل الملاحظة، ويمثل القاسم المشترك بين هذه الأنواع جميعاً هو وجود استمارة تتضمن مجموعة من أسئلة تدور حول موضوع معين، إلا أن قد يفرق الباحثين بين نوعين من الاستمارات: الأولى استمارة البحث من خلال المقابلة interviewing وتلك الاستمارة يقوم الباحث بتوجيهها أسئلتها للمبحوثين في موقف مقابلة، أما الاستبيان Questionnaire فهو تلك الاستمارة التي ترسل إلى المبحوث بطريقة أو بأخرى ويقوم باستيفائها بنفسه وإرسالها إلى هيئة البحث "الاستبيان البريدي"، والاستبيان يعني وجود الباحث أو عدم وجوده في موقف مواجهة مع المبحوث، حتى إن وجد يترك المبحوث يجيب على الاستمارة بنفسه دون تدخل، أما فيما يختص بدليل المقابلة Interview أو "دليل الملاحظة observation" فهما عبارة عن استمارات تشمل على أسئلة أو نقاط معينة ينبغي علي القائم بال مقابلة أو الملاحظة أن يعطيها مع المبحوث خلال موقف المقابلة أو موقف الملاحظة⁽²⁷⁹⁾.

وفي السياق ذاته يفرق "محمد علي محمد" بين استمارة المقابلة Interview Guide ودليل المقابلة Interviewing schedule حيث يرى أن الأول يقصد به قائمة أسئلة أو الاستمارة التي يقوم الباحث باستيفاء بياناتها من خلال مقابلة تتم بينه وبين المبحوث أي أنها تتضمن موقف المواجهة المباشرة، ويدرك إلى أن الثاني (دليل المقابلة) عبارة عن مجموعة

⁽²⁷⁹⁾ عبد الله عبد الرحمن ومحمد علي البدوي: مرجع سابق، ص 368.

من النقاط أو الموضوعات التي يجب علي القائم بال مقابلة أن يغطيها مع المبحوث خلال الحوار الذي يجريه معه ويسمح في هذه الحالة بدرجة عالية من المرونة، في الطريقة، والصياغة والترتيب الخاص بالأسئلة التي يوجهها الباحث للمبحوث، وهذه الأنماط السابقة جميعها تشتراك في خاصية عامة وهي أنها تتضمن عدداً من الأسئلة المرتبطة منطقياً بمشكلة معينة تخضع للبحث والدراسة، ولا تتخذ هذه الأسئلة نمطاً واحداً، وإنما يمكن التفرقة بين هذه الأسئلة على أساس أن الاستبيان واستماراة المقابلة يستخدمان عادة أسئلة محددة البناء structured questions بينما يستخدم دليل المقابلة أسئلة غير محددة البناء unstructured، ويلزم مراعاة شرطين رئисيين عند صوغ استماراة البحث: الأول: هو ملائمة كل سؤال لمشكلة البحث، ثم ارتباط الأسئلة بعضها البعض لكي تشكل بناءً متاماً لاستماراة البحث يصلح للحصول على المعلومات المطلوبة سواءً كانت استماراة البحث (استماراة استبيان) استماراة مقابلة، دليل مقابلة، دليل ملاحظة.

وتتجدر الإشارة إلى أنه من الخطأ البدء في البحث بتصميم استماراة لجمع البيانات كما يفعل ذلك غالبية الباحثين، الذين يعتقدون أن جمع معلومات ميدانية هو كل ما يحتاجه البحث، إذ أن ذلك يسفر دائماً عن معلومات سطحية لا صلة لها بالموضوع المدروس، وذلك لأن العناصر والأسئلة التي تشملها استماراة البحث توضع لتعكس أفكاراً نظرية معينة استخلصها الباحث من استيعابه الشامل للتراث العلمي في الموضوع الذي يدرسـه.

ثم يترجم الباحث هذه العناصر إلى أسئلة، ويحدد علاقة هذه الأسئلة بمشكلة البحث، والارتباط بينها، ثم يحدد نطاق الاستمارة، ويخبرها ليتعرف إلى مدى صلاحية الأسئلة وملاعمتها، ثم يقوم بتدريب الباحثين الميدانيين على تطبيقها... وهكذا⁽²⁸⁰⁾.

ولأن ثمة تشابهاً بين إجراءات تصميم استمارة البحث سواء كان استبيان أو مقابلة سوف يسلط الباحث الضوء في هذا البحث على استمارة الاستبيان.

١- تعريف الاستبيان:

يعد الاستبيان أحد الوسائل الأساسية في جمع المعلومات من المبحوثين، وفي كثير من البحوث يكون الاستبيان هو الوسيلة الوحيدة التي تصلح لجمع البيانات أو للتحقق من صحة بعض فروض البحث.

ويعرف الاستبيان بأنه "سلسلة من الأسئلة أو المواقف التي تتضمن بعض الموضوعات النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية... وغيرها" ويطبق على الأفراد أو المجموعات بهدف الحصول على بيانات خاصة بهم أو ببعض المشكلات التي تواجههم⁽²⁸¹⁾.

⁽²⁸⁰⁾ محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، غير مبينة سنة النشر ، ص 348 – 349.

⁽²⁸¹⁾ سمير كامل أحمد ومحمود عبد الحليم منسي: مرجع سابق، ص 91.

ويعرفه جمال زكي بأنه "مجموعة من الأسئلة ترسل بواسطة البريد أو تسلم إلى الأشخاص الذين تم اختيارهم لموضوع الدراسة ليقوموا بتسجيل إجاباتهم على الأسئلة الواردة به واعادته ثانية، ويتم كل ذلك بدون مساعدة الباحث للأفراد سواء في فهم الأسئلة أو تسجيل الإجابات عليها.

ويعرفه "ف. رايت F.wright" بأن الاستبيان واحد من الأدوات البسيطة المباشرة التي تستخدم في جمع البيانات المتعلقة بخبرات الناس واتجاهاتهم في علاقاتها بموقف معين، ويتم جمع البيانات من خلال الاستبيان عن طريق توجيه اسئلة إلى الناس بطريقة مباشرة وشخصية Directly and personally أو بالبريد (282).

2- أنواع الاستبيان:

الاستبيان ترجمة للكلمة الانجليزية questionnaire وللكلمة في اللغة العربية ترجمات متعددة، فأحيانا تترجم "استفتاء" وتترجم أحيانا أخرى باسم "الاستقصاء" وتترجم كذلك باسم "الاستبيان" وهو الاسم الشائع لها في الوقت الراهن، وهذه الكلمات كلها تشير إلى وسيلة واحدة لجمع البيانات قوامها الاعتماد على مجموعة من الأسئلة ترسل أما بطريق البريد لمجموعة من الأفراد أو تنشر على صفحات الجرائد والمجلات أو على شاشة التليفزيون أو عن طريق الإذاعة ليجيب عليها الأفراد ويقوموا بإرسالها إلى الهيئة

(282) عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سابق، ص 371.

المشرفة على البحث ، أو تسلم باليد للمبحوثين ليقوموا بملئها ثم يقوم الباحث أو أحد مساعديه بجمعها منهم بعد أن يدونوا اجاباتهم عليها⁽²⁸³⁾.

وفضلاً عن الأنواع المشار إليها للاستبيان سواء كان بريدي أو غير بريدي أو تليفزيوني أو إذاعي أو حتى في الصحف والمجلات ثمة تصنيفات أخرى له قسمها العلماء فمنهم من صنفه حسب الطريقة التي يصف بها عينة الدراسة، ومنهم من صنفه حسب نوع الأسئلة التي صاغ بها استبيانه ومنهم من صنفه حسب نوع، وطبيعة المعلومات التي يتطلبها البحث كما يلي:

1-تصنيف الاستبيان وفقاً لطريقة التطبيق وطريقة توصيله إلى

المستجيبين وينقسم إلى:

أ- الاستبيان البريدي **Mailed Questionnaires**

وهو الذي يتم إرساله بالبريد إلى الأشخاص موضوع الدراسة ليقوموا بتسجيل اجاباتهم على الأسئلة الواردة به.

ب- استبيان المواجهة:

يوزع هذا الاستبيان باليد على الأفراد (عينة الدراسة) ليجيبوا عليه ويعيدوه ثانية بدون مساعدة من أحد.

⁽²⁸³⁾ عبد الباسط محمد حسن: مرجع سابق، ص326.

2- تصنیف الاستبیان وفقاً للشكل أو الصورة التي يمكن أن تأخذها أسئلته وفقراته ويقسم إلى خمسة أنواع كما يلي:

أ- الاستبیان المباشر:

وهو الذي يتكون من أسئلة تهدف إلى الحصول على حقائق واضحة وصريحة مثل السؤال المباشر عن السن أو الحالة الزواجية.

ب- الاستبیان غير المباشر:

وهو الذي يتكون من أسئلة يمكن من خلال إجاباتها استنتاج البيانات المطلوبة، فمثلاً إذا أراد الباحث معرفة درجة التكيف الاجتماعي للفرد يوجه أسئلة مثل: س - هل لديك أصدقاء؟ هل يمكنك كسب أصدقاء بسهولة؟ هل يضايقك الانفراد في حياتك؟ ومن خلال الإجابة على هذه الأسئلة يستنتج الباحث البيانات المطلوبة.

ج- الاستبیان المقيد أو المقصوب أو محدد الإجابة:

في هذا النوع من الاستبيانات لا يجد الباحث في استمارته إجابات مفتوحة، وعلى المبحوث أن يختار من الاستجابات التي يقدمها الباحث على كل سؤال.

د- الاستبیان المفتوح أو غير المقيد:

ويعني به أن الأسئلة تطرح بدون تحديد استجابات يختار من بينها المبحوث بل يشحذ ذهنه لكي يجيب عليها.

وتجرد الإشارة في هذا الصدد إلى أهم مميزات وعيوب استمارة الاستبيان المقيد أو المفقول وهي:

مميزات استمارة الاستبيان المقيد:

- أنها سهلة في إجابتها.
- سهل على الباحث في تبويه وتحليله.
- سهلة على من يقوم بالتطبيق أو الباحث.
- لا تجهد المبحوث وتساعده على الاحتفاظ بقدراته العقلية.
- قليل التكاليف من حيث الجهد والمال والوقت.
- هل المعالجة كمياً بيسر وسهولة.

أما عيوب الاستبيان المقيد فهي:

- صعوبة اعداده وخاصة إذا أراد الباحث أن يكون دقيقا.
- عدم إمكانية التعمق ومعرفة مراد المستجيب تماماً.
- قد تخضع الإجابات لرغبة الباحث.
- قد يختلف المعنى المقصود عند المبحوث لما عند الباحث.

وتأسيساً على ذلك ينصح بالدمج بين الأسئلة المفتوحة والمغلقة في استمارة الاستبيان تحنياً لعيوب كلا منها.

ـ الاستبيان المجسم أو المصور:

وهو الذي يقدم فيه للمستجيبين رسوماً أو صوراً بديلاً من العبارات المكتوبة ليختاروا من بينها الإجابات التي يميلون إليها ويعتبر هذا النوع من الاستبيانات أداة مناسبة لجمع البيانات من الأطفال ومن الراشدين محدودي القدرة على القراءة بوجه خاص، فغالباً ما تجذب الصورة انتباه المفحوصين أكثر من الكلمات المكتوبة وتقلل من مقاومة المفحوصين للاستجابة.

3- تصنيف الاستبيان حسب درجة عمق الاستبيانات:

وصنف الباحثون الاستبيان حسب درجة عمقه إلى:

أ- استبيان الحقائق:

وهو الذي يتكون من أسئلة تسعى إلى الحصول على حقائق ظاهرة كالحقائق المتعلقة بالسن، أو الدين والدخل، وكذلك الحقائق المتعلقة بالأ الآخرين من يعرفهم المبحوث، وكذلك الحقائق المتعلقة بالظروف والسياسات التي يفترض أن المبحوث يعرف شيئاً عنها.

ب- استبيان العمق:

وهو الذي يتكون من أسئلة تتجاوز البحث عن الحقائق المجردة ومظاهر السلوك الخارجية إلى البحث عن الانفعالات العميقية التي يصعب

الكشف عنها عن طريق الأسئلة المباشرة، وإلي البحث عن الدوافع التي تكمن وراء السلوك والاتجاهات والميول⁽²⁸⁴⁾.

وعليه نستخلص أن الاستبيان يلزم أن يتضمن أسئلة عن الحقائق، والدوافع، والانفعالات، والاتجاهات والسلوك، وعلاوة على الأنواع السالفة الذكر للاستبيان ثمة تصنيفات إضافية أخرى صنفها عبد الباسط عبد المعطي⁽²⁸⁵⁾ كما يلي:

1- يصنف الاستبيان من حيث درجة التقنين إلى:

أ- استبيان مقنن **Standardized** :

وهو الذي تعرض أسئلته على المبحوثين بنفس الصياغة ونفس الترتيب.

ب- استبيان أقل تقنياً **Less standardized** :

وهو الذي تترك فيه الحرية للمبحوث لكي يجيب بعبارات ومفردات لغته.

2- ويصنف الاستبيان من حيث طريقة التطبيق إلى:

أ- الاستبيان المدار ذاتياً من قبل المبحوث، كالاستبيان البريدي.

⁽²⁸⁴⁾ زياد بن علي ابن محمود الجرجاوي: القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيانات، فلسطين، مطبعة أبناء الجراح، ط2، 2010، ص ص 25 - 41.

⁽²⁸⁵⁾ عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سابق، ص ص 373 - 375.

ب- الاستبيان المدار ذاتيا من قبل الباحث، وهو الذي يقدم فيه الباحث أو أحد مساعديه للمبحوث استماره الاستبيان ويتركه يجيب بمفرده.

3- ويصنف الاستبيان من حيث عدد المبحوثين إلى :

أ- الاستبيان الفردي وهو الذي يعطي للمبحوثين للإجابة عليه بمفرده.

ب- الاستبيان الجماعي وهو الاستبيان الذي يعطي للأفراد مجتمعين.

وفي سياق متصل نستطيع القول إن الأنماط السابقة كافة، يصعب الفصل بينها وبينها تداخل وترتبط جلـ.

3- مميزات وعيوب الاستبيان:

على الرغم من أن لاستمارة الاستبيان مميزات كثيرة ، فإن لها عيوب كذلك تتضح فيما يلى :

أ- مزايا الاستبيان :

- يفيد استخدام الاستبيان وخاصة البريدى فى حالة انتشار أفراد العينة فى أماكن متعددة ، ويصعب التواصل أو الوصول إليهم .
- يتميز بقلة التكاليف والجهد ، وخاصة إذا نشر على صفحات الجرائد أو وزع على الأفراد .

- يعطى المبحوثين وقتاً كافياً للإجابة عليه بدقة .

- يسمح للأفراد بملء الاستمارة في الأوقات التي يرون أنها مناسبة لهم .
- توفر للاستبيان ظروف التقنيين أكثر مما توفر لوسائل جمع البيانات ؛ وذلك نتيجة للتقنيين في الألفاظ وترتيب الأسئلة وتسجيل

الاستجابات، وهو يكفل للمبحوثين مواقف متجانسة ؛ نتيجة لعدم وجود الباحث مع المبحوث مباشرة أثناء ملئ الاستمارة .

- يساعد الاستبيان فى الحصول على بيانات حساسة أو يخجل الباحث فى الحديث مع المبحوث فيها .

- لا يحتاج الاستبيان إلى عدد كبير من جامعى البيانات .⁽²⁸⁶⁾

- يسهل تحليل نتائجه كميةً وإحصائياً عن أدوات أخرى كال مقابلة أو الملاحظة .

- يمكن الباحث من أن يحصل بواسطته على إجابات على معظم الأسئلة التي في الاستمارة ، بعكس بعض الأدوات الأخرى .

- يقلل من الفروق الفردية بين الباحثين وتأثيرها في جمع البيانات ، خاصة في الاستبيانات المقننة .

- يعطى المبحوث إحساساً بالخصوصية من حيث اختيار الزمان والمكان المناسب له ، وكذلك التعبير عن نفسه .⁽²⁸⁷⁾

وبالنسبة إلى عيوب الاستبيان :

- يفقد الباحث اتصاله المباشر والشخصي بأفراد الدراسة ، وهذا يحرمه من ملاحظة ردود فعل الأفراد واستجاباتهم لأسئلة البحث .

²⁸⁶ - عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ص 326، 327 .

²⁸⁷ - عبد الباسط عبد المعطي : مرجع سابق ، ص 377 .

- كثير من المصطلحات والكلمات تحتمل أكثر من معنى بالنسبة لأفراد العينة ، أو قد يفهم المبحوث السؤال بأسلوب غير الذي يقصده الباحث ، وهذا يقلل من صدق وثبات ودقة الاستمارة .
 - لا يمكن استخدام الاستبيان في مجتمع غالبية أفراده لا يجيدون القراءة والكتابة .
 - عادة ما تشتمل استمارة الاستبيان على أسئلة غير كثيرة حتى يضمن الباحث أن المبحوثين سيرسلونها إذا كان استبيان بالبريد أو سيجيبون على كل أسئلة الاستمارة إذا كان استبيان غيربريدي .
 - قلة العائد من استمارة الاستبيان ، وخاصة البريدي إذا تفقد استمارات كثيرة لا ترسل إلى الباحث بعد توزيعها .⁽²⁸⁸⁾
 - قد تتأثر عملية جمع البيانات باستخدام الاستبيان بنوع من التحيز ، سواء بالنسبة إلى الباحثين أو المبحوثين .
 - في حالة وجود أسئلة صعبة أو غير مفهومة ، لا يوجد من يقوم بشرحها أو توضيحها ؛ مما يؤثر في صدق نتائج البحث .
 - تعطى فرصة للمبحوثين لمناقشة الأسئلة من آخرين سواء كانوا أقاربهم أو زملاء لهم ؛ مما يؤثر في اتجاهاتهم ، وكذلك في صدق نتائج البحث.⁽²⁸⁹⁾
- 4- ثبات وصدق الاستبيان :**

²⁸⁸ - جمال زكي والسيد يسین : أسس البحث الاجتماعي ، دار الفكر العربي ، 1962، ص ص 206- 208 .

²⁸⁹ - عبد الله عبد الرحمن ومحمد على البدوى : مرجع سابق ، ص 379 .

لا يختلف ثبات وصدق الاستبيان كثيراً عن باقى الأدوات الأخرى ، والتي أشرنا إليها فى صفحات فائتة من هذا الكتاب ، ومن ثم يعنى بالثبات ، ثبات المبحوثين فيما يدلون به من بيانات أو معلومات بعد إعادة سؤالهم مرة أخرى بعد فترة قليلة نسبياً مع ثبات المتغيرات والظروف المختلفة المحيطة بالمشكلة موضوع البحث.⁽²⁹⁰⁾ وتعتبر درجة الثبات مرضية بوجه عام إذا كانت بين 80 ، 90 % .

وتجرد الإشارة إلى أنه لا يوجد ثبات مطلق ، وذلك لأن الثبات يتوقف على ثبات استجابات العينة المشاركة في الدراسة ، وثمة ثلاثة طرق تستطيع من خلالها قياس الثبات . طريقة إعادة الاختبار (إعادة تطبيق الاستبيان) :

وفي هذه الطريقة يتم تطبيق الاختبار مرتين على بعض أفراد العينة في الحالات التي لا تتوقع فيها أن تتأثر درجات الأفراد في الاختبار في المرة الثانية بسبب الذاكرة أو التدريب وإنما لا تصلح هذه الطريقة .

أ- طريقة الصور المتكافئة :

وهي تتضمن مواد متشابهة في طبيعتها ، ولكنها مختلفة في صورتها ، وفي هذه الطريقة يصاغ أكثر من اختبار تتفق كلها في المضمون ، ويتضمن نفس عدد الأسئلة ، ويطبق على أحد هذه الاختبارات في المرة

²⁹⁰ - المرجع السابق ، ص 378

الأولى ، ويطبق آخر في المرة الثانية ، ثم يقاس مدى الثبات في الإجابتين .

ب- طريقة القسمة إلى نصفين (التجزئة النصفية) :

وتعتبر هذه الطريقة مناسبة إذا كان الاختبار وحدات كثيرة ويطبق كلا النصفين في نفس الوقت مرة واحدة ، ويقاس مدى الثبات بالنسبة للإجابات في النصفين ، والملحوظ أن كل نصف يتفق مع الآخر في مضمون الأسئلة التي يشملها ، ويشترط لإيجاد ثبات الاستبيان بهذه الطريقة أن يتم ترتيب فقرات الاستبيان وفقاً لمعاملات السهولة والصعوبة أى أن نبدأ بالأسهل باتجاه تنازلي إلى الصعب أو العكس، ثم نقيس معامل الارتباط بين نصفى الاستبيان.⁽²⁹¹⁾

وبالنسبة إلى الصدق يقصد به كفاءة الاستبيان في قياس ما صمم لقياسه أكثر من غيره من أدوات البحث الأخرى ، أو بمعنى آخر أن استمرارة الاستبيان صادقة في قياس مشكلة البحث.⁽²⁹²⁾ ويطلب التحقق من صدق الاستمرارة الخاصة بالاستبيان توافر معيار خارجي أو مقاييس خارجي مستقل للبنود التي يقيسها الاختبار أو الاستبيان، ويعرف هذا المقاييس باسم المحك Criterion وتحدد درجة صدق الاختبار بالربط بين نتائج الاختبار ونتائج مقاييس المحك . Cofficient of Correlation ، ويسمى هذا الارتباط " معامل الصدق" .

²⁹¹ - زياد بن على بن محمود الجرجاوي : مرجع سابق ، ص 99 .

²⁹² - عبد الله عبد الرحمن ومحمد على البدوى : مرجع سابق ، ص 378 .

ومثال ذلك، إذا كان معامل الارتباط بين درجات اختبار فصل دراسي معين وبين درجات الامتحان النهائي في إتمام الدراسة كبيراً ، دل ذلك على صدق الاختبار ، وعلى قدرته في التمييز بين التلاميذ الفاشلين وبين التلاميذ الناجحين في الدراسة .⁽²⁹³⁾

وتتجذر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هناك عوامل تقلل من الصدق وهي:⁽²⁹⁴⁾

- قد لا يعرف الفرد الإجابة عن السؤال أو الفقرة، فيجيب بالتخمين .
 - قد لا يفكر المبحوث في الأسئلة أو الفقرات تفكيراً ناقداً ولا يتأملها جيداً.
 - قد لا يفهم التعليمات فهماً صحيحاً .
 - قد يخشى الإجابة بصدق وخاصة على الأسئلة الشخصية أو الحساسة .
- وتجدر بالذكر أن هناك أنواعاً عديدة للصدق أهمها :

أ- الصدق الظاهري (أو الافتراضي أو السطحي) :

وهو أن يقيس الاستبيان ما وضع له ويقوم هذا النوع من الصدق على أن الاستبيان من المفترض أن يكون صادقاً أي صالح لقياس ما أعد من أجله ، ويتضح هذا النوع من الصدق بالفحص المبدئي لمحتويات الاستبيان أي بالنظر إلى أسئلته وفقراته ومعرفة ماذا يبدو أنها تقيسه.

ب- الصدق التنبؤى :

²⁹³ - غريب سيد أحمد : تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص 327، 328 .

²⁹⁴ - زياد بن على بن محمود الجرجاوي : مرجع سابق ، ص 90 .

ويقوم على أساس حساب القيمة التنبؤية للاستبيان ، أي معرفة مدى صحة التنبؤات التي يتوقعها ، أو يعني مدى قدرة الاستبيان على التنبؤ بأنماط سلوك الفرد في المستقبل .

ج- الصدق التلازمي :

والصدق التلازمي يعني كشف العلاقة بين الاستبيان ومحك تجميع البيانات عليه وقت أو قبل إجراء الاختبار ، أي أنها نقارن بين درجات الأفراد على الاستبيان ودرجاتهم على مقياس موضوعي آخر بحسب مركزهم فيما يقيسه الاستبيان .

د- الصدق التجريبي :

الصدق التلازمي بالإضافة إلى الصدق التنبؤي قد يشار إليهما معاً بالصدق التجريبي أو العلمي ، أو صدق الواقع الخارجية ، فهما معاً يقيسان مدى اتفاق نتائج الاستبيان مع الواقع الخارجية المتعلقة بالسلوك الفعلى في جانب يقيسه الاستبيان .

هـ- صدق المضمون أو الصدق المنطقى :

أى أن مؤلف الاستبيان يقدر منطقياً أن يحدد قدر ومكانة الخصائص التي يقيسها الاستبيان ، ويستدل على الصدق المنطقى عن طريق إظهار أن

الاختبار يتحقق مع تعريف الموضوع المقصود وقياسه، وعن طريق تسمية الموضوع الممثل في مواد الاستبيان أو تعريفه .⁽²⁹⁵⁾

وفي السياق ذاته يطرح سؤال هام ألا وهو كيف نحصل على صدق الاستبيان قبل توزيعه على أفراد العينة ؟

ثمة طرق عديدة لإيجاد صدق الاستبيان تذكر أهمها فيما يلى :

- **الطريقة الأولى** : صدق المحكمين أو استطلاع آراء المحكمين الخبراء وهي من أكثر طرق الصدق شيوعاً وسهولة، ولكنها يشوبها بعض القصور؛ لأن بعض المحكمين لا يكون ملخصاً في تحكيم الاستبيان وصدق المحكمين هو أن يختار الباحث عدداً من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة .

- **الطريقة الثانية (إيجاد صدق المحك)**: وهو إيجاد الصدق عن طريق ارتباط الاستبيان بمحك خارجي ثبت صدقه ، مثال : إذا أردت أن أقيس قدرة أو استعداد معين عن طريق استبيان وضعته ، يمكن إيجاد صدقه عن طريق مقاييس أو استبيان آخر ثبت صدقه لدى باحثين آخرين .

- **الطريقة الثالثة (المقارنة الطرفية)** : وتكون بالمقارنة الطرفية مع المحك الخارجي والمقارنة الطرفية للاستبيان نفسه . وبالنسبة إلى المقارنة الطرفية مع المحك الخارجي يتم تطبيق الاستبيان ، وكذلك تطبيق المحك ثم يتم ترتيب الدرجات ترتيباً تنازلياً أو تصاعدياً ، فإذا وجد مثلاً أن الممتازين

²⁹⁵ - غريب سيد أحمد : تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص 328، 329 .

في المحك ممتأزين في الاستبيان، ولا يوجد فروق ذات دلالة بينهما ارتباط وأن المنخفضين في المحك منخفضين في الاستبيان ولا توجد فروق ذات دلالة بينهما ،فإنه يمكن استنتاج أن الاستبيان صادقاً.

أما المقارنة الطرفية للاستبيان نفسه ، فيها يقوم الباحث بتطبيق الاستبيان الذي أعده ثم يرتب الدرجات ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً ، فإذا طبق الاستبيان على 120 طالباً نبدأ بالأعلى إلى الأدنى أو العكس ثم يفرز 25% (30 طالباً) أصحاب الدرجات العالية، ثم يفرز 25% (30 طالباً) أصحاب الدرجات المنخفضة، وبعد ذلك يوجد الباحث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار T. Test لإيجاد الفروق بين الأعلى والأدنى، فإذا وجد فروقاً بينهما يكون الاستبيان صادقاً ذات دلالة إحصائية .

- الطريقة الرابعة (إيجاد صدق الاستبيان باستخدام التحليل العاملى) :

التحليل العاملى يعني تحليل السمة المراد قياسها إلى العوامل الأولية المكونة لها . مثال : لنفرض أن الرقم 72 تريد أن تحلله إلى عوامله الأولية

عامل 2	2	72
	2	36
	2	18

عامل 3	3	9
	3	3

مثال آخر :

إذا كانت السمة المراد قياسها الذكاء س ، فما مكونات الذكاء الأولية ؟ لقد وجد العلماء أن الذكاء فيه قدرة لغوية، وفيه قدرة استدلالية، وكذلك قدرة مكانية أى أن الذكاء مكون من عناصر هي :

قدرة استدلالية	قدرة عددية	قدرة مكانية	قدرة لغوية	
معا علا الإعر	قسم ضر طر	جم ثن ثلا	ترك استن لفظ مكا	حد
نى قة اب	ة ب	ح ع	ائى ثى يب	تاج يى نى ود
				كلما لغو
				ت ية

عامل استدلالي	عامل عددي	عامل لغوي
ارتبطوا وكونوا عاملأً	ارتبطوا وكونوا عاملأً	ارتبطوا وكونوا عاملأً
		عاملأً

وهذا يعني أن هناك عاملًا عقليًا عاماً يقف خلف النشاط العقلى، وعليه يمكن أن نحكم أو نفسر أن هناك أنساً أفضل من آخرين في القدرة العددية أو اللغوية وكأن النشاط العقلى يحكمه عامل عقلى عام، وعامل خاص نوعى أو طائفى .⁽²⁹⁶⁾

5-إعداد استمارة البحث (استبيان ، مقابلة) :

ما من شك أن الإجراءات المنهجية والفنية لإعداد استمارة الاستبيان لا تختلف عن إعداد استمارة المقابلة أو دليل المقابلة؛ لذا فضل الباحث أن يتناول خطوات وفنينيات إعداد استمارة البحث بوجه عام ، حيث إنها تصلح لكلتا الأداتان .

ذهبت " متيلدا رايلى" إلى أن لإعداد استمارة البحث يلزم على الباحث مراعاة ثلاثة خطوات هامة لذلك ، هي :

أ- البدء بالنموذج التصورى Conceptual Model الذى يساعد الباحث فى تحديد نوع البيانات المطلوبة، ودرجة عمقها وطبيعتها كمية وكيفية، ودرجة تقييئتها، حيث تحدد البيانات المطلوبة فى شكل بنود Items يرتبط كل

²⁹⁶ - زياد بن على بن محمود الجرجاوي : مرجع سابق ، ص ص 106- 113 .

منها ببيان معين أو بمتغير من متغيرات البحث، ثم يحاول الباحث بعد ذلك أن يحل كل بند إلى عناصر أساسية جوهرية ، ثم يتناول كل عنصر لسؤال أو أكثر حسب مقتضيات توضيح العنصر، ونفهم من ذلك أن البنود بمثابة المجالات الرئيسية التي تغطيها الأسئلة أو تعالجها .

ب- إجراء بعض المقابلات والتحليلات الاستطلاعية.

ج- تقنين الأسئلة التي أعدت للاستمارة، واختبارها على بعض العينات الصغيرة ، وتعديل الأسئلة وتقييدها بما يتلاءم مع المتطلبات النظرية للبحث ؛ حتى يتمكن الباحث من خلالها جمع البيانات الإمبريقية ذات الدلالة ، ونستطيع أن نقول أن الخطوة الأولى والثانية من الخطوات السابقة تتعلقان بتحديد الإطار العام لاستمارة البحث (استبيان ، مقابلة) والخطوة الثالثة تختص بتصميم الاستمارة وبنائها .⁽²⁹⁷⁾

ويتضح مما سبق أن ثمة خطوات وإجراءات منهجية لبناء استمارة البحث

هي :⁽²⁹⁸⁾

▪ تحديد مشكلة البحث :

قبل البدء في الصياغة المبدئية لاستمارة البحث، ينبغي أولاً تحديد مشكلة البحث تحديداً دقيقاً، وتقسيم هذه المشكلة إلى موضوعات فرعية

²⁹⁷ - عبد الباسط عبد المعطى : مرجع سابق ، ص ص 377، 378 .

²⁹⁸ - انظر كلام :

- عبد الباسط محمد حسن : مرجع سابق، ص ص 349-360 .

- عبد الله عبد الرحمن ومحمد على البدوى : مرجع سابق ، ص ص 375-377 .

وتقسيم كل موضوع إلى عدة نقاط لكي يسهل بعد ذلك صوغ أسئلة تغطي كل هذه النقاط الفرعية .

▪ **تحديد نوعية المعلومات المطلوبة :**

ينبغي على الباحث تحديد نوعية المعلومات الازمة أو المطلوبة لكي يستطيع تحديد الأسئلة التي سوف تتضمن الإجابة عليها هذه المعلومات، ولعل من نافلة القول إن المعلومات التي يجمعها الباحث من المبحوثين تتتنوع بين معلومات تتعلق بالحقائق والقيم والاتجاهات وأخرى تتعلق بالد الواقع والعلاقات المتبادلة ، وبالطبع كل نمط من هذه المعلومات يتطلب أسئلة من نوع معين .

▪ **تحديد نوعية الأسئلة التي تشملها الاستماراة :**

يمثل تحديد نوعية الأسئلة التي ستشتمل عليها الاستماراة من الخطوات الهامة، حيث تتعدد نوعية الأسئلة ما بين أسئلة مفنة وأقل تقنياً وأخرى أسئلة مباشرة، وأسئلة إسقاطيه وكذلك أسئلة مفتوحة ومغلقة... وهكذا وما من شك أن كل نمط من هذه الأسئلة يفيد دون غيره في الحصول على بيانات معينة ، والباحث الوعي هو الذي يتمكن من تحديد شكل الأسئلة المطلوبة لموضوع بحثه .

▪ **الصياغة المبدئية لأسئلة الاستماراة :**

بعد أن ينتهي الباحث من تحديد نمط المعلومات المطلوبة وشكل الأسئلة التي يمكن أن تتضمن هذه المعلومات يبدأ في الصياغة المبدئية

لأسئلة الاستماراة ، وفي حالة الأسئلة المغلقة يقوم بتحديد الإجابات الخاصة بكل سؤال؛ حتى يسهل على المبحوث الاختيار من بينها .

▪ **إعداد الاستمارة في صورتها المبدئية :**

في هذه المرحلة يقوم الباحث بإعداد الاستمارة في صورتها المبدئية ومن ثم يقوم بترقيم الأسئلة وترتيبها حسب البنود الأساسية لموضع البحث، ثم دراسة محتوى كل سؤال وبيان مدى أهمية ومراجعة الاستمارة من حيث الشكل والمحتوى والإجراءات الفنية في صوغ الأسئلة ، والتأكد من مدى ملاءمة صياغة الأسئلة للمستوى العلمي والثقافي للمبحوثين .

▪ **عرض الاستمارة على المحكمين :**

بعد أن ينتهي الباحث من إعداد الاستمارة في صورتها المبدئية يقوم بعرضها على بعض المحكمين وهم خبراء في البحث الاجتماعي للحكم على مدى صدق الاستمارة في قياس الظاهرة أو مشكلة البحث التي صممت من أجلها ، وغالباً سيكون لهؤلاء المحكمين بعض الملاحظات على أسئلة الاستمارة ينبغي أن يأخذها الباحث موضع اعتبار ويقوم بتنفيذها ثم إعادة عرض الاستمارة مرة أخرى على نفس المحكمين للتأكد من صلاحيتها ؛ لقياس ما أعدده من أجله .

▪ **الاختبار المبدئي للاستمارة :**

في هذه المرحلة يقوم الباحث باختيار عينة صغيرة من مجتمع البحث (المجتمع الأصلي) ويطبق عليها الاستمارة ثم يعود بعد فترة ويطبق نفس

الاستمارة على نفس المجموعة ، ولهذا الاختبار فوائد عديدة أولها قياس ثبات الاستمارة ، وكذلك التأكيد من وضوح الأسئلة وفهم المبحوثين لها بيسر ، وحذف الأسئلة التي تشير إلراج للمبحوثين ، والأسئلة التي يكون الإجابة عليها من كافة أفراد العينة " بنعم " أو " لا " لأنها سوف تكون في عدد المسلمات بالنسبة للمبحوثين .

ويرى السيد محمد خيري أن هناك بعض الدلائل في الاختبار المبدئي يجب أن يلاحظها الباحث ، حيث إنها تشير إلى أن أسئلة استمارة البحث تحتاج إلى تعديل ، وأبرز هذه الدلائل:

- أ- عدم انتظام توزيع الإجابات على الأسئلة .
- ب- قد يحصل الباحث على استجابة واحدة لا تتغير من جميع أفراد العينة ردًا على وحدة من وحدات الاستمارة ، ومثل هذه الأسئلة يجب إسقاطها من الاستمارة أو تعديلها .
- ج- إذا كثرت الاستجابات من نوع " غير متأكد " أو " لا أعرف " أو " ليس لدى رأي قاطع " دلت على أن السؤال المستخدم من الاستمارة يحتاج إلى تعديل أو حذف .
- د- طرح تعليقات كثيرة من المبحوثين على السؤال .
- هـ- إذا حدث امتناع الكثرين عن الإجابة .
- و- اختلاف النتيجة بتغيير ترتيب الإجابات المعطاة للاختبار منها .

²⁹⁹ - غريب سيد أحمد : تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص 326، 327.

وفي السياق ذاته حدد عبد الباسط محمد حسن⁽³⁰⁰⁾ أهمية الاختبار المبدئي فيما يلى :

- يسهم فى تحديد درجة استجابة المبحوثين للبحث بصفة عامة وللاستمارء بوجه خاص .
 - يحدد ما إذا كانت الاستمارء طويلة ، كما يحدد الوقت المستغرق فى ملئها .
 - يحدد صعوبات اللغة ومعرفة ما إذا كانت الألفاظ والعبارات فى مستوى فهم المبحوثين أم لا .
 - الوقوف على الأثر الذى يحدثه تتبع أسئلة الاستمارء لإرجاء بعض الأسئلة التى تبدو محرجة إلى إجزاء أخرى من الاستمارء .
- د- إجراء التعديلات الالزامية على الاستمارء :**

بعد أن ينتهى الباحث من الاختبار المبدئي للاستمارء ، يقوم بإجراء التعديلات التى يراها ملائمة لطبيعة جمهور البحث ، وإعداد الاستمارء فى شكلها النهائى ثم تطبيقها على العينة المختارة لإجراء البحث عليها .

6-فن تصميم وبناء استمارء البحث (استبيان ، ومقابلة) :

أ- قواعد تصميم استمارء البحث وأهم سماتها :

³⁰⁰ - عبد الباسط محمد حسن : مرجع سابق ، ص ص 358-359

ذهب محمد سعيد فرح⁽³⁰¹⁾ أنه على الرغم من أن خطوات تصميم استماره البحث واحدة، والهدف منها هو الحصول على بيانات صحيحة وموثوق بها تقييد الباحث والمبحوث - إذ تؤدي البيانات غير الدقيقة الزائفة إلى نتائج غير صحيحة ومضللة - فإن ثمة قواعد تتبع عند بناء استماره البحث أهمها :

- تحديد وتعريف المفاهيمات والمتغيرات .
- عدم استخدام وترجمة مفاهيمات غربية لا يفهمها المبحوثون العرب.
- صعوبة إدراك ومعرفة كل المفاهيمات الملائمة لتحليل سلوك الناس في العالم العربي
- يفضل تجنب الحديث مع المبحوثين في الموضوعات الحساسة ، كموضوعات العلاقات الزوجية والدين والدخل قدر المستطاع .
- لا تستخدم أو تعرب استماره حققت نجاحاً في بلدتها الأصلى .
- مراعاة قياس صدق أسئلة استماره الاستبيان قبل تطبيقها .
- يجب التمييز بين قياس اتجاهات الناس وقياس سلوك الناس .
- يلزم تحديد صيغ الاستجابات تحديداً واضحاً .
- يجب تحديد حجم استماره البحث وعدد الأسئلة .
- يجب تحديد لغة الاستمارة بحيث تكون متوافقة مع ثقافة المبحوثين ومستواهم العلمي .
- يجب إجراء دراسات استطلاعية لاختبار عناصر الاستمارة .

³⁰¹ - محمد سعيد فرح : مرجع سابق ، ص ص 191، 192.

وفي سياق متصل حدد بعض المتخصصين بعض الشروط التي يلزم

توافرها في استماراة البحث وهي :⁽³⁰²⁾

- أن تكون الاستماراة قصيرة بقدر الإمكان .
- ألا تحتاج أسئلتها لـإجابات مطولة .
- الصياغة بأسلوب سهل وألفاظ معروفة ، بحيث لا تحتمل أكثر من معنى واحد .
- ألا تشتمل الأسئلة على وقائع شخصية أو محргة .
- تدرج الأسئلة وتسلسلها .
- ألا يشتمل السؤال على أكثر من فكرة واحدة ومحددة (تجنب الأسئلة المزدوجة) .
- ألا توحى الأسئلة بإجابات معينة .
- يفضل الابتعاد عن الأسئلة الكيفية كلما أمكن استخدام مقاييس كمية .
- إذا كانت الأسئلة من النوع المحدد فيجب إعطاء جميع الإجابات المحتملة عليها .
- يلزم أن يكون الباحث متأكداً من أن لدى المبحوثين المعلومات أو الآراء التي يستطيعون الإجابة بواسطتها على أسئلة الاستماراة .

³⁰² - انظر كلاً من :

- غريب سيد أحمد : تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 326 .

- عبد الباسط محمد حسن : مرجع سابق ، ص ص 354 -

• يجب صوغ بعض الأسئلة بأكثر من صيغة للتأكد من ثبات الإجابات التي يدلّى بها المبحوث . وهذا النوع من الأسئلة تسمى أسئلة المراجعة .

• لا ينبغي أن تتطلب الأسئلة من المبحوث تفكيراً عميقاً أو القيام بعمليات حسابية معقدة .

• يجب أن تكون الاستماراة ترجمة لأهداف البحث وتساؤلاته وفرضيه.

بـ- الاعتبارات الشكلية في بناء استماراة البحث (مقابلة، استبيان):

يؤثر شكل استماراة البحث في التعاون الذي تلقاه من المبحوثين ، ففي موقف المقابلة يجد الباحث أحياناً ما ينوب عنه في شرح الهدف من البحث ، بينما في الاستبيان وخاصة البريدي ، فإن المبحوث يحكم على البحث من شكل استمارته ، والتي إذا كان إعدادها محكماً وشكلها العام مناسباً ، وطريقة عرضها منسقة ، زاد إقبال المبحوثين على الاستجابة ، وكثرت نسبة المشاركين ، والاستمارات التي ترد للباحث. (303) وعليه ثمة بعض الاعتبارات الشكلية مثل حجم استماراة البحث ، ونوعية الورق ، وترتيب البنود ، وتتابع الأسئلة وشكلها ينبغي أخذ في الاعتبار عند إعداد استماراة البحث (استبيان، مقابلة) تتضح فيما يلى :

(1) حجم استماراة البحث : يجب أن يكون حجم استماراة البحث مناسباً ، بحيث لا يزيد وقت الإجابة على تساؤلاتها عن نصف ساعة بأقصى حد

³⁰³ - عبد الباسط محمد حسن : مرجع سابق ، ص 360 .

حتى لا يمل المبحوث . ويفضل أن نكتب الأسئلة في الاستمارة على وجهاً واحداً من كل صفحة ، ونترك الوجه الآخر لتسجيل الملاحظات إن وجدت ، وفي الاستبيان البريدي ينبغي أن يترك مساحات كافية تخصص للتعليقات ، ويمكن إضافة خرائط ورسومات وصور إلى الاستبيان البريدي للمحافظة على جذب اهتمام المبحوث وتحفيزه على ملء الاستمارة .⁽³⁰⁴⁾ ورأى محمد سعيد فرح⁽³⁰⁵⁾ أنه من الأفضل أن تتراوح أسئلة الاستمارة ما بين خمسة وعشرون إلى أربعين سؤالاً .

2) نوعية ولون الورق :

إذا كان هناك أكثر من يد تتناول استمارة البحث قبل أن تصل إلى المبحوث ، ينبغي أن تكون أوراق الاستمارة من النوع الذي يدوم ، وإذا كانت عملية الترميز والعد تجري يدوياً ، يفضل أن نستخدم أوراقاً مرنة ذات سطح أملس⁽³⁰⁶⁾ . حيث لوحظ أن ألوان الورق المستخدم في استمارة البحث وألوان الكتابة يؤثران في وضوح الأسئلة وجذب المبحوثين للإجابة على استمارة البحث ، وإذا كانت الاستمارة مكونة من عدة صفحات يفضل أن تكون على شكل كراسة.⁽³⁰⁷⁾

3) ترتيب البنود في الاستبيان :

³⁰⁴ - على عبد الرازق جلبي وأخرون : البحث العلمي الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص 302، 303 .

³⁰⁵ - محمد سعيد فرح : مرجع سابق ، ص ص 197 ، 198 .

³⁰⁶ - على عبد الرازق جلبي وأخرون : مرجع سابق ، ص 303 .

³⁰⁷ - عبد الباسط محمد حسن : مرجع سابق ، ص 361 .

ما من شك أن ترتيب صياغة الأسئلة التي توجه إلى المبحوثين تؤثر في نوعية الإجابات التي يقدمونها .⁽³⁰⁸⁾ فهناك قاعدة عامة في ترتيب أسئلة الاستبيان ، تذهب إلى ضرورة البدء بالأسئلة السهلة البسيطة التي قد يجد المبحوث راحة في الإجابة عليها ؛ ولذا ينصح بعض العلماء ومن بينهم " ميتلدا رايكي " أن تبدأ الاستبيان بما يسمى المدخلى القمعى Funneling من الأسئلة، بمعنى التدرج في الأسئلة من العام إلى الخاص ، ومن السهل إلى الأقل سهولة؛ مما يساعد على تهيئة المبحوث تدريجياً للإجابة على كل استماراة البحث ، ويشير هذا المدخل كذلك إلى وضع الأسئلة الخاصة والحساسة في موضع متأخر من ترتيب أسئلة استماراة البحث .⁽³⁰⁹⁾ ومع ذلك تذهب " شافا فرانكفورت " ودافيد ناشيمياز " إلى أنه عندما يكون موضوع البحث ليس محفزاً للمبحوثين على التواصل ، أو ليس هاماً بالنسبة لهم ، أو أن الموضوع غير ملمن به بشكل كاف ، فإنه من الأفضل اتباع استراتيجية المدخل القمعى المعكوس Inverted funnel Sequence ، حيث يتم بدء أسئلة الاستماراة بالأسئلة ضيقة النطاق(الخاصة) والتي تكون أسهل للإجابة، والاحتفاظ بالأسئلة الأوسع (العامة) والأكثر صعوبة لطرحها لاحقاً في الاستماراة، إذا كان الغرض من الأسئلة هو الحصول على تعميم على شكل حكم شخصى فيما يتعلق بحالة مادية ملموسة، ويكون الباحث غير ملم بالواقع الذى يعرفها المبحوث ، فإن الأسئلة الأضيق التى تسعى إلى إنشاء

³⁰⁸ - محمد سعيد فرج : مرجع سابق، ص 207 .

³⁰⁹ - عبد الباسط عبد المعطى : مرجع سابق ، ص 382.

وقائع خاصة يجب أن تسبق الأسئلة التي تتطلب حكماً شخصياً عاماً⁽³¹⁰⁾. ومع ذلك يجب أن يراعى الترتيب المنطقي لأسئلة الاستمارة الذى يراعى فيه التسلسل والعلاقات بينها، كما يجب تقسيم الأسئلة إلى مجموعات متاجسة توضع لها عناوين فرعية، وتترك أمكنة كافية للإجابة حتى لا يضطر المبحوثون إلى الإجابة على ورق منفصل .⁽³¹¹⁾

ج- اعتبارات المضمون عند بناء استمارة البحث :

يؤكد العلماء على عدة اعتبارات تتعلق بمضمون استمارة البحث ترتبط باختيار أسئلة البحث، وأنواع أسئلة البحث، وصوغ أسئلة البحث وتدوين الإجابات في الاستمارة كما يلى :

1) اختيار أسئلة البحث :

أفضى تطور المعرفة العلمية في العلوم الاجتماعية إلى كثرة البحوث التي أجريت على موضوعات ومشكلات عديدة في المجتمع؛ مما سهل مهمة بعض الباحثين عند صوغ أسئلة استمارة البحث، فبإمكان الباحث أن يستعين أو يستفيد ببعض الأسئلة التي جاءت في أبحاث تم تنفيذها إذ قد يجد بعض الأبعاد المشابهة مع البحث الذي يجريه فلا غضاضة كما يقول سمير نعيم

³¹⁰ - شafa Franckfort، ودافيد ناشيمياز : مرجع سابق، ص 262.

³¹¹ - محمد على محمد : علم الاجتماع والمنهج العلمي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، غير مبينة سنة النشر، ص . 356

(312) فى أن يأخذ من هذه الاستمرارات أسئلة تعينه على إتمام بحثه ، ولكن على الباحث فى هذه الحالة أن يتأكد من أن الأسئلة التى انتقاها من استمرارات البحث السابقة تغطى الجانب الذى يريد بحثه أن يغطيه من جهة، وأنها مناسبة من حيث الصياغة لجمهور بحثه وأنها قد سبق أن استخدمت فى دراسة جمهور مشابه لجمهور بحثه (المجتمع الأصلى للبحث). وفي نفس الوقت يمكن أن يكون موضوع البحث جديد ولم يتم دراسته من قبل ، وفي هذه الحالة يتبعن على الباحث أن يعتمد على نفسه عند صوغ أسئلة الاستمارة ، والتى يلزم أن تتوافق مع هدف البحث وتساؤلاته أو فرضيه ، ثم يعرض الاستمارة على محكمين ليتأكد من صدقها كما ذكرنا آنفا .

وينبغي على الباحث أن يبقى على الأسئلة التى لها صلة مباشرة بالمشكلة ذاتها ، أو بأحد أبعادها ، ويستبعد الأسئلة التى يمكن التوصل إلى إجاباتها بدقة وسهولة ، من خلال مصادر أخرى ، ويتعين على الباحث أن يختار أسئلة الاستمارة ، تتوافق أو تتناسب مع عملية الجدولة والمعالجة الإحصائية ، وعلاوة على ذلك ينبغى على الباحث تجنب الأسئلة التى يتحمل أن تمدنا باستجابات غير دقيقة ، وكذلك الأسئلة التى تتطلب جهداً كبيراً من المبحوثين مثل تلك التى تتطلب حسابات رياضية . (313)

2) أنواع أسئلة البحث :

³¹² - سمير نعيم أحمد : مرجع سابق ، ص 177 .

³¹³ - على عبد الرازق جلبي وأخرون : مرجع سابق ، ص ص 313، 314 .

على الباحث أن يهتم ببنية الأسئلة وشكل الاستجابات التي ترافق هذه الأسئلة عند إعداده لاستماره البحث ؛ ولذا سوف نطرح في هذا المبحث بعض بنيات أسئلة استماره البحث مثل ، الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة والأسئلة الظرفية (العارضة) والأسئلة الفورية ، والأسئلة المطالبة ، وأسئلة الترتيب ، والأسئلة السلوكية ، وأسئلة استكشاف المواقف ، وأسئلة المقاييس أو (المنظومة) كما يلى :

أ- الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة :

تتضمن بنية استماره البحث نمط أو نمطان من الأسئلة ، إما أن تكون أسئلتها مغلقة ، وهى التي فيها يعرض الباحث على المبحوثين مجموعة من الإجابات على السؤال ، ويطلب منهم اختيار الإجابة أو الإجابات الأقرب تمثيلاً لرؤيتهم .

وللأسئلة المغلقة بعض المميزات منها أنها سهلة الطرح وسريعة الإجابة ، ولا تتطلب أى نوع من الكتابة من قبل المبحوث أو الباحث ويمكن تحايلها مباشرة ، أما نقطة الضعف فيها فهي التحيز الذى تولده نتيجة فرض مجموعة من الإجابات على المبحوث .

وبالنسبة للأسئلة المفتوحة لا تتبع بأى إجابات بل يترك المبحوث يفكر بعمق ويجيب عليها كاملة ، وتمثل الميزة الرئيسية للأسئلة المفتوحة فى أنها لا تجرъ المستجيب على التكيف مع إجابات محددة مسبقاً فعندما يفهم المبحوثون الهدف من السؤال ، يستطيعون التعبير عن أفكارهم بحرية وبغفوية

، وبلغتهم الخاصة ، فإذا كانت الإجابات على الأسئلة المفتوحة غير واضحة يمكن للباحث أن يقوم بالتحقق للحصول على مزيد من المعلومات أو على تفسير من المبحوث لإجابتة، فضلاً عن أن الأسئلة المفتوحة تمكن الباحث من توضيح سوء الفهم وتساعد على بناء علاقة حميمة مع المبحوث، إلا أن الأسئلة المفتوحة صعبة الإجابة ولا تزال صعبة عند التحليل، وتتطلب مبحوثين ذوى مستوى فكري عال، وتتوقف مدى ملاءمة الأسئلة المفتوحة أو الأسئلة المغلقة على عدد من العوامل هي:

- أهداف الاستمارة (استبيان ، مقابلة) .
 - مستوى المعلومات التى يمتلكها المبحوثون حول موضوع البحث .
 - درجة التفكير بمادة السؤال من قبل المبحوث (مدى وصول المبحوث إلى بلورة أفكاره أو آرائه إزاء الموضوع) .
 - مدى سهولة إيصال الإجابة من قبل المبحوثين أو مدى توافر الحافز لدى المبحوث للتواصل حول موضوع السؤال .
- ب- **الأسئلة الظرفية (العرضية) :**

قد تكون بعض الأسئلة ملائمة لبعض المبحوثين وغير ملائمة لغيرهم؛ ولذلك قد تطرح أسئلة على بعض المبحوثين ولا تطرح على مبحوثين آخرين، مثل أسئلة للذكور لا تطرح على الإناث، أو العكس وأسئلة تطرح على أصحاب المهن الحرة دون غيرهم من الموظفين، إذن السؤال الظرفى(العرضى) سؤال مغلق يوجه لمجموعة فرعية من المبحوثين دون المجموعات الأخرى، ويحدد الباحث مدى ملائمة هذا السؤال لهذه المجموعة

الفرعية بواسطة طرح سؤال يسبق السؤال الظرفي ويسمى سؤال التصفية Filter Question مثال في مسح لوسائل الإعلام قد يكون سؤال التصفية " هل تتبع بشكل مستمر الأخبار في الصحف؟" عندما يكون السؤال الظرفي " ما هو الحدث الأخير الذي تذكر أنك قرأت عنه ؟ " إن ملاءمة السؤال الثاني للمستجيب مشروطة باستجابته على سؤال التصفية، فالمبحوثون الذين أجابوا بنعم على سؤال التصفية، سيجدون السؤال الظرفي ملائماً لهم .⁽³¹⁴⁾

ج - أسئلة المنظومة (أسئلة المقاييس ، أسئلة المصفوفة) :

قد توجه أسئلة عديدة إلى المبحوث تتضمن مجموعة من الإجابات ، مثال ذلك استجابات مقياس ليكرت : 1- أافق بشدة 2- أافق 3- لا أافق 4- لا أافق بشد 5- لا رأي لي . ونعرض أي قضية ونطرح هذه الاستجابات لتعرف اتجاه المبحوث إزاء هذه القضية .⁽³¹⁵⁾

د - أسئلة الترتيب (أو التراتب) (Ranking) :

ويستخدمها الباحثون في الاستبيانات عندما تتطلب أهداف البحث الحصول على معلومات تتعلق بدرجة الأهمية أو الأولوية التي يعطيها الأفراد لمجموعة من المواقف أو الأشياء على سبيل المثال ، مثال في مسح نوعية الحياة ، يطلب من المستجيب ترتيب أبعاد مختلفة حسب أهميتها بالنسبة إليهم

³¹⁴ - شafa Franckfort ودافيدنا شيمياز : مرجع سابق ، ص ص 254-256 .

³¹⁵ - محمد سعيد فرج : مرجع سابق ، ص 204 .

، أو قد يطلب من المبحوث أن يذكر المشكلات التي يعاني منها الحى على أن يربتها حسب أهميتها .⁽³¹⁶⁾

ه - الأسئلة الفورية :

وهي التي تطلب من المبحوث أن يذكر أول ما يخطر على باله بحسب السؤال مثلاً : الماركة المذكورة أولاً Tom و تستخد هذه الأسئلة لمعرفة محتوى إعلان أو تسجيل المواقف تجاه إعلان أو منتج أو شخص ما يحبه أو لا يحبه مثال : هل تذكر أى إعلان يتعلق بالمنتج الفلاني ؟ سؤال مباشر مفتوح .

و- الأسئلة المطالبة :

وهي الأسئلة التي تحت المبحوث وتطالبه بمزيد من الإجابات، غالباً ما تكون خلافاً للسؤال الفوري، مثال: لقد قلت بأنك هل يمكنك أن تخبرنى عن تكرار (.....) .

ز- الأسئلة السلوكية :

وهي الأسئلة التي يتم تصميمها بهدف استكشاف أفعال (سلوكيات) الأفراد أو الشركات وهذه النوعية من الأسئلة تهدف إلى التوصل إلى الحقائق وليس الآراء أو المواقف ، مثال : هل يذهب الناس للنادى ؟ متى يذهبون؟ مع من يذهبون؟ ماذا يأكلون ويشربون ؟

ح - أسئلة استكشاف المواقف :

³¹⁶ - شafa فرانكفورت" ودافيدنا شيمياز ، مرجع سابق ، ص ص 260، 261.

لدى كل فرد مواقف معينة تؤثر في سلوكه وت تكون هذه المواقف من تجارب شخصية وتراتبات ثقافية واجتماعية وسياسية وأحياناً تتدخل العوامل العرقية والدينية في بناء المواقف، وليس بالضرورة أن تكون هذه المواقف صحيحة أو سائدة، مثل يمكن أن يكون أخان نشا بنفس المنزل ولكن لكل منهم مواقفة الخاصة التي تؤثر في قراره الشرائي ويقوم الباحث بمحاولة اكتشاف هذه المواقف عن طريق طرح الأسئلة التي تبدأ بـ (ماذا ، لماذا ، أين ، متى ، كيف) هل يمكن أن تشرح لي سبب ، لماذا فعلت ، ما رأيك بـ ، هل تتفق على ، كيف تقيم كذا ، ما هو الأسوأ أو الأفضل في المنتج ص

(317).

(3) صوغ أسئلة الاستماراة :

تسهم الصياغة المحكمة لمشكلة البحث في صوغ أسئلة استماراة البحث بشكل دقيق ، ويحدد محمد سعيد فرح قاعدتان رئيسيتان عند صوغ أسئلة الاستماراة الأولى ترکز على توجيه عدد كاف من الأسئلة للحصول على ما يريده الباحث من بيانات تجيب على مشكلة بحثه والأخرى ، ضرورة ألا تكون الاستماراة طويلة بشكل يسبب الملل و يجعل غالبية المبحوثين لا يجيبون على

³¹⁷ - المهند السبيعى : دليل تصميم الاستبيانات ، السعودية ، 2010 ، ص ص 20-23 .

كل أسئلتها ، ولذا رأى أن من الأفضل أن تترواح أسئلة الاستمارة ما بين خمسة وعشرين إلى أربعين سؤالاً⁽³¹⁸⁾.

وفي هذا الصدد ذهب عبد الباسط عبد المعطي⁽³¹⁹⁾ أن من الخطوات الرئيسية لبناء استماراة البحث هو تحديد شكل أسئلة الاستمارة وشكل الإجابات ، هل من الأفضل الاعتماد على الأسئلة المقنية أم أقل تقنياً ؟ هل من الأصلح استخدام الأسئلة المباشرة أو الأسئلة الإسقاطية، وهل هذه الأسئلة مفتوحة أم مغلقة؟ محملة أو غير محملة *Loaded or nonleaded* ؟ معنى هل تحدد للمبحوث الإجابة في اتجاه معين أو بطريقة معينة، أم تترك له الحرية دون قسر أو ضغط . وهل من المفيد أن تكون الإجابة " بنعم أو لا" أن تكون متعددة الاختيارات .

وفي سياق متصل طرح بعض الباحثين أهم الاعتبارات لكي تكون صياغة الأسئلة ممكنة ومعقولة :

- يقتضي صوغ السؤال بلغة قريبة من مستوى المبحوث .
- يجب على الباحث أن يراعي مستوى المعرفة والمعلومات التي يمتلكها المبحوث عند صوغ الأسئلة .
- يفضلربط الأسئلة بواقع وحوادث محددة .
- يجب ألا يوحى السؤال بإجابة محددة .

³¹⁸ - محمد سعيد فرج : مرجع سابق ، ص 197 .

³¹⁹ - عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سابق ، ص ص 378-381 .

- يفضل بعد عن الأسئلة الحساسة والمحرجة .
- يفضل استخدام الأسئلة المباشرة وغير المباشرة
- يفضل الجمع بين الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة في الاستماره . وفي السياق ذاته يضيف محمد على محمد⁽³²⁰⁾ .
- يجب أن تكون الأسئلة بسيطة وواضحة وبعيدة عن التعقيد اللغظى بحيث لا تقبل اللبس أو إساءة الفهم، وينصح بعض الباحثين أن تكتب الاستماره "بلغة الحياة اليومية".
- يجب أن تصاغ الأسئلة لكي تكون إجابتها قاطعة وبسيطة بقدر الإمكان كأن تكون الإجابة "نعم أو لا" .
- يراعى فى صوغ الأسئلة ألا تتطلب من المجيبين إجراء عمليات حسابية مطولة ، أو مجهدًا فكريًا شاقاً .
- ألا تكون الأسئلة من النوع الإيحائى، أى التى توحى للمبحوث بإجابات معينة .
- ألا تكون الأسئلة ذات إجابة بدائية وعروفة بدون إلقاء السؤال .
- يجب تجنب الأسئلة التى تدفع المبحوث للكذب أو الادعاء .
- يجب تحاشى الأسئلة المزدوجة التى تسأل عن سؤالين متتالين .
- يجب تحاشى الأسئلة التى تسأل عن اتجاهات أو سلوك غير مقبول اجتماعياً ؟

³²⁰ - محمد على محمد : مرجع سابق ، ص ص 355-356

- تحاشى الأسئلة الطويلة ، فعندما تطول الأسئلة تصبح غامضة ومشوشة.⁽³²¹⁾
- لا تضع أسئلة لا مبرر لها وغير هامة أو لا ترتبط بمشكلة البحث وأبعادها .
- تجنب الأسئلة ذات صيغة النفي، أو نفي نفي .⁽³²²⁾
- تجنب المفردات أو المصطلحات المتحيزه في السؤال ، مثال يطرح على الأستاذ (هل توافق على الرأي الذي ذكره الناظر ؟).
- يجب أن تستثير الأسئلة إجابات غير غامضة .⁽³²³⁾

4) كيف تدون الإجابة على الاستماراة :

يتبعن على الباحث أن يجعل من السهل على المبحوث أن يدون إجاباته على أسئلة الاستماراة بنفسه ، وقد قلنا آنفاً أن أسئلة الاستماراة ممكّن أن تكون مقوله ، أى الذي يختار فيه المبحوث إجابة أو أكثر من بين عدة إجابات ، ولكنه قد تضم استماراة البحث أسئله مفتوحة وهى التي يدلّى فيها المبحوث بدلوه، ويأتي بإجابات من عنده تتوافق مع آرائه واتجاهاته ، وفي حالة الأسئلة

³²¹ - أحمد النكلاوى : مرجع سابق ، ص 301 .

³²² - محمود عرفان سرحان : مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية ، دار الكتاب الجامعى ، الإمارات العربية ، 2015 ، ص 208 .

³²³ - رجاء محمود أبو علام : مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، 2006 ، ص .407

المفتوحة يجب على الباحث ترك المسافات الكافية لتدوين إجابات المبحوث.⁽³²⁴⁾ وفي حالة الأسئلة المغلقة يضع الباحث مربع أو أقواس أو دائرة أمام الإجابة حتى يضع العلامة "✓" بداخل المربع الذي يقابل الاستجابة التي يختارها كما يلى :

- هل تشاهد البرامج السياسية؟ . نعم . لا]

- هل سافرت إلى الخارج ؟ . لا نعم .)

- هل تعلم مدرساً؟ . لا . نعم

³²⁴ - سمير نعيم أحمد: مرجع سابق ، ص ص 182، 183 .

325 - محمد سعيد فرح : مرجع سابق ، ص 201 .

